

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (113)

كانون الاول (ديسمبر) 2024

ISSN الورقي: 2392- 5418

ISSN الالكتروني:2520- 7423

DOI: 10.59799/SQZH5356

معامل التأثير: 2.56 Impact Factor

الايداع القانوني 243



رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

العدد (113)

كانون الاول (ديسمبر) 2024

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان -الأردن
بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة: د. ماجدة خلف السبوع

هيئة تحرير المجلة

الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. يوسف أبو فارة
العراق	وزارة التربية والتعليم	ا.م. د. مصدق امين عطيه
الجزائر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أ.د. دراجي سعيد
الأردن	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	أ.د. هناء الحنيطي
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	أ.د. محمد الفاتح زين العابدين
		أ.د. زياد عبد الحليم عبد المنعم الذبيبة
		أ.د. حنان سليمان محمد ملكاوي
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	دكتور برير سعد الدين الشيخ السماني
العراق	المديرية العامة لتربية ذي قار	م.د. أسعد شاكر حميد جاسم
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة الإدارية والمالية	م.د. سنان فاضل حمد سلمان

الهيئة الاستشارية للمجلة

الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د. نضال الرمحي (رئيس الهيئة الاستشارية)
الأردن	جامعة الاسراء	أ.د. هاشم صالح مناع
الجزائر	جامعة بليدة	أ.د. كمال رزيق
الجزائر	جامعة ورقلة	أ.د. سليمان الناصر
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د. هوام جمعة
مصر	جامعة القاهرة	أ.د. سالي محمد فريد
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس
لبنان	جامعة جنان	أ.د. رامز طنبور
السعودية	جامعة القصيم	أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي
ليبيا	جامعة عمر المختار	أ.د. وائل جبريل
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. شاهر عبيد
الأردن	مركز رماح	أ.د. عماد الصعيدي
الإمارات العربية المتحدة	جامعة الفلاح	أ.د. سمير البرغوثي
موريتانيا	جامعتي حائل / نواكشوط	أ.د. عبد الله سيدي محمد أبو
السعودية	جامعة شقراء	أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع
		أ.د. عثمان أحمد البشير
السودان	الهيئة الاستشارية	بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين
الكويت	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الدكتورة حليلة إبراهيم محمد الفيلكاوي
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	د. خديجة عبد الكريم خيرى

السودان	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	د. مزمل حسن يوسف
الكويت		د. مبارك عادل الميع
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	د. حسن الفاتح الشيخ
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	د. محمد الطيب
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	د. جمال محمد البشرى

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤولية قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- ❖ تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ❖ ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- ❖ تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- ❖ يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- ❖ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ❖ على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- ❖ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- ❖ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقّدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

remah@remahtrainingjo.com ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

أو khalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: <http://www.remahresearch.com>

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- ❖ قاعدة ISI الماليزية على الموقع:
http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ? :http
- ❖ قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- ❖ قاعدة ULRICHS الألمانية على الموقع:
http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
- ❖ محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
http://www.google.com
- ❖ قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع www.mandumah.com
- ❖ قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com
- ❖ قاعدة ASKZED على الموقع: http://www.ASKZED.com
- ❖ قاعدة معرفة على الموقع: http://www.maarifa.com
- ❖ قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http://www.theleambook.com
- ❖ معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.
- ❖ قاعدة أرسيف (Arcif) .
- ❖ قاعدة بيانات:
https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

شهادات المجلة



ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General



اتحاد الجامعات العربية
مكتب
الأمين العام

Ref.

Date _____

الرقم د.ع. / ٤٠٣٠٦

التاريخ

الموافق ٤١٩/١١/٢٤ م

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد.

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وزيادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التي تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقاً لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذي صدر في 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط <http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018> :

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمي والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التي يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيداً لتقديمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي. يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها اتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طابق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ ، برفقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aarj.edu.jo
www.aaru.edu.jo



معامل التأثير والاستشادات المرجعية العربية
قاعدة البيانات العربية الرقمية

Arcif
Analytics

التاريخ: 2019-10-14

الرقم: ARCIF 119/317

المحترم
سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بقلوب التحية والتقدير، ونهنيكم أطيب التحيات وأسمى الأمانى.

يسر معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسيف - ARCIF)، أحد ميادير قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق تقريره السنوي الرابع للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "أرسيف Arcif" لإشراف مجلس الإشراف والتنسيق الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسيف Arcif" قام بالعمل على جمع ودراسة وتحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسيف Arcif" في تقرير علم ٢٠١٩.

وسرنا تهنئتم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث والدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "أرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل "أرسيف Arcif" مجلتكم لسنة ٢٠١٩ (٢٠١٠٢). مع العلم أن متوسط معامل أرسيف في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال على المستوى العربي كان (٠٠١٣٩)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلكم إلى معامل "أرسيف Arcif" الخاص بمجلكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
"أرسيف Arcif"



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2361 Amman, 11953 Jordan



CiteFactor Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories

Articles **148369**

Journals **20546**

News

Journal Impact Factor Report 2018 [↗](#)
Date: 28th Dec, 2018


Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!) [↗](#)
Date: 02nd August, 2014

Getting Your Journal Indexed [↗](#)
Date: 08th May, 2014

2012 Impact Factor List [↗](#)
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development (Jordan's spears). It was established in 2005.



URL: <https://remahresearch.com/Index.php/2020-03-02-13-00-36/html> [↗](#)

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal.

ISSN: 2392-5418

EISSN: 2392-5418

Subject: Business and Management

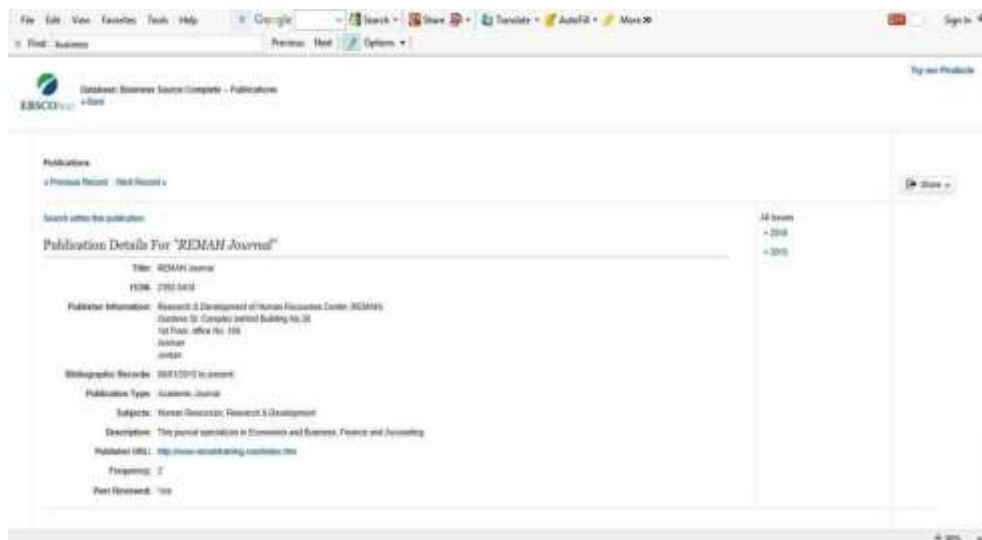
Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2



Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330
▼ Additional Title Details	
Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed Website URL
Other Features	Back issues available
▼ Publisher & Ordering Details	
Commercial Publisher	
Al- Lughnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
Corporate Author	
Al- Lughnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: http://www.remahtrainingjo.com/	
▼ Price Data	
JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)	



مركز
MAREFA

التاريخ: 2021/09/28

الرقم: L21/289 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رمّاح للبحوث والدراسات المحترم
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رمّاح)، عمان، الأردن
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامّل التّأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (الرسيف - ARCIF)، أحد منابر قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنّه قد أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021.

يلضخ معامّل التّأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامّل "الرسيف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أوسمية في مختلف التخصصات، والمصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (877) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامّل "الرسيف Arcif" في تقرير عام 2021 .

وسرنا نهنتكم وإعلامكم بأن **مجلة رمّاح للبحوث و الدراسات** المصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رمّاح، عمان، الأردن** قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامّل "الرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللإطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامّل "الرسيف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2021 (0.0962).

وقد صنفت مجلتكم في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثانية Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامّل الرسيف في هذا التخصص على المستوى العربي كان (0.158). وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامّل "الرسيف Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بلجائكم في معامّل "الرسيف"، التواصل معنا مشكورين.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامّل التّأثير
"الرسيف Arcif"



+962 6 9548228 -J
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan





GLOBAL UNION OF
JOURNALISTS
& MEDIA PERSONS

الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين

شهادة عضوية

مُنحت الشهادة ل

رماح

التخصص: **مجلة دولية علمية محكمة**
مقر العمل: **الأردن**

مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات مقررة للأعضاء بموجب قانون العضوية في الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين وقد أعطيت له هذه الإفادة حسب الأصول
رقم العضوية: IUJ5506

تاريخ الإصدار
16 / 10 / 2022

تاريخ الانتهاء
16 / 10 / 2024



رئاسة الاتحاد العالمي
للصحفيين والإعلاميين

GLOBAL UNION OF JOURNALISTS AND MEDIA PERSONS CIC

License number: 13973502

Registered address: 22 EDWARD ROAD, LEICESTER, UNITED KINGDOM LE2 1TF

Nature of business (SIC)

58130 - Publishing of newspapers

85422 - Post-graduate level higher education

94120 - Activities of professional membership organisations

94990 - Activities of other membership organisations not elsewhere classified

Notice: Any illegal or non-professional use of this certificate, the membership of its holder will be suspended in accordance with the terms and conditions of the GLOBAL UNION OF JOURNALISTS & MEDIA PERSONS.



www.iu.news

www.IUjournalists.org



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Mustansiriyah University
College of Administration & Economics
Dep. :
No :
Date : / / 20



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
القسم : ٤.٣ / ٦٤.٩
العدد :
التاريخ : ٢٠٢٢/١١/١٧



الى / الأقسام العلمية كافة

م / اعتمادية مجلة

تحية طيبة ...

نود اعلامكم باعتماد المجلة العلمية (الرماح) التي تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (عمان - الاردن) ، وهي مجلة علمية متخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والادارية والسياسية ، تأسست عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع جامعة القران الكريم وتاصيل العلوم في السودان . علماً ان الرمز المعياري للمجلة الورقي (ISSN:2392-5418) والالكتروني (7423-2520) وموقعها الالكتروني (WWW.remahresearch.com) . لغرض نشر البحوث العلمية للتدريسين وطلبة الدراسات العليا .

مع التقدير ...

أ.م.د. خديجة جمعة مطر
معاون العميد للشؤون العلمية
٢٠٢٢/١١/١٧

نسخة منه الى //

- مكتب السيد العميد المحترم .. مع التقدير .
- ✓ مكتب السيد المعاون العلمي المحترمة .. مع الاوليات .
- قسم الاحصاء .. مذكرتك المرقمة (٣٦١ في ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٢) .
- ملف الصادرة .
- بهاء ١١ / ١٧ .

Iraq - Baghdad - Altabieh P.O 46167
Mustansiriyah University College of Administration & Economics

Economics@uomustansiriyah.edu.iq

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS



دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القرارات

**قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رقم (339) لسنة 2022 م**

بشأن ضوابط نشر الإنتاج العلمي لقرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015 ميلادي .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة (2010 م) مسيحي بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعليم.
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021 م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتعديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (501) لسنة 2010 م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وتعديلاته.
- وعلى كتاب السيد / المستشار الأكاديمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

قـــــــــــــــــر

مسادة (1)

لا يعتد بأي إنتاج علمي مقدم لقرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلا إذا كان منشوراً بإحدى الوسائل التالية :

- 1- البحوث المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة المعتمدة من الهيئة الليبية للبحث العلمي .
- 2- المجلات العلمية المعتمدة في قاعدة بيانات سكوبس الدولية (Scopus) - ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:
<https://www.scopus.com/sources.uri?zone=Top Nav bar&origin=searchbasic>
- 3- المجلات المعتمدة في قاعدة بيانات ويب أوف ساينس (Web of science) - ويمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي:
<https://mil.ciarivate.com/search-results>
- 4- المجلات المدرجة في قاعدة بيانات معامل التأثير العربي - ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:
<https://www.arabimpactfactor.com/pages/journals.php>

مسادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .



عليه
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر في طرابلس
يوم 1 أكتوبر
بتاريخ 2022 / 7 / 27
م

هاتف : 00218 21 484 34 57
هاتف : 00218 21 484 32 52

www.mhesr.gov.ly

طرابلس - ليبيا



July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof. Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCOhost

- *REMAH Journal*
- *Business Organizations Conference*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer reviewed and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,


Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebSCO.com



افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رمّاح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة "رمّاح" المجال واسعاً لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، فمع صدور هذا العدد (113) انضمت المجلة لمحرك البحث العلمي العالمي "جوجل سكولار" (Google Scholar) وهذا يتيح للأبحاث المنشورة في المجلة الدخول إلى قواعد بحثية عالمية متنوعة، هذا بالإضافة إلى استمرار تواجد المجلة ضمن معامل التأثير العربي Impact Factor 2.56، بالإضافة إلى أن للأبحاث المنشورة في المجلة تمتع بمعرف رقمي "DIGITAL OBJECT IDENTIFIER" DOI، تحت رقم "10.59799/SQZH5356" كما أن المجلة مصنفة ضمن قواعد ايسكو "EBSCO"

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشيًا مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

وفي هذا العدد رقم (113) ننشر أبحاثاً قيمة لمجموعة من الباحثين العرب في كل من: المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، الجمهورية اليمنية، جمهورية السودان.
آملين من الله تعالى التوفيق والسداد

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	هيئة تحرير المجلة
8	الهيئة الاستشارية للمجلة
10	شروط النشر
11	موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية
12	شهادات المجلة
24	افتتاحية العدد
25	فهرس المحتويات
30	دور القيادة الإبداعية في تعزيز مهارات التمكين والابتكار وإحداث التغيير لدى المهندسين في شركة أرامكو السعودية فرع منيفة مصطفى جعفر عبدالله العباس أمانة المنطقة الشرقية بالمملكة/المملكة العربية السعودية
77	البيئات الافتراضية ودورها في تبادل المعرفة "دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم – السودان – 2023م" د. حسن الفاتح الحسين محمد المبارك أستاذ تكنولوجيا التعليم المشارك بكلية التربية جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم – السودان/ عميد عمادة البحث العلمي بالجامعة.

100	السياسة الزكوية وأثرها في الحد من مشكلة التضخم أ.د عدنان محمد ربابعة / د. نجلاء جبر مشة-جامعة اليرموك
126	الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية: تصور مقترح إعداد: د/ الهام بنت حامد سلامة الشريف / أستاذ مساعد قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز
171	القلق الاجتماعي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى الطلبة الجدد بكليتي الأداب والعلوم جامعة درنة \ القبة أ\ نجلاء صالح حمد صالح عضو هيئة تدريس بقسم علم النفس كلية الآداب \ جامعة درنة
210	إدارة الموارد البشرية في ظل التحول الرقمي: التحديات والمهام إعداد مسلم مبارك الراشدي باحث دكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس بالرباط
227	دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية إعداد مبارك ناصر آل خليفة باحث دكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس بالرباط
264	درجة استخدام معلمي التربية الرياضية أسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة اعداد: أمل محمد سالم الهوملة

295	أثر التراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الأردن خلال الفترة (2000-2020) إعداد: ياسمين سعيد مطلق السعيدة الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد البطاينة
329	أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992 - 2017) إعداد: عبد الرحمن محمود النواصرة الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد البطاينة
369	بعض شروط القاضي المختلف فيها دراسة فقهية مقارنة د. مريم المنصوري كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة زايد - دولة الإمارات العربية المتحدة
400	حكم بيع العينة عند المذاهب الأربعة إعداد: فاطمة عبد الله عوض الوصابي جامعة بارتين - تركيا كلية الدراسات الإسلامية
424	توصيات (فاتف) 2023 والالتزامات القانونية للمؤسسات المالية السعودية د. زبيدة عبد الهادي اتيم محمد - كلية القانون - جامعة الأمير سلطان السعودية

450	تجريم الاتجار بالمخدرات دوليا دراسة تحليلية مقارنة لأليات مكافحته الباحث: م. احمد عريبي فدعم الدوري/ الجامعة العراقية / كلية الآداب
488	An investigation of fun and taking charge behavior through mediation of psychological empowerment and moderation of promotion focus Author: Mohammed Awwadh Alturaysi Applied college, Huraymila Branch-Imam Muhammad bin Saud Islamic University the kingdom of Saudi Arabian

دور القيادة الإبداعية في تعزيز مهارات التمكين والابتكار وإحداث التغيير لدى

المهندسين في شركة أرامكو السعودية فرع منيفة

مصطفى جعفر عبدالله العباس

أمانة المنطقة الشرقية بالمملكة/المملكة العربية السعودية

الملخص:

تستهدف هذه الورقة البحثية استكشاف دور القيادة الإبداعية في تعزيز مهارات التمكين والابتكار وإحداث التغيير لدى المهندسين في شركة أرامكو السعودية، فرع منيفة. تبدأ الورقة بمناقشة أهمية القيادة الإبداعية في نجاح المنظمات والتحديات التي تواجهها الشركة، مع التركيز على فهم العلاقة بين القيادة الإبداعية وتطوير المهارات الأساسية للمهندسين. توضح أهمية الدراسة في تعزيز القدرة التنافسية لأرامكو السعودية من خلال تنمية مهارات القيادة بين المهندسين. تتضمن الورقة إطارًا مفاهيميًا يغطي مفاهيم القيادة والإدارة والقيادة الإبداعية ونظرياتها، بالإضافة إلى مهارات الإبداع، التمكين، وإحداث التغيير. كما تُسلط الضوء على دور القيادة الإبداعية في البيئات الهندسية والتقنية، وتأثيرها على أداء الموظفين، مع مناقشة التحديات المحتملة وطرق تحفيز التغيير والابتكار. يتم أيضًا تناول الفرص والتحديات المتعلقة بتعزيز التمكين والابتكار في فرع منيفة لشركة أرامكو. تعتمد الدراسة على منهجية مقطعية تشمل تصميم البحث، مجتمع الدراسة، وأساليب جمع وتحليل البيانات. تم تنفيذ الدراسة على مجتمع يتألف من جميع المهندسين في فرع منيفة، وعددهم 220 مهندسًا، باستخدام أسلوب الحصر الشامل. استُخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، حيث تم إعداد الاستبيان إلكترونيًا وتوزيعه عبر جوجل فورم، وتم تحليل البيانات باستخدام برامج إحصائية مثل SPSS لفحص العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات. تقدم الورقة النتائج والتحليلات الوصفية والاستدلالية للبيانات المجمعة، وتناقش النتائج المستخلصة. تختتم الورقة بالنتائج العامة للدراسة مع تقديم توصيات واقتراحات للبحوث المستقبلية، مشيرةً إلى العلاقة الوثيقة بين القيادة الإبداعية وتعزيز التمكين والابتكار والتغيير في سياق شركة أرامكو السعودية، مع التركيز بشكل خاص على فرع منيفة.

الكلمات المفتاحية: القيادة الإبداعية، التمكين، الابتكار، أرامكو السعودية، البيئة التقنية، منيفة

1. المقدمة:

في عالم الأعمال المعاصر، تعتبر القيادة الإبداعية قوة محركة رئيسية لنجاح المنظمات، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز مهارات التمكين والابتكار وإحداث التغيير بين الموظفين، وخاصة المهندسين الذين يعملون في البيئات التقنية المعقدة. ومن أجل أن تحقق الشركات التقدم والتطور، يجب على القيادات المبدعة تعزيز مبدأ التمكين لزيادة تحفيز موظفيها للعمل، والمساهمة في تعزيز قيم الإبداع والابتكار وإحداث التغيير للتغلب على التحديات اليومية التي تواجهها. فالقائد بنفسه لا يستطيع أن يقوم بكل شيء وأن يشرف على كل التفاصيل؛ فهو بحاجة إلى من يقوم بأداء العمل على أكمل وجه (العامري والمقري، 2021).

من هنا وجب على القادة اللجوء إلى التمكين، وهو عبارة راجحة هذه الأيام تحمل معاني متعددة تتراوح من التفويض إلى تخصيص العمل الوظيفي، وتسمح لأعضاء الفريق بأن يمارسوا صناعة قرار أكبر في مسائل عملهم اليومية. ومع ازدياد عدد الشركات في العالم أجمع وتضخم حجم المنافسة، صار لزامًا على كل شركة ابتكار الجديد كي تستمر. وبوجود الأزمات العالمية المتلاحقة والمتسارعة، لا تزدهر مؤسسة من دون مهارة إحداث التغيير. لقد اكتسبت القيادة الإبداعية، التي تتميز بقدرتها على تعزيز الابتكار والتمكين والتغيير، اعترافًا متزايدًا باعتبارها عنصرًا حيويًا في النجاح التنظيمي (المعيوف، 2018).

تتناول هذه الدراسة مجال القيادة الإبداعية وأثرها في تعزيز مهارات التمكين والابتكار وقيادة التغيير لدى مهندسي أرامكو السعودية، وتحديدًا فرع منيفة. وأرامكو هي شركة سعودية وطنية تعمل في مجالات النفط والغاز الطبيعي، مقرها الرئيسي الظهران، المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية. وقد قُدرت قيمة أرامكو السعودية بـ 17 تريليون دولار، ما يجعلها أكبر شركة في العالم في مجال النفط. وعلى الرغم من جميع الأزمات التي مر بها العالم، بقيت شركة أرامكو محافظة على عائدات أرباحها السنوية، ما يسلط الضوء على فعالية أداء قيادتها الإبداعية. وتتناول هذه الدراسة الدور المحوري للقيادة الإبداعية في تسهيل هذه المهارات الحيوية داخل شركة أرامكو السعودية، إحدى أكبر شركات الطاقة في العالم، مع التركيز بشكل خاص على فرع منيفة. (Aramco, 2023)

1.1 مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتناول الدراسة مشكلة محددة في سياق فرع أرامكو السعودية في منيفة، ففي حين أن القيادة الإبداعية معترف بها على نطاق واسع باعتبارها حافزاً للتمكين والابتكار والتغيير داخل المنظمات، إلا أن هناك نقصاً في الأبحاث الشاملة التي تستكشف التأثير المحدد لممارسات القيادة الإبداعية على مهارات المهندسين في التمكين والابتكار وإدارة التغيير داخل المؤسسات، ومنها بالطبع فرع أرامكو السعودية في منيفة. ويتفرع من هذا البيان بعض المشكلات الفرعية:

فجوة التمكين: قد لا يعاني المهندسون من مستوى التمكين اللازم لتعظيم إمكاناتهم، وقد يكون هناك انفصال بين ممارسات القيادة ونتائج التمكين.

تحديات الابتكار: قد لا تستفيد المنظمة بشكل كامل من الإمكانيات الإبداعية لمهندسيها، وقد تكون هناك عوائق أمام الابتكار يمكن إرجاعها إلى أساليب القيادة.

فعالية إدارة التغيير: قد يواجه فرع أرامكو السعودية في منيفة صعوبات في التكيف مع التغيير وتنفيذ تقنيات أو عمليات جديدة، مما يشير إلى الحاجة المحتملة إلى قيادة محسنة في إدارة التغيير.

ومن خلال معالجة هذه المشكلات الفرعية، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة الدقيقة بين القيادة الإبداعية وهذه المهارات الحاسمة بين المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة.

وعليه فإن التساؤل الرئيسي للبحث يكمن في: "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع في القيادة وبين تعزيز مهارات التمكين والابتكار وإحداث التغيير لدى المهندسين في شركة أرامكو

السعودية؟"

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تساهم مدارس القيادة الإبداعية في شركة أرامكو في تعزيز التمكين لدى المهندسين وإلى أي حد؟
2. ما أثر الإبداع على تعزيز مهارة التمكين لدى المهندسين في شركة أرامكو؟
3. ما أثر الإبداع على تعزيز مهارة إحداث التغيير لدى المهندسين في شركة أرامكو؟

4. ما أثر الإبداع على تحرير نهاية الأفكار لدى المهندسين في شركة أرامكو؟
5. كيف تساهم مدارس القيادة الإبداعية في شركة أرامكو في تعزيز التمكين؟
6. كيف تقيم شركة أرامكو تطور المهارات لدى المهندسين؟

1.2 أهداف وأهمية البحث:

تعمل أرامكو السعودية، باعتبارها إحدى شركات الطاقة الرائدة على مستوى العالم في قطاع يتسم بالتقدم التكنولوجي وتقلبات السوق، والطلب المتزايد باستمرار على الحلول المستدامة، والتغلب على هذا المشهد المعقد بنجاح. من الضروري أن تقوم المنظمة بتسخير الإمكانيات الكاملة لقواها العاملة، وخاصة مهندسيها الذين هم في طليعة قيادة الابتكار وضمان التميز التشغيلي. تعزيز التمكين هو الحراك الرئيسي للمشاركة الموظفين وإنتاجيتهم. يمكن لممارسات القيادة الإبداعية أن تمكن المهندسين من خلال تزويدهم بالاستقلالية والتشجيع على تولي ملكية عملهم، واتخاذ القرارات والمساهمة بشكل هادف في تحقيق أهداف المنظمة، وعليه تكمن أهمية هذا البحث بالنقاط التالية:

- 1) تعزيز التمكين: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن للقيادة الإبداعية أن تمكن المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الرضا الوظيفي والأداء.
- 2) تشجيع الابتكار: تشجيع الابتكار ضروري للمؤسسات لكي تبقى قادرة على المنافسة وذات صلة. المهندسون هم في صلب عملية الابتكار، وتمكن القيادة الإبداعية من إلهامهم وتوجيههم في توليد حلول وأفكار جديدة. إن دراسة دور القيادة الإبداعية في تحفيز المهندسين أمر بالغ الأهمية لأرامكو السعودية للحفاظ على مكانتها في قطاع الطاقة.
- 3) قيادة التغيير التنظيمي: في بيئة الأعمال دائمة التطور اليوم، تعد القدرة على التكيف وتنفيذ التغيير أمرًا بالغ الأهمية لنجاح المنظمة. يمكن للقيادة الإبداعية أن تعمل كمحفز للتغيير من خلال تمكين المهندسين بتقنيات وعمليات وطرق تفكير جديدة. إن فهم دور القيادة الإبداعية في إدارة التغيير داخل فرع أرامكو السعودية في منيفة أمر حيوي لنجاح المنظمة على المدى الطويل.

4) توفير رؤى خاصة بالصناعة: يواجه قطاع الطاقة، وشركة أرامكو السعودية على وجه الخصوص، تحديات وفرداً فريدة. على هذا الأساس، تركز هذه الدراسة بشكل خاص على فرع منيفة لتقديم رؤى خاصة بالصناعة. من خلال فهم تأثير القيادة الإبداعية في هذا السياق، تستطيع أرامكو السعودية تصميم برامجها وتطوير مهارات القيادة بما يتناسب مع احتياجات القوى العاملة الهندسية لديها. باختصار، تستكشف هذه الدراسة العلاقة الحاسمة بين القيادة الإبداعية ومهارات التمكين والابتكار والتغيير لدى المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة. من خلال اكتساب فهم أعمق لهذه العلاقة، لن تساهم نتائج هذا البحث في الأدبيات الأكاديمية حول القيادة فحسب، بل ستوفر أيضاً رؤى قابلة للتنفيذ للمبادرات التي تتبناها أرامكو السعودية لتنمية المهارات القيادية، مما يعزز في نهاية المطاف قدرة المنظمة على الازدهار في عالم سريع التغير.

وعليه يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:

- 1) أولاً، تقييم أثر القيادة الإبداعية على التمكين. يهدف هذا الهدف إلى التحقق من مدى تأثير ممارسات القيادة الإبداعية في الأقسام الهندسية بفرع منيفة في أرامكو السعودية على مستوى تمكين المهندسين. وعلى وجه التحديد، يسعى إلى تحديد الاستراتيجيات والسلوكيات التي يظهرها القادة المبدعون والتي تساهم في زيادة تمكين الموظفين.
- 2) ثانياً، تحليل دور القيادة الإبداعية في تعزيز الابتكار. يركز هذا الهدف على فهم مدى تعزيز القيادة الإبداعية لقدرات الابتكار لدى المهندسين، ويسعى إلى تحديد الآليات التي من خلالها يقوم القادة المبدعون بتحفيز المهندسين وتشجيعهم على توليد وتنفيذ الأفكار والحلول المبتكرة.
- 3) ثالثاً، دراسة تأثير القيادة الإبداعية على إدارة التغيير. يستكشف هذا الهدف العلاقة بين القيادة الإبداعية وقدرة المهندسين على التكيف مع التغيير التنظيمي. ويهدف إلى الكشف عن كيفية قيام القادة المبدعين بتوجيه التقنيات والعمليات والتحويلات التنظيمية الجديدة في سياق فرع أرامكو السعودية في منيفة.
- 4) أخيراً، تقديم توصيات لتطوير المهارات القيادية. بناءً على نتائج الدراسة، سيقدم البحث توصيات عملية لتحسين المهارات القيادية في أرامكو السعودية. ستستند هذه التوصيات إلى تعزيز القيادة الإبداعية

بين المديرين والقادة داخل فرع منيفة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التمكين والابتكار وإدارة التغيير بشكل فعال.

1.3 أسباب اختيار البحث:

يعود قرار إجراء هذه الدراسة إلى عدة أسباب رئيسية وهي كما يلي:

- الصلة بأرامكو السعودية: كون الباحث أحد المهتمين والمتابعين لأرامكو السعودية، وهي أكبر شركات الطاقة والكيميائيات المتكاملة في العالم، ومشهورة عالميًا بفضل دورها المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمجتمعية في المجتمعات حول العالم. تلعب أرامكو السعودية دورًا محوريًا في سوق الطاقة العالمية، ونظرًا للطبيعة الديناميكية للصناعة والتزام المنظمة بالتميز، فإن فهم كيفية تأثير القيادة الإبداعية على المهارات الأساسية مثل التمكين والابتكار وإدارة التغيير أمر بالغ الأهمية لضمان قدرتها التنافسية واستدامتها على المدى الطويل.
- معالجة الفجوة في الأدبيات: على الرغم من وجود قدر كبير من المؤلفات حول القيادة وجوانبها المختلفة، إلا أن هناك تركيزًا محدودًا على الدور المحدد للقيادة الإبداعية في سياق قطاع الطاقة، لا سيما داخل فرع أرامكو السعودية في منيفة. تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم رؤى خاصة بالصناعة.
- الانعكاسات العملية: إن نتائج هذه الدراسة لها انعكاسات عملية مباشرة على جهود أرامكو السعودية في مجال تنمية المهارات القيادية. ومن خلال تحديد ممارسات القيادة الإبداعية الفعالة التي تعزز التمكين والابتكار وإدارة التغيير، يهدف البحث إلى المساهمة في قدرة المنظمة على تعزيز ثقافة التحسين المستمر والقدرة على التكيف.
- المساهمة في المعرفة الأكاديمية: تساهم هذه الدراسة في الفهم الأكاديمي للقيادة، التمكين، الابتكار، وإدارة التغيير في قطاع الطاقة. فهي توفر فرصة لتوسيع قاعدة المعرفة في هذه المجالات وربما تلهم المزيد من البحث في هذا المجال.

1.4 قيود البحث:

يأتي كل مسعى بحثي مع بعض القيود، ومن الضروري الاعتراف بهذه القيود لضمان فهم سياق النتائج وموثوقيتها بشكل صحيح، وتتلخص قيود البحث الحالي بما يلي:

السياق المحدد: يقتصر تركيز الدراسة على فرع أرامكو السعودية في منيفة ضمن قطاع الطاقة. وفي حين أن هذه الخصوصية توفر رؤى صناعية قيمة، إلا أنها قد تحد من إمكانية تعميم النتائج على المنظمات والقطاعات الأخرى.

التصميم المقطعي: يعتمد البحث على تصميم مقطعي، يلتقط لحظة سريعة عن الوضع الحالي. قد توفر الدراسات الطولية رؤى أعمق حول كيفية تأثير القيادة الإبداعية على التمكين والابتكار وإدارة التغيير بمرور الوقت.

التحيز في الإبلاغ الذاتي: قد يعتمد جمع البيانات على الدراسات الاستقصائية المبلغ عنها ذاتيًا، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحيز في الاستجابة. قد يقدم المشاركون استجابات مرغوبة اجتماعيًا أو يقومون بتقييم مهاراتهم في التمكين أو الابتكار أو إدارة التغيير بشكل غير دقيق.

توفر البيانات: قد يكون الوصول إلى بعض البيانات والمعلومات التنظيمية مقيدًا، مما قد يحد من عملية التحليل في بعض المجالات.

الذاتية في تقييم القيادة: يمكن أن يكون تقييم القيادة الإبداعية ذاتيًا، لأنه يتضمن تفسير سلوكيات وممارسات القيادة. قد يكون لدى المقيمين المختلفين تفسيرات مختلفة لفعالية القيادة.

العوامل الخارجية: يمكن أن تؤثر العوامل الخارجية، مثل الظروف الاقتصادية العالمية أو الأحداث الخاصة بالصناعة، على النتائج. ولكن قد لا يكون من الممكن التحكم فيها أو قياسها بشكل كامل ضمن الدراسة.

وعلى الرغم من هذه القيود، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة حول دور القيادة الإبداعية في تعزيز مهارات التمكين والابتكار وإدارة التغيير بين المهندسين ضمن سياق تنظيمي محدد. يجب على الباحثين

والممارسين النظر في هذه القيود عند تفسير النتائج وتطبيقها على بيانات أخرى.

1.5 فرضيات البحث:

توفر فرضيات الدراسة إطارًا منظمًا لاختبار أسئلة البحث، وفي هذا السياق، يمكن صياغة الفرضيات للبحث الحالي على النحو التالي:

الفرضيات الصفرية (H0):

1. **H0a:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية وتمكين الموظفين بين المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة عند مستوى معنوية 0.05
 2. **H0b:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية ومهارات الابتكار لدى المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة عند مستوى معنوية 0.05
 3. **H0c:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية ومهارات إدارة التغيير الفعال بين المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة عند مستوى معنوية 0.05
- الفرضيات البديلة (H1):**

1. **H1a:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية وتمكين الموظفين بين المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة عند مستوى معنوية 0.05
2. **H1b:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية ومهارات الابتكار لدى المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة عند مستوى معنوية 0.05
3. **H1c:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية ومهارات إدارة التغيير الفعالة بين المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة عند مستوى معنوية 0.05

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:**أولاً: الإطار النظري:****- القيادة والإدارة: الأهمية والتمايز**

القيادة والإدارة هما عنصران أساسيان لنجاح أي مؤسسة، سواء كانت في قطاع الأعمال أو المؤسسات الأكاديمية أو الاجتماعية. تلعب القيادة دورًا محوريًا في توجيه الجهود وتحفيز الأفراد لتحقيق الأهداف

المنشودة، بينما تركز الإدارة على تنظيم الموارد وتنسيق الأنشطة لتحقيق الأهداف بكفاءة. على الرغم من التداخل بين هذين المفهومين، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما تتعلق بالأساليب والمهارات المطلوبة لكل منهما.

- المفهوم العام للقيادة

القيادة هي عملية تأثير في الآخرين بهدف تحقيق أهداف محددة. تعتبر القيادة عملية توجيهية تهدف إلى توجيه الجهود والطاقات نحو تحقيق الأهداف المنشودة. يتمثل دور القائد في تحفيز وتوجيه الأفراد لتحقيق الأهداف، سواء كان ذلك في منظمة أو فريق عمل أو مجموعة اجتماعية (جوفيل، 2016). تتميز القيادة بأنها تشمل أكثر من مجرد إصدار الأوامر والتوجيهات؛ فهي تعتمد على الإلهام والتحفيز وتقديم الرؤية والاتجاه، وتوفير الدعم والإرشاد، وتشجيع التعاون وبناء العلاقات الإيجابية. الهدف النهائي للقيادة هو خلق بيئة تمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم القصوى وتحقيق النجاح المشترك (العامري والمقري، 2021).

- أنماط القيادة الإدارية

القيادة الإدارية تتنوع في أنماطها، حيث تتباين في درجة التوجيه والمشاركة والتوزيع للسلطة بين القائد والمرؤوسين. ومن أبرز هذه الأنماط (حمدي، 2018):

1. القيادة الأوتوقراطية (التسلطية): يتميز هذا النمط بسيطرة القائد على عملية صنع القرار دون مشاركة المرؤوسين. يعتمد على السلطة المركزية والرقابة الصارمة، وغالبًا ما يستخدم في الحالات الطارئة أو الظروف القاسية. ومع ذلك، قد يؤدي إلى نقص المشاركة والإبداع (حمدي، 2018).
2. القيادة الديمقراطية (التشاركية): يشارك القائد المرؤوسين في عملية صنع القرار ويأخذ آرائهم بعين الاعتبار. يتمتع المرؤوسون بحرية أكبر في التعبير عن آرائهم والمشاركة في تحديد الأهداف، مما يعزز الالتزام والمشاركة (حمدي، 2018).

3. القيادة الحرة (الترسلية): يمنح القائد المرؤوسين حرية كبيرة في اتخاذ القرارات وتنظيم العمل بأنفسهم، مع تقديم الموارد والإرشاد العام. هذا النمط مناسب للمجموعات ذات الخبرة والكفاءة العالية، لكنه قد يؤدي إلى ضعف التنسيق بين المرؤوسين (حمدي، 2018).
4. القيادة التحويلية: يعمل القائد على إلهام وتحفيز المرؤوسين من خلال تقديم رؤية مشتركة وواضحة للمستقبل، ويشجع الابتكار والتغيير (فتاش، 2015).
5. القيادة الخادمة: تركز على خدمة المرؤوسين وتلبية احتياجاتهم، مع تمكينهم وتعزيز قدراتهم (فتاش، 2015).
6. القيادة الكاريزمية: يعتمد القائد على شخصيته الجذابة وقوته التأثيرية لإلهام المرؤوسين، وغالبًا ما يكون هذا النمط فعالاً في الأزمات (فتاش، 2015).
7. القيادة الموقفية: يتكيف القائد مع الظروف المحيطة ويختار الأسلوب القيادي الأنسب للموقف المحدد (هلوب والصرايرة، 2012).

- دور القيادة في تحقيق الأهداف المؤسسية

تلعب القيادة دورًا استراتيجيًا في نجاح المؤسسات وتحقيق أهدافها. القادة هم المحرك الرئيسي للتغيير والتطوير، ولديهم القدرة على توجيه الجهود وتحفيز الأفراد نحو تحقيق الرؤية المشتركة. ومن أبرز أدوار القيادة في تحقيق الأهداف المؤسسية:

1. تحديد الرؤية والتوجه الاستراتيجي: من أهم أدوار القادة تحديد رؤية واضحة وملهمة للمؤسسة، مما يساهم في توجيه الجهود وتعزيز الالتزام والولاء بين الموظفين (العامري والمقري، 2021).
2. قيادة التغيير والتطوير: القادة يلعبون دورًا حاسمًا في قيادة عمليات التغيير والتطوير، من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وإدارة عملية التغيير بفعالية (العامري والمقري، 2021).
3. بناء ثقافة تنظيمية قوية: القادة يعززون الثقافة التنظيمية من خلال قيمهم وسلوكياتهم، ويشجعون على التعاون والعمل الجماعي (الخصر، 2017).

4. الاتصال الفعال والتحفيز: التواصل الفعال وتحفيز الموظفين من خلال وضوح الرؤية واستخدام أساليب تحفيزية متنوعة هما مفتاح النجاح المؤسسي (الخضر، 2017).
5. اتخاذ القرارات الاستراتيجية: تقع على عاتق القادة مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على مستقبل المؤسسة، ويجب أن يكونوا قادرين على تحمل مسؤولية هذه القرارات (فتاش، 2015).
6. إدارة الموارد بكفاءة: إدارة الموارد بكفاءة تعد من الأدوار الأساسية للقادة لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية بفعالية (فتاش، 2015).

- القيادة الإبداعية ونظرياتها

تعد القيادة الإبداعية مفتاح الابتكار في بيئات العمل المعاصرة، حيث إن فهم مفهوم الإبداع في سياق القيادة، وصفات القادة المبدعين، ودور التخطيط القيادي المبتكر، بالإضافة إلى العلاقة بين القيادة الإبداعية والمرؤوسين، من الأمور ذات الأهمية الكبرى لتحقيق النجاح والتميز (أبو النور ومحمد، 2015).

- نظريات القيادة الإبداعية

• نظرية التحفيز

تعد نظرية التحفيز من النظريات الأساسية في القيادة الإبداعية، حيث تركز على دور القائد في إثارة دوافع المرؤوسين وتحفيزهم للعمل والإبداع. من النظريات الفرعية المهمة:

1. نظرية هيرزبرج للعوامل الدافعة والصحية: تتناول هذه النظرية تأثير العوامل الدافعة (مثل الإنجاز والتقدير) والعوامل الصحية (مثل الراتب وظروف العمل) على دافعية الأفراد (القحطاني، 2008).
2. نظرية ماسلو للاحتياجات: تقوم على افتراض أن الأفراد لن يكونوا قادرين على الإبداع إلا بعد إشباع احتياجاتهم الأساسية (القحطاني، 2008).
3. نظرية فروم للحاجة للإبداع: تؤكد على أن الإبداع جزء أساسي من الصحة النفسية وأن القادة يجب أن يشجعوا بيئة تدعم الإبداع (القحطاني، 2008).

- نظرية الاتصال

تركز نظرية الاتصال على أهمية الاتصال الفعال بين القائد والمرؤوسين لتعزيز الإبداع، وتشمل جوانبها الرئيسية ما يلي:

1. الاتصال المفتوح والشفاف: يعزز الثقة ويشجع على طرح الأفكار الإبداعية (المخلافي، 2009).
2. تبادل المعلومات والأفكار: يسهم في تطوير الأفكار الإبداعية من خلال التفكير النقدي (المخلافي، 2009).
3. التواصل الفعال: يضمن نقل الرسائل بدقة مما يدعم الابتكار (المخلافي، 2009).
4. بناء العلاقات الإيجابية: تعزز العلاقات الجيدة بيئة داعمة للإبداع (المخلافي، 2009).

- نظرية الحوافز

تشير نظرية الحوافز إلى أهمية تقديم الحوافز المناسبة لتحفيز الإبداع. يتطلب ذلك استخدام مزيج متوازن من الحوافز المادية والمعنوية لتحقيق نتائج فعالة (لهلوب والصريرة، 2012).

1. الحوافز المادية: تشمل الرواتب والمكافآت وفرص الترقية، وهي تلعب دورًا مهمًا في جذب والحفاظ على الموظفين الموهوبين (لهلوب والصريرة، 2012).
2. الحوافز المعنوية: تشمل التقدير والاعتراف بالإنجازات والمزيد من المسؤولية، وهي تعتبر أكثر فعالية في تحفيز الإبداع (لهلوب والصريرة، 2012).

- نظرية القيادة التحويلية

تركز نظرية القيادة التحويلية على قدرة القائد على إحداث تغييرات جذرية في المنظمة من خلال التأثير على المرؤوسين وتحفيزهم للتفكير بشكل إبداعي وتجاوز الأفكار التقليدية. يقوم القادة التحويليون بتحدي الافتراضات القديمة وتشجيع المرؤوسين على التفكير بطرق جديدة ومبتكرة لحل المشكلات (Nawaz & Khan, 2016).

نظرية القيادة التحويلية تم تطويرها من قبل جيمس ماكجريجور بيرنز وبرنارد باس، وتقوم على افتراض أن القادة التحويليين يستطيعون إحداث تغييرات إيجابية في المنظمات من خلال التركيز على القيم النبيلة وإلهام المرؤوسين لتحقيق أهداف أسمى تتجاوز مصالحهم الشخصية (Nawaz & Khan, 2016).

- مفهوم مهارات الإبداع والابتكار

مهارات الإبداع والابتكار هي مجموعة من القدرات التي تمكن الفرد من توليد أفكار جديدة وفريدة، وحل المشكلات بطرق غير تقليدية. تعتبر هذه المهارات ضرورية في العديد من المجالات، خاصة في بيئات الهندسة والتكنولوجيا التي تتطلب الابتكار والتفكير خارج الصندوق. فالإبداع يساهم في حل المشكلات المعقدة التي قد لا تستجيب للأساليب التقليدية. في بيئات الهندسة والتكنولوجيا، غالبًا ما تواجه المنظمات تحديات تتطلب حلولًا مبتكرة للحفاظ على التنافسية والتميز (المصري، 2015).

- استراتيجيات تطوير مهارات الإبداع والابتكار

لتعزيز الإبداع والابتكار في بيئات العمل، يجب تطبيق استراتيجيات محددة تهدف إلى تحفيز التفكير الإبداعي وتوفير بيئة داعمة. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات (المصري، 2015):

1. توفير بيئة عمل محفزة: تشجيع الحرية في التفكير وتقديم الأفكار الجديدة دون الخوف من الفشل.
2. التدريب المستمر: توفير فرص تدريبية لتنمية القدرات الإبداعية وتعزيز التفكير النقدي.
3. التعاون والتواصل: تشجيع العمل الجماعي وتبادل الأفكار بين الفرق المختلفة لتوليد حلول مبتكرة.

- أنواع مهارات الابتكار

تشمل مهارات الابتكار عدة جوانب منها (Nawaz & Khan, 2016؛ Shafique & Loo-See, 2018):

1. التفكير الإبداعي: القدرة على توليد أفكار وحلول جديدة وغير مألوفة.
2. المرونة الفكرية: القدرة على التكيف مع التغيرات وإعادة التفكير في الأفكار القديمة بطرق جديدة.
3. التجريب والمخاطرة: الجرأة على تجربة حلول جديدة وتقبل الفشل كجزء من عملية التعلم.

- مفهوم مهارات التمكين

التمكين هو عملية منح الأفراد أو المجموعات السلطة والموارد والمسؤولية لاتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المحددة وتعزيز الاستقلالية والمشاركة في العمليات التنظيمية. يتضمن التمكين عدة عناصر أساسية منها (المعيوف، 2018):

1. السلطة والصلاحيات: منح الأفراد صلاحيات لاتخاذ القرارات المناسبة في سياق العمل.
2. الموارد والدعم: توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المهام وتحقيق الأهداف.
3. المسؤولية والتحمل: تحمل الأفراد المسؤولية عن القرارات والإجراءات التي يتخذونها.

- دور التمكين في تعزيز الابتكار والإبداع

يلعب التمكين دورًا محوريًا في تعزيز الإبداع والابتكار في المنظمات. فعندما يتم منح الموظفين المزيد من الصلاحيات والحرية في اتخاذ القرارات واقتراح الأفكار الجديدة، فإن ذلك يعزز من ثقتهم بأنفسهم ودافعيتهم للمساهمة بأفكارهم الإبداعية. يمكن تلخيص دور التمكين في تعزيز الابتكار والإبداع بالنقاط التالية (Nawaz & Khan, 2016؛ Shafique & Loo-See, 2018):

1. تعزيز الثقة بالنفس والدافعية: زيادة ثقة الموظفين بأنفسهم وقدراتهم، مما يحفزهم على تقديم أفكار جديدة.
2. تشجيع المخاطرة والتجريب: توفير بيئة آمنة للموظفين للتجريب والمخاطرة بأفكارهم الجديدة دون الخوف من العقاب.
3. تحسين التكيف مع التغيير: يساعد التمكين على تحسين قدرة المنظمات على التكيف مع التغييرات والتحديات الجديدة بطرق مبتكرة.

- استراتيجيات تعزيز التمكين في المؤسسات

- لتعزيز التمكين في المؤسسات، يجب تطبيق استراتيجيات فعالة تشمل (العامري والمقرومي، 2021):
1. بناء ثقافة التمكين: إنشاء بيئة مؤسسية تدعم التمكين وتعزز المشاركة والتفويض.
 2. تفويض الصلاحيات والمسؤوليات: منح الموظفين الحرية لاتخاذ القرارات والتصرف بشكل مستقل في نطاق عملهم.
 3. تشجيع الاتصال المفتوح: تعزيز التواصل الفعال بين جميع مستويات المؤسسة.

- تطبيقات مهارات التمكين في العمل الهندسي والتقني

تُعد مهارات التمكين من الأدوات الأساسية التي تُساهم في تعزيز الإبداع والابتكار في بيئات العمل الهندسي والتقني، حيث تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة. فيما يلي تفصيل لأبرز تطبيقات هذه المهارات في المجال الهندسي والتقني (المعيوف، 2018):

1. تطوير المنتجات والعمليات: يعتبر تطوير المنتجات والعمليات أحد أهم مجالات تطبيق مهارات التمكين في العمل الهندسي والتقني. عندما يتم تمكين المهندسين والفنيين، يصبحون قادرين على المشاركة الفعالة في عمليات التصميم والتطوير، مما يتيح لهم اقتراح أفكار جديدة وحلول مبتكرة لتحسين المنتجات والعمليات القائمة أو حتى تطوير منتجات وعمليات جديدة تماماً (المعيوف، 2018).

2. حل المشكلات التقنية: تواجه المشاريع الهندسية والتقنية العديد من التحديات والمشكلات المعقدة التي تتطلب حلولاً إبداعية. وهنا يبرز دور التمكين، حيث يمنح المهندسين والفنيين الحرية والسلطة لتحديد المشكلات، وتحليلها، واقتراح حلول مبتكرة لها. كما يشجعهم على التعاون والتواصل مع زملائهم من مختلف التخصصات للوصول إلى الحلول المثلى (المعيوف، 2018).

3. تحسين جودة المنتجات والخدمات: يساهم تمكين المهندسين والفنيين في تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال مشاركتهم في عمليات ضبط الجودة واقتراح التحسينات اللازمة لضمان تلبية المتطلبات والمعايير المطلوبة. كما يشجعهم على تطبيق مفاهيم وأدوات إدارة الجودة الشاملة بشكل فعال (المعيوف، 2018).

4. تعزيز الكفاءة والإنتاجية: عندما يشعر المهندسون والفنيون بالتمكين، فإنهم يصبحون أكثر دافعية للعمل بكفاءة عالية، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الهدر والتكاليف. فهم قادرون على اقتراح طرق جديدة لتبسيط العمليات وتحسين إجراءات العمل (المعيوف، 2018).

5. إدارة المخاطر والأزمات: في المشاريع الهندسية والتقنية، يعتبر التمكين عنصراً مهماً في إدارة المخاطر والأزمات، حيث يمنح المهندسين والفنيين المزيد من الصلاحيات لتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات

اللازمة للحد من تأثيراتها. هذا يشجعهم على التصرف بسرعة وحسم في حالات الأزمات لاتخاذ القرارات المناسبة والتعامل مع المشكلات بشكل مبتكر (المعيوف، 2018).

6. تعزيز التعلم والتطوير المستمر: يدعم التمكين خلق بيئة عمل تشجع على التعلم والتطوير المستمر للمهندسين والفنيين. حيث يتيح لهم فرصة المشاركة في برامج التدريب والتطوير المهني، واكتساب المعارف والمهارات الجديدة اللازمة لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة (المعيوف، 2018).

7. جذب واستبقاء المواهب: تعتبر بيئة العمل التمكينية عنصراً جذاباً للمواهب الهندسية والتقنية المتميزة. يسعى المهندسون والفنيون المبدعون إلى بيئات عمل تقدر إبداعهم وتمنحهم الفرصة للمساهمة الفعالة في عمليات التطوير والابتكار (حمدي، 2018).

8. تعزيز الولاء والانتماء للشركة: عندما يشعر المهندسون والفنيون بأهم جزء مهم من عملية صنع القرار وتطوير المنتجات والخدمات، فإن ذلك يزيد من شعورهم بالولاء والانتماء للشركة التي يعملون بها، مما يحفزهم على بذل المزيد من الجهد والتفاني في أعمالهم (المعيوف، 2018).

9. تعزيز الميزة التنافسية: تساعد ثقافة التمكين في العمل الهندسي والتقني على تعزيز الميزة التنافسية للشركات من خلال تقديم منتجات وخدمات فريدة ومبتكرة تلي احتياجات العملاء بشكل أفضل (المعيوف، 2018).

10. تحفيز الابتكار والريادة: تشجع بيئة التمكين المهندسين والفنيين على تبني روح الريادة والابتكار، مما يتيح لهم طرح أفكار جديدة وتجريب مفاهيم مبتكرة دون الخوف من الفشل (المعيوف، 2018).

- مفهوم إحداث التغيير

إحداث التغيير، أو "إدارة التغيير (Management Change)"، هو عملية إدارة التحول والتغيير في المنظمات بطريقة منهجية ومنظمة، تهدف إلى تحقيق أهداف محددة وزيادة الكفاءة والفعالية التنظيمية. يُعرّف هذا المفهوم على أنه الجهود المبذولة لتخطيط، تنفيذ، ومراقبة التغييرات الجذرية في البيئة التنظيمية لتحقيق التحسين المستمر. (Creasey, 2019)

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فإن إحداث التغيير هو "عملية التحول الشامل في المنظمة من حالة إلى أخرى مختلفة، والتي تتضمن تغييرات جذرية في الاستراتيجيات، الهياكل، الثقافة، والممارسات، بهدف تحسين الأداء التنظيمي" (اليونيدو، 2018، ص12).

- نشأة الوعي لمفهوم "إحداث التغيير"

نشأ الوعي بأهمية إحداث التغيير في المنظمات نتيجة لعدة عوامل رئيسية، منها:

- التغييرات البيئية السريعة: أصبحت بيئة الأعمال تتسم بالتغير المستمر والتقلبات الكبيرة نتيجة العولمة والتطورات التكنولوجية المتسارعة، مما يفرض على المنظمات ضرورة التكيف مع هذه التغييرات (Burnes, 2020).
- زيادة المنافسة العالمية: مع تزايد المنافسة العالمية وانفتاح الأسواق، أصبح من الضروري إحداث تغييرات جذرية لتحسين جودة المنتجات والخدمات والحفاظ على الميزة التنافسية. (Kotter, 2012)
- تطور احتياجات العملاء: تطورت احتياجات العملاء بشكل كبير، مما دفع المنظمات إلى ضرورة إحداث تغييرات في منتجاتها وخدماتها وأساليب تسويقها لتلبية هذه الاحتياجات المتغيرة. (Kotter, 2012).
- الضغوط التنظيمية الداخلية: تواجه المنظمات أحياناً ضغوطاً داخلية، مثل انخفاض الإنتاجية أو تدني الأرباح، مما يستدعي إحداث تغييرات جذرية للتغلب على هذه التحديات. (Creasey, 2019)
- الفرص الجديدة في السوق: تظهر أحياناً فرص جديدة في السوق، مثل التقنيات الجديدة أو الأسواق الناشئة، مما يتطلب من المنظمات إحداث تغييرات لاغتنام هذه الفرص. (Burnes, 2020)

- المتطلبات الضرورية لإحداث التغيير

لكي تكون عملية إحداث التغيير ناجحة وفعالة، هناك عدة متطلبات ضرورية يجب توافرها (آل حسين، 2018):

1. القيادة الفعالة: تُعد القيادة الفعالة من أهم المتطلبات لإحداث التغيير بنجاح. يجب أن يمتلك القادة رؤية واضحة للتغيير المنشود وأن يكونوا قادرين على التواصل بفعالية مع جميع الأطراف المعنية وإشراكهم في عملية التغيير (توفيق، 2016).

2. الاتصال الفعال: يعتبر الاتصال الفعال عنصرًا حيويًا لنجاح عملية إحداث التغيير. يجب على القادة توصيل رسالة واضحة حول أهداف التغيير وأسبابه، وإشراك الموظفين في عملية صنع القرار (آل حسين، 2018).
 3. إدارة المقاومة: غالبًا ما تواجه عمليات إحداث التغيير مقاومة من الموظفين بسبب الخوف من المجهول أو عدم الرغبة في التخلي عن الممارسات القديمة. لذا، يجب على القادة التعامل مع هذه المقاومة بحكمة وإقناع الموظفين بأهمية التغيير وفوائده (آل حسين، 2018).
 4. التدريب والتطوير: يتطلب إحداث التغيير بنجاح تدريب وتطوير الموظفين لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة اللازمة للتكيف مع التغييرات. يجب أن يكون التدريب شاملاً ومستمرًا (العمرى، 2017).
 5. توفير الموارد الكافية: يجب توفير الموارد الكافية لدعم عملية إحداث التغيير، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والتقنية. قد يتطلب ذلك استثمارات كبيرة في البداية، ولكن هذه الاستثمارات ستكون مجزية على المدى الطويل (آل حسين، 2018).
 6. نظام قياس وتقييم فعال: يجب وضع نظام فعال لقياس وتقييم نتائج عملية إحداث التغيير، وتحديد ما إذا تم تحقيق الأهداف المنشودة أم لا، مما يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب (العمرى، 2017).
 7. الثقافة التنظيمية الداعمة: يجب أن تكون الثقافة التنظيمية داعمة لعملية إحداث التغيير، حيث أن الثقافة التي تشجع على الابتكار والتعلم تزيد من فرص نجاح التغيير (العمرى، 2017).
 8. التخطيط المسبق والإعداد الجيد: يتطلب إحداث التغيير الناجح تخطيطًا مسبقًا وإعدادًا جيدًا. يجب على المنظمة تحديد الأهداف بوضوح ووضع خطة تفصيلية لتحقيق هذه الأهداف، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة وطرق التعامل معها (آل حسين، 2018).
- في ختام هذا العرض حول دور القيادة في تحقيق الأهداف المؤسسية والابتكار، يتضح أن القيادة الفعالة ليست مجرد أداة لإدارة الموارد والبشر، بل هي القوة الدافعة التي توجه المنظمة نحو النجاح. من خلال تحديد

رؤية واضحة، وتحفيز الفرق، وقيادة التغيير بفعالية، يمكن للقادة تحويل التحديات إلى فرص، وتعزيز ثقافة الإبداع والتمكين داخل المؤسسة. هذه الأدوار الحيوية للقيادة تؤكد على أهميتها في تحقيق التميز المؤسسي، وضمان استدامة النمو والتطور في ظل بيئات العمل المتغيرة والمنافسة الشديدة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تلخص الدراسات السابقة الأهمية المحورية للقيادة الإبداعية والتمكين في تعزيز الإبداع وتحقيق النجاح التنظيمي، وتؤكد على أن القيادة والإدارة تلعبان دوراً كبيراً في تنمية المهارات الإبداعية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتبرز كل دراسة جوانب مختلفة لهذه القضايا، ويمكن تلخيص أبرز الدراسات السابقة في هذا المجال البحثي كما يلي:

تتناول الدراسة بعنوان "القيادة الإبداعية للتمكين ودورها في تحقيق الإبداع"، التي أجراها سارة زرقوط وسامي بسة في الجزائر عام 2021، مفهوم القيادة الإبداعية لتمكين الموظفين ودورها الحيوي في تعزيز الإبداع داخل المنظمات. يحتوي الإبداع على أهمية ضرورية لنجاح المنظمات والتطور التنظيمي، ويأتي من خلال تنمية المهارات الإبداعية للموظفين بمساعدة القادة الإداريين. من بين المداخل المساعدة في ذلك هو مفهوم التمكين الذي يعتبر أساس الإبداع. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها دور القيادة في التحديات والتنمية داخل المنظمات، وقدرتها على تحقيق التميز والتطور وتحقيق الأهداف المرجوة. كما أشارت الدراسة إلى أهمية التمكين كمفهوم إداري معاصر، حيث يرفع من روح المعنويات لدى الموظفين ويزيد من تفاعلهم ومساهماتهم في صنع القرارات وحل المشكلات بطرق إبداعية. من التوصيات التي أخرجتها الدراسة ضرورة عدم فرض قيود تقيد العلاقة بين القادة والمرؤوسين، والتعزيز من التشاور والإدارة والإبداع، وتوفير المعدات التقنية والبيئة الملائمة لتحرير الأفكار الإبداعية وتطبيقها، وضرورة توفير التدريب اللازم لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة. دراسة بعنوان "أهمية بيئة العمل في تحقيق الإبداع الوظيفي" من إعداد منى خالد عكر في 2020، تهدف إلى التعرف على أهمية بيئة العمل بالنسبة للموظفين والعاملين داخل المؤسسة الوظيفية، وإلى زيادة وتطوير الإبداع الوظيفي في العمل. هناك العديد من مجالات الابتكار الوظيفي، سواء في صياغة الاستراتيجيات أو الخطط أو في ابتكار الأساليب والأنظمة، أو في تنظيم مهارات وقدرات القوى العاملة، أو في إحداث

استجابة للمتطلبات البيئية من حيث السلع والخدمات. وعليه، فإنه من الممكن تحويل العديد من المجالات إلى فرص إبداعية تُعظم قدرة وإمكانات المنظمات الإدارية. توصل البحث إلى نتائج عدة منها أن المؤسسات والمنظمات لها التأثير الأكبر على مستوى ابتكار وإبداع الموظفين والعاملين. إذا كانت بيئة العمل مبنية على الجمود والقيود، فإن العاملين سيتجنبون الوظيفة، على خلاف ما إذا كانت البيئة مريحة ومتجددة ولا تُقيد بالروتين الممل، فإنها ستسهم في جعلهم يبتكرون ويبدعون. كما بينت الدراسة أن المنظمات التي لا تقدم ولو القليل للموظفين ستسقط عاجلاً أم آجلاً، وإن السلامة والرقابة والوقاية أكثر اهتماماً مما تنتجه المنظمات، حيث يُبنى الإبداع الوظيفي إذا كانت بيئة العمل أكثر أماناً وراحة. وتمثل توصيات الدراسة في ضرورة الاهتمام بزيادة نشر روح الفريق ضمن بيئة العمل لتبدو أكثر حيوية ولتعطي وتنتج أكثر، وضرورة اتباع الأنظمة والتعليمات حرصاً على سلامة العاملين، والاهتمام بإدخال نظام المحفزات والمكافآت والعلوات إلى الرواتب، لزيادة كفاءة الإنتاج وزيادة الإبداع الوظيفي، والعمل على استبدال الآلات القديمة بالحديثة المتطورة التي توفر الوقت والجهد والمال.

تسلط الدراسة المعنونة "دور إدارة المهوبة القيادية في عملية التغيير التنظيمي - دراسة تطبيقية في عدد من الكليات الحكومية والأهلية في العراق" التي أجراها سعد علي حمود العنزي وعماد علي الدليمي من كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة العراقية عام 2016، الضوء على دور إدارة المهوبة في تنفيذ عمليات التغيير التنظيمي في عينة من الكليات العراقية الحكومية والأهلية. تشير الدراسة إلى أهمية متزايدة نظراً لتحليلها الشامل لمفهوم إدارة المهوبة القيادية وتأثيرها في عمليات التغيير التنظيمي، الذي لم يُلقَ الاهتمام الكافي في البحوث السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. من خلال نتائج البحث، توضح الدراسة بعض النقاط الرئيسية مثل النقص البارز في التطور النظري والفكري في مجال المهوبة والإبداع، والذي يمتد إلى مستويات محلية وإقليمية وعالمية، وتعقيد مفهوم المهوبة وتداخله مع مفاهيم أخرى. ورغم ذلك، تمكن الباحثون من إيضاح المفاهيم بشكل متقن، وإيجاد فروقات ذات دلالة معنوية في استجابة الأفراد للتغيرات في إدارة المهوبة، مما يشير إلى اختلاف اهتمامات الكليات وتوجهاتها نحو هذا المجال. بناءً على النتائج، قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، منها التركيز على إدارة المهوبة القيادية كاستراتيجية أعمال، وضمها في

رؤية الكلية وممارستها الاستراتيجية، وزيادة الوعي والاهتمام بمفهوم إدارة المهوبة من خلال الاستفادة من تجارب الجامعات العالمية وتطبيقها، وتوفير برامج خاصة لاستقطاب وتطوير المواهب والعمل على استقامتها. وفي دراسة أخرى بعنوان "إدارة التغيير لدى القيادات النسائية في مكاتب التعليم بمنطقة عسير: دراسة ميدانية" للأمل بنت ناصر عبد الرحمن الأحمري، جامعة الأزهر - كلية التربية في 2015، هدفت الدراسة إلى الكشف عن إدارة التغيير لدى القيادات النسائية في مكاتب التعليم بمنطقة عسير. استخدم البحث المنهج الوصفي، وتكونت مجموعة البحث من القيادات التربوية النسائية من مديرات الإدارات التربوية ومراكز الإشراف التربوي التابعة للإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بمنطقة عسير. تم تطبيق أدوات البحث على المجموعة، وأشارت النتائج إلى أن مهارات إدارة التغيير التي يتوقع أنها تناسب إدارة التغيير وتقليل مقاومته في مكاتب التعليم قد حصلت على درجات مناسبة من قبل أفراد مجتمع البحث بمتوسط عام للاستجابات بلغ 4.18، وهي درجة مناسبة جداً. أوصى البحث بضرورة اهتمام قيادات وفرق التغيير في أساليب إدارة التغيير بدعم إدارات مكاتب التعليم بشرياً وفنياً وتكنولوجياً، إضافة إلى توفير التدريب اللازم، والتعامل مع ثورة المعلومات والاتصالات وتقنياتها، والبيئة المحيطة بما يدعم جهود التغيير ويحقق أهدافه.

كما هدفت دراسة أخرى بعنوان "تمكين قدرات الموظفين لتحقيق التميز المؤسسي" لـ Mohan & Gomathi 2014، إلى تسليط الضوء على النموذج التطويري للموظفين بدءاً من الحاجة التنظيمية والتخطيط والتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات. حيث يهدف النموذج الذي طورته هذه الدراسة إلى تحسين قدرات الموظفين من حيث التزامهم في العمل الفردي والجماعي، مما يسهم في تحقيق الأهداف التنظيمية. قدمت الدراسة إطاراً نظرياً حول قدرات الموظفين التي تؤدي إلى التميز المؤسسي.

وفي دراسة أخرى بعنوان "تمكين الموظفين كخطوة سابقة للرضا الوظيفي في إطار الجامعة" لـ Orgambidez & Borrego (2013)، هدفت الدراسة إلى البحث عن الدور المطلوب للحصول على الموارد والدعم والمعلومات ونوعين من السلطة الرسمية وغير الرسمية والسوابق المطلوبة لتحقيق الرضا الوظيفي. وقد أجريت دراسة مقطعية باستخدام الاستبيانات، وتكونت عينة الدراسة من 226 أستاذاً من الجامعات الإسبانية. أعدت الاستبانة من قبل الباحثين ووزعت على عينة من مجتمع الدراسة بلغ عددها 320 من مجتمع الدراسة

البالغ عدده 1069 موظفاً. توصلت الدراسة إلى أن الرضا الوظيفي الحقيقي يمكن توقعه بشكل كبير من خلال السلطة الرسمية، ويمكن التنبؤ بالرضا الوظيفي مع المشرف من خلال السلطة غير الرسمية. وكان من أهم توصياتها تطبيق نظرية كانتر للتمكين الهيكلي، والاستفادة منها في تصميم النماذج والاستراتيجيات التي تساهم في تمكين الموظفين.

دراسة هجيرة بودرهم في 2013 بعنوان "أثر التمكين الإداري على الإبداع الإداري لدى العاملين: دراسة حالة في مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة"، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التمكين الإداري على الإبداع الإداري لدى العاملين بالمركز محل الدراسة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وقد وزعت على عينة عددها 90 فرداً. توصلت الدراسة إلى أن مستوى التمكين الإداري في المركز محل الدراسة مرتفع، وجاء مستوى الإبداع الإداري أيضاً مرتفعاً. ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة تخصيص الإدارة العليا مكافآت لكل من يقدم أفكاراً إبداعية.

دراسة بعنوان "استراتيجية إدارة الموهبة وتكاملها مع استراتيجية الأعمال كمدخل لذكاء الأعمال" لذكريا مطلق الدوري ويعرب عدنان السعدي في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر لجامعة الزيتونة - نيسان 2012، حيث حددت الدراسة فلسفة إدارة الموهبة من خلال ممارسات إدارة الموارد البشرية، وأشارت إلى أن وجود إدارة الموهبة وإدارة الموارد البشرية معاً هو أكثر قيمة من توسيع أنشطة إدارة الموهبة. توصلت الدراسة إلى أن الموهبة هي قضية استراتيجية وأن استراتيجية رأس المال البشري جزء جوهري من استراتيجية الأعمال، مما يتطلب فهم قيمة الموهبة وإدراك عناصر استراتيجية الأعمال، مع التركيز على التنوع والمواهب المتنوعة التي تؤدي إلى التنافس الجيد والمستدام.

وفي دراسة أخرى بعنوان: "التفكير الإبداعي (2001 Gautam)" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقنيات إنتاج الأفكار الإبداعية، ومعوقات الإبداع، وتقديم بعض الاقتراحات لتفعيل واستخدام تقنيات الإبداع في المنظمات الإدارية في مدينة جوهر في "بھرو" في ماليزيا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي بالاعتماد على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج؛ منها أن تقنيات إنتاج الأفكار الإبداعية تشمل على تقديم تعاريف متعددة للمشكلة الأصلية، مما

يساعد على تحديد نوع الحلول المطلوبة، وافترض محيط غير مألوف للمشكلة يبني على الإثارة، والجمع بين الأفكار المتناقضة لكسر حاجز التفكير الاعتيادي، واستخراج الدروس من ذلك المحيط. كما تطرقت الدراسة إلى تبني أدوار مختلفة وطرح المشكلة من خلال رؤية كل دور، واستخلاص المفهوم عن طريق تحديد ما يقع خلف التعبيرات الأساسية في العبارة أو الجملة التي صيغت بها المشكلة بدقة، والتوسع في طرح المشكلة، وتجزئتها إلى أفكار جزئية لإنتاج أكبر عدد من الأفكار في أقل وقت ممكن. كما تناولت الدراسة معيقات الإبداع، ومنها ضعف الرغبة في طرح الأسئلة الافتراضية مثل "ماذا لو"، والاعتماد على حل وحيد للمشكلة المطروحة، ورؤية المشكلة من خلال مشكلات سابقة قديمة، ومقاومة الأفكار الجديدة. كما قدمت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل استخدام تقنيات الإبداع، مثل تجنب تقييم الأفكار قبل تكوينها، وتقييم عرض الأفكار، وترتيبها حسب الأولوية، باستخدام معايير التقييم التي تركز على التكلفة، القبول، والملاءمة للهدف. إن من أهم ما جاءت به الدراسات السابقة، واستفادت منه هذه الدراسة ما يلي: إن بعد التمكين أحد المقومات الأساسية في التطور التنظيمي، ولا يكون الإبداع إلا من خلال دور القيادات الإدارية في تنمية المهارات الإبداعية لدى العاملين، ومن أهم المداخل الحديثة المساعدة على ذلك هو التمكين، حيث يعد أساس الإبداع. كما أن لإدارة المهوبة تأثير في التغيير التنظيمي، سواء بشكل مباشر أو من خلال معظم أبعاد التفكير الإبداعي، وهذه إشارة إلى أن المهوبة القيادية تعد من الموارد الحرجة التي ترفع من شأن الكليات أو المنظمات بشكل عام، وأن تنميتها وتطويرها يعد أحد متطلبات التغيير الإيجابي. كما اتفقت الدراسات على أن وجود كل من إدارة المهوبة وإدارة الموارد البشرية معاً هو أكثر قيمة من توسيع أنشطة إدارة المهوبة لتحتوي إدارة الموارد البشرية وفق فلسفة جديدة، لذلك جاء عنوان إدارة المهوبة كحالة خاصة لإدارة الموارد البشرية، الذي يشير إلى نقل ممارسات إدارة الموارد البشرية لكي تطبق على إدارة المهوبة. كما بينت الدراسات ضرورة الاهتمام بقيادات وفرق التغيير في أساليبهم لإدارة التغيير بدعم إدارات المنظمات بشرياً وفنياً وتكنولوجياً، إضافة إلى توفير التدريب اللازم، والتعامل مع ثورة المعلومات والاتصالات وتقنياتها، والبيئة المحيطة بما يدعم جهود التغيير، ويحقق أهدافه. وعليه تتوصل إلى أن المؤسسات والمنظمات لها التأثير الأكبر على مستوى ابتكار وإبداع الموظفين والعاملين، ولا بد من التشجيع على الإبداع في المنظمات، ولا بد من

السماح بالمشاركة، وجعل كل فرد يعبر عن نفسه بحرية، وتشجيع حب الاستقصاء والاستطلاع، وجعل الشخص المناسب في المكان المناسب.

بينت الدراسات السابقة أهمية ممارسات القيادة الإبداعية في تعزيز مهارات مختلفة عند الموظفين منها الذكاء والتمكين وصناعة التغيير، لكن ما يميز هذا البحث هو اجتماع المهارات الثلاث، أي الابتكار وإحداث التغيير والتمكين في دراسة واحدة، كما أن هذه الدراسة تستهدف شركة أرامكو، وتلك الدراسات تستهدف شركات متنوعة غير أرامكو. وبناء على كل ما سبق، فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على المهارات الثلاث: الابتكار، وإحداث التغيير، والتمكين، وكيف تعززها القيادة الإبداعية وتنميتها. كما ستقدم هذه الدراسة استراتيجيات لتعزيز هذه المهارات في شركة عالمية رائدة ومميزة مثل شركة أرامكو، وبالتالي ستكون هذه الدراسة مرجعاً مهماً لتطوير عمل كثير من المؤسسات والشركات.

إجراءات البحث ومنهجيته:

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث والتمكن من الإجابة على أسئلته واختبار فرضياته، اعتمدت هذه الدراسة منهج البحث الكمي باستخدام تصميم البحث الوصفي والتحليلي. يعتبر المنهج الكمي مناسباً لأنه يسمح بجمع البيانات العديدة التي يمكن تحليلها إحصائياً لاختبار فرضيات البحث والإجابة على أسئلة البحث بشكل موضوعي. وقد سهل الجانب الوصفي تصميم البحث لوصف وتفسير الوضع الحالي لممارسات القيادة الإبداعية والتمكين والابتكار ومهارات إدارة التغيير بين المهندسين في فرع أرامكو السعودية في منيفة. بالإضافة إلى ذلك، مكن العنصر التحليلي من فحص العلاقات بين متغيرات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون المجتمع المستهدف في هذه الدراسة من 220 مهندساً يعملون في فرع أرامكو السعودية في منيفة. وبما أن حجم السكان كان صغيراً نسبياً، فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل. تم توزيع الاستبيان على جميع المهندسين البالغ عددهم 220 مهندساً، مما ضمن تمثيل جميع السكان. عززت تقنية أخذ العينات الشاملة إمكانية تعميم النتائج على فرع منيفة.

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبانة على جميع مهندسي فرع أرامكو السعودية في منيفة، والبالغ عددهم 220 مهندساً والذين يمثلون عينة الدراسة. وقد تم اختيار هذا النهج لضمان إدراج جميع أفراد مجتمع الدراسة كعينة للدراسة، مما زاد من دقة النتائج وتمثيلها. والجدول (1) يوضح وصف وتقسيم عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية:

جدول رقم 1 : الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
القسم	صيانة المعدات الميكانيكية	52	27.7%
	صيانة المعدات الكهربائية	43	22.9%
	صيانة الآلات الدقيقة	34	18.1%
	صيانة الحقول والآبار	59	31.4%
مستوى الوظيفة	المستوى التنفيذي في الفرع	26	13.8%
	المستوى الإداري المتوسط في الفرع	51	27.1%
	المستوى الإداري العليا في الفرع	43	22.9%
العمر	الحقل	68	36.2%
	أقل من ٢٥	17	9.0%
	26-40	103	54.8%
	41-55	43	22.9%
	أكبر من ٥٥	25	13.3%
المستوى التعليمي	درجة البكالوريوس	128	68.1%
	درجة الماجستير	43	22.9%
	الدكتوراه	17	9.0%

ويوضح الجدول أن المشاركين تم توزيعهم بشكل جيد على مختلف الأقسام والمستويات المهنية والفئات العمرية والمستويات التعليمية وسنوات الخبرة العملية، وهذا يوفر تمثيلاً شاملاً للقوى العاملة الهندسية في فرع منيفة، مما يعزز دقة وشمولية نتائج الدراسة.

أداة الدراسة:

تمثلت أداة جمع البيانات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة باستبيان منظم تم تطويره بناءً على مراجعة موسعة للأدبيات المتعلقة بالقيادة الإبداعية والتمكين والابتكار وإدارة التغيير. يتكون الاستبيان من عدة أقسام، صُمم كل منها لجمع المعلومات ذات الصلة بأسئلة البحث وفرضياته.

- القسم الأول: البيانات الديموغرافية: في هذا القسم، تم جمع معلومات ديموغرافية عن المشاركين، بما في ذلك القسم والمستوى الوظيفي والعمر والمستوى التعليمي وسنوات العمل داخل الشركة.
- القسم الثاني: ممارسات القيادة الإبداعية: يحتوي هذا القسم على أسئلة تقيس مدى ممارسة إدارة أرامكو السعودية لمبادئ القيادة الإبداعية، مثل دعم الأفكار والمبادرات الجديدة، وتشجيع التفكير الابتكاري، وتعزيز بيئة العمل التي تشجع على التجريب والابتكار، وتحفيز التعليم المستمر، وإتاحة فرص المشاركة الإبداعية في عمليات صنع القرار.
- القسم الثالث: القيادة الإبداعية والتمكين: يستكشف هذا القسم كيف تساهم ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية في تمكين الموظفين، بما في ذلك مشاركة المعلومات الضرورية، ووضع سلام وحوافز واضحة للترقيات، وتشجيع العمل الجماعي وتبادل الأفكار، وتفويض عملية صنع القرار للمهندسين، وتعزيز ثقافة التمكين.
- القسم الرابع: القيادة الإبداعية والابتكار: يهدف هذا القسم إلى تقييم أثر القيادة الإبداعية في تعزيز مهارات الابتكار لدى المهندسين في أرامكو السعودية. يتناول الأسئلة المتعلقة بتشجيع تنفيذ الأفكار الجديدة والمبتكرة، وتوفير التدريب والدورات الدورية، وإتاحة فرص الراحة والتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير بيئة عمل مناسبة، وتشجيع الحلول المبتكرة في المهام اليومية.
- القسم الخامس: القيادة الإبداعية وإحداث التغيير: يتناول هذا القسم دور القيادة الإبداعية في تسهيل إدارة التغيير الفعالة في أرامكو السعودية. تشمل الأسئلة إشراك المهندسين في وضع الرؤى التنظيمية، وتشجيع التغيير، وتوقع التحديات، وصياغة الأهداف بناءً على تحسين المهارات والقدرات، ووضع خطط تغيير واضحة، وتعزيز التفكير الإبداعي، والتواصل وإدارة التغييرات بشكل فعال، وإشراك المهندسين في عمليات التغيير وتسهيل التحولات السلسة خلال التغييرات التنظيمية.
- القسم السادس: الاقتراحات: تضمن هذا القسم أسئلة مفتوحة سمحت للمستجيبين بتقديم اقتراحات وتعليقات إضافية حول مجالات تطوير القيادة التي يمكن أن تعزز ممارسات القيادة الإبداعية داخل إدارتهم وتحسينات بيئة العمل العامة.

كما تم تنظيم عناصر الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط، والذي يتراوح من "لا أوافق بشدة" إلى "أوافق بشدة"، لقياس تصورات المشاركين ومواقفهم تجاه الجوانب المختلفة للقيادة الإبداعية والتمكين والابتكار وإدارة التغيير

الصدق والثبات:

للتأكد من صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة، تم اتباع الإجراءات التالية:

الصدق الظاهري (صلاحية المحكمين):

تمت مراجعة المسودة الأولية للاستبيان من قبل لجنة من الخبراء، ضمت أكاديميين ومتخصصين في الصناعة من ذوي الخبرة في مجالات القيادة والتمكين والابتكار وإدارة التغيير. قام هؤلاء الخبراء بتقييم مدى ملاءمة ووضوح بنود الاستبيان فيما يتعلق بأهداف الدراسة والإطار النظري.

وتم مراعاة ملاحظاتهم واقتراحاتهم بعناية، وتم إجراء التعديلات اللازمة لتحسين وضوح الاستبيان وصياغته وبنيته العامة. ساعدت هذه العملية في إثبات الصلاحية الظاهرية للأداة، مما يضمن أن العناصر تقيس بدقة التركيبات المقصودة.

موثوقية الاتساق الداخلي للمقياس:

تم تقييم موثوقية الاتساق الداخلي للاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يقيس مدى قيام العناصر الموجودة ضمن المقياس أو البناء بقياس نفس المفهوم الأساسي باستمرار، حيث تشير القيمة الأعلى لمعامل ألفا كرونباخ إلى قدر أكبر من الاتساق الداخلي والموثوقية.

يعرض الجدول (2) التالي قيم ألفا كرونباخ للبنى المختلفة المقاسة في الاستبيان:

جدول رقم 2 : قيم ألفا كرونباخ للبنيات المختلفة المقاسة في الاستبيان

ألفا كرونباخ	عدد العناصر	البنية
0.89	(8س6-س13)	الممارسات القيادية الإبداعية
0.87	(7س14-س20)	القيادة الإبداعية والتمكين
0.91	(8س22-س29)	القيادة الإبداعية والابتكار
0.88	(8س31-س38)	القيادة الإبداعية والتغيير
0.94	31عنصرًا	المسح الشامل

كما هو مبين في الجدول السابق، تراوحت قيم ألفا كرونباخ للبنيات الفردية من 0.87 إلى 0.91، مما يشير إلى اتساق داخلي جيد إلى ممتاز. كما كانت قيمة ألفا كرونباخ الإجمالية للاستبيان 0.94، والتي تعتبر ممتازة وأعلى بكثير من العتبة المقبولة عمومًا وهي 0.70. تشير هذه النتائج إلى أن عناصر الاستبيان ضمن كل بناء متسقة للغاية وتقيس المفاهيم المقصودة بشكل موثوق، حيث تؤكد قيمة ألفا كرونباخ الإجمالية المرتفعة على موثوقية الاستبيان بشكل عام.

الارتباط بين العناصر والإجمالي:

تم إجراء تحليل الارتباط الإجمالي للعنصر لفحص العلاقة بين كل عنصر على حدة والدرجة الإجمالية للبناء الذي ينتمي إليه. يساعد هذا التحليل في تحديد العناصر التي قد لا تساهم بشكل فعال في قياس البناء المقصود.

يعرض الجدول التالي قيم الارتباط الإجمالية للفقرات لعينة من فقرات الاستبيان:

جدول رقم 3 : قيم الارتباط الإجمالية للفقرات لعينة من فقرات الاستبيان

الارتباط العنصر بالمجموع الكلي	العنصر	البنية
0.72	س6	الممارسات القيادية الإبداعية
0.68	س9	
0.75	س12	
0.69	س15	القيادة الإبداعية والتمكين
0.71	س18	
0.74	س20	
0.77	س23	القيادة الإبداعية والابتكار
0.70	س26	
0.79	س29	
0.71	س32	القيادة الإبداعية والتغيير
0.68	س35	
0.75	س37	

كقاعدة عامة، تعتبر قيم الارتباط الإجمالية للعنصر التي تزيد عن 0.30 مقبولة، مما يشير إلى أن العنصر يساهم بشكل هادف في قياس البناء. يوضح الجدول السابق أن جميع عناصر العينة لها قيم ارتباط إجمالية للعنصر أعلى بكثير من 0.30، وتتراوح من 0.68 إلى 0.79، مما يشير إلى أن هذه العناصر متوافقة بشكل جيد مع بنيتها الخاصة.

الارتباط بين العناصر:

تم إجراء تحليل الارتباط بين العناصر لتقييم درجة الارتباط بين أزواج العناصر داخل كل بناء. يساعد هذا التحليل في تحديد العناصر الزائدة عن الحاجة أو شديدة الارتباط، والتي قد تقيس نفس الجانب من البنية. يعرض الجدول التالي متوسط قيم الارتباط بين العناصر للبنيات في الاستبيان:

جدول رقم 4 : قيم الارتباط بين العناصر للبنيات في الاستبيان

البنية	متوسط ارتباط العناصر
الممارسات القيادية الإبداعية	0.52
القيادة الإبداعية والتمكين	0.48
القيادة الإبداعية والابتكار	0.57
القيادة الإبداعية والتغيير	0.49

بشكل عام، يعتبر متوسط الارتباط بين العناصر بين 0.2 و 0.6، مما يشير إلى أن العناصر تقيس جوانب مختلفة من نفس البناء دون أن تكون زائدة عن الحاجة. ويقع متوسط قيم الارتباط بين العناصر الواردة في الجدول السابق ضمن النطاق المقبول، مما يشير إلى أن العناصر الموجودة داخل كل بناء مرتبطة بشكل مناسب وتقيس الجوانب المميزة للبنيات المعنية.

بناء على ذلك، يوضح تحليل موثوقية الاتساق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ، والارتباط الكلي للعنصر، وتحليلات الارتباط بين العناصر أن استبيان المسح المصمم لهذا البحث يظهر موثوقية واتساقاً جيدين. حيث تقوم العناصر الموجودة داخل كل بناء بقياس المفاهيم المقصودة باستمرار، وتساهم بشكل مفيد في القياس، وتلتقط الجوانب المميزة للبنيات دون تكرار مفرط.

إجراءات جمع البيانات وتحليلها:

قبل جمع البيانات، تم الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة في أرامكو السعودية. تم توزيع الاستبيان إلكترونياً على جميع المهندسين في فرع منيفة، البالغ عددهم 220 مهندساً، مع رسالة توضيحية تشرح غرض الدراسة وتضمن السرية وتشجع على المشاركة.

منح المشاركون إطاراً زمنياً معقولاً لإكمال الاستبيان، وتم إرسال تذكيرات إلى أولئك الذين لم يستجيبوا لزيادة معدل الاستجابة. تمت عملية جمع البيانات وفقاً للمبادئ الأخلاقية، مع ضمان عدم الكشف عن هوية المشاركين وضمان الطوعية في المشاركة.

تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة بمساعدة البرامج الإحصائية مثل SPSS (البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية). شملت التحليلات حساب الإحصائيات الوصفية مثل

التكرارات والنسب المئوية والوسائل والانحرافات المعيارية لتلخيص وتفسير الخصائص الديموغرافية للمستجيبين وإجاباتهم على عناصر الاستبيان.

وأجريت التحليلات الإحصائية الاستدلالية لاختبار فرضيات البحث وفحص العلاقات بين متغيرات الدراسة. على وجه التحديد، تم استخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد لتحديد قوة واتجاه العلاقات بين ممارسات القيادة الإبداعية وأبعاد التمكين والابتكار ومهارات إدارة التغيير.

تم تحديد مستوى الأهمية عند 0.05، وهو مستوى مقبول بشكل عام في أبحاث العلوم الاجتماعية. يعني ذلك أن أي قيمة p أقل من 0.05 ستعتبر ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن العلاقة أو الاختلاف الملحوظ من غير المرجح أن يكون قد حدث عن طريق الصدفة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج التحليل الوصفي

تم توزيع 220 استبانة على المهندسين في فرع أرامكو السعودية بمنيفة، وتم استلام 188 استبياناً مكتملاً، مما أدى إلى معدل استجابة قدره 85.5%. يمكن أن يُعزى معدل الاستجابة المرتفع هذا إلى الجهود المبذولة في متابعة المستجيبين المحتملين وأهمية موضوع البحث للمنظمة. وقد تم تحليل إجابات المستجيبين على بنود الاستبيان باستخدام الإحصائيات الوصفية، بما في ذلك التكرارات والنسب المئوية والوسائل والانحرافات المعيارية. تعرض الجداول التالية إحصائيات ملخصة للعناصر المتعلقة بكل بناء:

ممارسات القيادة الإبداعية

جدول رقم 5 : ممارسات القيادة الإبداعية

العصر	المتوسط	الانحراف المعياري	غير موافق مطلقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
٦س	3.77	1.03	8 (4.3%)	17 (9.0%)	28 (14.9%)	94 (50.0%)	41 (21.8%)
٧س	3.95	0.89	4 (2.1%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	45 (23.9%)
٨س	3.92	0.95	7 (3.7%)	10 (5.3%)	18 (9.6%)	111 (59.0%)	42 (22.3%)
٩س	3.94	0.89	5 (2.7%)	9 (4.8%)	23 (12.2%)	111 (59.0%)	40 (21.3%)
١٠س	3.77	1.03	8 (4.3%)	17 (9.0%)	28 (14.9%)	94 (50.0%)	41 (21.8%)
١١س	3.95	0.89	4 (2.1%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	45 (23.9%)
١٢س	3.92	0.95	7 (3.7%)	10 (5.3%)	18 (9.6%)	111 (59.0%)	42 (22.3%)
١٣س	3.94	0.89	5 (2.7%)	9 (4.8%)	23 (12.2%)	111 (59.0%)	40 (21.3%)

تراوح متوسط الدرجات للفقرات المتعلقة بممارسات القيادة الإبداعية من 3.77 إلى 3.95، مما يشير إلى أن معظم المشاركين وافقوا أو وافقوا بشدة على العبارات التي تصف الممارسات الإدارية في أرامكو السعودية فيما يتعلق بدعم الأفكار الجديدة، وتشجيع التفكير الابتكاري، وتعزيز بيئة العمل التي تشجع على التجريب والتفكير الإبداعي، وتحفيز التعليم المستمر، وإتاحة فرص المشاركة الإبداعية في عمليات صنع القرار.

القيادة الإبداعية والتمكين

جدول رقم 6 : القيادة الإبداعية والتمكين

العصر	المتوسط	الانحراف المعياري	غير موافق مطلقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
١٤س	3.87	0.97	7 (3.7%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	42 (22.3%)
١٥س	3.77	1.03	8 (4.3%)	17 (9.0%)	28 (14.9%)	94 (50.0%)	41 (21.8%)
١٦س	3.98	0.87	4 (2.1%)	12 (6.4%)	18 (9.6%)	102 (54.3%)	52 (27.7%)
١٧س	3.87	0.97	7 (3.7%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	42 (22.3%)
١٨س	4.04	0.86	4 (2.1%)	9 (4.8%)	18 (9.6%)	102 (54.3%)	55 (29.3%)
١٩س	3.77	1.03	8 (4.3%)	17 (9.0%)	28 (14.9%)	94 (50.0%)	41 (21.8%)
٢٠س	3.87	0.97	7 (3.7%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	42 (22.3%)

تراوح متوسط درجات العناصر المتعلقة بالقيادة الإبداعية والتمكين من 3.77 إلى 4.04، مما يشير إلى أن معظم المشاركين وافقوا أو وافقوا بشدة على أن ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية تساهم في تمكين الموظفين من خلال مشاركة المعلومات الضرورية، ووضع سلم ترقيّة وحوافز واضحة، وتشجيع تبادل العمل والأفكار، وتفويض عملية صنع القرار للمهندسين، وتعزيز ثقافة التمكين.

القيادة الإبداعية والابتكار

جدول رقم 7 : القيادة الإبداعية والابتكار

العنصر	المؤسّط	الانحراف المعياري	غير موافق مطلقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تمامًا
٢٢	3.91	0.96	7 (3.7%)	12 (6.4%)	21 (11.2%)	105 (55.9%)	43 (22.9%)
٢٣	4.02	0.89	5 (2.7%)	10 (5.3%)	17 (9.0%)	105 (55.9%)	51 (27.1%)
٢٤	3.83	1.01	8 (4.3%)	16 (8.5%)	25 (13.3%)	98 (52.1%)	41 (21.8%)
٢٥	3.98	0.90	5 (2.7%)	12 (6.4%)	19 (10.1%)	104 (55.3%)	48 (25.5%)
٢٦	3.87	0.97	7 (3.7%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	42 (22.3%)
٢٧	4.04	0.86	4 (2.1%)	9 (4.8%)	18 (9.6%)	102 (54.3%)	55 (29.3%)
٢٨	3.77	1.03	8 (4.3%)	17 (9.0%)	28 (14.9%)	94 (50.0%)	41 (21.8%)
٢٩	3.87	0.97	7 (3.7%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	42 (22.3%)

تراوح متوسط درجات البنود المتعلقة بالقيادة الإبداعية والابتكار من 3.77 إلى 4.04، مما يشير إلى أن معظم المشاركين وافقوا أو وافقوا بشدة على أن ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية تعزز مهارات الابتكار بين المهندسين من خلال تشجيع تنفيذ الأفكار الجديدة والأصلية، وتوفير التدريب الدوري والدورات، وتوفير فرص للراحة والتجديد، ومواكبة التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير بيئة العمل الملائمة، وتشجيع الحلول المبتكرة في المهام اليومية.

القيادة الإبداعية والتغيير

جدول رقم 8 : القيادة الإبداعية والتغيير

العنصر	المؤسّط	الانحراف المعياري	غير موافق مطلقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تمامًا
٣١	3.84	1.00	8 (4.3%)	15 (8.0%)	23 (12.2%)	101 (53.7%)	41 (21.8%)
٣٢	3.91	0.96	7 (3.7%)	12 (6.4%)	21 (11.2%)	105 (55.9%)	43 (22.9%)
٣٣	3.79	1.03	9 (4.8%)	17 (9.0%)	26 (13.8%)	96 (51.1%)	40 (21.3%)
٣٤	3.98	0.90	5 (2.7%)	12 (6.4%)	19 (10.1%)	104 (55.3%)	48 (25.5%)
٣٥	4.04	0.86	4 (2.1%)	9 (4.8%)	18 (9.6%)	102 (54.3%)	55 (29.3%)
٣٦	3.77	1.03	8 (4.3%)	17 (9.0%)	28 (14.9%)	94 (50.0%)	41 (21.8%)
٣٧	3.95	0.89	4 (2.1%)	13 (6.9%)	23 (12.2%)	103 (54.8%)	45 (23.9%)
٣٨	3.92	0.95	7 (3.7%)	10 (5.3%)	18 (9.6%)	111 (59.0%)	42 (22.3%)

تراوح متوسط درجات العناصر المتعلقة بالقيادة الإبداعية والتغيير من 3.77 إلى 4.04، مما يشير إلى أن معظم المشاركين وافقوا أو وافقوا بشدة على أن ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية تسهل إدارة التغيير الفعالة من خلال إشراك المهندسين في وضع الرؤى التنظيمية، وتشجيع التغيير، وتوقع التحديات، وصياغة الأهداف، ووضع خطط تغيير واضحة، وتعزيز التفكير الإبداعي، والتواصل وإدارة التغييرات بشكل فعال، وإشراك المهندسين في عمليات التغيير، وتسهيل التحولات السلسة أثناء التغييرات التنظيمية.

نتائج التحليل الاستدلالي

تحليل الارتباط

تم إجراء تحليل الارتباط لفحص العلاقات بين متغيرات الدراسة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقات، ويعرض الجدول التالي مصفوفة الارتباط:

جدول رقم 9: تحليل الارتباط

المتغيرات	ممارسات القيادة الإبداعية	التمكين	الابتكار	التغيير
ممارسات القيادة الإبداعية	1	0.782	0.747	0.768
التمكين	0.782	1	0.721	0.755
الابتكار	0.747	0.721	1	0.802
التغيير	0.768	0.755	0.802	1

تظهر مصفوفة الارتباط وجود ارتباطات إيجابية قوية بين ممارسات القيادة الإبداعية وأبعاد التمكين (0.782، $p < 0.01$ ، $r = 0.747$)، والابتكار (0.747، $p < 0.01$ ، $r = 0.721$)، والتغيير (0.768، $p < 0.01$ ، $r = 0.755$). كما أن الارتباطات الإيجابية بين ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين (0.782) والابتكار (0.721) والتغيير (0.755) تشير إلى أن زيادة ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية، فإن مستويات التمكين والابتكار والتغيير ترتبط إيجابياً مع بعضها البعض، حيث تتراوح معاملات الارتباط من 0.721 إلى 0.802. تشير هذه النتائج إلى أنه مع زيادة ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية، فإن مستويات التمكين والابتكار ومهارات إدارة التغيير بين المهندسين تميل إلى الارتفاع، مما يوفر دعماً قوياً للفرضيات البحثية، ويشير إلى التأثير المحتمل لممارسات القيادة الإبداعية على تعزيز هذه المهارات الأساسية.

تحليل الانحدار

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لمزيد من دراسة العلاقات بين ممارسات القيادة الإبداعية وأبعاد التمكين والابتكار والتغيير، مع التحكم في التأثيرات المحتملة للمتغيرات الأخرى.

ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين

جدول رقم 10 : ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين

النموذج	معاملات غير مقبسة	معاملات مقبسة		t	Sig.
		B	الانحراف المعياري		
الثابت	0.792	0.208			3.807
القيادة الإبداعية	0.728	0.052	0.682		14.067

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن ممارسات القيادة الإبداعية تتنبأ بشكل كبير بالتمكين بين المهندسين في فرع منيفة في أرامكو السعودية ($\beta = 0.682$ ؛ $P < 0.001$). يشرح النموذج 61.0% من التباين في التمكين ($R^2 = 0.610$)، المعدل ($R^2 = 0.608$).

اختبار t للمجموعات المستقلة

تم إجراء اختبار t للمجموعات المستقلة لفحص الفروق المحتملة في متغيرات الدراسة على أساس المستوى التعليمي للمبحوثين. تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين: الحاصلين على درجة البكالوريوس والحاصلين على درجة الدراسات العليا (الماجستير أو الدكتوراه).

جدول رقم 11 : جدول اختبار t للمجموعات المستقلة

المتغير	مستوى التعليم	المتوسط	الانحراف المعياري	t	df	Sig. (ذو ذيلين)
	البكالوريوس	3.8521	0.64978	-1.078	186	0.282
	دراسات عليا	3.9667	0.68921			
	البكالوريوس	3.8438	0.71809	-1.490	186	0.138
	دراسات عليا	4.0167	0.67990			
	البكالوريوس	3.8646	0.68416	-1.354	186	0.177
	دراسات عليا	4.0167	0.69047			
	البكالوريوس	3.8490	0.71163	-1.538	186	0.126
	دراسات عليا	4.0333	0.69656			

أظهرت نتائج اختبار (ت) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين والابتكار والتغيير بين مجموعتي المستوى التعليمي ($p > 0.05$ جميع المتغيرات). ويشير

هذا إلى أن تصورات المشاركين حول ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية وتأثيرها على مهارات التمكين والابتكار وإدارة التغيير لا تختلف بشكل كبير بناءً على مستواهم التعليمي.

اختبار ANOVA أحادي الاتجاه

تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) لفحص الفروق المحتملة في متغيرات الدراسة بناءً على سنوات خبرة المستجيبين في العمل في أرامكو السعودية. وتم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات بناءً على سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات، و5-10 سنوات، و11-15 سنة، وأكثر من 15 سنة.

جدول رقم 12: جدول تحليل التباين (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة (Sig.)
ممارسات القيادة الإبداعية	1.212	3	0.404	0.896	0.444
بين المجموعات					
داخل المجموعات	83.190	184	0.452		
الكلي	84.402	187			
التفويض					
بين المجموعات	1.429	3	0.476	1.039	0.376
داخل المجموعات	84.276	184	0.458		
الكلي	85.705	187			
الابتكار					
بين المجموعات	0.777	3	0.259	0.541	0.654
داخل المجموعات	87.957	184	0.478		
الكلي	88.734	187			
التغيير					
بين المجموعات	1.250	3	0.417	0.907	0.439
داخل المجموعات	84.558	184	0.460		
الكلي	85.808	187			

تشير نتائج ANOVA أحادية الاتجاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين والابتكار والتغيير بين المجموعات المختلفة من المشاركين على أساس سنوات الخبرة في العمل ($p > 0.05$ لجميع المتغيرات). يشير هذا إلى أن تصورات المشاركين حول ممارسات

القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية وتأثيرها على مهارات التمكين والابتكار وإدارة التغيير لا تختلف بشكل كبير بناءً على سنوات الخبرة في العمل.

التحقق من فرضيات البحث

على ضوء تحليل الارتباط والانحدار، يمكن التحقق من فرضيات البحث على النحو التالي:

الفرضية الأولى: ممارسات القيادة الإبداعية في فرع أرامكو السعودية في منيفة لها أثر إيجابي على تمكين الموظفين. كشف تحليل الارتباط عن وجود علاقة إيجابية قوية بين ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين (p<0.01، r=0.782)، إضافة إلى ذلك، أظهر تحليل الانحدار أن ممارسات القيادة الإبداعية تنبأت بشكل كبير بالتمكين ($\beta = 0.682$ ؛ P<0.001)، مما يفسر 61.0% من التباين في التمكين. توفر هذه النتائج دعمًا قويًا للفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: ممارسات القيادة الإبداعية في فرع أرامكو السعودية في منيفة لها أثر إيجابي على تعزيز الابتكار بين المهندسين. وجد تحليل الارتباط وجود علاقة إيجابية قوية بين ممارسات القيادة الإبداعية والابتكار (p<0.01، r=0.747)، كما دعمت نتائج تحليل الانحدار هذه العلاقة، مما يشير إلى أن ممارسات القيادة الإبداعية تنبأت بشكل كبير بالابتكار ($\beta = 0.665$ ؛ P<0.001)، موضحة 55.6% من التباين في الابتكار. توفر هذه النتائج دعمًا قويًا للفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: ممارسات القيادة الإبداعية في فرع أرامكو السعودية لها أثر إيجابي على مهارات إدارة التغيير بين المهندسين. كشف تحليل الارتباط عن وجود علاقة إيجابية قوية بين ممارسات القيادة الإبداعية والتغيير (p<0.01، r=0.768). كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن ممارسات القيادة الإبداعية تنبأت بشكل كبير بمهارات إدارة التغيير ($\beta = 0.701$ ؛ P<0.001)، موضحة 59.2% من التباين في مهارات إدارة التغيير. توفر هذه النتائج دعمًا قويًا للفرضية الثالثة.

كما أظهرت نتائج اختبار t واختبار التباين الأحادي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة على أساس المستويات التعليمية للمبحوثين أو سنوات الخبرة العملية. يشير هذا إلى أن تصورات المشاركين حول ممارسات القيادة الإبداعية في أرامكو السعودية وتأثيرها على مهارات التمكين والابتكار

وإدارة التغيير لم تختلف بشكل كبير عبر هذه المتغيرات الديموغرافية. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن المشاركين كانوا من مؤسسة واحدة (فرع أرامكو السعودية في منيفة)، وقد لا تكون النتائج قابلة للتعميم على المنظمات أو الصناعات الأخرى. إضافة إلى ذلك، فإن المتغيرات الديموغرافية الأخرى غير المدرجة في هذه الدراسة، مثل الجنس أو الجنسية أو الأدوار الوظيفية المحددة، قد تؤثر على تصورات المشاركين.

مناقشة النتائج

توفر نتائج هذه الدراسة رؤى قيمة حول دور ممارسات القيادة الإبداعية في تعزيز تمكين الموظفين، وتشجيع الابتكار، وتسهيل إدارة التغيير الفعالة في سياق فرع أرامكو السعودية في منيفة. وعليه تدل الارتباطات الإيجابية القوية والعلاقات التنبؤية الهامة التي لوحظت بين ممارسات القيادة الإبداعية وأبعاد مهارات التمكين والابتكار وإدارة التغيير على أهمية اعتماد نهج القيادة الإبداعية. ومن خلال تشجيع الأفكار الجديدة، ودعم التجربة، وتحفيز التعليم المستمر، وتوفير الفرص للمشاركة الإبداعية في عمليات صنع القرار، يبدو أن إدارة أرامكو السعودية تعمل بشكل فعال على تمكين مهندسيها وتعزيز بيئة مواتية للابتكار والتنفيذ الناجح للتغيير.

إن التأثير الإيجابي لممارسات القيادة الإبداعية على مهارات إدارة التغيير بين المهندسين يتوافق مع الأدبيات المتعلقة بقيادة التغيير الفعالة. ممارسات القيادة الإبداعية التي تشرك الموظفين في وضع الرؤى التنظيمية، وتشجع التغيير، وتستشرف التحديات، وتعزز التفكير الإبداعي يمكن أن تسهم في تنفيذ التغيير الناجح. من خلال إشراك المهندسين في عمليات التغيير، والتواصل بفعالية، وإدارة التحولات بسلاسة، يبدو أن نهج القيادة الإبداعية الذي تتبعه أرامكو السعودية يزود مهندسيها بالمهارات اللازمة للتعامل مع التغييرات التنظيمية بفعالية.

إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة على أساس المستويات التعليمية وسنوات الخبرة في العمل يشير إلى أن فوائد ممارسات القيادة الإبداعية قد تُدرك باستمرار عبر مختلف الخلفيات التعليمية والمراحل المهنية. وتتوافق هذه النتيجة مع فكرة أن القيادة الإبداعية يمكن أن تكون مفيدة لقوى عاملة متنوعة، بغض النظر عن العوامل الديموغرافية المحددة (Mumford et al., 2002).

ومع ذلك، فمن الضروري الاعتراف بالقيود المحتملة للدراسة. أولاً، تم جمع البيانات من مؤسسة واحدة، وهي فرع منيفة التابع لشركة أرامكو السعودية، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على منظمات أو صناعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة على البيانات المبلغ عنها ذاتياً من المجهين، والتي قد تكون عرضة للتحيزات مثل الرغبة الاجتماعية أو تباين الأسلوب الشائع.

وعلى الرغم من هذه القيود، فإن نتائج الدراسة لها أثر عملي على القيادة التنظيمية والممارسات الإدارية. فمن خلال تبني نهج القيادة الإبداعية الذي يشجع الأفكار الجديدة، ويدعم التجريب، ويعزز بيئة عمل مواتية، ويشرك الموظفين في عمليات صنع القرار، يمكن للمؤسسات تعزيز تمكين الموظفين، وتشجيع الابتكار، وتسهيل إدارة التغيير الفعالة. وقد يكون هذا النهج ذا أهمية خاصة في البيئات الديناميكية والتنافسية حيث تعد القدرة على التكيف والابتكار أمراً بالغ الأهمية للنجاح التنظيمي. بشكل عام، تساهم نتائج هذه الدراسة في فهم دور ممارسات القيادة الإبداعية في تعزيز النتائج المرغوبة للموظفين والفعالية التنظيمية. تسلط النتائج الضوء على الفوائد المحتملة لاعتماد نهج القيادة الإبداعية وتوفر رؤى قيمة للقادة التنظيميين والمديرين الذين يسعون إلى تمكين القوى العاملة لديهم، وتعزيز الابتكار، والتنقل عبر التغييرات التنظيمية بنجاح.

الخاتمة والتوصيات:

الخاتمة وملخص النتائج:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة أثر ممارسات القيادة الإبداعية في فرع أرامكو السعودية في منيفة على تمكين الموظفين والابتكار ومهارات إدارة التغيير لدى المهندسين. وقد قدمت النتائج المستخلصة من تحليل البيانات واختبار الفرضيات رؤى قيمة حول أهمية ممارسات القيادة الإبداعية داخل المنظمة. وتتمثل النتائج الرئيسية في أن ممارسات القيادة الإبداعية في فرع أرامكو السعودية في منيفة لها أثر إيجابي قوي على تمكين الموظفين، حيث كشفت تحليلات الارتباط والانحدار عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين، مما يشير إلى أن زيادة ممارسات القيادة الإبداعية يرتبط بمستويات أعلى من التمكين بين الموظفين.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن ممارسات القيادة الإبداعية تعزز الابتكار بين المهندسين، إذ يساهم منهج القيادة الإبداعية المتبع في المنظمة في تعزيز مهارات الابتكار وتعزيز بيئة تحفز على الابتكار. كذلك، بينت الدراسة أن ممارسات القيادة الإبداعية تسهم بشكل إيجابي في تحسين مهارات إدارة التغيير، من خلال تسهيل إدارة التغيير الفعال عبر إشراك الموظفين في وضع الرؤى وتعزيز التفكير الإبداعي وإدارة التحولات بسلاسة. لم تجد الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية في تصورات ممارسات القيادة الإبداعية والتمكين والابتكار ومهارات إدارة التغيير بناءً على المستويات التعليمية أو سنوات الخبرة، مما يدل على أن فوائد ممارسات القيادة الإبداعية يمكن إدراكها عبر الخلفيات التعليمية والمراحل المهنية المختلفة داخل المنظمة. تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية تبني منهج القيادة الإبداعية الذي يشجع على الأفكار الجديدة، ويدعم التجريب، ويحفز التعليم المستمر، ويوفر فرص المشاركة الإبداعية في صنع القرار. ومن خلال تبني هذا النهج، يمكن للمؤسسات تمكين القوى العاملة لديها، وتعزيز الابتكار، وتسهيل إدارة التغيير الفعالة، مما يساهم في النهاية في تحقيق النجاح التنظيمي والقدرة التنافسية.

التوصيات

- استناداً إلى نتائج الدراسة وتحليل البيانات، يُوصى بما يلي لفرع أرامكو السعودية في منيفة والمنظمات الأخرى التي تسعى للاستفادة من فوائد ممارسات القيادة الإبداعية:
1. الاستثمار في برامج تنمية المهارات القيادية: يجب على المنظمات إعطاء الأولوية لتطوير مهارات القيادة الإبداعية بين قادتها ومديريها من خلال البرامج التدريبية وورش العمل التي تركز على تعزيز الإبداع وتشجيع الابتكار وتمكين الموظفين.
 2. إرساء ثقافة الإبداع والابتكار: يجب خلق بيئة عمل تقدر الإبداع والتجريب، وتوفير الموارد والتقدير والحوافز للموظفين الذين يساهمون بأفكار وحلول مبتكرة.
 3. تشجيع مشاركة الموظفين: من الضروري إشراك الموظفين بشكل فعال في عمليات صنع القرار وحل المشكلات ووضع الرؤى والأهداف التنظيمية، مما يعزز التمكين والتنوع والإمكانات الإبداعية.

4. تنمية عقلية احتضان التغيير: يجب على المنظمات تنمية عقلية احتضان التغيير والقدرة على التكيف بين القوى العاملة، مع إيصال أهمية التغيير وتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة للتنقل عبر التحولات بفعالية.
5. تعزيز التعلم والتطوير المستمر: ينبغي توفير برامج التدريب وورش العمل والتوجيه والوصول إلى الموارد التعليمية لتعزيز المعرفة والمهارات وقدرات التفكير الإبداعي.
6. تشجيع التعاون وتبادل المعرفة: يجب تشجيع التعاون والعمل الجماعي وتبادل المعرفة بين الموظفين لتسهيل تبادل الأفكار وتلاقح وجهات النظر وتطوير حلول مبتكرة.
7. مواءمة الهياكل والعمليات التنظيمية: يتطلب الأمر مواءمة الهياكل والعمليات التنظيمية لدعم ممارسات القيادة الإبداعية وتمكين الموظفين والابتكار وإدارة التغيير الفعالة، من خلال مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات والتسلسلات الهرمية لتعزيز بيئة أكثر إبداعًا.

مقترحات للبحوث المستقبلية

- بينما توفر الدراسة الحالية رؤى قيمة حول تأثير ممارسات القيادة الإبداعية على تمكين المهندسين والابتكار ومهارات إدارة التغيير، فإن إجراء المزيد من الأبحاث يمكن أن يعزز فهم هذا الموضوع بشكل أعمق. تُقترح الدراسات المستقبلية التالية:
1. إجراء أبحاث في سياقات تنظيمية متنوعة: دراسة ممارسات القيادة الإبداعية في سياقات تنظيمية وصناعات وبيئات ثقافية مختلفة لتعزيز إمكانية تعميم النتائج وفهمها بشكل أوسع.
 2. الدراسات الطولية: تتبع تنفيذ ممارسات القيادة الإبداعية وتأثيرها على مدى فترة ممتدة لتوفير نظرة أعمق للتأثيرات طويلة المدى على نتائج الموظفين والأداء التنظيمي والميزة التنافسية المستدامة.
 3. البحث متعدد الأساليب: استخدام منهج يجمع بين البيانات الكمية والرؤى النوعية من المقابلات أو مجموعات التركيز لفهم آليات تأثير ممارسات القيادة الإبداعية على نتائج الموظفين والفعالية التنظيمية.

4. استكشاف العوامل المعتدلة والوساطة: دراسة العوامل التي تؤثر على العلاقات بين ممارسات القيادة الإبداعية وتمكين الموظفين والابتكار ومهارات إدارة التغيير، مثل الثقافة التنظيمية وديناميكيات الفريق وأساليب القيادة والخصائص الفردية.
5. المقارنات بين الثقافات: إجراء دراسات بين الثقافات لدراسة تأثير ممارسات القيادة الإبداعية في سياقات ثقافية مختلفة لفهم دور القيم والأعراف والمعتقدات الثقافية في تشكيل فعالية مناهج القيادة الإبداعية.
6. فحص سلوكيات قيادية محددة: التركيز على تحديد وفحص سلوكيات أو ممارسات قيادية تسهم بشكل كبير في تعزيز الإبداع والتمكين والابتكار وإدارة التغيير الفعال داخل المنظمات.
7. تكامل مع نماذج القيادة الأخرى: استكشاف تكامل ممارسات القيادة الإبداعية مع نماذج القيادة الراسخة الأخرى، مثل القيادة التحويلية أو القيادة الحقيقية أو القيادة الخادمة، لفهم فعالية المناهج القيادية في تحقيق النجاح التنظيمي.
- من خلال متابعة هذه السبل البحثية، يمكن للعلماء والممارسين تعميق فهمهم لدور ممارسات القيادة الإبداعية في تعزيز الفعالية التنظيمية وإشراك الموظفين وتحقيق القدرة التنافسية المستدامة في بيئات الأعمال الديناميكية والمتغيرة بسرعة.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو النور، محمد و محمد، آمال (2015). مهارات القيادة في الاللفية الثالثة. المملكة العربية السعودية، الدمام. مكتبة المتني.

الأحمري، أمل بنت ناصر عبدالرحمن (2015). إدارة التغيير لدى القيادات النسائية في مكاتب التعليم بمنطقة عسير: دراسة ميدانية. مجلة التربية-جامعة الأزهر، 165 (3)، 240-290.

آل حسين، سارة (2018). القيادة الإبداعية لدى قائدات مدارس المرحلة الابتدائية. المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، 15 (179)، 97-179.

توفيق، عبد الرحمن (2016). إدارة التغيير التنظيمي: الاستراتيجيات والتحديات. دار المناهج للنشر والتوزيع.

جوفيل، عبير (2016). درجة ممارسة القيادة الإبداعية لمديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظة عمان وعلاقتها بدرجة التفاؤل الأكاديمي للمعلمين من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

حمدي، خالد (2018). أثر القيادة الإبداعية في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الخضر، علي (2017). أساسيات الإدارة. سوريا، دمشق. جامعة دمشق.

الدلمي، عماد علي محمود والعنزي، سعد علي حمود (2016). دور إدارة الموهبة القيادية في عملية التغيير التنظيمي: دراسة تطبيقية في عدد من الكليات الحكومية والأهلية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 48 (1)، 77-116.

الدوري، زكريا مطلق؛ والسعدي، يعرب عدنان (2012). استراتيجية إدارة الموهبة وتكاملها مع استراتيجية الدورية الأعمال كمدخل لذكاء الأعمال. المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر لجامعة الزيتونة للفترة (23-26) نيسان 2012، عمان، الأردن.

- زرقوط، سارة؛ وبسة، سامي (2021). القيادة الإبداعية للتمكين ودورها في تحقيق الابداع-مقاربة مفاهيمية-. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 4(2)، 280-263.
- العامري، عبده أحمد علي، والمقرومي، عبد القهار عثمان غالب (2021). دور القيادة الاستراتيجية في بناء رأس المال الفكري: دراسة ميدانية في الجامعات اليمنية الأهلية في العاصمة صنعاء. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 8(44)، 2.
- عكر، منى خالد (2020). أهمية بيئة العمل في تحقيق الإبداع الوظيفي. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*، 11(1)، 34-25.
- العمرى، محمد بن سعيد (2017). إدارة التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الخاص السعودي. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 21(2)، 1-24.
- فتاش، نورة (2015). مواقف العاملين تجاه التغيير التنظيمي: دراسة ميدانية بمؤسسة الجمرات الفلاحية وادي حميم الخروب قسنطينة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 20(2)، 202-91.
- القحطاني، سالم (2008). *القيادة الإدارية*. المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة المتنبي.
- لهلوب، ريمان، والصريرة، ماجدة (2012). *مهارات القيادة التربوية الحديثة*. دار الخليج للنشر والتوزيع.
- المخلافي، محمد (2009). *القيادة الفاعلة وإدارة التغيير*. مصر، القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- المصري، إيهاب (2015). *القيادة الإدارية والقائد الإداري*. مصر، الجيزة: المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، دار الكتب المصرية.
- المعيوف، صالح (2018). *القيادة الإدارية*. المملكة العربية السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات.
- هجيرة بودهم (2007). *أثر التمكين الإداري على الإبداع الإداري لدى العاملين: دراسة حالة في مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة "برناوي عمر"*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- اليونيدو. (2018). *إدارة التغيير التنظيمي: دليل عملي*. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

المراجع الأجنبية:

- Aramco. (2023). Fact & Figures. Retrieved from: <https://www.aramco.com/en/who-we-are/factfigures>
- Burnes, B. (2020). The origins of Lewin's three-step model of change. *The Journal of Applied Behavioral Science*, 56(1), 32-59.
- Creasey, T. (2019). *Definition: Change management*. Prosci. Retrieved from: <https://www.prosci.com/resources/articles/change-management-definition>
- Kotter, J. P. (2012). *Leading Change* Harvard Business Review Press.
- Mohan, K., & Gomathi, S. (2014). A study on empowering employee capabilities towards organizational excellence. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 5(20), 557-562.
- Mumford, M. D., Scott, G. M., Gaddis, B., & Strange, J. M. (2002). Leading creative people: Orchestrating expertise and relationships. *The leadership quarterly*, 13(6), 705-750.
- Nawaz, Z. A. K. D. A., & Khan, I. (2016). Leadership theories and styles: A literature review. *Leadership*, 16(1), 1-7.
- Orgambidez-Ramos, A., & Borrego-Alés, Y. (2014). Empowering employees: Structural empowerment as antecedent of job satisfaction in university settings. *Psychological Thought*, 7(1).
- Shafique, I., & Loo-See, B. (2018). Shifting organizational leadership perspectives: An overview of leadership theories. *Journal of Economic & Management Perspectives*, 12(2), 266-276.

بسم الله الرحمن الرحيم

البيئات الافتراضية ودورها في تبادل المعرفة

"دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم –

السودان – 2023م"

د. حسن الفاتح الحسين محمدالمبارك

أستاذ تكنولوجيا التعليم المشارك بكلية التربية جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم –

السودان

عميد عمادة البحث العلمي بالجامعة.

ت: 00249124387048 – 00249918688866

إيميل: hsnf313@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على البيئات الافتراضية ودورها في تبادل المعرفة، وهي دراسة ميدانية بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - 2023م، تلخصت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟، حاولت الدراسة الوصول إلى النتائج من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية: ما مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟، وما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟، وما معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟، اتبع الباحث في إجراء الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها إلكترونياً؛ على عينة عشوائية تكونت من (100) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم؛ وهي تشكل نسبة (35%) من مجتمع الدراسة الكلي؛ الذي يبلغ (289) عضواً، ولتحليل بيانات الدراسة استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss)، توصلت الدراسة للنتائج التالية: أن دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة يتحقق بمتوسط عام (3.504) وبدرجة تقديرية كبيرة، وأن مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.503) وبدرجة تقديرية كبيرة، وأن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.567) وبدرجة تقديرية كبيرة، وأن معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.567) وبدرجة تقديرية كبيرة. في ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بالاستفادة من المعارف التي توفرها البيئات الافتراضية في العملية التعليمية، وتوفير متطلبات بيئات التعلم الافتراضية بالمؤسسات التعليمية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على أدوات تبادل المعرفة من خلال البيئات الافتراضية.

الكلمات المفتاحية: الإنترنت، التعليم الافتراضي، مواقع التواصل الاجتماعي.

Abstract

The study aims to identify virtual environments and their role in exchanging knowledge. It is a field study at the Holy Qur'an University and taseel of Science - 2023. The study problem was summarized in the main question: What is the role of virtual environments in exchanging knowledge? The study attempted to reach the results by answering sub-questions. The following: What are the advantages of virtual environments in exchanging knowledge?, What are the attitudes of faculty members at the Holy Quran University and the rooting of science towards the use of virtual environments in exchanging knowledge?, What are the obstacles of virtual environments in exchanging knowledge? that are designed and distributed electronically; On a random sample consisting of (100) members of the teaching staff at the University of the Holy Quran and the Origination of Sciences; It constitutes (35%) of the total study population; Which is (289) members, and to analyze the data of the study, the Statistical Packages for Social Sciences (Spss) program was used. The study reached the following results: The role of virtual environments in knowledge exchange is achieved with a general average of (3.504) and with a large estimate, and that the advantages of virtual environments in knowledge exchange are achieved. With a general average of (3.503) and with a high degree of appreciation, and that the attitudes of faculty members at the Holy Quran University and the foundation of science towards the use of virtual environments in the exchange of knowledge are achieved with a general average of (3.567) and with a high degree of appreciation, and that the obstacles of virtual environments in knowledge exchange are achieved with a general average of (3.567) and with a degree Much discretion. In light of the previous results, the study recommended taking advantage of the knowledge provided by virtual environments in the educational process, providing the requirements for virtual learning environments in educational institutions, and training faculty members on knowledge exchange tools through virtual environments.

Keywords: Internet, virtual education, social networking sites.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

في علمنا المعاصر أضحت تقنيات الاتصال ونقل المعلومات رافداً أساسياً، وركناً مهماً في بناء منظومة نقل المعارف الإنسانية، في عصر التحولات والتطورات المعرفية. فمن المعلوم أنّ العصور تطورت من خلال طفرات، الأولى منها الزراعية، ثم الصناعية، والآن المعلوماتية، أو ما تتصف بعصر المجتمع ما بعد الصناعي، ونجد أن المجتمع الإنساني في نهايات القرن الماضي، قد شهد تطورات متسارعة ومتلاحقة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما ساعد ويسر إمكانية التواصل الإنساني وأسهم في نقل المعرفة بين مجتمعاته، ولعل شبكة الإنترنت التي تُعدُّ من أبرز إنجازات الإنسانية في عصر المعلوماتية وهي التي أنتجت المجتمعات أو البيئات الافتراضية على رأسها مواقع التواصل الاجتماعي التي تمثل البيئات الاجتماعية الافتراضية البديلة للمجتمعات الواقعية، وتحولت بذلك لأهم الميادين فيما يختص بالتبادل المعرفة بين المجتمعات الإنسانية.

1- مشكلة الدراسة:

يلاحظ الباحث من خلال العمل التدريسي؛ والإشرافي على الطلاب، والباحثين بمؤسسات التعليم العالي فتور الاتجاه لدى أوليائك الطلاب نحو ارتياد المكتبات بشكلها التقليدي، والاطلاع على الكتب والمراجع الورقية وميلهم لتلقي مختلف أنواع المعارف من خلال البيئات الافتراضية التي فرضت نفسها في علمنا المعاصر فنبعت من خلال ذلك فكرة إجراء هذه الدراسة، والتي كان ميدانها أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: (ما دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة)؟.

يتفرع من السؤال الرئيس عدد من الأسئلة وهي:

2- أسئلة الدراسة:

- أ- ما مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟
- ب- ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟

ت- وما معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟

3- أهمية الدّراسة:

يأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدّراسة فيما يلي:

أ- من الممكن أن تلفت النظر لمكانة البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة بين المجتمعات الإنسانية.

ب- ربما تساعد قد تساعد الجهات المعنية في إيجاد البدائل لأدوات تبادل المعرفة التقليدية.

ب- قد تطرح الحلول لمعوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

4- أهداف الدّراسة:

أ- التعرف على دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

ب- التعرف مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

ت- الكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

ث- الوقوف على معوقات تبادل المعرفة في البيئات تبادل المعرفة.

5- حدود الدّراسة:

أ- الحدود الموضوعية: البيئات الافتراضية ودورها في تبادل المعرفة.

ب- الحدود الزمانية: العام الدراسي 2022 – 2023م.

ج- الحدود المكانية: جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم – السودان.

د- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم – السودان.

6- مصطلحات الدراسة الإجرائية:

أ. البيئات الافتراضية:

هي بيئات تعتمد في عملها على الإنترنت، تقوم بتوفير الأدوات المناسبة للتبادل المعرفي، في اختيارات متعددة مثل الاتصال، وتحميل المحتوى، والاختبارات والاستبانات، والمراسلة بمختلف صيغ الملفات من خلال

مواقع التواصل الاجتماعي، والعناوين البريدية والمتصفحات، كما أنّها تتيح المكتبات الإلكترونية، والمؤتمرات، والندوات، والصفوف الافتراضية.

ب. الدور:

هو النشاط الذي يتوقع من خلاله تحقيق الفرضيات في مواقف معينة.

ج. تبادل المعرفة:

عبارة عن النشاط الذي يقوم على تشارك البيانات والمعلومات والمعارف والخبرات بإرسالها واستقبالها بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات بمختلف مستوياتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

من الواضح للعيان أنّ البيئات الافتراضية المعتمدة على الإنترنت أصبحت تمثل الخط الموازي للبيئات الواقعية في حياة المجتمعات وهي تؤثر وبشدة في تشكيل فكر هذه المجتمعات بما تتيح من ساحات خصبة لتبادل المعرفة، مما يجعلها مساعداً على تعزيز السلوك الإيجابي داخل المجتمعات عن طريق تكوين صداقات والتعرف على كل ما هو جديد في مجال العلوم وتبادل الخبرات العلمية والمعارف في جميع المجالات.

1- مفهوم البيئات الافتراضية:

وهي البيئات التي تحاكي من حيث مكوناتها ووظائفها بيئة التعليم المادية التقليدية، وتكون في الوقت نفسه بسيطة من حيث إمكانية استخدامها، وسهولة الدخول إليها، وتوجد هذه البيئات على مواقع معينة على الشبكة العالمية للمعلومات. ولعل هذا التنوع في بيئات التعليم الإلكتروني يساهم في حل العديد من المشكلات التي تواجه عناصر العملية التعليمية، ومن خلال هذا التنوع يستطيع المعلم خلق بيئة تعليمية جديدة مناسبة تسعى إلى تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة. (المبارك: 2019، 47)

2- المدارس الافتراضية:

إن تطور العلوم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في كافة أوجه الحياة قد جعل استخدام الإنترنت يمثل متطلباً رئيسياً من متطلبات الحياة العصرية وخاصة تطبيق الإنترنت في مجال التعليم وتبادل المعرفة والذي

بدوره أظهر مفهوم بيئات التعلم الافتراضية، وهي عبارة عن برمجيات أو أنظمة للإدارة التعليمية والتي تدعم عملية التواصل المباشر وغير المباشر بين فريق عملية التعلم من خلال الحاسوب وشبكة الانترنت. (خضري: 2001م، 123)

3- مواقع التواصل الاجتماعي:

وهي عبارة عن مجموعة من الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام الوسائل الإعلامية الجديدة لأغراض مهنية، أو ثقافية، أو اجتماعية، أو تربوية، وفي هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة، ولا تتطلب حضور الأشخاص في نفس المكان ليتم التواصل، وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفعالية من المجتمع الحقيقي، وذلك لأنه يتكون بسرعة وينتشر عبر المكان، ويحقق أهدافه بأقل عدد من القيود والمحددات (شفيق حسنين: 2012، 105).

4- البريد الإلكتروني:

البريد الإلكتروني - Electronic Mail - هو آلية تبادل الرسائل والوثائق باستخدام الحاسوب، ويعتقد كثير من الباحثين أن البريد الإلكتروني من أكثر خدمات الإنترنت استخداماً وذلك راجع إلى سهولة استخدامه. ويعد البريد الإلكتروني أفضل بديل عصري للرسائل البريدية الورقية ولأجهزة الفاكس، كما يعتبر تعليم طلاب كيفية استخدام البريد الإلكتروني الخطوة الأولى في استخدام الإنترنت في التعليم، وقد ذكر بعض الباحثين أن استخدام الإنترنت يساعد الأستاذ في التعليم على استخدام ما يسمى بالقوائم البريدية للفصل الدراسي الواحد حيث يتيح للطلبة الحوار وتبادل الرسائل والمعلومات فيما بينهم. هذا وقد تساءل العديد من الباحثين حول الوقت الذي يحتاجه الشخص لتعلم البريد الإلكتروني، وعن علاقة الوقت الذي أمضاه المتعلم بالفوائد التي سوف يجنيها، فاستنتجوا العديد من الناس يستكثرون الوقت الذي يمضونه في تعلم البريد الإلكتروني لكنه استثمار حقيقي في الوقت والجهد والمال.

lepository.uobaylon.edu.iq/2010-7-1-2022.

5- المدونة الإلكترونية:

وأثناء الاجتياح الأمريكي للعراق، اكتسبت بعض هذه المدونات شهرة واسعة، ويعد قراؤها بالملايين، ومن أشهرها: مدونة -أين رائد؟- المكتوبة في غالبيتها العظمى باللغة الإنجليزية، وظهرت أخريات يكتبها

جنود غربيون في العراق، مما شكل مفهوماً حديثاً لدور المراسل الحربي، وفي عام 2004م أصبحت المدونة ظاهرة عامة بانضمام العديد من مستخدمي شبكة الإنترنت إلي صفوف المدونين وقراءها، كما تناولتها الدوريات الصحفية، الأمر الذي أدي لأن تصبح المدونة نوعاً من أنواع الإبداع الأدبي، المتعارف عليه وتقوم بعض من دور النشر والصحف - في إصدارتها الرقمية- بتنظيم المسابقات لاختيار أفضل هذه المدونات. (العمرى: 2011، 18)

مما سبق يتضح للباحث الإمكانيات الكبيرة للمدونات، ومرونتها في تقديم المواد، مع سهولة الاستخدام، وقلة التكلفة التي قد تصل إلي حد المجانية، فيمكن وضع المادة التعليمية، أو الحصة، أو المحاضرة، وشرحها علي المدونة وذلك علي اختلاف طرق الشرح، والتقديم، فقد يكون شرح المادة في صورة نص، أو مادة مسموعة، أو مواد تحوي الصور والفيديوهات، وبعد الاطلاع علي هذه المواد المقدمة من قبل المتعلمين تكون الفرصة متاحة للمشاركة بالاستفسارات، والحوارات، والمناقشات، ويمكن لكل متعلم من المطلعين علي المدونة إبداء رأيه، أو تعليقاته علي المادة المقدمة، أو أي جزئية منها، وبذلك يكون المتعلم في حالة نشطة إيجابية تساعده علي تحقيق الذات وبناء شخصيته المستقلة بطريقة واضحة، كما أنها أرض خصبة لإبراز المواهب وذلك لما يتمتع به المتعلم من حرية كبيرة في اطلاعه علي المدونات، و تعبيره عن آرائه وأفكاره و أفهامه، ونجد أنه بإمكان مشرف كل فصل القيام بإعداد مدونته الخاصة للتواصل عبرها مع أفراد المجموعة التي يشرف عليها من المتعلمين، ويمكن لمتعلمي كل مستوي إعداد مدونتهم الخاصة لمناقشة موادهم، وإفادة بعضهم البعض. كما يمكن أن تختص المدونة بتخصص معين، أو علم من العلوم فتكون المدونة المعنية ساحة لتبادل الخبرات، والمعارف بين المختصين، وكافة أفراد المجتمع والاطلاع على الجديد في مجالهم.

6- الدراسات السابقة:

أ- دراسة المبارك (2019):

دراسة بعنوان: (تصميم مدرسة افتراضية ومدى تطوير العملية التعليمية لطلاب مرحلة الثانوي) رسالة دكتوراه غير منشورة بمعهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أمدرمان الإسلامية

هدف الدراسة إلى تصميم مدرسة افتراضية والكشف عن دورها في تطوير العملية التعليمية لطلاب المرحلة الثانوية بالسودان، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة الأصلي من معلمي ومعلمات الثانوي بولاية الخرطوم محلية بحري والبالغ عددهم الكلي (1575) وتمثلت عينة البحث في معلمي ومعلمات الحاسوب البالغ عددهم (100) تم اختيارها بطريقة عشوائية، كما استخدم الباحث الاستبانة وتصميم مدرسة افتراضية باستخدام الحوسبة السحابية كأدوات للدراسة، واستخدم برنامج SPSS لاستخراج النتائج وتوصل للنتائج التالية: مواصفات تصميم المدرسة الافتراضية لطلاب المرحلة الثانوية بالسودان جاءت بتقدير عالي، ومواصفات جاهزية المدرسة الافتراضية التي تتيح أستقبال طلاب المرحلة الثانوية بالسودان جاءت بتقدير عالي، اتجاهات المعلمين نحو استخدام المدرسة الافتراضية لطلاب المرحلة الثانوية بالسودان تشير نتائج هذا المحور إلى أن مستوى اتجاهات المعلمين نحو استخدام المدرسة الافتراضية جاءت بتقدير عالي، دور المدرسة الافتراضية في تطوير العملية التعليمية لطلاب المرحلة الثانوية بالسودان جاءت بتقدير عالي، الصعوبات التي تواجه تصميم وتطبيق المدرسة الافتراضية لطلاب المرحلة الثانوية بالسودان جاءت بتقدير عالي.

قدمت الدراسة عدد من التوصيات من بينها، تقوية ثقة الطلاب بالمدرسة الافتراضية، معالجة الحاجز النفسي لدى الطلاب، الإمام بمستحدثات تكنولوجيا التعليم، توفر الكوادر البشرية المتخصصة، الأهمام بالبنية المطلوبة للمدرسة الافتراضية، توفير الموارد المالية.

ب- دراسة مهري (2006):

دراسة بعنوان: (المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة الواقع وتطلعات المستقبل) رسالة ماجستير بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة منقوري قسنطينة الجزائر.

هدفت الدراسة للتعرف على المكتبات الرقمية بالجزائر واقعا وآفاقها واعتباراتها، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وأداتي الاستبانة والمقابلة في جمع بيانات الدراسة وزعت على عدد عينة قصدية بلغت عدد (10) عاملين بمشروع المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية حيث أن العينة كانت تمثل المجتمع الكلي للدراسة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن عملية تحقق المكتبات الرقمية

لا تنطلق من العدم وإنما ينبغي توفر مجموعة من المقومات الضرورية اللازمة لإنشائها حيث تحتاج هذه المشاريع إلى خطة مدروسة تتحد فيها أهداف المشروع وأساليب التنفيذ كما تتطلب مجموعة من التجهيزات اللازمة لعملية الرقمنة أهمها الحواسيب، والمساحات الضوئية، ووسائل التخزين، دون أن ننسى شبكات المعلومات التي تعد بيئة الاتاحة بالنسبة لهذه المكتبات، مع توفر الإطارات البشرية ذات الخبرة اللازمة لتنفيذ المشروع، كما تأكد أن قضية الملكية الفكرية من أكبر العقبات التي تعترض نجاح وتقديم المكتبات الرقمية

ت- دراسة الخلفي (2002م):

دراسة بعنوان: (تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع)، هدفت الدراسة على استعراض التأثيرات التي تحدث نتيجة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت على المجتمع، ومدى الاستفادة من تلك المواقع والآثار السلبية والإيجابية الواقعة على مستخدميها، وقام الباحث بالتطبيق على عينة من (412) طالبا وطالبة من كلية الهندسة، وقد توصل الباحث إلى أن هناك العديد من السلبيات الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لفترات طويلة أنها قد تصل إلى الإدمان وهو ما يجعل تلك المواقع مسيطرة بشكل كامل على حياة الفرد بينما رصد الباحث أن هناك جانب إيجابي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وهو تقريب المسافة بين الأفراد وخاصة من فئة الشباب والطلاب الدارسين بالجامعة ومساعدتهم في القيام بمهامهم العلمية ومحاولة التقريب بين الأفكار ووجهات النظر فيما يتعلق بالدراسة. قدمت الدراسة عدد من التوصيات منها: استعمال نظام وطني مقيس موحد في التسيير الوثائقي بجميع المكتبات الجزائرية لضمان التوحيد، والموائمة دفع المشاريع القائمة ببلادنا من خلال توفير الدعم المالي اللازم لها.

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل يورد الباحث منهج، ومجتمع، وعينة الدراسة وطريقة اختيارها، والأدوات متمثلة في الاستبانة التي تجيب عن تساؤلات الدراسة الفرعية، والأساليب الإحصائية التي استخدمت.

أولاً: المنهج:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي للإجابة عن التساؤلات المضمنة في محاور الاستبانة، وعرف وركز (الرفاعي: 1999، 39) إن المنهج الوصفي هو محاولة الوصول إلى المعرفة التفصيلية لعناصر المشكلة للوصول إلى فهم أفضل وأدق لوضع الحلول والإجراءات المستقبلية الخاصة بها.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الكلي من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم البالغ عددهم (289) عضو هيئة تدريس في العام 2023م وفقاً للمواصفات والخصائص في الجدول أدناه.
جدول رقم (1) يوضح وصف مجتمع الدراسة

الدرجة العلمية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	%
أستاذ	7	-	7	2%
أستاذ مشارك	26	3	29	10%
أستاذ مساعد	105	48	153	53%
محاضر	54	30	84	29%
مساعد تدريس	1	15	16	6%
المجموع	193	96	289	100%

من الجدول أعلاه يتضح تفوق عدد الذكور (96) عضو هيئة تدريس على عدد الإناث البالغ (193) عضو هيئة تدريس، كما تفوق عدد حملة درجة الأستاذ المساعد الذين بلغوا (153) عضو هيئة تدريس يشكلون نسبة (53%) من مجتمع الدراسة الكلي، وأن من يحملون درجة الأستاذ هم الأقل عدداً من بين

أفراد العينة حيث بلغوا (7) أعضاء من مجموع أعضاء هيئة التدريس بنسبة (2%) من مجتمع الدراسة الكلي.

ثالثاً: عينة الدراسة:

يعرف (إدريس: 2012، 17) العينة بأنها عدد محدد أو جزء من إجمالي عدد مفردات مجتمع الدراسة محل الاهتمام، وذلك بشرط أن تمثل المجتمع تمثيل دقيق. وبعبارة أخرى يمكن تعريف العينة بأنها مجموعة من الوحدات التي يجب أن تتصف بنفس مواصفات مجتمع الدراسة.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم بلغت (100) عضو هيئة تدريس يمثلون نسبة (35%) من المجتمع الكلي للدراسة وفقاً للمواصفات والخصائص في الجدول أدناه.

جدول رقم (2)

يوضح وصف عينة الدراسة

الدرجة العلمية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	%
أستاذ	1	-	1	2%
أستاذ مشارك	4	2	6	6%
أستاذ مساعد	34	21	55	55%
محاضر	23	12	35	35%
مساعد تدريس	1	2	3	3%
المجموع	63	37	100	100%

من الجدول أعلاه يتضح تفوق عدد الذكور (63) عضو هيئة تدريس على عدد الإناث البالغ (37) عضو هيئة تدريس، كما تفوق عدد حملة درجة الأستاذ المساعد الذين بلغوا (55) عضو هيئة تدريس يشكلون نسبة (55%) من مجتمع الدراسة الكلي، وأن من يحملون درجة الأستاذ هم الأقل عدداً من بين

أفراد العينة حيث بلغوا (2) أعضاء من مجموع أعضاء هيئة التدريس بنسبة (2%) من مجتمع الدراسة الكلي.

رابعاً: أداة الدراسة:

تمثل أداة الدراسة في الاستبانة، ويعرف (البلداوي: 2007، 22) الاستبانة بأنها صحيفة أو كشف يتضمن عدداً من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أي ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو فني أو ثقافي.

تتكون الاستبانة في الدراسة الحالية من قسمين، الجزء الأول البيانات الشخصية، والقسم الثاني محاور الاستبانة إلى ثلاثة محاور المحور الأول: مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة، الذي يحتوي على (10) عبارات، والمحور الثاني: اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة، ويحتوي (10) عبارات، ثم المحور الثالث: معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة، الذي يحتوي (7) عبارات رتبت مستويات الاستجابة وفق المدرج (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

1. الصدق الظاهري:

تم عرضها على عدد من المحكمين لإبداء آرائهم حول مدى انتماء العبارات لمحاورها ومقترحاتهم بالحذف أو الإضافة أو التعديل لمحتويات الاستبانة لتخرج بشكلها النهائي وهي تحتوي على (27) عبارة.

2. معامل الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة بطريقتي ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ وفق المعادلة:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{N}{N-1} (1 - \text{مجموع تباينات الأسئلة})$$

$$\text{تباين الدرجات الكلية}$$

ن = عدد العناصر (العبارات) وهي هنا (27) عبارة.

جدول (3)

يوضح حساب معامل الثبات

ألفا كرونباخ	عدد الأسئلة
0.998	27

وبما أن معامل ثبات الاستبانة قد بلغ (0.998) فإنها تصلح للتطبيق في إجراءات الدراسة

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بتحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي، كما تم استخدام الأساليب

الإحصائية التالية:

أ- التكرارات.

ب- المتوسطات الحسابية.

ت- لإيجاد معامل ثبات المقياس تم استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ.

ث- النسب المئوية.

ج- الانحراف المعياري.

ح- قيمة ت.

عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

تمهيد:

يقوم الباحث بعرض نتائج الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج المقياس التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف على البيئات الافتراضية ودورها في تبادل المعرفة، وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية لبيانات الاستبانة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

1- الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ينص السؤال الرئيسي على: ما دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟

الجدول (4)

مجموع المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحوري الاستبانة

رقم	المحور	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدرجة
1	مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة	3.503	0.977	8.549	كبيرة
2	اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة	3.567	1.160	10.207	كبيرة
3	معيقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة	3.444	1.021	7.733	كبيرة
	المتوسط العام لدرجات محاور الاستبانة	3.504	1.052	8.829	كبيرة

من الجدول السابق والمختص بمتوسطات بيانات بيانات أداة الدراسة والتي تجيب عن السؤال الرئيس للدراسة: " ما دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟" نجد أن المتوسط العام كان (3.504)، وبلغ متوسط قيمة (ت) المحسوبة (8.829)، ومتوسط الانحرافات المعيارية (1.052) مما يشير إلى وجود دلالة

إحصائية عالية لموافقة أفراد العينة على عبارات أداة الدراسة، ومما سبق نخلص للنتيجة التي تنص على: "أن دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة يتحقق بمتوسط عام (3.504) وبدرجة تقديرية كبيرة"، وهي النتيجة التي تجيب عن السؤال الرئيس للدراسة.

2- الإجابة عن السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على: ما مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟

جدول رقم (5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحور الأول: مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

الدرجة	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	رقم
كبيرة	10.948	1.016	3.807	ضمان لاستمرارية العملية التعليمية في أي زمان وأي مكان.	1
كبيرة	3.212	1.088	3.647	تمكن من الانضمام للمجموعات التعليمية المتخصصة.	2
كبيرة	6.876	0.965	3.203	تقتصد في الوقت والجهد المنفقين على العملية التعليمية.	3
كبيرة	1.043	1.005	3.386	تسمح بتحميل الكتب الإلكترونية.	4
كبيرة جداً	22.973	0.773	3.061	يتيح الوصول إلى المنصات التعليمية.	5
كبيرة جداً	7.511	0.969	4.034	يسمح بالدخول إلى المكتبات الرقمية.	6

الدرجة	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	رقم
كبيرة	8.165	0.884	3.424	تيسر التواصل بين أطراف العملية التعليمية.	7
كبيرة	7.567	1.062	3.420	تحقيق عنصر التشويق في العملية التعليمية.	8
كبيرة	11.115	0.896	3.468	تعزيز الاتجاه نحو التعلم الذاتي.	9
كبيرة	6.084	1.120	3.580	تدعم مبدأ التعلم مدى الحياة.	10
كبيرة	8.549	0.977	3.503	المتوسط العام لدرجات المحور	

من الجدول السابق والمختص ببيانات المحور الأول للدراسة: "مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة" نجد أن المتوسط العام كان (3.503)، وبلغ متوسط قيمة (ت) المحسوبة (8.549)، ومتوسط الانحرافات المعيارية (0.977) مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عالية لموافقة أفراد العينة على عبارات المحور الأول للدراسة، ومما سبق نخلص للنتيجة التي تنص على: "أن مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.503) وبدرجة تقديرية كبيرة"، وهي النتيجة التي تجيب عن السؤال الأول للدراسة.

3- الإجابة عن السؤال الثاني: اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

جدول رقم (6)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحور الثاني: اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدرجة
1	أتعامل مع التطبيقات الافتراضية على الحاسوب	4.017	0.875	19.970	كبيرة جداً
2	أتعامل مع التطبيقات الافتراضية على الهواتف النقالة.	3.586	1.253	8.039	كبيرة جداً
3	أتعامل مع تطبيقات الأجهزة اللوحية.	3.505	1.121	7.736	كبيرة جداً
4	يمكنني تصميم مادة تعليمية إلكترونية.	3.654	1.018	11.037	كبيرة
5	أتعامل مع الصفوف الافتراضية.	3.780	0.905	14.800	كبيرة
6	أصمم المقررات في صورة إلكترونية (pdf).	3.705	0.811	14.934	كبيرة جداً
7	استخدم الواتساب في تبادل المعرفة مع الآخرين.	3.847	0.959	15.185	كبيرة
8	استخدم الفيسبوك في تبادل المعرفة مع الآخرين.	3.420	0.929	7.769	كبيرة
9	استخدم البريد الإلكتروني في تبادل المعرفة مع الآخرين.	3.108	1.064	1.752	كبيرة
10	استخدم خدمات الحوسبة السحابية في تبادل المعرفة.	3.054	1.090	0.855	كبيرة
	المتوسط العام لدرجات المحور	3.567	1.160	10.207	كبيرة

من الجدول السابق والمختص ببيانات المحور الثاني للدراسة: " اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة " نجد أن المتوسط العام كان (3.567)، وبلغ متوسط قيمة (ت) المحسوبة (10.207)، ومتوسط الانحرافات المعيارية (1.160) مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عالية لموافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثاني للدراسة، ومما سبق نخلص للنتيجة التي تنص على: " أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.567) وبدرجة تقديرية كبيرة"، وهي النتيجة التي تجيب عن السؤال الثاني للدراسة.

4- الإجابة عن السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على: ما معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة؟

الجدول (7)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحور الثاني: معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدرجة
1	ارتفاع القيمة المالية لتجهيزات البيئات الافتراضية.	2.966	1.186	-0.491	متوسطة
2	تهيب التعامل مع البيئات الافتراضية.	3.424	1.128	6.452	كبيرة
3	ضعف القناعة باستخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة لدى أطراف العملية التعليمية.	3.529	1.006	9.029	كبيرة
4	صعوبة تصميم وإعداد المناهج التعليمية الافتراضية.	3.597	0.964	10.634	كبيرة

رقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدرجة
5	ضعف التدريب على التعامل مع البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة.	3.492	0.922	9.160	كبيرة
6	ضعف شبكة الانترنت.	3.458	0.883	8.902	كبيرة
7	عدم استقرار التيار الكهربائي.	3.644	1.059	10.447	كبيرة
	المتوسط العام لدرجات المحور	3.444	1.021	7.733	كبيرة

من الجدول السابق والمختص ببيانات المحور الثالث للدراسة: "معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة" نجد أن المتوسط العام كان (3.444)، وبلغ متوسط قيمة (ت) المحسوبة (7.733)، ومتوسط الانحرافات المعيارية (1.021) مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عالية لموافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثالث للدراسة، ومما سبق نخلص للنتيجة التي تنص على: "أن معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.567) وبدرجة تقديرية كبيرة"، وهي النتيجة التي تجيب عن السؤال الثالث للدراسة.

خاتمة الدراسة

أولاً: النتائج:

1. أن دور البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة يتحقق بمتوسط عام (3.504) وبدرجة تقديرية كبيرة.
2. أن مميزات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.503) وبدرجة تقديرية كبيرة.
3. أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم نحو استخدام البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.567) وبدرجة تقديرية كبيرة.
4. أن معوقات البيئات الافتراضية في تبادل المعرفة تتحقق بمتوسط عام (3.567) وبدرجة تقديرية كبيرة.

ثانياً: التوصيات:

1. الاستفادة من المعارف التي توفرها البيئات الافتراضية في العملية التعليمية.
2. توفير متطلبات بيئات التعلم الافتراضية بالمؤسسات التعليمية.
3. تدريب أعضاء هيئة التدريس على أدوات تبادل المعرفة من خلال البيئات الافتراضية.

ثالثاً: المقترحات:

1. دراسة البيئات الافتراضية ودورها في التحصيل الدراسي.
2. دراسة توظيف بيئة الواتساب في تبادل المعرفة.
3. دراسة دور الإنترنت في تبادل المعرفة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- احمد حسين الرفاعي. (1999). مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها الإدارية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط 2.
- 2- إدريس ثابت عبد الرحمن. (2016). بحوث التسويق أساليب القياس وتحليل واختبار الفروض - دار النهضة العربية- القاهرة.
- 3- حسنين شفيق. (2012). نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي دار فكر وفن للطباعة. القاهرة.
- 4- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي. (2007). أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي. عمان، دار الشروق.
- 5- محمد عبد القادر العمري - محمد ضيف الله. (2011). المستحدثات في عملية التعليم والتعلم - عالم الكتب الحديث - عمان- الأردن.
- 6- هناء عودة خضري. (2001). التعليم الإلكتروني. عالم الكتب. القاهرة.

ثانياً: البحوث:

- 7- الخليفي محمد بن صالح. (2001) تأثير الإنترنت في المجتمع. دراسة ميدانية. عالم الكتب. المجلد 22. العددان 5 و 6. ص 469 - 502.
- 8- المبارك عوض بلة فضل المولى. (2019). تصميم مدرسة افتراضية ومدى تطوير العملية التعليمية لطلاب مرحلة الثانوي. رسالة دكتوراه غير منشورة بمعهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي . جامعة أمدرمان الإسلامية. السودان.
- 9- مهري سهيلة. (2006). المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة الواقع وتطلعات المستقبل. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. جامعة منقوري قسنطينة. الجزائر.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

- 10- lepository.uobaylon.edu.iq/2010-7-1-2022.

السياسة الزكوية وأثرها في الحد من مشكلة التضخم

أ.د. عدنان محمد ربابعة

جامعة اليرموك

د. نجلاء جبر مشنة

جامعة اليرموك

الملخص:

هدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو ما هو دور السياسة الزكوية في علاج مشكلة التضخم؟ تم اتباع المنهج الوصفي في استعراض ماهية التضخم في الاقتصاد الإسلامي، ودور السياسات الزكوية في ضبط وضع السوق ضمن إطار فقهي مدعم بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة الشريفة وأقوال الفقهاء حول أهمية السياسات الزكوية لعلاج مشكلة التضخم، وتوصل البحث إلى نتائج أهمها: أن السياسات الزكوية سياسات شاملة ومتكاملة قادرة على تلبية حاجات الاقتصاد التنظيمية ومكافحة المشكلات الاقتصادية التي تواجهه كالتضخم. وأوصى البحث بتطبيق السياسة الزكوية جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية والاعداد اللازم لما يؤدي إلى نجاح تنفيذها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة الزكوية

Abstract

The purpose of this research was to answer a main question: What is the role of zakat and zakat policy in treating the inflation? The descriptive approach was followed in reviewing the nature of inflation in the Islamic economy, and the role of zakat policies in controlling the market situation within a jurisprudential framework supported by evidence from the Holy Qur'an and Sunnah and the sayings of jurists about the importance of zakat to treat the inflation. The research reached results, the most important of which are: Zakat policies are comprehensive and integrated policies capable of meeting the economy's regulatory needs, and combating the economic problems, such as inflation. The research also recommended for implementation of zakat policy alongside economic policies, And the necessary preparation to lead to the successful implementation of these policies on the ground.

Keywords: inflation, zakat policy

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد: فقد جاء الإسلام مهذبًا للنفس وضابطًا لحياة الناس في جميع جوانبها وموجهًا لعلاقاتهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال الفروض والشرائع التي وضعها الشارع الحكيم بما يناسب كل وقت وزمان. فإن الشارع الحكيم جعل الزكاة فريضة من أهم فرائض الإسلام والركن الثالث من أركانه لعظم غايتها ولأهميتها البالغة من الناحية النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فبالإضافة إلى ان الزكاة تساهم في حل المشاكل الاجتماعية ويظهر أثرها في تطهير النفس من الشح والبخل وتركيتها وإظهار الإحسان والموااساة بين أفراد المجتمع الإسلامي، فإنها أيضًا عبادة مرتبطة بالمال، فهي تساهم بشكل رئيس حل المشاكل الاقتصادية.

يعبر التضخم عن الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للأسعار ويعتبر أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، من الاقتصاديين من أشار إلى تأثيره على التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وبين الادخار والاستثمار، ومنهم من أشار إلى تأثيره في الطلب الكلي الذي ينتج عنه بالضرورة التأثير في مستوى العرض الكلي للمنتجات والخدمات. هذه الاختلالات يترتب عليها ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار مما يرفع بدوره أثمان عناصر الإنتاج من تكاليف إنتاج وأجور عمال.

وللشريعة الإسلامية دائما دورها في معالجة المشكلات الاقتصادية، فكان لها دورها الإيجابي في العمل على معالجة هذه المشكلة من خلال أدواتها المالية المختلفة وعلى رأسها الزكاة؛ فهي الأداة المثلى في علاج مشكلة التضخم والحد منها والتخفيف من حدة آثارها على الاقتصاد ككل، نظرًا لدورها الفعال في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل والثروات بطريقة عادلة، من خلال ما تحث عليه من إبعاد الأموال عن الاكتناز والسرف والحث على ترشيد الاستهلاك وتنمية الأموال ودفع عجلة الاقتصاد بالتنمية والعمل.

ولما ظهر واقعياً ما للزكاة من دور فعال في مواجهة مشكلة التضخم والحد منها، جاء هذا البحث لإبراز دور السياسات الزكوية في حل مشكلة التضخم الذي يعد من الأمراض الاقتصادية ذات الأثر البالغ في قوام

الاقتصاد، وذلك من خلال فصلين: تكون الأول من هدف البحث ومشكلته وأهميته بالإضافة الى فرضية البحث وأسئلته، ويبين منهجية البحث ومنهجه العلمي وبعض الدراسات السابقة حول موضوع البحث. وجاء الفصل الثاني في مبحثين أولهما لبيان ماهية الزكاة: حكمها وأحكامها وشروطها والأوعية الزكوية ومصارفها، والمبحث الثاني للحدّث عن السياسات الزكوية، والتضخم. ودور هذه السياسات في معالجة التضخم.

يعتبر التضخم الاقتصادي من أبرز المشاكل التي يعاني منها اقتصاد الدول في وقتنا الحاضر، وإن الأثر بالغ الوضوح للزكاة في علاج هذه المشكلة بحاجة الى المزيد من التقصي والبحث لما له من أهمية بالغة في نظام الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والسياسة الاقتصادية التي تُهدف لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بخاصة مشكلة الفقر والتضخم بشكل خاص⁽¹⁾

هدف البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف بداية على التضخم ماهيته وأسبابه وآثاره، ثم التعرف على أهمية الزكاة وتعزيز دور السياسة الزكوية كأداة مالية ونقدية وتجارية تحارب التضخم في الدول الإسلامية من خلال بيان أفضليتها على أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى.

مشكلة البحث وأهميته

للزكاة دور مهم وفاعل بصفتها أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في حل العديد من المشكلات الاقتصادية التي تُورق الدول وتقض مضجعها، وللأسف فإن هذه الأداة لا يتم استخدامها واستغلالها بالصورة المثلى في المجتمعات الإسلامية، وما أدل على ضعف السياسة المالية للدول من إهمال قيمة أدوات متوفرة وذات طبيعة مرنة ومناسبة للمجتمع وذات أثر كبير اجتماعيا واقتصاديا.

تمثلت مشكلة البحث في عدم فعالية الأدوات الاقتصادية المستخدمة في علاج الأزمات الاقتصادية بشكل عام والتضخم بشكل خاص، فما يظهر حاليًا أن الأدوات المالية والنقدية المستخدمة لا تظهر فعالية وكفاءة

القرضاوي، يوسف، (2006)، فقه الزكاة.¹

في حل المشكلات الاقتصادية، في المقابل فإن الأدوات المالية التي وفرتها الشريعة الإسلامية يمكن استخدامها للسيطرة على التضخم من خلال التأثير على حجم الكتلة النقدية في الأسواق من خلال الحد من زيادتها أو نقصانها، حيث يمكن استخدام أموال الزكاة من قبل السلطات المختصة في تحفيز الإنتاج وتوفير الموارد اللازمة للوحدات الإنتاجية، أو امتصاص فائض الطلب وضبط الوضع الاقتصادي، دون الحاجة إلى إصدار أوراق نقدية بحجم أكبر ما يؤدي إلى زيادة التضخم.

فرضية البحث وأسئلته:

بني البحث على فرضية رئيسة مفادها أن للسياسات الزكوية دور ذو أثر إيجابي في علاج مشكلة التضخم. كما يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ- ما هي السياسات الزكوية وما دورها في علاج مشكلة التضخم؟

ب- ما هي آليات تطبيق السياسات الزكوية للتخفيف من حدة التضخم؟

منهج البحث ومنهجيته:

تم اتباع المنهج الوصفي في هذا البحث من خلال استعراض ماهية التضخم في الاقتصاد الإسلامي؛ أي استعراض ظاهرة التضخم من خلال بيان الاختلالات الهيكلية للطلب والعرض ودور السياسات الزكوية في ضبط وضع السوق ضمن إطار فقهي مدعم بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة الشريفة وأقوال العلماء والفقهاء حول أهمية السياسة الزكوية كأداة مالية ونقدية وتجارية فعالة في الاقتصاد لعلاج مشكلة التضخم.

الدراسات السابقة

دراسة القرعان والحكيم، (2015)، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم: دراسة فقهية اقتصادية⁽¹⁾. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أسباب التضخم وأنواعه وآثاره ودور الزكاة في التخفيف منه ومحاربه، بالإضافة إلى بيان دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة ودورها في الحد من مشكلة التضخم الناتج عن الاختلالات الهيكلية "تخلف الوضع العام للإنتاج" وارتفاع الطلب والنفقات وغير ذلك،

¹ القرعان، عبد الباسط، والحكيم، منير سليمان، (2015)، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم: دراسة فقهية اقتصادية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 11 عدد 4.

وتوصلت الدراسة إلى ان مبدأ محلية توزيع الزكاة يساهم بشكل إيجابي في توزيع الفائض النقدي وزيادة الناتج القومي الإجمالي بسبب اتساع الشريحة المكانية التي تدفع الزكاة.

بحث خليل وعبدلي، (2015)، الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بض مؤشرات النشاط الاقتصادي.⁽¹⁾

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية، قام الباحثان ببناء نموذج قياسي ربط بين الزكاة كمتغير مستقل، ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة كمتغير تابع في دولتي الجزائر وماليزيا، توصلت الدراسة إلى أن الزكاة في الجزائر لا زالت غير قادرة على التأثير في معدل النمو الاقتصادي أو التخفيف من حدة البطالة، أما بالنسبة لدولة ماليزيا فإن الزكاة من أدوات السياسة المالية الفعالة في النموذج الاقتصادي الماليزي، أوصت الدراسة بعدة توصيات هدفها معالجة النقائص التي تواجه صندوق الزكاة الجزائري بناء على التجربة الماليزية.

دراسة فلياشي، (2019)، مساهمة الزكاة في الحد من التضخم⁽²⁾

هدفت الدراسة الى البحث في أثر الزكاة ودورها في الحد من مشكلة التضخم والتخفيف من حدة آثارها، بالإضافة إلى بيان دور الزكاة كأحد عوامل الاستقرار الذاتية في الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت الدراسة الى ان الزكاة تعمل بشكل تلقائي على التقليل من التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي وأهمها التضخم، بالإضافة إلى انها العلاج الأمثل للقضاء على الطاقات الإنتاجية المتعطلة، كما ان انتظام انسياب حصيلة الزكاة مع الحول القمري على مدار العام يوفر الكمية اللازمة من النقد للتداول دون اضطرار السلطات النقدية لإصدار النقد الذي يسبب التضخم.

خليل، عبد القادر وعبدلي، ادريس، (2015)، الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي-نحو مقارنة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية- مجلة الباحث عدد 15.

² فلياشي، سامية (2019)، مساهمة الزكاة في الحد من التضخم، مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، مجلد 4 عدد 1.

بحث بن حدو، (2022)، مؤشر الزكاة كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم: دراسة حالة الجزائر ما بين فترة 2014-2022.⁽¹⁾

هدف البحث الى بيان دور مؤشر الزكاة المقترح كأداة وأسلوب رياضي احصائي لقياس نسبة التضخم الدورية والقدرة الشرائية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي المناسب لطبيعة البحث، كما استخدم منهج المقارن مع مؤشر أسعار المستهلك وطريقة حساب معدلات التضخم، توصل البحث الى أن الأداة المقترحة يمكن اعتمادها كمؤشر اقتصادي لحساب التضخم بالإضافة الى باقي الأساليب المعروفة، لما لها من القدرة على إعطاء ارقام صحيحة ودقيقة.

دراسة خليل، (2022)، دور الزكاة في معالجة البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية تنبؤية خلال الفترة 2003-2025.⁽²⁾

هدفت الدراسة الى التعرف إلى دور الزكاة في محاربة البطالة والتضخم كأهم مظاهر الفقر، من خلال بيان مرونة الزكاة وتكيفها مع المجتمعات جميعها بما يعود بالنفع على المجتمع ككل. واستخدمت الدراسة التحليل القياسي باستخدام نموذج VECM لتحديد طبيعة العلاقة بين الزكاة وكل من البطالة والتضخم، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشتركة بين الزكاة والبطالة، وبين الزكاة والتضخم، ما يعني أن للزكاة دورا مهما في القضاء على التضخم والبطالة في الجزائر.

أولا: تعريف الزكاة:

الزكاة لغةً: مصدر (زكا) الشيء أي نما وزاد، ومعناها الطهارة والنماء والبركة والصلاح وهي صفوة الشيء⁽³⁾. قال تعالى: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا" الشمس:9.

¹ بن حدو، فؤاد، (2022)، مؤشر الزكاة كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم: دراسة حالة الجزائر ما بين فترة:

2014-2022، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 5، عدد 2.

² خليل، حسين، 2022، دور الزكاة في معالجة البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية تنبؤية خلال الفترة

2003-2025، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 9 عدد 1.

³ انظر، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط3 - 1414هـ.

وقال ابن فارس: "الزاي والكاف والحرف المعتل أصل يدل على نماء وزيادة، والأصل في ذلك كله راجع إلى مَعَيْنين، وهما النماء والطهارة"⁽¹⁾

وقد اختلفت تعاريف الفقهاء اصطلاحياً للزكاة، مع الاتفاق على المعنى الرئيس لها، فقد جاء من تعريفها في فقه الأحناف⁽²⁾ أنّها "تمليك جزءٍ من مال، عيّنه الشارع، من مسلمٍ فقيرٍ غير هاشمي ولا مولاه، بشرط قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى".

وعند الشافعية⁽³⁾ جاء بأنّها "اسمٌ صريح لأخذ شيءٍ مخصوصٍ من مالٍ مخصوص، على أوصافٍ مخصوصة لطائفة مخصوصة".

وعرفها المالكية⁽⁴⁾ بقولهم: "الجزءُ المخصوص المخرُجُ من المال المخصوص إذا بلغ نصاباً، يُدفع لمستحقه إن تمّ الملك وحول غير المعدن".

وجاء من تعريف الحنابلة⁽⁵⁾ "وهي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص". بينما عرفها المعاصرون⁽⁶⁾ بأنّها "إنفاق جزء معلومٍ من المال إذا بلغ نصاباً في مصارف معينة نصَّ عليها الشارع".

حكم مشروعية الزكاة

الزكاة فرض عين ثبتت أدلتها من الكتاب والسنة والاجماع، فجاء في قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" المزمل:20، وقوله: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا" التوبة:103. كما ورد عن عبد الله بن

¹ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 3/17.

² أبو محمد، محمود بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني، منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، 1/217.

³ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، 3/135.

⁴ المالكي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 1/430.

⁵ الحجاوي، شرف الدين موسى أبو النجا، الإقناع، 1/242.

⁶ قلعجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، 1/233.

عباس أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن قال: "فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقةً تُؤخذ من أغنيائهم فتردُّ في فقرائهم"⁽¹⁾

جاءت الزكاة مقرونة بالصلاة في ثمانية وعشرين موضعًا في القرآن الكريم⁽²⁾؛ لأهميتها العظيمة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي الفعال كجوهر للسياسة المالية الإسلامية، وركيزة من ركائز النظام الاقتصادي في الإسلام، ولما تحققه من تنظيم اجتماعي بين أفراد المجتمع، فإنها مع التوحيد وإقامة الصلاة تدخل المرء في جماعة المسلمين وتجعله مستحقًا للانتماء لهم فقد قال تعالى: "فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين" التوبة: 11. كما جعلها الله تعالى حقًا للفقراء في أموال الأغنياء وواجب ليس اختياري بل فرض وركن لا بُدَّ منه فقد قال: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ" النور: 56.

كما روي عن رسول الله ﷺ قوله: "أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله"⁽³⁾.

كما اشترط الإسلام لوجوب الزكاة، أن يكون المال مملوكًا ملكًا تامًا حقيقيًا؛ أي أنه فائض عن الحوائج الأصلية سالما من الدين. وأن يكون مالا ناميًا بالغًا للنصاب، حال عليه الحول في ملك المكلّف.

حكمة مشروعية الزكاة:

شرعت الزكاة في السنة الثانية للهجرة، كانت الحكمة من تشريعها علاج التفاوت بين الناس في الأرزاق والمكاسب، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين المسلمين، كما شرعت فرضًا لتطهير النفس والمال، ونشر الإحسان بين الناس استزادة في الأجر وشكرا لله. وللزكاة حكم كثيرة منها:

1- في الزكاة بذل الإنسان لما يجب -فالمال والبنون زينة الحياة الدنيا- أظهرًا للطاعة وانصياعًا لأوامر الله تعالى سعيًا لنيل رضاه.

صحيح البخاري رقم 1331، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، رقم 19

عبد الباقي، فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص 421.

رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، رقم (138).

- 2- تحسين أخلاق المسلم وزيادة حسناته وتكفير خطاياها لما يعتاده من البذل والكرم والعطاء وأداء الأمانة والحقوق لأصحابها، ويظهر نفسه من الشح والبخل وحب الدنيا⁽¹⁾.
- 3- سمو النفس وعلوها عن المال، ليكون سيّدًا له لا عبدًا، وفي ذلك تزكية لنفسه وتطهير لها.
- 4- تقديم العون للفقراء والمساكين والأخذ بيدهم ليكونوا قادرين على العيش الكريم، فتحمي الزكاة المجتمع من الفقر والمرض والجريمة، وتعزز التكافل بينهم، يقول تعالى: "لِحُحْنِ قَسْمُنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا" الزخرف:32.
- أوعية الزكاة ومصارفها:**

أمر الحقُّ جلت حكمته بإخراج الزكاة من أموال معينة أوجبها فيها، ويمكن القول أن الأوعية الزكوية اشتملت على خمسة أصناف من الأعيان هي:

- 1- الذهب والفضة: يقول تعالى في وجوب زكاتها: "والذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" التوبة:34. وتُفرض الزكاة على عين الثروة من الذهب والفضة بمعدل 2.5% مما حال عليها الحول وبلغت النصاب.
- 2- السوائم: وهي الثروة الحيوانية غير المعلوفة⁽²⁾ وغير العاملة. وتفرض الزكاة على عين الثروة كما حددها الشريعة في كل صنف منها.
- 3- الزروع والثمار: وهي كل ما يقصد بزراعته النماء والغلة، وقد أوجب الله تعالى إخراج زكاتها وقت حصادها في قوله: "كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ" الأنعام:141. وحددت الشريعة النصاب بالعشر لما ليس عليه نفقة، ونصف العشر لما عليه نفقة.
- 4- عروض التجارة والمستغلات: جاءت مشروعية الزكاة فيها من قوله تعالى: "انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ" البقرة:267. وقد فرضت الزكاة على الأصول المتداولة دون الثابتة، وهي السلع التي يتم تداولها بقصد الربح، وتفرض الزكاة فيها على عين الثروة بمعدل 2.5%.

¹ التويجري، محمد بن إبراهيم، موسوعة الفقه الإسلامي، 10/3.

² سوى أن الإمام مالك رأى أن الزكاة في الأنعام المعلوفة وغير المعلوفة.

5- الرّكاز والمعادن: ووجوب الزّكاة فيها عائد لقوله تعالى: "ومما أخرجنا لكم من الأرض" البقرة: 267. وتفرض عليها الزّكاة عند انتقالها من باطن الأرض إلى ظهرها بمعدل 2.5%.(1)

وقد حدّد الشّارع الحكيم مصارف الزّكاة في ثمانية مصارف محدّدة في القرآن الكريم في قوله: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" التوبة: 60.

السياسة الاقتصادية والسياسة الزكوية

بنظرة عامة سيلاحظ القارئ بعض التشابه بين السياسات الاقتصادية المستخدمة في الدول وبين السياسة الزكوية المتبعة في الدول الإسلامية، من حيث الأهداف وبعض الإجراءات، إلا أن المتمحص فيها سيدرك الاختلاف الجوهرى، يأتي البحث فيما يلي بشيء من الإيجاز على التعريف بماهية السياسة الاقتصادية، حتى يستطيع القارئ تلمس الفروق.

السياسة الاقتصادية هي مجموعة التصرفات العامة والإجراءات وآليات العمل التي ينتج عنها تأثير في السلوكيات الاقتصادية للدولة، تنفذ الحكومة هذه السياسات أو تشرف على تنفيذها(2). وبشكل عام تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة من خلال تمكين الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه من إيجاد وظائف مناسبة لهم يعززون دخولهم من خلالها، كما أنها تهدف بشكل رئيس إلى تحقيق الاستقرار العام في الأسعار والحد من التضخم أو الانكماش.

وتأتي أهمية السياسة الاقتصادية من دورها الداخلي في تحقيق النمو الاقتصادي وإعطاء مؤشر على الرفاهية في الدولة من خلال عكسها مدى استقرار دخول الأفراد ووظائفهم، والسيطرة على الأسعار وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في تنظيم العلاقات الدولية الخارجية.

¹ لكن ثمة حديث متفق عليه يقول: "في الرّكاز الخمس" متفق عليه عن ابي هريرة ؓ

² دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو، hbrarabic.com شرح معنى "سياسة اقتصادية" تم الاطلاع في

وتنقسم السياسة الاقتصادية إلى سياسة مالية وسياسة نقدية: السياسة المالية وهي التي تقوم بإجراءاتها الحكومة من خلال وزاراتها بهدف التحكم بإيرادات الدولة والتي تتمثل معظمها بالضرائب والإعانات، وانفاقها العام على المشروعات التنموية ومشروعات التوظيف والخدمات العامة؛ بهدف التحكم بالاقتصاد الكلي للدولة. أما السياسة النقدية فهي التي يتحكم بها بنك الدولة (البنك المركزي) من خلال إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة في الاقتصاد المحلي⁽¹⁾.

ومن أهم السياسات الاقتصادية التي تبناها الحكومات بما يتناسب والظروف التي تمر بها، أو حسب مجال تطبيقها بعض السياسات المصممة لتحقيق النمو الاقتصادي، والسياسات المتعلقة بإعادة توزيع الدخل والثروات، وبعض السياسات المتعلقة بمكافحة الاحتكار، بالإضافة إلى سياسات تنمية قائمة على تكنولوجيا متطورة بالإضافة إلى سياسات هامة مثل:

سياسة تثبيت الاقتصاد الكلي: وهي من أهم السياسات التي تقوم الحكومة بموجبها بالتحكم بعرض النقد؛ لتجنب حدوث تضخم أو ركود اقتصادي.

السياسات تجارية: والتي تتحكم بالقرارات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الداخلية أو الدولية والتعريفات الجمركية وما يدخل ضمن نطاق العلاقات التجارية.

وبالرغم من تطبيق أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية والتنسيق بينها من قبل الدول المختلفة، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هذه السياسات قد حققت أهدافها في الاقتصاد الكلي، فالاختلالات الاقتصادية من ركود وتضخم ومشكلات كالبطالة والفقر ما زالت تنهش جسد الدول بكل قطاعاتها وتؤثر في المجتمعات والأفراد أيما تأثير، ونظرًا لأهمية الركة كمورد مالي متجدد و باعتبارها نفقة دائمة غير منقطعة، وجدها بعض الاقتصاديين موردًا ماليًا له أهداف مالية فاعتبرها أداة سياسة مالية، كما وجدها البعض تحقق أهدافًا نقدية

¹ Fischer, Stanley, Macroeconomics, 6th edition. Monetary and Fiscal policy. Pp123 - 129

فاعتبرها أداة سياسة نقدية، ذلك ما برر للاقتصاديين إيجاد السياسة الزكوية، وضمها اقتصاديا ضمن السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول إن لم تكن أهمها للاعتبارات التي سنأتي عليها. (1)

تعرف السياسة الزكوية على أنها: مجموعة الأدوات المتكاملة المتعلقة بفريضة الزكاة، والتي تهدف لتطبيق الإجراءات الحكومية بأحكام الشريعة والمتعلقة بالزكاة. وتقوم مؤسسة الزكاة بتخطيط السياسة الزكوية وتطبيقها بالتنسيق مع المؤسسات والوزارات ذات الصلة في الدولة.

أدوات السياسة الزكوية:

قسمت أدوات السياسة الزكوية بحسب الحاجة إلى استخدامها إلى ما يلي (2):

- 1- أدوات الاقتطاع الزكوي، وتتكون من:
 - أداة الاقتطاع النقدي: تستخدم هذه الأداة عندما تقوم مؤسسة الزكاة بعملية الجباية نقداً، ويكون الاقتطاع النقدي على ثلاثة أشكال، إما اقتطاع عادي (أي عند وجوبه وقت حولان الحول وبلوغ النصاب) أو اقتطاع معجل (قبل وجوبه)، أو اقتطاع مؤجل، وسيتم الحديث بذلك تفصيلاً بعد قليل.
 - أداة الاقتطاع السلعي (العيني): تستخدم هذه الأداة عندما تقوم مؤسسة الزكاة بجمع الزكاة عيناً من الأوعية الزكوية التي تؤخذ منها الزكاة عيناً أو من وعاء زكاة النقود (الذهب والفضة)، ويكون الاقتطاع العيني على ثلاثة أشكال كما النقدي: اقتطاع عادي، واقتطاع معجل، واقتطاع مؤجل .
 - أداة الاقتطاع النوعي: يأتي استخدام هذه الأداة كنوع من التشجيع على الاستثمار، فيتم التركيز في اقتطاع الزكاة على وعاء زكوي دون آخر وينسب متفاوتة وذلك بحسب القطاع المطلوب رفده بالمال للاستثمار وحالته الاقتصادية. مثلاً: يمكن تأجيل جباية الزكاة من وعاء الثروة الحيوانية في فترة عيد الأضحى، حتى لا يتأثر التوازن بين الطلب والعرض في السوق.
- 2- أدوات التوزيع الزكوي:

¹ محيريق، فوزي وعبد اللاوي، عقبة، 2013، مصفوفة أدوات السياسة الزكوية، مقترح مستقل ضمن السياسة الاقتصادية، المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد الإسلامي، إسطنبول.

² محيريق وعبد اللاوي، 2013، مرجع سابق.

- أداة التوزيع النقدي: حيث تقوم مؤسسة الزكاة بتوزيع حصيلة الزكاة مباشرة على مستحقيها نقدًا -حتى وإن تمت جبايتها عينيًا-، ويتم توزيعه إما بالتوزيع النقدي العادي أي فور قبضها، أو بالتوزيع النقدي المؤجل، وهذه الطريقة تتميز بحساسية استعمالها، حيث أن أي سوء تقدير سيتسبب بتعطيل النقود وحرمان فئة من مستحقي الزكاة من حقهم، لذلك يحق لمؤسسة الزكاة توزيع قسم من حصيلة الزكاة بالطريقة العادية وتأجيل القسم الآخر بما يناسب الأهداف المطلوب تحقيقها⁽¹⁾.
- أداة التوزيع السلعي (العيني): وتقوم مؤسسة الزكاة هنا بتوزيع حصيلة الزكاة عينيًا -حتى وإن تمت جبايتها نقدًا- وذلك بشكلي التوزيع العادي (المباشر) أو المؤجل، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التخزين وتكاليفه لبعض الأعيان بما يجعل من الواجب استخدام أداة التوزيع العادي والتوزيع المؤجل سوية بما يتناسب ووضع حصيلة الزكاة العينية⁽²⁾.
- أداة التوزيع النوعي: تعتبر هذه الأداة هي الأدق في التوظيف، حيث لا تقتصر على جمع الحصيلة الزكوية وتوزيعها بشكل أو بآخر وإنما تقوم مؤسسة الزكاة بالمفاضلة بين مصرف وآخر بما يحقق الهدف الاقتصادي المحدد. فمثلاً: تستطيع مؤسسة الزكاة توزيع الحصيلة بنسب معينة بين مستخدميها في السلع الاستهلاكية أو في السلع الإنتاجية⁽³⁾.
- أداة التوزيع المركز: وتستخدم عندما تستهدف مؤسسة الزكاة قطاعًا اقتصاديًا محددًا، فتقوم بتوزيع حصيلة الزكاة في مصرف واحد له علاقة مباشرة بالقطاع الاقتصادي المستهدف. مثلاً: قد تستهدف مؤسسة الزكاة قطاع المستثمرين المعسرّين لإعادة إنعاش هذا القطاع وتمويل انشطته؛ فتقوم بتوزيع الحصيلة الزكوية أو معظمها في سهم الغارمين.

¹ الرفاعي، حسن محمد، (2012)، نحو تطوير السياسات الزكوية؛ من سياسة التمويل الاستهلاكي إلى سياسة التمويل الإنتاجي. مجلة الجنان، العدد 3، جامعة الجنان - طرابلس - لبنان

² أبو طه، احمد محمد، (2012)، الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي وإعادة توزيع الدخل، دراسة تأصيلية من منظور اقتصاد إسلامي-مجلة كلية الشريعة والقانون عدد 14، دقهلية- مصر.

³ الرفاعي، حسن محمد، (2012)، مرجع سابق.

- أداة التوزيع التأميني: وهي تعتبر أداة تكافلية تستخدم في تأمين الفئات التي تعاني العجز أو المرض أو ضحايا الكوارث ممن فقدوا القدرة على العمل والكسب فأصبحوا من مستحقي الزكاة ضمن مصرف الغارمين. ويمكن أن تعمل مؤسسة الزكاة باستخدام هذه الأداة بالتعاون مع مؤسسات الدولة المعنية بالتأمين أو الضمان الاجتماعي.
- 3- أداة استهداف مرّجّح الزكاة: مرّجّح الزكاة هو مؤشر يستخدم لتتبع قيمة الزكاة بحيث يعطي دلالة للمؤسسات المسؤولة بزيادة الزكاة أو إنقاصها بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية، ويحتسب مرّجّح الزكاة بقسمة مجموع القيم الكلية للزكاة على مجموع قيم أوعية الزكاة البالغة النصاب، وعليه فإن زيادة حجم أوعية الزكاة ذات النسب الأعلى سيزيد من محصلة قيمة الزكاة الكلية والعكس بالعكس.
- 4- أداة التخصيص الزمني: أداة زكوية مخصصة لوقت خاص، تتمثل في زكاة الفطر، تتميز بصغر حجم الأموال التي يدفعها المرّكي، واتساع شريحة توزيعها ويجوز لمؤسسة الزكاة استخدام هذه الأداة في الزكاة العادية عن طريق وضع جدول زمني لاقطاع الزكاة وتوزيعها يراعى في هذا الجدول الحالة الاقتصادية للدولة، بحيث لا يكون الاقطاع أو التوزيع سببا في اختلالات بين الطلب والعرض.
- 5- أداة التخصيص الإقليمي: من المعلوم أن الزكاة يجب أن توزع في نفس المكان الذي جبيت منه، لكن يمكن أن يتم توزيع الفائض منها لأهل الإقليم الذي وجبت فيه وجبيت منه، حسب الحاجة والمصلحة، وتستخدم هذه الأداة لضمان عدم تركّز أدوات توزيع الزكاة لصالح جهة معينة في حال نقلها⁽¹⁾. ويعود تقدير ذلك إلى مؤسسة الزكاة التي تتابع حاجات كل إقليم أو منطقة.
- 6- أداة التصحيح الخارجي: تستخدم هذه الأداة في حال وجود فائض في حصيلة الزكاة في دولة ما، فتقوم بإخراج سيولة نقدية على شكل إعانات ومساعدات خارجية، وليس على شكل رؤوس أموال، ما يزيد الطلب الاستهلاكي في الدولة التي استحققت الزكاة، وعلى اعتبار أن هذه الإعانات تصدر على شكل صادرات من الدولة المرّكية، فمن هنا تأتي فعالية أداة التصحيح الخارجي التي ستقوم بطريقة غير مباشرة بتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة المرّكية.

¹ أبو طه، احمد محمد، (2012)، مرجع سابق.

7- أدوات الحفز، أدوات التوجيه، أدوات الردع: تتشابه هذه الأدوات من حيث إنها تعتمد على الوسائل الإعلامية كقاعدة تركز عليها في استخدامها بالإضافة إلى منابر المساجد والمواقع الالكترونية الرسمية للمصارف الإسلامية، ويمكن استخدام هذه الأدوات الزكوية كما يلي:

- أدوات الحفز: تقوم مؤسسات الزكاة بحفز المكي على أداء زكاته بشحن همته وتذكيره بأحكام عبادة وتكليف رباني يفعلها المسلم رغبة في ثوابها وسعيًا لرضا الله، وتذكيره بما يلحقه أداءها من بركة في الرزق والتوفيق والنماء والزيادة في المال. كما تستخدم أدوات الحفز مع مستحقي الزكاة أيضًا بحفزهم على العمل وكسب الرزق حتى لا يكونوا عالة على غيرهم، ولموظفي الزكاة بتحفيزهم على اتقان العمل وأداء مهامهم بجد واجتهاد.

- أدوات التوجيه: تتمثل بقيام مؤسسات الزكاة بتوجيه المزمين لأداء زكاتهم خاصة تلك التي يفضل المزمون توزيعها بأنفسهم، فمثلاً يمكن حثهم على اخراج الزكاة نقدًا أو عينًا بحيث تتم هذه العملية بما يتناسب والأهداف الاقتصادية المرسومة.

- أدوات الردع: وهي الوجه الآخر للتحفيز، والقائمة على استخدام أدوات ردعية تلزم المكلف بأداء زكاة أمواله وتعاقبه في حال امتناعه عن ذلك أو إنكاره لفريضة الزكاة.

أهداف السياسات الزكوية:

تستخدم السياسات الزكوية بوصفها سياسات اقتصادية مالية ونقدية لتحقيق أهداف محددة وجدت من أجلها، يأتي أهمها فيما يلي (1):

1- المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتخفيف من حدة التضخم؛ حيث تخفف الزكاة من حدة التضخم النقدي الناتج عن زيادة حجم الكتلة النقدية بسبب زيادة عملية الإصدار النقدي، عن طريق نقل الأموال من فئة إلى أخرى وتحريك الأموال العاطلة أو المدخرة (المكتنزة). كما تخفف الزكاة من حدة التضخم الناتج عن الاختلالات في العرض والطلب في السوق من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي

¹ محيرق وعبد اللاوي، 2013، مرجع سابق.

- من قبل مستحقي الزكاة، وزيادة الطلب الاستثماري من خلال تمويل المشروعات المتعثرة من مصرف الغارمين، مما ينعكس إيجاباً على العملية الإنتاجية ويخفف من حدة التضخم.
- 2- التخفيف من الركود أو الانكماش الاقتصادي؛ حيث تساهم أدوات السياسة الزكوية في إنعاش الاقتصاد عن طريق التأثير في الأسواق المختلفة الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية.
- 3- التخفيف من نسبة البطالة عن طريق إنعاش الأسواق الاستثمارية التي تستقطب العاملين عند انتعاشها، وعن طريق دعم السوق الاستهلاكي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج بالتالي دعم السوق الإنتاجي الذي يحتاج إلى الأيدي العاملة مما يؤدي التخفيف من نسبة البطالة.
- 4- زيادة الاستثمارات وتوسيع نطاق الإنتاج، حيث تساهم الأدوات الزكوية بزيادة الطلب الاستهلاكي الكلي، الذي يتطلب استجابة جهاز العرض لتلبيته مما يحرك العجلة الإنتاجية خاصة في القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.
- 5- زيادة نمو الدخل وحجم الناتج الوطني، فزيادة الأرباح وتوسيع الإنتاج والاستثمار تزيد حصيللة الزكاة، وهذا يعد مؤشراً على رواج الاقتصاد ونمو الدخل الوطني.
- 6- التخفيف من حدة مشكلة الفقر والعوز من خلال مصرفي الفقراء والمساكين.
- 7- المساهمة في التكافل الاجتماعي وتحقيق أهداف التأمين من خلال استخدام أدوات التوزيع التأميني.
- 8- تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الإقليم عن طريق استخدام أداة التوزيع الإقليمي بحيث تتناسب مستويات الدخل والأنشطة الاقتصادية في كل إقليم مع مستوى الفقر والبطالة فيه ما يحقق التوازن الاقتصادي فيه.

التضخم

يعبر التضخم عن الارتفاع العام والمتزايد في المستوى العام للأسعار، وقد يكون هذا التضخم راجعاً إلى زيادة الكتلة النقدية في السوق⁽¹⁾ وقد يكون سببه الزيادة في معدل الدخل والإنفاق، بمعنى أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق مما يتسبب في رفع الأسعار، أو قد يكون مصدره العلاقة السلبية بين العرض والطلب بمعنى أن الطلب يرتفع بشكل يفوق العرض⁽²⁾. ويعتبر أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي بسبب تأثيره على التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وبين الادخار والاستثمار، حيث يؤدي إلى التأثير في الطلب الكلي الذي ينتج عنه بالضرورة التأثير في مستوى العرض الكلي للمنتجات والخدمات. هذه الاختلالات يترتب عليها ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار مما يرفع بدوره أثمان عناصر الإنتاج من تكاليف إنتاج وأجور عمال⁽³⁾.

من المعروف أن حدة هذه المشكلة ازدادت في سبعينات القرن الماضي بعد أن انتهت مرحلة تغطية الذهب للأوراق النقدية، ما خفض القوة الشرائية للنقود؛ حيث أصبحت القيمة الإسمية للنقود أكبر من قيمتها الحقيقية. كما أثر ذلك على أسعار الصرف لعملات الدول المتأثرة بارتفاع الأسعار أكثر من غيرها⁽⁴⁾. وللشريعة الإسلامية دائماً دورها في معالجة المشكلات الاقتصادية، فكان لها دورها في العمل على معالجة هذه المشكلة من خلال الأدوات المالية لها وعلى رأسها الزكاة؛ فهي الأداة المثلى في علاج مشكلة التضخم والحد منها والتخفيف من حدة آثارها على النشاط الاقتصادي ككل، نظراً لدورها الفعال في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل والثروات بطريقة عادلة، من خلال ما تحث عليه من إبعاد الأموال عن الاكتناز والسرف والحث على ترشيد الاستهلاك وتنمية الأموال ودفع عجلة الاقتصاد بالتنمية والعمل.

1 عناية، غازي، (2000)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية.

2 انظر Fischer, Stanley, Macroeconomics مرجع سابق ص 469-475

3 خليل، سامي، (1980)، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت.

4 الحموري، قاسم، (1995)، أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" مجلد 11 عدد 2.

السياسة الزكوية والتضخم.

نظرًا للدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الحياة الاقتصادية، فإن لها دور مهم في علاج التضخم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك كما يلي:

أ- الزكاة ودورها في إعادة توزيع الدخل والثروة:

للزكاة دور مهم في إعادة توزيع الدخل والثروة ويتمثل ذلك في ناحيتين رئيسيتين: أولها أنها تحول الدخل والثروة مباشرة من الأغنياء إلى الفقراء، من قوله ﷺ: "تُؤخذ من أغنيائهم فتردُّ في فقرائهم". وتعتبر هذه الناحية هي الأقل تكلفة، حيث تقتصر تكلفتها على ما يدفع من الزكاة في سهم العاملين عليها، والذين يتقاضون أجرهم نظير عملهم في الزكاة، أما من الناحية الثانية: فهي الطريقة غير المباشرة والتي تقوم على أساس دفع الدخل للمستحقين عن طريق تشغيلهم أو تعليمهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية أو الصحية، أو تدريبهم على العمل، بما يرفع من دافعيتهم للعمل ويزيد انتاجيتهم كما تهيئ موارد مالية تتدفق نحو الاستثمار⁽¹⁾.

ب- دور الزكاة في تخفيف التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب

قد ينتج التضخم من زيادة حجم الانفاق بما لا يستطيع جهاز العرض مجاراته، فيكون تيار الانفاق أعلى من عرض السلع والخدمات، بما يخل بالتوازن بين الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) والعرض الكلي، خاصة في حالة اقتصاد يعمل في حالة التشغيل الكامل، في هذه الحالة ستكون الزيادة في الدخل غير مقترنة بزيادة في الإنتاج. وفي هذه الحالة فإن تطبيق الزكاة سيكون له الأثر القوي في الحد من الطلب التضخمي من خلال⁽²⁾:

1- ضبط الطلب الكلي، من المعروف بداية أن الإنفاق في المجتمع الإسلامي مشروط بتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية دون سرف أو إقتار، فالمسلم رشيد في استهلاكه، يسعى لإشباع حاجاته الدنيوية وحاجاته الأخروية المقترنة بعباداته وعلاقته مع الله سبحانه بتنفيذ أوامره وأداء فرائضه، يتبع مبدأ الوسطية في

¹ السحبياني، محمد بن إبراهيم، (1990)، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية. ط1

² أبو طه، احمد محمد، (2014)، الوسائل الشرعية لمكافحة التضخمات النقدية، مكتبة الوفاء القانونية.

الاستهلاك، كما يحرم على نفسه استهلاك السلع الضارة تحقيماً لمقاصد الشريعة في حفظ النفس. وبذلك فإن الزكاة تعمل على زيادة الطلب الكلي خاصة ان تم تطبيقها في اقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل - وهو الافتراض المنطقي - فزيادة الطلب في مثل هذا الوضع لن تؤدي إلى تضخم، فالطلب الإضافي الناتج عن حصيلة الزكاة سيؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج والتشغيل دون أن يؤثر في الأسعار، وذلك لأن العرض الكلي سيكون قادراً على الاستجابة للزيادة في الطلب، كما ان استخدام الأدوات الزكوية المتاحة في دفع الزكاة عيناً سيخفف من الأثر على الطلب الاستهلاكي مما يقلل من احتمالية حدوث التضخم⁽¹⁾.

2- توفير التدفقات النقدية المنتظمة واللازمة للإنفاق دون اضطراب السلطات النقدية لإصدار المزيد من النقود، بما يوفر حصيلة نقدية دورية منتظمة متجددة بتجدد مكاسب أصحاب المال ويتجدد حاجات المحتاجين.

3- السيطرة على توقعات الاستهلاك، ففي اقتصاد تطبق فيه الزكاة يمكن توقع مستوى الاستهلاك بالقدر الكافي والضروري من السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد دون سرف أو إقتار، على العكس من اقتصاد وضعي الميل الحدي للاستهلاك فيه غير منته وهو الجزء الرئيس لمكونات الطلب الكلي.

4- الحفز على الاستثمار وعدم كثر الأموال، فتفعيل الزكاة له دور في تحويل الأموال المدخرة (المكتنزة) وتوجيهها نحو الاستثمار تفادياً لإخراج الزكاة من رأس المال وتعرض المدخرات للتآكل من الزكاة، كما حفز على الاستثمار بإخراج الأموال الرأسمالية (الأصول الثابتة) من أوعية الزكاة وجعل الزكاة على حصيلتها (الأصول المتداولة)، ما يحفظ للمسلمين أصولهم ويحفزهم على استثمار أموالهم.

ج- دور الزكاة في تخفيف التضخم الناتج عن ارتفاع النفقات

¹ السحبياني، محمد بن إبراهيم (1990)، مرجع سابق.

يساهم تطبيق فريضة الزكاة في تخفيف حدة التضخم الناتج عن ارتفاع النفقات والتكاليف وذلك عن طريق علاج أهم أسباب هذا التضخم المتمثلة في ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج المختلفة، وارتفاع سعر الفائدة المترتبة على التمويل، ويرتكز على العلاج على سبل مختلفة⁽¹⁾:

أ- تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية المتنامية حيث أن تزايد الطلب على أي سلعة سيؤدي إلى جذب الاستثمار إليها بالتالي سيزداد الطلب على عوامل الإنتاج اللازمة لهذه السلعة، ومن خلال آليات السوق في العرض والطلب سيرتفع سعر هذه العوامل، وينتقل هذا الارتفاع إلى منتجات القطاعات الأخرى التي لا تجد حاجتها من عوامل الإنتاج، وتخفف الزكاة من مثل هذا التضخم، من خلال توفير الموارد الإنتاجية للقطاعات المتنامية بتكلفة أقل، تمنحها إياها تلك القطاعات التي خفضت مواردها لتخفيض استحقاق زكاتها.

ب- مكافحة التضخم في الأجور والأسعار، والتي تعتبر نفقات يتم تحميلها للمستهلك النهائي برفع السعر عليه، مما يدفعه للمطالبة برفع أجره، وأجره عبارة عن تكلفة عناصر إنتاج، وهكذا يستمر ارتفاع تكلفة العنصر البشري وارتفاع السعر بالمقابل ما يحدث التضخم، والزكاة بصفتها نفقة على رأس المال فإنها تؤدي إلى القضاء على البطالة المقنعة وتحفظ بمستوى تشغيل يتناسب فيه أجر العامل مع إنتاجيته.

ج- كما تقوم الزكاة بتخفيف أعباء رأس المال الناجمة عن احتساب سعر الفائدة كأحد تكاليف عناصر الإنتاج، عن طريق تمويل المشروعات المختلفة بما يغني عن الاقتراض، ويؤدي إلى طرح هذه النفقة التضخمية من رأس المال لتصبح الأسعار قريبة من التكلفة الحقيقية لإنتاج السلعة.

آليات تطبيق الزكاة للتخفيف من حدة التضخم:

تستخدم الزكاة في التأثير في حالات التضخم ضمن آليات عمل يمكن تحديدها حسب الحالة المعنية، ومن أهم الطرق التي يمكن استخدامها ما يلي:

¹ مشهور، نعمت عبد اللطيف (2006)، الزكاة والتضخم النقدي، مناقشة بحث مقدم لدوة (الزكاة واقع وطموحات) المركز الثقافي الإسلامي - الأردن.

- 1- جمع الزكاة نقدًا: عند ارتفاع حجم الكتلة النقدية في أيدي الناس فإن ميلهم للإنفاق يرتفع، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد أقر الفقهاء أنه من الممكن للجهات المسؤولة جمع الزكاة نقدًا في هذه الحالات، أو جمع نسبة معينة من حصيلتها نقدًا، بحيث تستطيع التأثير في الوضع التضخمي حسب طبيعته وتقدير الحاجة لعلاجه⁽¹⁾.
- 2- جمع الزكاة عينًا: أما عند انخفاض حجم الكتلة النقدية في أيدي الناس فإن الجهات المسؤولة تستطيع جمع الأموال الزكوية عينًا حتى لا تؤثر على الكتلة النقدية في أيدي دافعي الزكاة، فمن المعلوم أن دافعي الزكاة هم من الفئة المنتجة، ومن الضروري أن تبقى هذه الأموال في أيديهم لتعمل في الإنتاج الفعلي، وبهذه الطريقة يكون قد تم جمع حصيلة الزكاة كما تم الحفاظ على معدلات الإنتاج بالشكل الأمثل⁽²⁾، أي أنه تم إعادة توجيه الأموال النقدية أو العينية بشكل أفضل بما يواجه الاضطراب الحاصل في قيمة نوع من الأموال كالنقود التي تتسم بارتفاع وانخفاض قيمتها الشرائية باستمرار. مما جنب الاقتصاد مخاطر التضخم.
- 3- تعجيل جمع الزكاة: تستطيع الجهات المسؤولة جمع حصيلة الزكاة مسبقًا بالتراضي مع المكلفين طبعًا وبتحقيق جميع الشروط، بهدف التخفيف من أثر التضخم على المجتمع، حيث أجاز جمهور العلماء تقديم الزكاة على الحول تطوعًا. قياسًا على ما ورد أن النبي ﷺ تسلف من العباس زكاة سنتين⁽³⁾.
- 4- تأخير جمع الزكاة: الأولى في حصيلة الزكاة إخراجها في وقتها، ولكن أجاز الشرع لولي الأمر أو من ينوب عنه من الجهات المسؤولة تأخير إخراج الزكاة لحاجة ملحة، أو لمصلحة معتبر تقتضي ذلك، كما فعل عمر بن الخطاب في عام الرمادة⁽⁴⁾.
- 5- تغيير نوع حصيلة الزكاة الموزعة: كأن يتم توزيعها على شكل سلع رأسمالية إنتاجية أو سلع استهلاكية حسب الطلب الكلي، أو العرض الكلي، مما يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية.

1 التركماني، عدنان، 1988، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت.

2 البعلي، عبد الحميد محمود، 1991، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، دار السلام، القاهرة.

3 وجاء في "نهاية المحتاج" 141/3: "يجوز تعجيلها في المال الحولي قبل إتمام الحول فيما انعقد حوله ووجد فيه النصاب؛ لأنه ﷺ أرخص في التعجيل للعباس" رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده.

4 بن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، دار الشروق، بيروت.

6- زيادة الانفاق الزكوي الاستهلاكي: فإنفاق الزكاة في مصارفها الثمانية يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من خلال رفع القدرة الشرائية لشريحة أكبر ممن استحقوا الزكاة، وتعرف هذه الشريحة بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك لإشباع حاجاتها الضرورية، في المقابل، فإن دافعي الزكاة مستمرّون في الانفاق الاستهلاكي أيضاً، مما يرفع معدل الطلب الكلي الاستهلاكي وبالتالي سترتفع الأسعار، وهنا سيستجيب جهاز العرض لارتفاع الطلب الكلي وسيزيد الإنتاج، وسيظهر الأثر الإيجابي في تحريك عناصر الإنتاج من الطلب على العمال وتقليل البطالة، وارتفاع القوة الشرائية للنقود، مما سيخفض من التضخم⁽¹⁾.

الخاتمة:

إن الحمد لله رب العالمين أن منّ علينا بإتمام هذا البحث، سائلين المولى السداد والتوفيق، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فأسأل الله أجر الاجتهاد. وفي الختام أذكر ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

¹ عناية، غازي، 1989، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت.

النتائج:

1. السياسة الزكوية سياسة شاملة ومتكاملة قادرة على تلبية حاجات الاقتصاد التنظيمية كتقديم أدوات مالية ونقدية وتجارية مرنة قادرة على مكافحة المشكلات الاقتصادية التي تواجهه كالتضخم. فالزكاة أداة نقدية قادرة على أداء دور فعال في علاج مشكلة التضخم النقدي من خلال توفير تدفقات نقدية منتظمة تغني السلطات النقدية عن الإفراط في الإصدار النقدي وما ينتج عنه من تضخم.
2. السياسة الزكوية جهاز إداري له تمويل ذاتي لا يحتاج إلى إنفاق حكومي، فالزكاة أداة مالية قادرة على أداء دور فعال بالتعاون مع الحكومة متمثلة بوزاراتها المختلفة على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة الإسلامية مثل التضخم.
3. الزكاة أداة فاعلة في إعادة توزيع الدخل والثروات بطريقة عادلة حسب الحاجات والأولويات بما يتفق مع أهداف الاقتصاد في النمو والتنمية.
4. الادخار الغير قائم على الاستثمار (الاكتناز) يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في العرض والطلب في السوق ويخرج المال عن وظيفته الأساسية كوسيط للتبادل، والزكاة هي الأداة الفاعلة لعلاج هذه المشكلة من خلال توجيهها للمدخرات نحو الاستثمار بما يزيد الإنتاجية في المجتمع ويكافح التضخم.
5. الزكاة أداة ناجعة لزيادة الدخل والنتاج الوطني، بسبب اتساع الشريحة المؤدية لها وشمولها لجميع الأموال النامية والقابلة للنماء، مما يعطيها القدرة على مواجهة أي عجز في الموازنة.

التوصيات:

- 1- الدعوة إلى تطبيق السياسة الزكوية جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية إن لم يكن بديلاً عنها. والاعداد اللازم لما يؤدي إلى نجاح تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع.
- 2- التوجه لاستخدام السياسات الزكوية كأداة مالية لعلاج التضخم والتخفيف من آثاره.
- 3- استخدام الأدوات التحفيزية في شحذ هم المسلمين لأداء فريضة الزكاة والتذكير بأهميتها كفريضة، والتنوعية بأهميتها لدعم الاقتصاد الوطني بما يعود بالخير على المجتمع وأفراده.
- 4- استخدام أدوات الردع في عدم ترك تأدية فريضة الزكاة اختيارياً، وفرض العقوبات اللازمة على المتهربين منها والممتنعين عنها، كما يتم ذلك في حالة التهرب من الضرائب.
- 5- دعوة الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى تكثيف الجهود في البحث حول موضوع السياسات الزكوية وآثار تطبيقها عملياً.

الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل
الجامعات السعودية: تصور مقترح

إعداد: د/ الهام بنت حامد سلامه الشريف

أستاذ مساعد قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز

**Research Partnership between Universities and Productive
Institutions for Diversifying Funding Sources of Saudi
Universities: A Proposed Framework**

Dr. Ilham bint Hamid Salamah Al-Sharif

Assistant Professor, Department of Educational Diploma

Program for Female Students, Faculty of Education, King

Abdulaziz University

E-mail: ehsalshreef@kau.edu.sa

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بهدف تنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، حيث تم استهداف مجتمع الدراسة المكون من القادة الأكاديميين والإداريين من الجنسين في خمس جامعات سعودية (جامعة أم القرى، جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل) بإجمالي (629) مشاركاً. وقد تم إرسال استبانة إلكترونية لجميع أعضاء المجتمع، وتم الحصول على (249) استجابة. استخدمت الدراسة استبانة مكونة من جزأين، تحتوي على (54) عبارة، لتقييم آراء المستجيبين حول واقع الشراكة البحثية ومتطلباتها. أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر التمويل بلغ (2.90 من 5.00)، مما يشير إلى توفر متوسط للشراكة البحثية. أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها تبني التصور المقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وتوفير المتطلبات الضرورية لتحقيق هذه الشراكة وتطويرها.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة البحثية، المؤسسات الإنتاجية، تنويع مصادر تمويل، الجامعات السعودية.

Abstract

This study aimed to develop a proposed framework to activate research partnerships between universities and productive institutions to diversify the funding sources of Saudi universities. The study adopted the descriptive survey method, targeting a study population consisting of academic and administrative leaders of both genders from five Saudi universities (Umm Al-Qura University, King Saud University, King Abdulaziz University, King Faisal University), with a total of 629 participants. An electronic questionnaire was sent to all members of the study population, and 249 responses were received. The study used a two-part questionnaire containing 54 items to assess respondents' opinions on the reality and requirements of the research partnership. The results showed that the overall mean score for the availability of research partnerships between universities and productive institutions for diversifying funding sources was 2.90 out of 5.00, indicating a moderate availability of research partnerships. The study made several recommendations, most notably the adoption of the proposed framework for research partnerships between universities and productive institutions, and the provision of necessary requirements to establish and develop these partnerships.

Keywords:

Research partnership, productive institutions, funding source diversification, Saudi universities.

مقدمة:

يُعدُّ التعليم العالي أحد أبرز الدعائم الأساسية التي تُسهم في تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة في مختلف المجالات، وهو أداة مهمة في دعم الأبحاث العلمية، وخدمة المجتمع، وقيادة التغيير الثقافي والاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، يمثل التعليم العالي نقطة محورية في تعزيز التنمية الشاملة للمجتمع من خلال الدور الذي تقوم به الجامعات عبر وظائفها الثلاث الأساسية: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. ومن هذا المنطلق، تساهم الجامعات في تطوير المؤسسات المجتمعية واستحداث أدوار جديدة تناسب مع التغيرات العالمية السريعة، والتي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق مخرجات جامعية ذات تنافسية عالمية سواء في مستوى الطلاب أو البحوث أو الخدمات (عبد الحسيب، 2020).

يؤدي التعليم العالي دوراً محورياً في تحديد مستقبل الشعوب وازدهارها، لا سيما في مجالات البحث والتطوير. لتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الجامعات إلى موارد مالية كبيرة تُمكنها من تحسين خططها التطويرية وتنفيذ أهدافها المرسومة (جبر، 2014). في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، زاد اهتمام الجامعات بتعزيز الشراكة مع المؤسسات المجتمعية والإنتاجية، وقد أشار (Chirica and Pascas, 2018) إلى أن الاتجاهات العالمية الحديثة تدعو إلى تحسين الروابط بين المؤسسات الإنتاجية والحكومية كأولوية في جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فالكثير من الحكومات تعمل على تطوير استراتيجيات ابتكار واضحة وبرامج دعم لتشجيع الجامعات على تبنى أدوار اقتصادية أكبر.

تُعد الشراكة البحثية من أهم أنواع الشراكات التي يمكن أن تُقام بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية. وقد أدركت العديد من الدول أهمية تعزيز هذا التعاون، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مراكز بحثية في جامعاتها تهدف إلى عقد شراكات واتفاقيات مع القطاع الخاص والصناعي (معهد البحوث والاستشارات، 2006). وتحقق هذه الشراكة العديد من الفوائد لكلا الطرفين، إذ تساهم الجامعات في توفير حلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية من خلال البحث والتطوير، بينما تستفيد الجامعات من تمويل إضافي لمشروعاتها البحثية وتسويق خدماتها ونتائج أبحاثها (محمد، 2017).

تأتي الشراكة البحثية كأحد الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالتمويل الجامعي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية. تواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات متعددة، بما في ذلك قضايا الإنفاق على التعليم العالي، مما دفع العديد من الدول لتطوير نماذج تمويل جديدة تعتمد على تنوع مصادر التمويل من خلال شراكات مع القطاع الخاص (عيسان وآخرون، 2019).

في هذا السياق، تحرص الجامعات السعودية على تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من أجل تطوير التعليم الجامعي وتنوع مصادر تمويله. يتضح هذا في الهدف السادس عشر لخطة "آفاق" (آفاق 1450 هـ - 2029) التي تؤكد على أهمية دعم التحول الجامعي وتنوع مصادر التمويل، إلى جانب تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والأعمال (وزارة التعليم العالي، 2011).

كذلك، ركزت رؤية المملكة 2030 على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030، ورفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بهدف أن تكون المملكة من بين أفضل 10 دول في مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030 (رؤية 2030، 2016). يعد البحث العلمي أحد المكونات الأساسية في مؤشر التنافسية العالمية، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال دعم جهود البحث والتطوير في الجامعات والصناعات الوطنية بما يساهم في تحفيز الأبحاث وإنتاج المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (موقع وزارة التعليم، 2022).

في ظل هذه الأهداف، تواجه الجامعات السعودية تحديات تتعلق بالتمويل، إذ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في المملكة لعام 2022 حوالي 185 مليار ريال، وهو ما يشكل حوالي 18% من الميزانية العامة للدولة. يعد هذا تحدياً كبيراً في حال استمرار الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل، مما يستدعي التركيز على جذب مصادر تمويل جديدة ومتنوعة لضمان الاستقرار المالي على مستوى الجامعات الحكومية.

انطلاقاً من هذه التوجهات، وفي ضوء الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في تنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية هذه الشراكة ودورها في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

مشكلة الدراسة:

تشير مشكلة الدراسة إلى ضعف الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية في مجال البحث العلمي، على الرغم من أهمية هذه الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تعاني الجامعات السعودية من تمويل كامل من الدولة، مما يشكل عبئًا كبيرًا على الميزانية العامة، ويجعل من الضروري البحث عن مصادر تمويل بديلة. هذا الواقع يجعل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ليست مجرد خيار، بل ضرورة لتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تهدف إلى تنوع مصادر تمويل التعليم وزيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية؟
2. ما هو التصور المقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
2. بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

1. الأهمية النظرية: دعم تحقيق أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم والبحث العلمي.
2. الأهمية التطبيقية: توفير بيانات ومعلومات لصناع القرار في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتطبيق الشراكة البحثية بفعالية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية، مع التركيز على مجالات مثل منح التراخيص والاستشارات والعقود البحثية.
2. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات السعودية.
3. الحدود المكانية: الجامعات الحكومية السعودية مثل جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود.
4. الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام 1443هـ.

مصطلحات الدراسة:

الشراكة البحثية

تُعرف الشراكة البحثية بأنها "العلاقات القائمة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تعد الجامعات مؤسسات بحثية وبيوت خبرة، وذلك لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة بين الجانبين من خلال دعم المشروعات والبرامج البحثية" (محمد، ٢٠١٨، ص ١٨٦).

وتُعرف الدراسة الشراكة البحثية إجرائياً بأنها: العلاقات البحثية بين الجامعات السعودية وبعض المؤسسات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية بهدف تحقيق أهداف للمؤسسات الإنتاجية وزيادة موارد الجامعة عبر المشروعات والبرامج البحثية المشتركة.

المؤسسات الإنتاجية

عرّف صانع ومصطفى (٢٠٠٥، ص ١٣٨) المؤسسات الإنتاجية بأنها: "المنشآت الخاصة بالإنتاج التي يُسهم في تمويلها والإشراف عليها وإدارتها كلياً أو جزئياً قطاع الأعمال، وتسهم هذه المنشآت في نمو النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج".

وتُعرف الدراسة المؤسسات الإنتاجية إجرائياً بأنها: المؤسسات والشركات الإنتاجية ذات الملكية الخاصة، التي تُدار بشكل رسمي وفقاً للأنظمة في المملكة العربية السعودية.

الشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية

تُعرّف الدراسة الشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية إجرائياً بأنها اتفاقيات تسهم في تحقيق مصالح استراتيجية مشتركة تتضمن ترتيبات تنظيمية وعلاقات بحثية قائمة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية. تُقدّم الجامعات خبراتها العلمية من خلال منح تراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات، بالإضافة إلى الاستشارات والعقود البحثية والكراسي البحثية، بينما تُقدّم المؤسسات الشريكة الدعم المالي اللازم لتحقيق هذه الخبرات.

تنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية

عرف البلوي (٢٠٢٠، ص ٢٣٨) تنوع مصادر التمويل الجامعي بأنه: "إيجاد بدائل للموارد المالية للمؤسسات الجامعية لتحقيق أهدافها بكفاءة واقتدار، بحيث تتزايد المصادر سنوياً لتمكين المؤسسة الجامعية من تطوير خططها وبرامجها وأبحاثها من خلال تعظيم إيرادات الجامعة". وتُعرّف الدراسة تنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية إجرائياً بأنه: إيجاد موارد مالية جديدة وغير تقليدية لتمويل برامج الجامعة من خلال العائد المادي المتحقق من الشراكة البحثية بينها وبين المؤسسات الإنتاجية.

منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات

عرفت منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO) ومركز التجارة العالمي (IIC) منح التراخيص (٢٠٠٥، ص ١٤٠) بأنها: "الإذن الممنوح من صاحب حق الملكية الفكرية للآخرين لاستخدامه بناءً على شروط متفق عليها، لغرض محدد، وفي منطقة معينة، ولفترة زمنية محددة".

وتُعرّف الدراسة منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات إجرائياً بأنه: الإذن الممنوح من الجامعات التي تمتلك حقوق الملكية الفكرية للأبحاث ونتائجها، بإعطاء المؤسسات الإنتاجية تراخيص لاستخدام تلك الحقوق مقابل مادي ولأغراض معينة وفق شروط محددة ولفترة زمنية متفق عليها.

الاستشارات

عرّفت العساف (٢٠١٣، ص ١٢٠) الاستشارات بأنها: "النشاطات التي تؤدي إلى تحقيق مشاركة الجامعة في صناعة القرارات وحل المشكلات والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية للأجهزة المستشيرة، مما يجعل من الجامعة صرحاً من صروح صناعة المستقبل وحل مشكلات الحاضر وصناعة القرارات الرشيدة". وتُعرّف الدراسة الاستشارات إجرائياً بأنها: النشاطات التي يقوم بها الخبراء وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والتي تسهم في مشاركة الجامعة للمؤسسات الإنتاجية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية.

الكراسي البحثية

تُعرف الكراسي البحثية بأنها: "دعم مالي مستمر أو مؤقت يُقدمه شخص أو مؤسسة خاصة لبرنامج بحثي محدد يقوم فيه الباحث بإجراء أبحاث تهدف إلى تطوير المعرفة وحل مشكلات التنمية، ويتم تعيين رئيس للكرسي يتعاون معه أشخاص مؤهلون ذوو خبرة" (أبوسيف، وآخرون). وتُعرّف الدراسة الكراسي البحثية إجرائياً بأنها: الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسة الإنتاجية للجامعة لإجراء أبحاث محددة تسهم في حل مشكلات المؤسسات الإنتاجية وتطوير المعرفة فيها.

التصور المقترح

عرّف شحاته والنجار (٢٠٠٣، ص 104) التصور المقترح بأنه: "مخطط إداري لفرضيات مستقبلية يتم تنظيمه وفق خطة مدروسة". ويُعرّف التصور المقترح إجرائياً بأنه: الإطار المفاهيمي الذي سيتم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية وتحكيم الخبراء للشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية بهدف تنويع مصادر التمويل الجامعي.

الإطار النظري

أولاً: تمويل التعليم العالي

يواجه التعليم العالي تحديات متعددة تؤثر على قدرته على مواجهة الإعداد المتزايد من الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي. ومن هذه التحديات تأثيرات اقتصادية مستمرة وضغوطات تتعلق بالتنافسية والثورة التكنولوجية. ويُعد تمويل التعليم العالي إحدى الوظائف الأساسية لإدارة مؤسسات التعليم العالي، ويعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق أهدافها. تسعى الدول والحكومات لتخفيف أعبائها والتزاماتها تجاه توفير التعليم العالي، مع التركيز على جهودها لتحقيق برامج التعليم العالي وفق الإمكانيات المتاحة (عيسان وآخرون، 2019).

تتزايد نفقات التعليم نتيجة التحديات الأنفة الذكر، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي وظهور بعض التوجهات الحديثة في تمويل التعليم العالي، مثل الخصخصة والترشيد في الإنفاق الحكومي وتنوع مصادر التمويل. كل ذلك يتطلب اهتمامًا خاصًا بقضية تمويل التعليم العالي واستحداث بدائل تمويل مبتكرة لتخفيف الاعتماد على التمويل الحكومي.

مفهوم تمويل التعليم

حظي مفهوم تمويل التعليم بقدر كبير من اهتمام الباحثين وتبين من خلال دراسة العديد من المقالات والدراسات التي تعالج موضوع تمويل التعليم لمجموعة من التعريفات. وقد أوضح العليمات (2010، ص. 519) أن تمويل التعليم يعني توفير المستلزمات المالية والنفقات اللازمة للتعليم من أجل التوسع فيه ونشره بين السكان ضمن حدود وظروف الدولة وحاجات المجتمع. بينما عرف العبيكان (2012، ص. 12) بأنه: "مجموعة الموارد المالية المرصودة؛ لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية؛ ولتحقيق نتيجة مرغوبة فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض". وعرف سيف الدين (2015، ص. 589) تمويل التعليم بأنه: "قدر الدولة أو المؤسسة على تعبئة الموارد اللازمة للإنفاق على العملية التعليمية للمساهمة في تحقيق أهدافها سواء كانت هذه الموارد نقدية أو غير نقدية مباشرة أو غير مباشرة".

وعرف المهدي وآخرون (2020، ص. 70) تمويل التعليم العالي بأنه: "عملية صرف الأموال المعوبة من مصادرها المختلفة؛ لتلبية احتياجات التعليم العالي وبما يمكنه من تحقيق أهدافه".
ومما سبق يلاحظ أن التعريفات اتفقت على أن تمويل التعليم عبارة عن مجموعة من الموارد النقدية وغير النقدية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف العملية التعليمية ومواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية تمويل التعليم:

تظهر أهمية تمويل مؤسسات التعليم العالي باعتبارها البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد المحور الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع. ويظهر العائد من مخرجاته من القوى العاملة التي تتمتع بالمعارف والمهارات المبدعة في كل مجالات العمل. ولقد أوضح الغماري وحلس (2009) أن العائد من التعليم الجامعي يكون مرتفعاً ويكون مضاعفًا للنتائج إلا إذا تم التخطيط الجيد للموارد المالية والبشرية اللازمة لإدارته ومتابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر، مما يظهر أهمية التمويل لمؤسسات التعليم العالي إذ تعتبر الموارد المالية هي العوامل التي تساعد على نجاح واستمرار عمل هذه المؤسسات، فبدونها تكون هذه المؤسسات غير قادرة على تنفيذ برامجها وتقديم الخدمات التعليمية.

ولقد أكد العجمي والغازمي (2010) على أن كفاءة النظام التعليمي وجودته والوفاء بمتطلباته المادية والبشرية تعتمد على التمويل ومقدار ما ينفق عليه، حيث يعد التمويل مدخلاً هاماً لمداخل المنظومة التعليمية وبدونه يتعذر النظام التعليمي الوفاء بمهامه.

ونظراً لأهمية نفقات التعليم ظهرت ثلاث اتجاهات لتمويل التعليم العالي: اتجاه حكومي واتجاه اقتصادي واتجاه توفيقى، وقد وضحها الدقي (2015) على النحو التالي:

1. اتجاه حكومي: الذي يعني أن التعليم العالي من المرافق العامة التي تتحمل الدولة النفقات عليه، ويتبنى هذا الاتجاه العديد من الدول العربية مثل: السعودية ومصر وتونس.

2. اتجاه اقتصادي: الذي يدعو إلى إيلاء عناية التعليم العالي لمجتمع يتحمل فيه الأفراد تكاليف التعليم باعتبار أن التعليم خدمة تسديها مؤسسات تخضع لمنطق السوق، ويتبنى هذا الاتجاه بعض دول العالم المتقدم.

3. اتجاه توفيقى: الذي يعني أن التعليم العالي عبء مشترك بين الدولة والمجتمع حيث يتطلب هذا الاتجاه ضرورة تحمل الدولة لعبء تمويل التعليم العالي كمجتمع بدور يساهم فيه المجتمع للمشاركة في هذا التمويل؛ لضمان تنوع مصادر التمويل وتخفيف العبء المالي على الدولة، ويتبنى هذا الاتجاه بعض الدول العربية مثل: الأردن ولبنان وفلسطين.

وقد أكدت عبد العزيز (2018) على أن التحول الجذري في تمويل التعليم العالي يتطلب من الحكومات أن تلقي باللائمة على أولياء الأمور والأسر لتحمل جزء من التكاليف، أي أن دعماً التعليم العالي لا يعني إلغاء تحمل التكاليف بين الدولة والأفراد القادرين على الدفع وتحميل الأعباء على سياسة تقاسم التكاليف.

العوامل المؤثرة على التمويل الجامعي:

حدد السفياي (2020) العوامل المؤثرة على تمويل التعليم الجامعي كالتالي:

1. النمو السكاني السريع والمتزايد الذي تشهده البلدان النامية.
2. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التعليم الجامعي وخاصة الدراسات العليا.
3. تنامي العلاقات بين التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج وقطاع الأعمال.
4. تزايد القناعة بأن التعليم الجامعي هو العنصر الأساسي في تحقيق التقدم والتنمية، وأن التعليم هو مفتاح فرص جديدة للتوظيف والعلم.
5. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

بينما أضاف الفراج (2020) أن اعتداد التعليم العالي بالتمويل الحكومي وضعف اعتداد النفقات الاستثنائية مقارنة باعتداد النفقات الجارية، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، وضعف الكفاءة اللازمة للهيئة التدريسية والتي تساعد على الإنتاجية العالية لمرود الجامعة، تعتبر من العوامل الأخرى التي تؤثر على تمويل التعليم وتقلل من كفاءته.

وعليه فإنه من المهم محاولة التخفيف من العوامل الآتفة الذكر والمؤثرة على تمويل التعليم، ومحاولة إيجاد آليات وقوانين وأنظمة؛ لتخفيف الضغوط مع الحفاظ على جودة التعليم ومحاولة البحث عن مصادر تمويل مبتكرة وعدم الاعتماد فقط على التمويل الحكومي.

ثانياً: تنوع مصادر التمويل

تتطلب مؤسسات التعليم العالي موارد مالية كبيرة لتحقيق أهدافها بكفاءة. وهذه المتطلبات المالية تتزايد بشكل مستمر لتتمكن هذه المؤسسات التعليمية من تطوير خططها وبرامجها. وتواجه العديد من مؤسسات التعليم العالي بعض الصعوبات في توفير الموارد المالية لتطوير برامجها التعليمية، ويرجع ذلك إلى ضخامة الاستثمارات المالية التي تتحملها مؤسسات التعليم العالي. وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد المالية الحكومية لتمويل التعليم العالي فيها (محروص والسلمي، 2019).

وأشار عابدين (2017) إلى الحاجة الملحة للبحث عن موارد بديلة إضافية لتمويل التعليم العالي، حيث أصبحت الكثير من الجامعات تعاني من أزمة اقتصادية تتطلب منها الاعتماد على مصادر تمويل أخرى.

مفهوم تنوع مصادر تمويل الجامعات:

تفرض التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدول انعكاسات كبيرة على تمويل كافة القطاعات الحكومية ومنها قطاع التعليم، مما يعني ضرورة قيام الجامعات بتنوع مصادر تمويلها والتحول من الاعتماد على التمويل الحكومي إلى التنوع في مصادر التمويل.

في ظل التغيرات، تشير كوريكينا (Koryakina, 2018) إلى أن تنوع مصادر تمويل التعليم يعد أحد الحلول المقترحة لتخفيف الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي، الذي بدوره يعاني من الأزمات الاقتصادية. وتعني تنوع مصادر تمويل الجامعات، كما عرّفها أكبو واكبوا (Ekpoh & Okpa, 2017, p. 2)، "توليد دخل إضافي من خلال مصادر تمويل جديدة تسهم في تعزيز الدخل للمؤسسة".

ويرى استرم وباروفت وكلايل (Estermann, Pruvot, & Claeys, 2013, p. 54) أن "تنوع مصادر تمويل التعليم العالي يعني توليد دخل إضافي من خلال مصادر تمويل جديدة غير موجودة ويساهم في موازنة هيكل الدخل للمؤسسة".

لذلك، فإن تنوع مصادر تمويل الجامعات يعني البحث عن موارد مالية من خلال الشراكات البحثية مع المؤسسات الإنتاجية، بما في ذلك التراخيص والاستشارات والعقود البحثية والكراسي البحثية.

مبررات تنوع مصادر تمويل الجامعات:

تتطلب المؤسسات الجامعية موارد مالية كبيرة لتحقيق الأهداف المرسومة لها وتحسين برامجها وتطويرها، حيث تواجه العديد من الجامعات تحديات كبيرة في توفير الموارد المالية اللازمة. ويعود ذلك إلى ارتفاع المخصصات المالية التي تتحملها القطاعات التعليمية.

ويشكل ارتفاع الإنفاق التعليمي تحديًا كبيرًا للدول التي تعتمد سياسة التمويل الكامل للتعليم العالي، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، حيث حددت منظمة اليونسكو نسبة 6% كحد أدنى من الناتج المحلي للقطاع التعليمي (العتيبي، 2018). وفي المملكة العربية السعودية، بلغت المخصصات المالية للقطاع التعليمي عام 2021 حوالي (183 مليار ريال)، مما يشكل حوالي 18.8% من الميزانية العامة للدولة، مما يشكل تحديًا كبيرًا لاستمرار هذا النهج (وزارة المالية، 2022).

وأشار النفيعي (2019) إلى أن هناك عدة تحديات تجبر الجامعات على إعادة النظر في منظومة التعليم الجامعي وتقييم مدى قدرة النظام التمويل للجامعات على الوفاء بالتحديات المتعلقة بالتزايد السكاني ومتطلبات التعليم الجامعي، مع ضرورة تقليل الاعتماد على الموارد العامة للتمويل.

أوضح عليه (2006) أن تكلفة التعليم العالي تحتاج إلى ميزانيات كبيرة لتلبية متطلبات التقنية والمختبرات والمعدات وأعضاء هيئة التدريس، حيث يحتاج كل ذلك إلى تكاليف كبيرة للمحافظة على مستوى مرتفع من الكفاءة. وتشير المؤشرات إلى صعوبة زيادة المخصصات بسبب صعوبات اقتصادية ومالية، حيث إن خفض تكلفة التعليم لا يؤثر على جودة التعليم العالي، مما يؤدي إلى تدني مستوى الأداء وكفاءة المخرجات نتيجة عدم كفاية التمويل.

وبالنظر إلى تذبذب أسعار النفط، حيث تعتمد المملكة العربية السعودية بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، فإن هذه الإيرادات عرضة لتقلبات السوق العالمية. من المهم ملاحظة أن انخفاض أسعار النفط يؤثر أيضًا على تكاليف الخدمات المقدمة، بما في ذلك الخدمات التعليمية.

أضاف العقيل والعيسى (2019، ص. 543) أن دوافع تنوع مصادر التمويل تتعلق بالبحث عن مرونة التمويل والابتعاد عن الاعتماد على التمويل الحكومي، حيث تعاني الجامعات من عدم القدرة على التنافس بين بنود التكاليف داخليًا، وحاجتها إلى موارد مالية لتحسين قدرتها التنافسية في ظل التوسع التعليمي ورغبتها في توفير الموارد اللازمة لدعم توسع رسالتها.

استنادًا إلى ما سبق، وبالنظر إلى هذه المتغيرات، دعت التوجهات الحديثة إلى تنوع مصادر الدخل وتعزيز الاعتماد على النفس كمصدر للتمويل، مما يعكس الظروف الاقتصادية العالمية؛ لذا جاءت رؤية 2030 التي دعت إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة مشاركة القطاع الخاص للمساهمة في دعم القطاعات الحكومية، بما في ذلك قطاع التعليم، لتخفيف الأعباء المالية على الدولة. ولهذا، يتوجب على الجامعات البحث عن مصادر مالية بديلة تساعد في تنوع مصادر تمويلها وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي من خلال الشراكات البحثية.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة البحثية في العالم العربي والمجتمعات العالمية، ولكن من النادر وجود دراسات تطرقت للشراكة البحثية على المستوى المحلي السعودي بشكل شامل. ونظرًا للتوجه الحالي للجامعات السعودية نحو الاستقلالية وتوسيع مصادر التمويل لتحقيق ذلك، تستعرض هذه الدراسة بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تمت الاستفادة منها في تطوير الدراسة الحالية، مع التعليق على ما ورد في هذه الدراسات وكيفية توظيفها لدعم وتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

1. دراسات تناولت الشراكة البحثية:

- دراسة البربري (2022): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تطوير إدارة الشراكة بجامعة الزقازيق في ضوء خبرات بعض الجامعات الأسترالية والأمريكية. اعتمدت على المنهج المقارن واستخدمت

المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين لاستخلاص الواقع الميداني لإدارة الشراكة في الجامعة. أظهرت الدراسة أهمية الاستفادة من التجارب الدولية لبناء قدرات تنافسية للجامعة وتطوير استراتيجيات إدارية واضحة لإدارة الشراكات الجامعية، بما يساهم في تحسين الأداء الإداري وتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع ومواكبة متطلبات التنمية.

- دراسة الغامدي (2021): هدفت إلى قياس درجة أهمية مبررات تنوع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، مع الكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين تلك المبررات والآليات من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى. وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، والاستبانة كأداة للبحث. كما تم تطبيقها على عينة من عمداء وكلاء كليات جامعة أم القرى ممن يشكلون ما نسبته 63% تقريبا من مجتمع البحث. أشارت النتائج إلى أن مبررات تنوع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والفقرات التابعة لها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى قد جاءت ضمن مستوى (مرتفع) وباتجاه (إيجابي). في حين جاءت نتائج آليات تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي ضمن مستوى (متوسط) وباتجاه (سلي). كما لا توجد علاقة ارتباطية بين المبررات والآليات والأبعاد التابعة لها.

- دراسة طه وزايد (2020): استهدفت الدراسة الكشف عن معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع وتقديم تصور لتفعيل تلك الشراكة في ضوء رؤية مصر 2030. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دلفاي، وشملت عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا وخبراء من الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني. أظهرت النتائج أن المعوقات التشريعية والمادية والإدارية تمثل أكبر تحديات الشراكة، وأوصت الدراسة بتفعيل الجوانب القانونية والإدارية لتجاوز هذه المعوقات وتحقيق شراكة بحثية فعالة.

- دراسة الحواس (2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستهدفت عينة من القيادات الجامعية والشركات الخاصة. أشارت النتائج إلى أهمية تشجيع

الجامعات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية وتنسيق المناهج الدراسية وفقاً لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز التعاون البحثي والتطبيقي لتحسين العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص.

- دراسة سابق (2019): تناولت هذه الدراسة الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر. استخدمت المنهج المقارن وأظهرت أهمية وضع قوانين تشريعية وتنظيمية تدعم استمرارية الشراكة، وتشجيع الشركات على تخصيص نسبة من أرباحها لتمويل الأبحاث الجامعية. كما أكدت الدراسة على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تصميم البرامج الدراسية وإنشاء مراكز لتسويق نتائج البحوث.

- دراسة مصطفى وآخرون (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي في جنوب إفريقيا واقتراح آليات لتفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والقطاع الصناعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأوصت بإنشاء كراسي بحثية ومراكز تطويرية للعلاقة بين الجامعات والصناعة، وتعزيز الابتكار من خلال حاضنات الأعمال وتوفير الموارد اللازمة لنجاح الشراكة.

- دراسة محمد (2018): استهدفت هذه الدراسة دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وكشفت عن ضعف التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وأوصت بتعزيز الشراكة من خلال الكراسي البحثية، حاضنات الأعمال، والاستشارات البحثية الممولة لتحسين مخرجات التعليم العالي وربطها باحتياجات التنمية الاقتصادية.

- دراسة محمد (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص. اعتمدت على المنهج الوصفي واستبانة تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس في جامعات القاهرة وأسيوط وجنوب الوادي. أظهرت النتائج وجود معوقات تشريعية وتنظيمية وإدارية تحول دون تحقيق الشراكة البحثية، وأوصت بتعزيز التشريعات والبنية التحتية لتفعيل هذه الشراكات.

- دراسة عمر (2018): تناولت الدراسة العلاقة بين البحوث الجامعية والمجتمع المدني والصناعة، ومعوقات الاستفادة منها. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت ضعف البنية التحتية والتشريعية

لدعم البحوث الجامعية. أوصت الدراسة بإنشاء مراكز لخدمة المجتمع، وتعزيز حاضنات الأعمال والكراسي البحثية لتلبية احتياجات المجتمع وربط الجامعة بالصناعة.

ثانياً: دراسات تناولت تنوع مصادر التمويل

- دراسة الغامدي (2021): هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، مستفيدة من تجارب الدول المتقدمة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الدراسات السابقة وتوصيات المؤتمرات المتعلقة بتمويل التعليم العالي. ولم تُحدد عينة الدراسة، حيث اعتمدت بشكل أساسي على التحليل الأدبي للأدبيات. توصلت الدراسة إلى توصيات تشمل تشجيع المملكة على تنوع مصادر التمويل من الحكومة، القطاع الخاص، التمويل الجامعي، الشعبي، والخارجي.

- دراسة السفياي (2020): هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور لمصادر التمويل الذاتي للجامعات السعودية ومتطلبات تحقيقها، وفقاً لبعض التجارب العالمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استبانة لجمع البيانات. شملت العينة عمداء ووكلاء ومديري جامعات سعودية مثل جامعة عبد العزيز وأم القرى والطائف. أظهرت النتائج أن درجة توافر مصادر التمويل الذاتي كانت منخفضة، حيث تصدرت الشركات الصناعية قائمة البدائل. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق المتطلبات البحثية والتنظيمية والبشرية.

- دراسة محمد بن نصر (2020): استهدفت الدراسة معرفة دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم العالي بمصر من خلال الكراسي البحثية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل تجارب دولية حول الكراسي البحثية كأحد البدائل لتمويل التعليم. لم تذكر الدراسة عينة ميدانية محددة واعتمدت بشكل رئيسي على الأدبيات المتاحة. أبرزت النتائج ضرورة تفعيل الكراسي البحثية كأداة لتمويل الجامعات بمشاركة الأفراد والشركات والمؤسسات.

- دراسة المهدي وآخرون (2020): هدفت الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في السودان لتنوع مصادر تمويلها من وجهة نظر القيادات الإدارية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي مع استبانة كأداة لجمع البيانات. شملت العينة قيادات إدارية من مؤسسات التعليم العالي

السودانية. أظهرت النتائج أن التحديات التشريعية، المادية، والتكنولوجية كانت الأبرز، وأوصت بمجموعة من الإجراءات لمواجهة تلك التحديات.

- دراسة الحفظي (2020): تناولت الدراسة معوقات تنوع مصادر التمويل في الوحدات التدريبية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في السعودية. اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي واستبانة كأداة لجمع البيانات. شملت العينة 386 فرداً من العاملين في الكليات التقنية والمعاهد الصناعية. توصلت الدراسة إلى أن المعوقات تشمل الجوانب الإدارية وضعف الدعم المالي، وأوصت بضرورة دعم القيادات العليا وتحديث التشريعات لتعزيز تنوع مصادر التمويل.

- دراسة محروس والسلمي (2019): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الأدبيات دون تحديد عينة ميدانية محددة. توصلت إلى أن الشركات مع القطاع الخاص، البنوك، والمؤسسات المجتمعية تمثل مصادر بديلة هامة، إلى جانب التمويل الذاتي وترشيد الإنفاق لضمان الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي.

- دراسة المنقاش والسالم (2018): هدفت الدراسة إلى تحليل تجربة جامعة الملك سعود في تنوع مصادر التمويل بالاستفادة من تجربة جامعة أكسفورد. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمسحي مع استبانة لجمع البيانات. شملت العينة 28 موظفاً إدارياً من إدارات التمويل بجامعة الملك سعود. وأوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على الشركات المجتمعية والبحوث الممولة، مع التأكيد على أهمية معالجة المعوقات التشريعية التي تعيق الاستفادة من تجربة أكسفورد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: محور الشراكة البحثية:

1. أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الأول:

- من حيث الهدف:

تشابه هذه الدراسة مع دراسة "طه وزايد" التي هدفت إلى بناء تصور مقترح للشراكة البحثية، ومع دراسة "سابق" (2019) التي هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة البحثية. واتفقت نسبياً مع دراسة "مصطفى ونسمة وحسين" (2019) التي هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي.

- من حيث المنهجية والأدوات:

تتفق الدراسة مع بعض الدراسات في استخدام المنهج الوصفي، مثل دراسة "طه وزايد" (2020)، ودراسة "إيواس" (2020)، ودراسة "مصطفى ونسمة وحسين" (2019)، ودراسة "محمد" (2018 و2017). كما تتفق الدراسة في استخدام أداة الاستبانة مع دراسات أخرى، مثل دراسة "طه وزايد" (2020)، ودراسة "إيواس" (2020)، ودراسة "محمد" (2017)،

- من حيث المجتمع والعينة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة "طه وزايد" (2020) حيث كان مجتمع الدراسة يتكون من قيادات الجامعات، وكذلك دراسة "إيواس" (2020) التي تناولت القيادات الجامعية مثل وكلاء الجامعات، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات.

2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الأول:

- من حيث الهدف:

اختلفت الدراسة مع دراسة "الأبرل" (2022) التي هدفت إلى كيفية تطوير إدارة مكاتب الشراكة، ومع دراسة "طه وزايد" (2020) التي ركزت على رصد معوقات الشراكة البحثية، وكذلك مع دراسة "إيواس" (2020) التي تناولت واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- من حيث المنهجية والأدوات:

تختلف الدراسة مع دراسة "الأبرل" (2022) التي استخدمت المنهج المقارن، ودراسة "طه وزايد" (2020) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة "سابق" (2019) التي استخدمت المنهج المقارن، ودراسة "عمر" (2018) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

- من حيث المجتمع والعينة:

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة "الأبرل" (2022)، ودراسة "محمد" (2017) التي ركزت عينتها على أعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: محور تنوع مصادر التمويل:

1. أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الثاني:

- من حيث الهدف:

تشابه الدراسة الحالية مع دراسات مثل "المهذل" (2020)، و"السفياني" (2020)، و"محروس والسعيد" (2019)، و"المنقاش والسالم" (2018) في تناولها لمحور تنوع مصادر تمويل التعليم العالي.

- من حيث المنهجية والأداة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، وهو نفس المنهج الذي استخدمته دراسات مثل "السفياني" (2020)، و"المهذل" (2020)، و"المنقاش والسالم" (2018)، و"القوانين وخليفة" (2015).

- من حيث المجتمع والعينة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسات مثل "السفياني" (2020)، و"المهذل وآخرون" (2020)، و"الظفيري" (2020) من حيث مجتمع الدراسة، حيث كانت عينة الدراسة تتألف من القيادات الأكاديمية والإدارية في التعليم العالي.

2. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في المحور الثاني:

- من حيث الهدف:

تختلف الدراسة الحالية مع دراسة "الأمردل" (2021) التي هدفت إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي، وكذلك مع دراسة "السفياني" (2020) التي تناولت تصورًا مقترحًا لمصادر التمويل الذاتي. كما اختلفت مع دراسة "محروس والسعيد" (2019) التي تناولت البدائل التمويلية المقترحة من رؤية 2030، بينما تركز الدراسة الحالية على تقديم تصور مقترح للشراكة البحثية لتنوع مصادر التمويل.

- من حيث المنهجية والأداة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، بينما استخدمت دراسات مثل "الأمردل" (2021)، و"السفياني" (2020)، و"المنقاش والسالم" (2018) المنهج الوصفي التحليلي.

- من حيث المجتمع والعينة:

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة "المنقاش والسالم" (2018)، ودراسة "القوانين وخليفة" (2015) التي كانت عيناتها من موظفي الجامعات الإداريين.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تكوين تصور واضح حول موضوع الدراسة وتحديد الفجوات البحثية.
- تحديد محاور الإطار النظري وتعزيزه.
- المساعدة في اختيار المنهج المناسب للدراسة.
- المساعدة في اختيار الأدوات المناسبة ومن ثم بناؤها بما يحقق أهداف الدراسة.

أوجه تفرد الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية.
- تسعى لتقديم تصور مقترح للشراكة البحثية في ظل سعي الحكومة لترشيد كفاءة الإنفاق.
- تتميز الدراسة بتقديم تصور متكامل لتطوير الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المملكة.

منهج الدراسة ومتغيراتها

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. وفقاً لعبيدات وعبد القادر وعدس (2012، ص. 191)، يُعرف هذا المنهج بأنه "المنهج الذي يتم بواسطته استقصاء أفراد مجتمع البحث لعينة كبيرة من أجل وصف الظواهر المدروسة وطبيعتها ودرجة وجودها وواقعها وتفسيرها". وقد تم توظيف هذا المنهج لوصف واقع توفر الشراكة البحثية لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية ومتغيرات تحقيقها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين والإداريين من الجنسين في الجامعات السعودية. وتضم 629 قائداً وفقاً للإحصائيات الواردة من الجامعات للعامين 2021-2022 م يشمل ذلك:

- وكلاء الجامعات.
- عمداء الكليات.
- وكلاء الكليات.
- مدراء المراكز البحثية.
- مدراء إدارات الدراسات والبحوث.

عينة الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة ككل ليكون عينة الدراسة، والتي تتكون من عدد (629) قائداً أكاديمياً وإدارياً. تم إرسال الاستبانة الإلكترونية إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد حصلت الباحثة على (249) استجابة من الاستجابات الإلكترونية.

1. توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجامعة

تظهر البيانات الموزعة وفق متغير الجامعة كما يلي:

جدول (1): توزيع العينة وفق متغير الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
جامعة أم القرى	59	(%23.7)
جامعة الملك سعود	61	(%24.5)
جامعة الملك عبد العزيز	65	(%26.1)
جامعة الملك فيصل	64	(%25.7)
المجموع	249	(%100)

2. توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس

جدول (2): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس كما يلي:

الجامعة	العدد	النسبة
الذكور	204	(%81.9)
الإناث	45	(%18.1)
المجموع	249	(%100)

3. توزيع أفراد الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة كما يلي:

جدول (3): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة

الجامعة	العدد	النسبة
- إداريون أكاديميون	227	(%91.2)
- إداريون	22	(%8.8)
المجموع	249	(%100)

أداة الدراسة

يقصد بأداة الدراسة: "الوسيلة التي تتبعها الباحثة لجمع البيانات بهدف اختبار فرضيات الدراسة أو الإجابة عن تساؤلاتها" (القحطاني والعامري، 2004، ص. 287). وقد استخدمت الدراسة استبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، والتي تُعرف بأنها: "وسيلة لجمع البيانات من مجموعة معينة من الأفراد، عن طريق إجاباتهم على مجموعة من الأسئلة المكتوبة حول موضوع معين، تعتبر مساعدة للباحث في الوصول إلى بناء إجاباته عنها" (القحطاني والعامري، 2004، ص. 288).

خطوات بناء أداة الدراسة

بدأت خطوات بناء أداة الدراسة بتحديد الهدف منها، والذي يتمثل في التعرف على واقع الشراكة البحثية، وتحديد متغيراتها لتنوع مصادر تمويل الجامعات. وتم الاطلاع على المجالات التربوية، والأبحاث، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد تمت مراجعة عدد من الدراسات السابقة التي أسهمت في توجيه البحث، ومن هذه الدراسات: دراسة الأمدى (2021)، ودراسة الجهني (2020)، ودراسة السوفيانى (2020)، ودراسة محي الدين ونصور (2020)، ودراسة المهودل وآخرون (2020)، ودراسة الظفيري (2020)، ودراسة فياز (2013)

استفادت الدراسة من التجارب السابقة حول الشراكة البحثية، وتنوع مصادر التمويل التي تناولتها هذه الدراسات، مما ساهم في تشكيل الإطار النظري. بناءً على ما تم التوصل إليه، تم إعداد استبانة بصورتها الأولية كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال طريقتين رئيسيتين:

أولاً: صدق المحكمين

تم إعداد استبانة بصورتها الأولية، وعُرضت على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة التربوية، والتخطيط، والاقتصاد التعليمي، والقياس والتقويم، والنفس التربوي. تم ذلك للحصول على آرائهم حول وضوح العبارات، وصحة صياغتها، وملاءمتها للمحاور المقترحة.

تكونت لجنة التحكيم من 15 محكِّمًا، وقد تم تعديل الاستبانة بناءً على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وبعد ذلك، تم وضع الاستبانة في صورتها النهائية، كما هو موضح في المعهقي رقم (3)، لتصبح جاهزة للاستخدام في جمع البيانات.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والأبعاد التي تنتمي إليها، وكذلك المحاور التي تنتمي إليها تلك الفقرات. تم ذلك على عينة عشوائية عددها 30 قائدًا أكاديميًا وإداريًا.

أظهرت النتائج أن جميع العبارات دالة عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن الفقرات المكونة للمحور الأول تتمتع بدرجة عالية من الصدق. وهذا يعزز مصداقية الأداة كأداة مناسبة لجمع البيانات الميدانية.

ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية. تم تطبيق الاختبارات على عينة عشوائية عددها 30 قائدًا أكاديميًا وإداريًا، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4): معاملات ثبات ألفا كرونباخ

معامل الثبات	المجال
0.89	المجال الأول
0.88	المجال الثاني
0.86	المجال الثالث
0.95	المجموع

تشير النتائج الموضحة في الجدول إلى أن معامل الثبات للمحور الأول مرتفع، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ بين 0.86 و0.89، بينما كانت قيمة معامل الثبات الكلي 0.95، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

أداة الدراسة في صورتها النهائية:

تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين على النحو التالي:

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية

يتضمن هذا الجزء البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وتشمل: الجامعة، والجنس، نوع الوظيفة

الجزء الثاني: العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة، ويتكون من 27 عبارة مقسمة إلى ثلاثة مجالات هي:

1. المجال الأول: يقيس التراخيص للاستغلال الفكري والاختراعات ويشتمل على 8 عبارات.
2. المجال الثاني: يقيس الاستشارات والعقود البحثية ويشتمل على 10 عبارات.
3. المجال الثالث: يقيس الكراسي البحثية ويشتمل على 9 عبارات.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد وضع الدراسة في صورتها النهائية، أصبحت جاهزة للتطبيق. قامت الباحثة بتطبيق استبانة وما تبعها من إجراءات لتحكي التصور المقترح وفق الإجراءات التالية:

1. جمع البيانات: حصلت الباحثة على استبيانات تسهل مهمة البحث، موجهة إلى جامعة الملك سعود، جامعة الإمام عبد الرحمن، وجامعة الملك فيصل، لجمع إحصائيات متعلقة بالدراسة.
2. تحديد العينة: تم تطبيق الدراسة على القيادات الأكاديمية في أربع جامعات سعودية بعد تحديد عينة الدراسة التي شملت 629 قائدًا وقائدة، حيث تم استرداد 249 استجابة.
3. تحليل البيانات: بعد جمع نتائج التوزيع الإلكتروني، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات وتحليل النتائج.

4. بناء التصور المقترح: تم تحليل النتائج وبناء التصور المقترح وفقاً للأسس العلمية والمنهجية.
5. عرض التصور المقترح: تم عرض التصور المقترح على لجنة المراجعة لتحكيمه وإجراء التعديلات اللازمة.

تصحيح أداة الدراسة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة، حيث تم إعطاء وزناً لمستويات الموافقة، ثم تم تصنيف إجابات المشاركين إلى خمسة مستويات متساوية وفقاً للمعادلة التالية، لنحصل على التصنيف النهائي:

1. عال جداً 4.21 - 5.00
2. عال 3.41 - 4.20
3. متوسط 2.61 - 3.40
4. ضعيف 1.81 - 2.60
5. ضعيف جداً 1.00 - 1.80

المعالجات الإحصائية

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية للتعرف على خصائص متغيرات الدراسة وتحليل بياناتها والإجابة عن تساؤلات الدراسة:

- التكرارات والنسبة المئوية: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة البحث بشكل عام.
- المتوسط الحسابي (Mean): تم حساب المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد الدراسة حول كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، وكذلك لترتيب العبارات وفقاً لدرجة الموافقة للحصول على متوسطات محسوبة.

- الانحراف المعياري (Standard Deviation): تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى تشتت آراء أفراد الدراسة حول كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية، حيث يوضح انحراف المعايير تشتت آراء أفراد الدراسة، مع العلم أن القيم القريبة من الصفر تشير إلى تركيز الآراء، في حين أن الارتفاع في الانحراف المعياري يعني تشتت أكبر للآراء.
- معامل الثبات (Cronbach Alpha): تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا لكرونباخ لاستخراج ثبات البيانات.
- معامل الثبات النصفية: تم حساب معامل الثبات النصفية بطريقة سبيرمان-براون لاستخراج ثبات البيانات.

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson): تم حساب معامل الارتباط بيرسون لقياس الارتباط الداخلي للبيانات في الدراسة.

نتائج الدراسة

إجابة السؤال الأول:

ما هو واقع الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في السعودية؟
المجال الأول: منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات

جدول رقم (5): استجابات أفراد الدراسة على عبارات مجال منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
1	عالية	0.971	3.72	يتوفر داخل الجامعات مراكز لإدارة الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
2	عالية	0.951	3.59	تتضمن عقود الشراكة البحثية مع المؤسسات الإنتاجية ضمان مشاركة الباحثين عند منح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات.
3	متوسطة	1.151	3.25	تدعم الجامعة أصحاب الملكية الفكرية من خلال تقديم المشورة والمساعدات لهم في مراحل مختلفة
4	متوسطة	1.349	3.10	تشجع الجامعة المبتكرين على تسجيل براءات الاختراع والاستفادة منها.
5	متوسطة	1.310	2.95	تتبنى الجامعة سياسات معلنة وإجراءات واضحة لمنح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	الترتيب
تلجأ الجامعات لمنح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية لتعبئة متطلبات الإنفاق على البحث العلمي وتوفير موارد مالية للجامعات.	2.53	1.276	ضعيف	6
لدى الجامعة ممثلين للتفاوض مع المؤسسات الإنتاجية بشأن ترتيبات الملكية الفكرية.	2.52	1.270	ضعيف	7
يتم استثمار العائد المالي من تراخيص الملكية الفكرية في الأبحاث بالكليات والبرامج الأكاديمية التي تنتج منها الاختراعات.	3.25	1.151	متوسط	8
المتوسط العام	3.01	0.738	متوسط	-

يتضح من خلال الجدول رقم (5) ما يلي:

أن أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات يرون أن مقومات الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنويع مصادر تمويل الجامعات السعودية، والمتعلقة بمنح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات، تتوفر بدرجة متوسطة بشكل عام. حيث بلغ متوسط موافقتهم على منح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات (3.01 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61 - 3.40)، والذي يشير إلى

خيار "موافقة متوسطة" لأفراد الدراسة حول منح التراخيص للاستغلال التجاري للملكية الفكرية والاختراعات، مما يعكس درجة متوسطة لآراء المشاركين في الدراسة.

المجال الثاني: الاستشارات والعقود البحثية

جدول رقم (6): استجابات أفراد الدراسة على عبارات مجال الاستشارات والعقود البحثية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
1	عالية	1.156	3.57	تهتم الجامعة بمراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات التي تبرمها مع المؤسسات الإنتاجية
2	عالية	1.217	3.43	تتضمن العقود البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية التزامات قانونية ومالية واضحة
3	متوسطة	1.226	3.27	لدى الجامعة دليل للسياسات والأنظمة الإدارية والتنظيمية والمالية التي تنظم آلية الاستشارات والعقود البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية
4	متوسطة	1.181	3.24	تدعم رؤية وأهداف ومراكز الاستشارات والعقود البحثية في

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
				الجامعات الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية
5	متوسطة	1.453	2.68	يشارك الأكاديميون في الجامعات بتقديم الاستشارات للمشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية بمقابل مالي
6	ضعيف	1.330	2.43	تعمل الجامعات على تسهيل الإجراءات الإدارية لعقد الشراكات وتنفيذها بين معاهد ومراكز البحوث الاستشارية والمؤسسات الإنتاجية
7	ضعيف	1.368	2.40	تمنح الجامعات مراكزها البحثية ومعاهدها الاستشارية صلاحيات واسعة للتعاقد مع المؤسسات الإنتاجية
8	ضعيف	1.299	2.29	يقوم مركز الاستشارات بالجامعة بتسويق النشاط البحثي للباحثين وتوجيهه وفق متطلبات المؤسسات الإنتاجية

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
9	ضعيف	1.297	2.27	تزود المؤسسات الإنتاجية الجامعات بالمعلومات المتعلقة باحتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة والمهارات المطلوبة
10	ضعيف	1.378	2.25	يوجد لدى الجامعة مكاتب استشارية تابعة للكليات يقدم أعضاء هيئة التدريس من خلالها الاستشارات العلمية حسب طبيعة الكلية وتخصصات الأعضاء
-	متوسطة	1.035	2.78	المتوسط العام

يتضح من خلال الجدول (6) أن أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات يرون أن مقومات الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، والمتعلقة بالاستشارات والعقود البحثية، تتوفر بدرجة متوسطة بشكل عام. حيث بلغ متوسط موافقتهم على مجال الاستشارات والعقود البحثية (2.78 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61 - 3.40)، مما يشير إلى خيار "موافقة متوسطة" لأفراد الدراسة حول الاستشارات والعقود البحثية، ما يعكس درجة متوسطة لآراء المشاركين.

المجال الثالث: الكراسي البحثية

جدول رقم (7): استجابات أفراد الدراسة على عبارات مجال الكراسي البحثية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
1	عالية	1.356	3.63	يتضمن هيكل الجامعة وحدة خاصة بالكراسي البحثية
2	عالية	1.326	3.49	تدعم رؤية وأهداف وخطط الجامعة الشراكة في مجال الكراسي البحثية
3	متوسطة	1.330	3.02	تقوم الجامعة باستقطاب المؤسسات الإنتاجية للمساهمة في تمويل كراسي البحوث والمشاريع ذات الاهتمام المشترك
4	متوسطة	1.360	3.00	تشجع الجامعة الباحثين على الالتزام بالضوابط المنظمة لدعم البحوث الممولة في الكراسي البحثية

الترتيب	مستوى الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
5	متوسطة	1.335	2.98	تشجع الجامعة المؤسسات الإنتاجية على إنشاء كراسي بحثية لها داخل الجامعة
6	متوسطة	1.463	2.89	تعمل الجامعة على زيادة عدد الكراسي البحثية الممولة من المؤسسات الإنتاجية
7	متوسطة	1.260	2.73	تنظم الجامعة لقاءات دورية بين مسؤولي الكراسي البحثية في الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية
8	ضعيف	1.282	2.39	تنظم الجامعة دورات تدريبية لنشر الوعي بأهمية الكراسي البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية
9	ضعيف	1.406	2.35	تعمل الجامعة على إشراك المؤسسات الإنتاجية في رسم الخطط للكراسي البحثية
-	متوسطة	1.133	2.94	المتوسط العام

يتضح من خلال الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين والإداريين في الجامعات يرون أن مقومات الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية، والمتعلقة بالكراسي البحثية، تتوفر بدرجة متوسطة بشكل عام. حيث بلغ متوسط موافقتهم على مجال

الكراسي البحثية (2.94 من 5.00)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.61 - 3.40)، مما يشير إلى خيار "موافقة متوسطة" لأفراد الدراسة حول الكراسي البحثية، ما يعكس درجة متوسطة لآراء المشاركين.

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: ما التصور المقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية لتنوع مصادر تمويل التعليم في الجامعات السعودية من خلال الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية تم الوصول إلى وضع التصور المقترح لتبني الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية كمدخل لتنوع مصادر تمويل التعليم في الجامعات السعودية وبعد وضع التصور ثم عرضه على مجموعة من الخبراء والأكاديميين لتحكيمه، وفيما يلي عرض للتصور المقترح على النحو التالي:

تمهيد:

شهد التعليم الجامعي تغيرات متسارعة نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية وزيادة تكلفة التعليم الجامعي. هذه التحولات تتزامن مع سعي المؤسسات التعليمية إلى تحقيق التميز في بيئة شديدة التنافس. يُعتبر التمويل من أهم المدخلات التي تؤثر على كفاءة النظام التعليمي وفعالته، حيث يُعد توفير الموارد المالية الكافية ضرورياً لضمان جودة التعليم. ومن هذا المنطلق، سعت الدول إلى البحث عن موارد تمويل مبتكرة تضمن الاستفادة المالية، مما أدى إلى تنوع طرق وأساليب التمويل. من بين هذه الأساليب الشراكة البحثية التي تساهم في استثمار وتطوير البحث العلمي.

تُظهر هذه الدراسة تصوراً مقترحاً للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية كمدخل لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية. ويشمل التصور المقترح عدة عناصر منها: فلسفة التصور، مبرراته، أهدافه، مراحل بنائه، الصعوبات التي تواجهه، وسبل التغلب عليها.

أولاً: فلسفة التصور المقترح

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أهمية تعزيز الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الإنتاجية. تهدف هذه الشراكة إلى تنويع مصادر التمويل عبر إنشاء مركز موحد يتبع عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، يسهم في توحيد السياسات والإجراءات الخاصة بتفعيل الشراكة البحثية.

ثانياً: مبررات التصور المقترح

يستند هذا التصور إلى عدة مبررات، منها:

1. التحولات الاقتصادية التي أثرت على جميع القطاعات، بما فيها التعليم.
2. الحاجة إلى تمويل مبتكر يساعد الجامعات على تطوير أدائها.
3. السعي نحو استقلالية الجامعات في إدارة مواردها المالية.
4. تعزيز التنافسية الجامعية وتمكين الجامعات من مواكبة التطورات العالمية.
5. أهمية التواصل مع المؤسسات الإنتاجية لدعم البحث العلمي بما يلي احتياجات الاقتصاد.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح

يهدف التصور إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1. زيادة الوعي بالتوجهات المستقبلية المتعلقة بالشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
2. إنشاء مركز موحد للشراكة البحثية لتسهيل التعاون بين الجامعات والمؤسسات.
3. بناء نظام معلومات يُمكن صانعي القرار من التخطيط الاستراتيجي.
4. تعزيز معايير الأداء الجامعي من خلال الشراكة البحثية.
5. تقديم إطار عملي لتفعيل الشراكة البحثية وتطوير آليات وإجراءات التنفيذ.

رابعاً: منطلقات التصور المقترح

ينطلق التصور من عدة منطلقات أساسية، منها:

1. الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم في برنامج التحول الوطني 2020-2025، والتي تشمل تنويع مصادر التمويل.
2. المادة (50) من نظام الجامعات الجديد، والتي تشير إلى مصادر الإيرادات الذاتية للجامعات.

3. مبادرة وزارة التعليم للبحث والتطوير، والتي تهدف إلى تمكين الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص.

4. نتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية تعزيز العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

خامساً: مراحل بناء التصور المقترح

بُني التصور وفق ثلاثة مراحل رئيسية، وهي:

1. مرحلة الإعداد والتهيئة: تتضمن تحديد فريق العمل وتكوين لجان من القيادات المتميزة، إضافة إلى وضع رؤية ورسالة تستهدف تعزيز الشراكة البحثية. كما تشمل عقد جلسات توجيهية ودراسة الوضع الراهن، وتحديد الإمكانيات المتاحة.

2. مرحلة التنفيذ: تهدف هذه المرحلة إلى تطبيق الشراكة البحثية من خلال تطوير الهياكل التنظيمية، ووضع القوانين والتشريعات اللازمة، وتحديد آليات التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

3. مرحلة المتابعة والتقويم: تشمل هذه المرحلة مراقبة وتقييم فعالية الشراكة البحثية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وتطوير مجالات الشراكة بما يتناسب مع الأهداف المرسومة.

آليات وإجراءات تنفيذ التصور المقترح

لتحقيق الشراكة البحثية في تنوع مصادر التمويل تشمل عدة مجالات رئيسية. سنقوم بعرضها بتفصيل كالتالي:

أولاً: منح التراخيص للاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية والاختراعات

آليات وإجراءات التنفيذ:

- استحداث برنامج لحماية الملكية الفكرية: يتضمن برامج توعوية حول حقوق الملكية الفكرية والتشريعات المتعلقة بها. يتم من خلال هذا البرنامج تقديم المشورة والمساعدة لأصحاب الملكية الفكرية في مختلف مراحل تسجيل اختراعاتهم.

- إنشاء وحدة تسويق براءات الاختراع: تختص بتسويق براءات الاختراع إلى المؤسسات الإنتاجية. تكون مهامها تشجيع المخترعين على تسجيل ابتكاراتهم وتسويق الأفكار الإبداعية، وعرض هذه الأفكار على المؤسسات المعنية.

- تطوير سياسات ترخيص واضحة: وضع سياسات ترخيص تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والتسهيل على المؤسسات في استغلالها تجاريًا.
- نشر التشريعات: نشر التشريعات والمعايير المتعلقة بمنح التراخيص للاستغلال التجاري على مواقع الجامعات لتسهيل الاطلاع عليها.
- إنشاء وحدة استثمار الملكية الفكرية: تختص هذه الوحدة بدراسة طلبات التراخيص وإدارة الموارد المالية الناتجة من عملية الترخيص.

ثانياً: الاستشارات والعقود البحثية

مؤشرات العمل:

- استقطاب الشراكات البحثية: يتم بناء شراكات مع المؤسسات الإنتاجية عبر توضيح آليات الاستشارات والعقود البحثية التي تسهم في تمويل المشاريع المشتركة بين الجامعات وهذه المؤسسات.
- آليات وإجراءات التنفيذ:
- إعداد أدلة تنظيمية: إعداد أدلة توضح السياسات الإدارية والتنظيمية الخاصة بالاستشارات والعقود البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- تسهيل الإجراءات الإدارية: تقليل البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية التي تعوق عقد الشراكات بين مراكز الأبحاث والمؤسسات الإنتاجية.
- إنشاء منصات للتواصل: تطوير منصات إلكترونية تربط الأكاديميين بالمؤسسات الإنتاجية، بما يتيح لهم تقديم الاستشارات العلمية بناءً على احتياجات تلك المؤسسات.
- تشجيع الابتكار والاستشارات: دعم أعضاء هيئة التدريس في تقديم الاستشارات وحل المشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية مقابل مكافآت مادية.

ثالثاً: الكراسي البحثية

مؤشرات العمل:

- استقطاب تمويل الكراسي البحثية: تشجيع المؤسسات الإنتاجية على تمويل الكراسي البحثية والمشاريع العلمية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

آليات وإجراءات التنفيذ:

- تسويق نتائج البحوث: إنشاء وحدة تسويق دائمة تهدف إلى تسويق نتائج الكراسي البحثية للمؤسسات الإنتاجية، وتنظيم ندوات ومؤتمرات لعرض هذه النتائج.

- وضع أدلة إرشادية: توفير أدلة إرشادية تحتوي على سياسات وإجراءات واضحة حول كيفية دعم وتمويل البحوث.

- التواصل المستمر مع المؤسسات الإنتاجية: التواصل مع المؤسسات الإنتاجية لتحديد احتياجاتهم البحثية والتعاون في تبني هذه البحوث وتنفيذها.

- تفعيل القوانين المنظمة: وضع قوانين وآليات تضمن استمرارية التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في مجال الكراسي البحثية.

الجهات الداعمة لتنفيذ التصور المقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية

لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية تُعد ركيزة أساسية لضمان نجاح هذه الشراكة. وفيما يلي عرض للجهات الأساسية والاختصاصات المتعلقة بها وفق نظام الجامعات السعودي:

1. مجلس أمناء الجامعة

يُعد مجلس أمناء الجامعة الجهة المسؤولة عن إقرار القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز، ودعم البحث العلمي والابتكار، وتقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص. كما يختص بالموافقة على تأسيس الشركات أو المشاركة فيها وفقاً للإجراءات النظامية.

2. مجلس الجامعة

يتولى مجلس الجامعة تصريف الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعة، وله دور في اقتراح القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية، وكذلك الموافقة على التعاقدات والاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى إقرار التعاون العلمي والفني مع المؤسسات المحلية. يُعد مجلس الجامعة المسؤول عن إدارة استثمارات وإيرادات الجامعة، بما في ذلك الأوقاف.

3. عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تختص عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بدعم وتطوير البحث العلمي في الجامعة. تُعنى بتوفير الدعم المالي والإداري للباحثين وإقامة شراكات مع المؤسسات البحثية والصناعية. كما تعمل على تسهيل إجراءات الحصول على التمويل من جهات داعمة، سواء داخل الجامعة أو خارجها.

الجهات المستفيدة من التصور المقترح

تشمل الجهات المستفيدة:

- الجامعات: ستستفيد من تنوع مصادر التمويل وتحقيق استقلالية مالية وإدارية.
- المؤسسات الإنتاجية: ستستفيد من التعاون البحثي لتحسين الإنتاجية والابتكار.
- أعضاء هيئة التدريس والباحثين: سيستفيدون من الدعم المالي والفرص البحثية الجديدة.
- الطلاب: سيحصلون على فرص أكبر للمشاركة في الأبحاث والمشاريع المشتركة.

المرحلة الثالثة: المتابعة والتقييم

تتضمن هذه المرحلة متابعة تنفيذ التصور المقترح وتحليل النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية. تشمل خطوات المتابعة:

- تشكيل فريق متابعة: لضمان مراقبة سير العمل وتحقيق الأهداف.
- تحديد المسؤوليات: لكل جهة مشاركة في التنفيذ.
- قياس الأداء: من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المتوقع.
- إعداد التقارير: دورية لعرض النتائج ومناقشتها مع الجهات المسؤولة.

الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح

تشمل الصعوبات:

1. صعوبة نشر ثقافة الشراكة البحثية في المجتمع المحلي.
2. الاعتقاد بأن الجامعات غير قادرة على تحقيق استقلالية إدارية في الشراكة.
3. مقاومة التغيير من قِبَل القيادات الحالية.
4. نقص الخبرات في إدارة الشراكة البحثية.
5. عدم وجود أنظمة ولوائح كافية تدعم الشراكة.
6. ضعف البنية التحتية لتحقيق التغيير المطلوب.
7. غياب خطة استراتيجية فعالة للتكيف مع متطلبات الشراكة.
8. انخفاض مستوى الوعي بمجالات الشراكة البحثية.
9. البيروقراطية وقلة مرونة القواعد والإجراءات الإدارية.
10. ضعف الاستقلال المالي للجامعات.

سبل التغلب على الصعوبات

للتغلب على هذه الصعوبات، يُوصى بما يلي:

1. اختيار قيادات مناسبة وتدريبهم على إدارة الشراكة البحثية.
2. تحديث الأنظمة والقوانين لتواكب التغيرات ومتطلبات الشراكة.
3. تهيئة البيئة التطبيقية لنشر ثقافة الشراكة بين منسوبي الجامعة.
4. تفعيل الاستقلال المالي والإداري للجامعات مع الحفاظ على الرقابة الذاتية.
5. استقطاب الشركات الكبرى لدعم الشراكة وتمويل البنية التحتية المطلوبة.

توصيات الدراسة

استناداً إلى نتائج الدراسة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تبنى الآليات والإجراءات المقترحة لتطبيق مجالات الشراكة البحثية.
2. تعزيز ممارسات القيادات الأكاديمية والإدارية في تنوع مصادر تمويل الجامعات.
3. نشر ثقافة تنوع مصادر التمويل وأهمية الشراكة البحثية لتحقيق ذلك.
4. تحديث الأنظمة لتكون أكثر مرونة وداعمة للشراكة البحثية.
5. توفير المتطلبات اللازمة للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
6. تبنى التصور المقترح لتنوع مصادر تمويل الجامعات السعودية عبر الشراكة البحثية.

القلق الاجتماعي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى الطلبة الجدد

بكلية الآداب والعلوم جامعة درنة \ القبة

أ\ نجلاء صالح حمد صالح

عضو هيئة تدريس بقسم علم النفس

كلية الآداب \ جامعة درنة

salehnajla53@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية لدى طلاب السنة الأولى بالجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (50) طالبا وطالبة من طلاب السنة الأولى منهم (25) طالبا و(25) طالبة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام مقياس القلق الاجتماعي من إعداد (سلوى جمال) ويشمل (40) فقرة، وقد أعد المقياس لتشمل فقراته أربعة أبعاد وهي، (الارتباك . الشعور بالخزي . قلق الجمهور . الخجل). ومقياس المهارات الاجتماعية من إعداد (ندى نصر الدين) ويشمل (45) فقرة، ويشمل على مجموعة من الأبعاد مقسمة على نحو الآتي: (العلاقة بين الأقرن، إدارة الذات، المهارات الأكاديمية، الطاعة، التوكيدية)، وتم التحقق من الخصائص السيكومترية للأدوات، وقد أظهرت النتائج انعدام العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية بالنسبة للعينة، كما تبين من النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في المتغيرين (القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية)، كما أظهرت النتائج انخفاض مستوى القلق الاجتماعي لدى العينة وارتفاع مستوى المهارات الاجتماعية. وفي ضوء هذه النتائج أخرجت الباحثة بعض التوصيات والمقترحات للدراسة.

الكلمات المفتاحية: (القلق الاجتماعي، العلاقة، المهارات الاجتماعية، الطلبة، الجدد)

Abstract:

The study aimed to reveal the relationship between social anxiety and social skills among first-year university students. The study sample consisted of (50) male and female students from the first year ،including (25) male students and (25) female students. To achieve the study objectives ،the researcher used the Social Anxiety Scale prepared by (Salwa Jamal) which includes (40) paragraphs. The scale was prepared to include four dimensions in its paragraphs ،which are (confusion - feeling of shame - public anxiety - shyness). The social skills scale was prepared by (Nady Nasr El-Din) and includes (45) paragraphs ،and includes a set of dimensions divided as follows: (relationship between peers ،self-management ،academic skills ،obedience ،assertiveness) ،and the psychometric properties of the tools were verified ،and the results showed the absence of a relationship between social anxiety and social skills for the sample ،and the results also showed that there are no statistically significant differences between males and females in the variables (social anxiety and social skills) ،and the results showed a low level of social anxiety in the sample and a high level of social skills. In light of these results ،the researcher came up with some recommendations and suggestions for the study.

Keywords: (social anxiety ،relationship ،social skills ،students ،newcomers)

المقدمة:

عرف الإنسان القلق منذ أقدم العصور وكثيرا ما يطلق على عصر الحديث عصر القلق بسبب انتشار الاضطرابات النفسية والعقلية، وقد يكون القلق النفسي مرضا أوليا، كما أنه مرض مصاحب لمعظم الأمراض الذهنية والعصبية، والقلق أحد مظاهر الشخصية العصبية الذي تؤثر تأثيرا سلبيا وشديدا على قدرة الشخص من حيث ممارسة حياته الطبيعية، ويعوقه عن أداء واجبه كاملا وعن الاستمتاع بالحياة، والقلق خبرة وجدانية غير سارة، يمكن وصفها بأنها حالة من التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار والخوف وتوقع الخطر، وينشأ القلق شأنه شأن سائر الانفعالات عن منبه يكون بمثابة نذير بفقدان التوازن بين الفرد والبيئة، ويؤدي إلى سلوك يهدف إلى إعادة التوازن. (أحمد، 1987).

ويعتقد البعض أن القلق استجابة انفعالية عامة للمشقة، والقلق شعور أو إحساس بالفرع أو الرهبة أو الهواجس وهو شعور غامض غير سار بالتوقع والخوف والتحفيز والتوتر مصحوب عادة ببعض الإحساسات الجسمية، ويأتي في نوبات تتكرر لدى نفس الفرد، ويعتبر القلق في ظل الظروف العادية مصدرا من مصادر الدافعية لسلوك حيث يوجهه نحو هدف، والهدف في حالة القلق هو خفض مستوى القلق الناتج عن عدم إشباع الدوافع. (أحمد: 1987).

ف نجد أن الشباب الذين لم تتح لهم ظروف الحياة الراهنة والتي يعيشون فيها أن يشبعوا بعض حوافزهم الأساسية، ورغباتهم المهمة، وميولهم القوية، في تحقيق أهدافهم في الحياة، فيكون القلق الاجتماعي الذي يعد مشكلة اجتماعية من شأنه أن يثير لدى الطلبة حالة قلق، وشعور بعدم الارتياح والاستقرار وارتباك في سلوكهم كلما استمر التفاعل الاجتماعي، فيصبحون حساسين تجاه بعضهم البعض، وربما بعض الطلبة وبخاصة الطلبة الجدد لا يمتلكون القدر الكافي لضبط النفس، والتحكم العقلي في السلوك، فتتهار شخصياتهم ويسمحون لفئة أخرى أن تسيطر عليهم بأفكارهم ومشاعرهم فتؤدي إلى ظهور أشكال كثيرة من المظاهر الهدامة، مسببة الشعور بالعزلة والوحدة أو توجيه الغضب إلى الخارج، من خلال الانحراف (الكعي، 1973). ولكون التعليم في مؤسسات التعليم الجامعي يختلف اختلافا كبيرا عن التعليم الثانوي، لاختلاف مرحلة الشباب ووظيفة الجامعة ونوع التعليم، بل وحتى نوع الحياة، لذا فالطلبة الجدد في المرحلة الأولى من دراستهم

يحتاجون إلى التوافق والنجاح في عدة مستويات: سواء كان التوافق الأكاديمي أو التوافق المادي أو التوافق الاجتماعي والانفعالي، وما يتطلب من قدرات ومعلومات نفسية واجتماعية لمواجهة التوترات الطارئة والقلق نتيجة الانتقال إلى الجامعة من بيئات مختلفة، فضلا عن مشاكل عدة تنشأ من طبيعة الظروف الموضوعية للحياة الجديدة، كمشاكل الصداقة والاختلاط (الداهري، 1990).

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أسباب ضعف المهارات الاجتماعية لدى الفرد، يرجع إلى طبيعة العواقب التي يتوقعها لسلوكه في مواقف التفاعل الاجتماعي، وأن ذوي المستوى المنخفض من المهارات الاجتماعية لديهم نمط مميز من توقع العواقب، حيث يميلون لتضخيم العواقب السلبية، وتصغير الإيجابية بصورة غير واقعية، ووجد أن ذوي القلق الاجتماعي المرتفع يركزون على الجوانب السلبية في تفاعلهم مع الآخرين، وتتمثل بعض هذه العواقب السلبية في توقع أن يسخر منه الآخرين أو يؤذوهم، مما يدفعهم إلى العزلة والتجنب الاجتماعي (السيد وآخرون، 2004)، والانسان بوصفه كائن اجتماعي لا يعيش بمنعزل عن الآخرين، فهو دائما في جماعة يتعامل معها، والافراد بحاجة إلى تعلم مهارات الاتصال أو التفاعل مع الغير. فالمواقف التي يواجهها الفرد في حياته تحتاج إلى تنمية عدد من المهارات الاجتماعية الفعالة، التي تساعد على النجاح في الحياة، وقد يقف القلق الاجتماعي دون تحقيق هذه المهارات الاجتماعية وخاصة في المرحلة العمرية التي تتراوح ما بين (18 \ 20) وهي التي تتناسب مع المرحلة الجامعية وخاصة السنة الأولى منها. (عمران وآخرون، 2001).

1\1 مشكلة الدراسة: يتعرض الطلبة الجدد في الجامعات لأنواع من الضغوط والمشكلات التكيفية، التي من شأنها أن تزيد لديهم القلق الاجتماعي، واحتمال تطوره تدريجيا والمعاناة من آثاره مستقبلا، مما يؤثر سلبا في سلوك الطلبة وطريقة تعاملهم مع الآخرين في المواقف الاجتماعية المختلفة. (جمال، 1997)

فالحياة الجامعية بصورة عامة، والسنة الأولى بصورة خاصة، تعد تحديا صعبا لمعظم الطلبة كونها مرحلة انتقال من المدرسة الثانوية إلى الجامعة، فقد يتعرض الطالب خلالها للالتزامات النفسية، اذا تبرز الصراعات بين احتياجات الفرد والصعوبات التي يواجهها في تكيفه الاجتماعي والنفسي والاكاديمي، فقد يواجه الطالب مواد دراسية جديدة، وربما صعبة بحكم التخصص، ويواجهون كذلك طرق تدريس جديدة، ونظام امتحانات

يختلف عما ألفه في الثانوية، بالإضافة إلى ما يكلف به من تقارير وقراءات إضافية خارج الكتاب المقرر ومراجعة المكتبة (هرمز، 1988).

وقد تناولت هذه المشكلات التي يعاني منها الطلبة وبخاصة الطلبة الجدد، العديد من الدراسات مثل دراسة عبد الرحمن وعبد المقصود (1998)، ودراسة الجاف وسكر (2003)، ودراسة ميشيل وملر (1979)، على أنّها تمثل نشأة العديد من الاضطرابات وبخاصة القلق الذي يعوق النجاح في الكثير من المجالات الحياتية وخاصة مجالي الدراسة والعمل.

وتبعثها دراسات أخرى تناولت مشكلات الطلبة، منها دراسة خضير والتكريتي (1993) التي أشارت إلى أنّ هناك آثار نفسية واجتماعية وصحية، تتولد من مجموعة ضغوط يتعرض لها طلبة الجامعة، ومنها القلق، الخجل، الارتباك، التردد في اتخاذ القرار، والخبرة، والعدوانية. إذا تراوحت نسبتها (50-59%). (خضير والتكريتي، 1993: 1).

ودراسة محمد (1994) التي تناولت الجوانب الانفعالية لدى طلبة المعهد الفني في المنصورة وعلاقتها ببعض المتغيرات. (محمد، 1994: 53).

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما طبيعة العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية لدى طلبة السنة الأولى بكلتي الآداب والعلوم جامعة درنة؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

1- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية؟

2- ما مستوى القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية لدى طلاب السنة الأولى للعينه؟

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس القلق الاجتماعي وفقا لمتغير الجنس؟

4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس المهارات الاجتماعية وفقا لمتغير الجنس؟

2\1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنّها تجرى على شريحة واسعة ومهمة من شرائح المجتمع، هم طلبة الجامعة الجدد بكلياتهم وتخصصاتهم المتنوعة، فضلا عن ذلك فإن الكشف عن القلق الاجتماعي

عند طلبة الجامعة يمكّننا من إرشاد الطالب القلق وتوجيهه نفسياً وتربوياً، حتى يستطيع الاستمرار في حياته الدراسية بصفة خاصة وحياته الاجتماعية بصفة عامة دون قلق أو اضطرابات وذلك من خلال المحاضرات والندوات والبرامج الإرشادية. (سوين، 1979).

كما تعتبر الدراسة العلمية لطبيعة القلق وتأثيراته المختلفة على الجوانب النفسية والتحصيلية والعلاقات الاجتماعية ذات أهمية فمكانة الطالب بين زملائه عامل مهم من العوامل الاجتماعية فالقبول الاجتماعي يشعره بالأمن والسعادة والطمأنينة وقد أشارت أبحاث متعددة سواء بالنسبة للفرد نفسه أو بالنسبة للمجتمع فالعلاقات الاجتماعية ذات أهمية أساسية لكل من الفرد والمجتمع، وأنها تشبع حاجة الفرد إلى التألف مع الآخرين وتخلصه من حالة الانعزال والوحدة (حسن، 1983).

كما تكتسب الدراسة أهميتها بكونها ركزت على أهم المشكلات النفسية والاجتماعية التي تواجه الفرد بصفة عامة، والطلاب بصفة خاصة. حيث إن الطلبة بالجامعة يعانون من قلق اجتماعي، الذي يعتبر واحد من أكثر مشكلات التجنب الاجتماعي خطورة على سلوك الفرد في المواقف، وهو ما يعيق التواصل الاجتماعي السوي، ويعوق الفرد عن تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي.

كذلك تناولت الدراسة هذه الظاهرة لدى عينة من طلاب الجامعة، وخاصة طلاب السنة الأولى والتي أوضحت العديد من الدراسات أنها تمثل الطور الحساس لنشوء العديد من الاضطرابات، وخاصة القلق الذي يعوق النجاح في كثير من المجالات الحياتية، وخاصة في مجالي الدراسة والعمل.

3\1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- 1- التعرف على العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية.
- 2- التعرف على مستوى القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية لدى الطلاب السنة الأولى بالجامعة.
- 3- معرفة الفروق بين الذكور والإناث على مقياس القلق الاجتماعي.
- 4- معرفة الفروق بين الذكور والإناث على مقياس المهارات الاجتماعية

4\1 مصطلحات الدراسة:

القلق الاجتماعي: عرفه "نايت" بأنه الخوف من عواقب حادثة أو ظاهرة سلبية يعاني منها الفرد أو من انعكاساتها السلبية وتنتائجها المنفردة (الحسن، 1984).

وعرفه "جمال" هي الحالة النفسية والشعورية تؤسس بوصفها مشكلة اجتماعية يشعر تجاهها الفرد بالانزعاج والخوف، نتيجة تعرضه لإحباطات خبرات معينة تتضمن استجابة لسلوكيات السلبية تظهر بشكل ارتباك، شعور بالخزي والقلق والخجل كلما استمر التفاعل الاجتماعي (جمال، 1997)

يعرف القلق الاجتماعي اجرائيا في الدراسة الحالية: بأنه الدرجة الكلية التي يتحصل عليها أفراد العينة على مقياس القلق الاجتماعي المستخدم في هذه الدراسة.

تعريف المهارات الاجتماعية: فقد عرفها "عبد المقصود" بأنها تتمثل في التفاعل بين الفرد والبيئة واستخدام الوسائل والأساليب الأزمنة لبدء التفاعلات البد تشخيصه الضرورية والحفاظ عليها وبين الآخرين الذين لتفاعل معهم حيث ليصبح مسار نشاطه من اجل تحقيق هذه الموائمة المطلوبة (عبد المقصود، 2000).

وتعرف المهارات الاجتماعية اجرائيا في الدراسة الحالية: بالدرجة الكلية التي يتحصل عليها أفراد العينة على مقياس المهارات الاجتماعية المستخدم في هذه الدراسة.

5\1 حدود الدراسة: تقتصر الدراسة الحالية على طلبة السنة الأولى في المرحلة الجامعية في كليتي الآداب والعلوم \ القبة، ودراسية العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية خلال العام الجامعي (2021 \ 2020) كما أن هذه الدراسة محددة بالمقاييس المستخدمة وفيها وهو القلق الاجتماعي من إعداد (سلوى جمال، 1997) ومقياس المهارات الاجتماعية من إعداد (ندي نصر الدين) وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة والإطار النظري والدراسات السابقة بالإضافة إلى النتائج التي تسفر عنها الدراسة.

الإطار النظري

القلق الاجتماعي:

أصبح الانتشار الواسع للقلق في عصرنا الحالي يشكل ظاهرة ملموسة في كل المجتمعات والأعمار تقريبا حيث يصيب القلق الناس من مختلف الأعمار والمستويات ولعل من أهم العوامل المسببة للقلق النفسي التكوين النفسي للفرد وخصائص شخصيته ومدى استعداده للإصابة بالقلق (الشربيني، 2007: 53). وهذا أدى إلى اهتمام العلماء والباحثين بعلم النفس بالقلق وبوجود العديد من الأدلة التي دلت على أنه سبب مباشر على اختلاف الوظائف الجسمية والنفسية أو كلاهما معا والقلق بمختلف مستوياته وإن تفاوتت درجة شدته فإنه يؤدي إلى فقدان التوازن مما يجعل الإنسان القلق في محاولة دائمة لاستعادة ذلك التوازن (الغامدي، 2006: 8).

كان هذا النوع من القلق يعرف سابقا باسم اضطراب التجنب؛ للإشارة للخوف الواضح والمستمر من المواقف الاجتماعية وغالبا ما يتداخل المفهومين معا في الصفات المعرفية فيتضمن النشاط المعرفي في هذين الاضطراب بين التفكير لدى الفرد بأن الآخرين سوف يعتبرون سلوكهم أو آراءهم وأفكارهم سخيفة وموضع سخرية وإنهم غير ناضجين وسوف يضحكون على أخطائهم حتى ولو كانت بسيطة لأنهم لا يحبونهم ويريدون أهانتهم (العطية، 2008).

حيث يرتبط القلق الاجتماعي بمخالطة الناس أو التفاعل معهم بالمواقف الاجتماعية وخاصة في مرحلة الشباب حيث الحاجة إلى العمل وتكوين الأسرة ووجود الحاجات الاجتماعية المتزايدة وازدياد أدوار الفرد الاجتماعية ونضجه، ويتضمن هذا النوع من القلق الحديث مع الناس أو مواجهة الجمهور وما يتعلق بذلك من خشية أو ارتباط نتيجة الخوف من الفشل أو التفكير في احتمال الوقوع في خطأ أثناء الحديث أو الارتباك من نظرات الآخرين (الناعمة، 2008: 187).

يمكن اعتبار القلق الاجتماعي حالة من التوتر تنتج عن التوقع أو الحدوث الفعلي للتقييم في المواقف التفاعل الشخصي الحقيقية أو التخيلية ويشمل القلق الاجتماعي على متغيرين أساسيين هما:

1- قلق التفاعل: هو عبارة عن القلق الناشئ عن التفاعل المتوقع بين الفرد والآخريين وهو يحدث نتيجة الخجل أو المواعدة أو لقاء أناس جدد أو غرباء.

2- القلق الموجه: هو عبارة عن القلق الناشئ عن المواجهة غير المتوقعة ويظهر ذلك خلال التحدث والاتصال وغالبا يحدث القلق خلال التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخريين، ويظهر القلق الاجتماعي في صورة انطواء وعدم للقابلية في التفاعل (عثمان، 2001:18)

والضغوط والاستثارات التي يتعرض لها الفرد تؤدي إلى سوء توافقه الشخصي ومفهوم ذات سلمي والذي بدوره كلما زاد- زاد القلق الاجتماعي لدى الفرد، فهناك علاقة موجبة بينهما ويحدث القلق الاجتماعي عندما يظهر عدد من المخاوف في المجموعة مختلفة من مواقف التفاعل الاجتماعي، حيث يتجلى القلق من خلال الكف الناتج عن وجود الإنسان في موقف اجتماعي أو موقف عام، الأمر الذي يقود إلى ظهور ردود فعل القلق عند حدوث هذه المواقف، وتعد درجة معينة من القلق الاجتماعي سوية وعادية وبخاصة في مواقف التي تتضمن متطلبات جديدة وعند الحديث أمام الجمهور (رضوان، 2001:66).

ويعد (سيجموند فرويد) أول من اقترح دورا حاسما للقلق، فقد كان يرى أن القلق هو الظاهرة الأساسية، والمشكلة المركزية في العصاب، وقد عرفه " بأنه شيء يشعر به الإنسان، أو حالة انفعالية نوعية غير سارة لدى الكائن العضوي، ويتضمن مكونات ذاتية وفيزيولوجية وسلوكية " ويرى فرويد أن الانا هو دائما موطن القلق، ولا يؤدي الكبت إلى القلق، وإنما يعمل القلق على كبت العامل الذي أثاره القلق وعلى استخدام سائر الآليات الدفاعية. (أحمد، 1999: 98).

ويرى (رانك) أن أول وأهم خبرة للانفصال تمر بالإنسان وتسبب له صدمة مؤلمة وتثير فيه قلقا شديدا هي صدمة الولادة (القلق الأولي) والانفصال عن الأم هي الصدمة الأولية التي تثير القلق، ويصبح كل انفصال فيما بعد سببا لظهور القلق، كالقطاع لأنه يسبب انفصالا عن ثدي الأم، والذهاب إلى المدرسة يثير القلق، لأنه انفصال عن الأم والمنزل والزواج أيضا انفصال عن حياة الوحدة. (الهيقي، 1985).

ويرى (بافلوف) أن القلق ينجم عن إشارة الخطر (المنبه الاصطناعي . الشرطي) يأتي ليأخذ بصورة ضرورية نفس رد الفعل الذي نتج سابقا بواسطة الصدمة الحقيقية (المنبه الطبيعي)، ومعروف عن بافلوف أنه أكد على ميكانيكية التعويض للمنبه أو ما يسمى بالتكيف الشرطي(الكيال، 1967)

وترى (هورني) أن القلق هو رد فعل لخطر غامض، وهي ترى أن العامل الذاتي يتكون من شعور المرء بخطر عظيم محقق به، مع شعوره بالعجز أمام هذا الخطر، وترى أيضا أن بعض العوامل النفسية الداخلية تقوم بخلق الخطر، أو تقوم بتعظيمه وأن شعور المرء بالعجز يكون متوقفا على اتجاه المرء (فرويد، 1982).

ويشير فروم إلى أن القلق ينشأ عن الصراع بين الحاجة للتقرب من الوالدين وبين الحاجة إلى الاستقلال، ويشير أيضا إلى أن الامكانيات الجديدة للطفل قد تقابل بعدم الاستحسان من أبٍ قاسٍ أو من مجتمع قاسٍ في بيئة الطفل. ويضطر الطفل تحت هذه الظروف إلى كبت امكانياته، ويصبح إظهار هذه الإمكانيات فيما بعد عاملا مؤديا إلى ظهور القلق. (غالي، 1973)

ويشير أيضا إلى أن القلق هو نتاج الضغوط الثقافية والبيئية، ويعتقد أن المجتمع الحديث مسؤولا عن كثير من الاضطرابات النفسية. (زهران، 1974).

ومما سبق نجد أن القلق الاجتماعي ليس اضطراب يتطلب علاج، بل هو حالة تصاحب الفرد في الموقف الاجتماعي نظرا لوجود أفكار مسبقة لديه، نابعة من تقييمه السالب للذات، لذا يتخذ وسيلة تجنبه مشاعر القلق كتجنب تلك المواقف.

ويصنف القلق الاجتماعي بشكلين أساسيين هما:

1 \ القلق الاجتماعي الأول: وهو يتصف بحدوث ردود فعل الخوف في مجال واسع من المواقف الاجتماعية، ويظهر القلق لدى هذه الفئة في مواقف الاجتماعية خاصة على الرغم من امتلاكهم المهارات الاجتماعية اللازمة وليس بالضرورة أن يكون الخجل موجود لديهم، وغالبا تظهر لدى هؤلاء ردود فعل فيزيولوجية واضحة عند مواجهتهم بالموقف المخيف بالنسبة لهم.

2 \ القلق الاجتماعي الثانوي: لا يتصف هذا الشكل من المخاوف بالخوف من المواقف الاجتماعية في حد ذاتها، وإنما يتميز بنقص في المهارات الاجتماعية للشخص مما يؤدي إلى خوفه من المواقف الاجتماعية،

وهؤلاء الأشخاص لا يعرفون كيف يبذلون محادثة أو ينهونها مثلا أو كيف يتصرفون في موقف معين، ويعانون من مشكلات في التعامل مع الآخرين ويظهر لديهم سلوك تجنب واضح للمواقف الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى أن يعيشوا منعزلين وغير سعداء ومكتئبين والأشخاص من هذا النوع غالبا ما يكونوا خجولين جدا (البطانية وآخرون، 2007).

النظريات التي فسرت القلق الاجتماعي:

1- نظرية التحليل النفسي: يعد "فرويد" من أكثر علماء النفس استعمالا لمفهوم القلق وأشار فرويد في نظريته إلى أن الشخصية الإنسانية تتكون من ثلاث أنظمة رئيسة هي الهو، والأنا، والأنا الأعلى، حيث أن الهو يشكل القسم الأقدم الذي يحتوي على كل ما هو موروث ابتداء من ميلاد الفرد حتى لحظة الحاضر، وأما الأنا فهو ذلك الجزء المنظم من الهو وأن كل قوته مستمرة من الهو وأنه يتصل بها ولا يحقق على الإطلاق والاستقلال التام من الهو، وإن مهمته الرئيسية هي التوسط بشكل تنفيذي بين العالم الخارجي وبين الهو وفق مبدأ واحد هو الواقع، أما الأنا الأعلى يشكل هذا القسم منظومة اجتماعية كونه ممثل داخلي للقيم التقليدية للمجتمع، وأنه يطمح إلى تطبيع الفرد أخلاقيا وفق النمط الثقافي الاجتماعي السائد في بيئته ومجتمعه في ضوء الواقع المثالي. (لنذرى، 1957).

إن المفهوم الأساسي من النظرية النفسية الدينامية يتمثل بأن سبب العصاب هو القلق، فقد اعتقد فرويد أن القلق يمكن أن يكون في ثلاثة أشكال مختلفة:

1- القلق الواقعي: إذا يتعرض فيه أانا إلى التهديد من الخطر الخارجي.

2- القلق الأخلاقي: الذي يتعرض فيه أانا إلى التهديد بعقوبة من الأنا الأعلى بسبب التفكير أو القيام بأفعال ممنوعة.

3- القلق العصائبي: الذي يتعرض فيه الأنا إلى التهديد من الدوافع الهو غير شعورية وغير مقبولة التي تحاول الظهور على مستوى شعور أو السلوك (صالح، 2005).

وهذا يعني أن مصدر الخطر الذي يختلف في الأنواع الثلاثة للقلق، فهو في قلق الواقع أو القلق الموضوعي من خطر واقعي في العالم الخارجي، وفي القلق الأخلاقي ويسمى أيضا تأنيب الضمير ومبعث هذا القلق هو

الذات العليا ويحدث في مرحلة الكمون إذ يسمى "فرويد" هذا النوع من القلق "بالقلق الاجتماعي" وهو الخوف من عدم موافقة المجتمع أو خوف الفرد من نبد المجتمع له (موسي، 1998).

2- النظرية السلوكية:

تؤكد النظرية السلوكية إن اتجاه السلوك بالروابط الموجودة بين المثيرات والاستجابات، وهي تعرف "بالعادات" التي تنشأ وتستقر بناء على التعزيز، وتؤكد على أن البيئة هي المحدد الوحيد للسلوك، وأن الإنسان كائن مستجيب تتحكم الأحداث والوقائع الخارجية في سلوكه عن طريق التفاعل مع البيئة (طلعت، 1981). وترى النظرية السلوكية أن القلق سلوك متعلم من البيئة التي يعيش في وسطها الفرد، أي أنها ناتجة عن منبه خارجي أكثر من كونها صراعات داخلية (عيسوي، 1989).

واهتمت النظرية السلوكية في تفسير القلق الاجتماعي بدراسة التجارب المؤلمة التي يتعرض لها الفرد خلال حياته، وقد استعملت مفاهيم بسيطة تعتمد على التعلم الشرطي، والمكافأة، والنتائج المترتبة على سلوك معين، إذا تعرض الإنسان لموقف اجتماعي مؤلم ومزعج، وأن الغرض الرئيس للقلق الاجتماعي هو التوتر الانفعالي، ويأخذ أشكالاً من القلق والخوف، وأن المظهر السلوكي الرئيس له هو ميل واضح لتجنب أي تفاعل اجتماعي يدرك على أنه مهدد، وعندما تتطلب الظروف تفاعلاً اجتماعياً فإن القلق الحاد للشخص يؤدي إلى صعوبات واضحة في الاتصال والتفاعل مع الجماعة (المالح، 1995).

3- نظرية الذات:

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى القلق من زاوية تختلف جوهرياً عما سبقها من النظريات، إذ إنها تؤكد على خصوصية النظريات الإنسانية بين الكائنات الحية، فتركز على موضوعات مثل الإرادة والحرية والابتكار والقيم، وترى أن التحدي الرئيس أمام الإنسان يتمثل في تحقيق وجوده وذاته بوصفه إنساناً، وعلى وفق هذا المنطلق فإن عوامل القلق ومثيراته ترتبط بالحاضر والمستقبل، وهنا تختلف مع وجهات نظرية التحليل النفسي والسلوكية اللتين تعزيان أسباب القلق إلى خبرات الماضي، ومن أهم العوامل المرتبطة بالقلق عند أصحاب هذه النظرية بحث الإنسان وسعيه لإيجاد مغزى لحياته، أو هدف لوجوده وإذا لم يتوصل إلى هذا فإنه في النتيجة النهائية يكون عرضة للقلق (إسماعيل، 1994:66).

4- النظرية المعرفية:

إن الاضطرابات النفسية هي استجابات انفعالية وجدانية، يكتسبها الفرد خلال خبراته في الحياة، وذلك عن طريق التفاعل بين الموقف والاستجابة والتفكير، إذ يتبنى الفرد أفكارا غير منطقية وغير مستقرة مما يجعله حذرا جدا. (إبراهيم، 1988: 275).

إن الإنسان كائن فعال وباحث عن المعلومات، ووفقا لهذه المنطلقات فإن الإنسان يعد كائنا إيجابيا وليس سلبيا، إذ أنه على الدوام يبحث عن المعلومات وينتقيها ثم يعالجها وبعد ذلك يصدر الإجابة إزاءها (حسين، 2001: 66). وأن ذلك يتم عن طريق العمليات المعرفية والعقلية وهي (الدكاء، الإدراك، والتذكر، والتفكير، والتحليل) وهي مجموعة من الوظائف أو العمليات التي تؤثر على سلوك الفرد وتفاعله مع البيئة (داوود والعبدي، 1990: 247).

ويشير (روكتش) إلى أن هناك ثلاثة جوانب مهمة ومؤثرة في اتساق المعتقدات هي (المعرفية، والأيدولوجية، والانفعالية)، وأن هذه الجوانب على علاقة ببعضها البعض وتستعمل التبادل على أساس افتراض أن أي انفعال له مظهر معرفي متطابق معه، وأن أي معرفة لها مظهر انفعالي متطابق معها. (عبد الله، 1989: 119).

وهناك بعض النماذج المعرفية:

. نموذج بك وامري 1985

وفقا لنموذج بك وامري فإن القلقين من الجمهور هم الأفراد سريعى التأثير ومن ثم فهم المهيبين للتعرض لهذا الاضطراب الانفعالي، بمعنى آخر هؤلاء الأفراد هم الذين يرون العالم على أنه مكان خطر ومهدد ومن ثم يضل هؤلاء الأفراد شديدي التيقظ باستمرار لمواجهة أي تهديد محتمل من الخارج، ونتيجة لذلك فإن الهاديات الإيجابية المحايدة يساء تفسيرها وبشكل سلبي، بينما يتم تجاهل وإهمال الهاديات الإيجابية أو الأمانة المطمئنة (بارلو، 2004: 55)

. نموذج التداخل المعرفي: يوضح هذا النموذج طريقة تدخل العمليات المعرفية مع القلق الاجتماعي، فالأفراد يستخلصون التمثيلات العقلية أثناء التفاعلات الاجتماعية وذوو المستوى المرتفع من القلق الاجتماعي يميلون إلى توجيه الانتباه نحو اللماعات الداخلية والخارجية التي يعتبرونها مصادر تهديد لهم (مثل الماعات التقويم السالب) وتعتمد الماعات التهديد الداخلية على الاستثارة الفسيولوجية مثل العرق واحمرار الوجه، في حين تركز اللماعات الخارجية للتهديد على مؤشرات التقويم السالب المدرك من الجامعة (العبوس، والسخرية، والضجر) ويبالغ ذو المستوى المرتفع من القلق الاجتماعي في إدراكاتهم للماعات الداخلية والخارجية كمصادر تهديد، وقد ينشأ القلق الاجتماعي من حدوث تغيرات في المعارف الاجتماعية والعلاقات مع الآخرين (بدوي، 2009: 76).

2\2 المهارات الاجتماعية.

مفهوم المهارات الاجتماعية:

اختلف العلماء المعاصرون في تحديد مفهوم واضح للمهارات الاجتماعية فالبعض ينظر للمهارات الاجتماعية من حيث كونها سمة، والبعض الآخر ينظر للمهارات الاجتماعية من منظور سلوكي، وآخرون يؤكدون من منظور معرفي، والبعض يرى أهمية تبني وجهة نظر تكاملية من أجل تحديد دقيق لمفهوم المهارات الاجتماعية. (بخش، 1997: 45).

وجهاً النظر المختلفة التي اهتمت بتحديد مفهوم المهارات الاجتماعية على النحو التالي:

أ- المهارات الاجتماعية كحالة: يؤكد هذا الوجه على أن السمة الاجتماعية نموذج افتراض يدل على صفة عام أو مشتركة بين الأفراد وفي تعريف المهارات الاجتماعية بأنها استعداد نفسي داخلي حقيقي كامن يسبق الاستجابة للمواقف الاجتماعية ومن تعريفات التي ترى أن المهارات الاجتماعية سمة الاجتماعية ما يلي:

تعريف "لي Lee" (1977): المهارات الاجتماعية بأنها إجراء ديناميكي يشمل قدرات الفرد المعرفية واللغوية والاجتماعية وتطوير هذه القدرات بحيث تغدو استراتيجيات فعالة في مختلف البيانات.

ب-المهارات الاجتماعية كنموذج سلوكي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النماذج السلوكية ترتبط بالسلوك الاجتماعي الذي يمكن ملاحظته من خلال مدلولات اجتماعية في موقف محدد. ومن التعريفات التي ترى المهارات الاجتماعية ذات علاقة وثيقة بالنماذج السلوكية ما يلي:

- يؤكد "كارتلج" وملبورن "GAaRrtldeg&MilBburn" (1980): أن المهارات الاجتماعية هي قدرة الفرد على إظهار الأنماط السلوكية والأنشطة المدعمة إيجابيا والتي تعتمد على البيئة وتفيد في عملية التفاعل الإيجابي مع الآخرين في علاقات اجتماعية متنوعة بأساليب مقبولة اجتماعيا في كل من الجانب الشخصي والاجتماعي. (بخش، 1997: 45).

ج-المهارات الاجتماعية من منظور معرفي: يؤكد الاتجاه المعرفي عند تحديد مفهوم المهارات الاجتماعية على العمليات المعرفية التي تظهر في السياق الاجتماعي. من التعريفات التي تبين الاتجاه المعرفي ما يلي:

تعرف "السيد" (1989): للمهارات الاجتماعية بأنها نظام متناسق من النشاط الذي يستهدف الفرد فيه تحقيق هدف معين عندما يتفاعل مع الآخرين أو أنها عملية تفاعل فرد مع فرد آخر يقوم بنشاط اجتماعي يتطلب منه مهارة ليوائم بين ما يقوم به الفرد الآخر وبين ما يفعله هو وليصحح مسار لنشاطه الاجتماعي ليحقق هذه المواءمة. (بخش، 1997: 34).

د-المهارات الاجتماعية من منظور تكاملي: المنظور التكاملي ينظر إلى المهارات الاجتماعية باعتبارها عملية تفاعلية بين الجوانب السلوكية اللفظية وغير اللفظية والجوانب المعرفية والانفعالية الوجدانية في سياق التفاعل الاجتماعي. ومن التعريفات التي تؤكد وجهة النظر التكاملية في تحديد مفهوم دقيق للمهارات الاجتماعية ما يلي:

- يعرف "أرجيل" "ArgYle" (1981): المهارات الاجتماعية بأنها القدرة على إحداث التأثيرات المرغوبة في الآخرين في المواقف الاجتماعية، وبذلك فإن مشاركة الآخرين تمثل درجة من التدعيم الاجتماعي الذي يقدمه الشخص المشارك وفي المقابل يصبح وجوده مرغوبا ومحبا. (بخش، 1997: 40).

مكونات المهارات الاجتماعية: -

تعتبر المهارات الاجتماعية مفهوما معقدا ومتعدد الأبعاد، ويتضمن مهارات إرسال واستقبال وتنظيم وضبط المعلومات في مواقف التواصل اللفظي وغير اللفظي ودمجها في سياق سلوك موجه للأهداف البينشخصية بأسلوب مقبول اجتماعيا مما يزيد من احتمالية تحقيقها أو استمرار أثارها الإيجابية المفيدة للفرد على المستوى الشخصي أو لطرفي التفاعل البينشخصي، وذلك من خلال دورة لا تتوقف من التفاعلات التي تنطوي على مراقبة الفرد لنفسه وتعديله لأدائه ويعد أي فشل في استمرار هذه الدورة بنجاح راجعا بالدرجة الأولى إلى فشل الفرد في التفاعل السوي أو القصور في المهارات الاجتماعية لديه. (عز الدين، 2004: 47)

ويتناول العلماء مكونات المهارات الاجتماعية في عدة نماذج مختلفة وفقا للخلفيات النظرية التي يعتنقونها ومن ذلك ما يلي:

- نماذج المهارات الاجتماعية

1- نموذج "موريسون" Morreson (1981): الذي يرى أن المهارات الاجتماعية تتضمن ثلاثة مكونات رئيسة وهي: -

1- المكونات التعبيرية وتضمن ما يلي:

- محتوى الحديث

. المهارات للغوية: ومن ذلك حجم الصوت، سرعة نغمة الصوت، طبقه الصوت.

. المهارات غير اللفظية: ومن ذلك الحركة الجسمية، والاتصال بالعين والتعبيرات بالوجه

2- العناصر الاستقبالية: وتضمن ما يلي:

- الانتباه.

- الفهم اللفظي وغير اللفظي المحتوي الحديث.

- إدراك المعايير الثقافية اثناء الحديث مع الآخرين

3- الاتزان التفاعلي ويشمل:

- توفت الاستجابة .

- نمط الحديث بالدور.

- التدعيم الاجتماعي. (هاني، 1997: 28)

2- نموذج "ريجيو" Riggio (1986): الذي يرى أن المهارات الاجتماعية تتضمن المكونات التالية:

1- الاتصال غير اللفظي. وتضمن ما يلي:

- التعبير الانفعالي: ومن ذلك تعبيرات الوجه وخصائص الصوت وإيماءات الجسم.
- الحساسية الانفعالي: ويشمل مهارة الفرد في استقبال وفهم أشكال الاتصال غير اللفظي الصادر عن الآخرين سواء أكانت تعكس انفعالاتهم ومشاعرهم أم تعبر عن اتجاهاتهم أم عن مكانتهم الاجتماعية.
- الضبط الانفعالي: ويشمل قدرة الفرد على ضبط جوانب التعبير عن الانفعالات الداخلية التي لا تتلاءم مع الموقف الاجتماعي.

2- الاتصال اللفظي ويتضمن ما يلي:

- التعبير الاجتماعي: ويتضمن الطلاقة اللفظية، والتفاعل مع الآخرين بطريقة مناسبة في المحادثات الاجتماعية.
- الحساسية الاجتماعية: وتتضمن قدرة الإنسان على فهم رموز الاتصال اللفظي مع الآخرين، ومعرفة عادات ومعايير السلوك الاجتماعي المناسبة للمواقف الاجتماعية.
- الضبط الاجتماعي: ويشير إلى قدرة الفرد على التحدث بثقة أثناء المشاركة الاجتماعية مع الآخرين، وقدراته من جهة أخرى على إبراز قدر مقبول من اللباقة بما يتفق والمواقف الاجتماعي. (السيد واخرون، 2004: 130).

3- نموذج "ميرل" MERREL (1993): يشير النموذج إلى أن المهارات الاجتماعية تتضمن المكونات

التالية:

- التفاعل الاجتماعي: ومن ذلك مهارة الطفل في التعبير عن نفسه والاتصال الشخص مع الآخرين، ومهارته في تكوين صداقات دائمة تسودها المودة والثقة.
- الاستقلال الاجتماعي: من ذلك مهارة الطفل في أداء الواجبات المختلفة الموكلة به وقدرته على الحفاظ على أغراضه الخاصة وقدرته على الدفاع عن حقوقه.

- التعاون الاجتماعي: ويتضمن مهارة الطفل في مساعدة زملائه في مواقف الحياة الاجتماعية المختلفة مثل: الاشتراك معهم في الأنشطة الجماعية المدرسة لإتمام عمل ما.
- الضبط الذاتي: ومن ذلك انصياع الطفل وامتناله للتعليمات واتباع القواعد الاجتماعية في الأسرة والمدرسة على حد سواء.
- المهارات البني شخصية: وتضمن قدرة الفرد على تكوين علاقات إيجابية مع الآخرين مثل المشاركة في الأنشطة، والتقبل الاجتماعي من الإقران والإحساس بمشاعرهم.
- المهارات الاجتماعية المدرسية: وتتضمن المهارات ذات العلاقة بأداء الوجبات المدرسة ولاشتراك مع الإقران في الأنشطة المنهجية وغير المنهجية. (الحميصي، 2004: 59).
- 4- نموذج عتريس هاني (1997):** الذي لخص ما توصل إليه بعض علماء النفس بخصوص مكونات المهارات الاجتماعية في إطار الاتصال الاجتماعي على النحو التالي:
- 1- مهارات الاتصال اللفظي:** ويقدم بها مهارات الحوار مع الآخرين وتتضمن المهارات التالية:
- **المودة:** وتتضمن قبول طرف التفاعل الآخر، ومشاعر الدفء تجاهه والحرص على جعل اللقاء ممتعاً
- **الحفاظ على تقدير ذات الطرف الآخر أثناء التفاعل الاجتماعي:** والمقصود بها حرص الفرد على تجنب ما قد يؤدي إلى الإضرار بتقدير طرف التفاعل الاجتماعي الآخر لذاته.
- **تجنب صيغة الإلزام:** المقصود بها التخفيف من استخدام صيغة الأمر والمطالب المباشرة والكثيرة.
- **معرفة كيفية الاعتراض أو قول (لا) بطريقة مناسبة.**
- **تجنب تجاوز القواعد:** ومن ذلك تجنب مقاطعة شخص ما أثناء الحديث، تجنب إصدار النكات غير مناسبة للموقف.
- 2- مهارات الاتصال غير اللفظي:** وتشمل المهارات التالية:
- **الحيز البيئشخصي:** ويقصد به المسافة التي تفصل بين طرفي التفاعل ويتخذ أربعة أشكال:
- 1- **حيز العلاقات شديدة الخصوصية:** يتراوح من الالتصاق البدني الكامل على مسافة 6- 18 بوصة ويستخدم في النشاطات الأكثر خصوصية.

- 2- حيز العلاقات الشخصية: ويتراوح مدي قطره من 2-11 إلى قدم وهي أكثر المسافات التي يستخدمها الناس في الحوار مرعاه للراحة.
- 3- الحيز الاجتماعي: وتتراوح مسافته بين 4-12 قدم وهي تفصل بين اثنين يعملان معا ويعقدان صفقة مالية أو بين الأشخاص في المواقف الاجتماعية.
- 4- الحيز العام: ويبدأ من 12 قدم فأكثر، ويستخدمه المعلمون أو المتحدثون في التجمعات العامة.
- خصائص الصوت: وتتضمن نغمة الصوت ونبراته ومداه ومعدل الكلام وسرعة تتابع الكلمات، وكلها مكونات صوتية هامة للرسالة التي نريد نقلها والتي يمكن بسهولة أن تؤكد أو تلخص ما نقول.
- لغة البدن: ومن ذلك حركات الجسم وإيماءاته المختلفة كحركات الذراع أو اليد أو الأرجل والتي تكون كافية لتحديد ما قد نقوله أولاً نقوله من الكلمات والجلوس في المواجهة الأخر مباشرة، وهز الرأس موافقة أو رفضاً وهز الأرجل، للعب بنهايات الشعر، فرك الأصابع.
- لغة لعيون: ومنها شدة إلقاء النظرات التي تعكس إشارات غير اللفظية هامة في تحديد كيف نشعر تجاه شخص ما في موقف ما، وكيف يشعر تجاهنا هذا لشخص.
- تعبيرات الوجه: لكل وجه رسائله الفريدة التي هي مؤشرات انفعالية تعكس بوضوح الحالة الداخلية للشخص، كالغضب، والحزن، والسعادة، والدهشة الاشمئزاز والخوف، والقلق (هاني، 1997: 15).
5. نموذج معتز عبد الله (2000) للمهارات الاجتماعية: دمج معتز سيد عبد الله (2000) تصنيف المهارات الاجتماعية لريجو. عن التخاطب غير اللفظي والتخاطب اللفظي مع التصور النظري لبعدي السيطرة والخضوع. الحب والكراهية. في تقسيم واحد للمهارات الاجتماعية كما يلي:
- . السيطرة في مقابل الخضوع: يقابل هذا النمط مهارات التوكيد في التصنيفات السابقة للمهارات الاجتماعية.
- . الحب في مقابل الكراهية: ويتمثل هذا النمط في إقامة علاقات مع الآخرين.
- . التخاطب اللفظي: ويتمثل هذا النمط في مهارات الإرسال، والاستقبال، والضبط الاجتماعي.

. التخاطب غير اللفظي: ويتمثل في مهارات الاستقبال والإرسال والضبط الانفعالي (عبد الله، 200: 258)

- جوانب العجز في المهارات الاجتماعية:

تتعدد جوانب العجز في المهارات الاجتماعية، فبعض العلماء يركز على العجز في الأداء وآخرون يؤكدون على ضعف السيطرة، والبعض يرى بأن العجز سببه النواحي المعرفية حيث يصنف جيرشام (1986) جوانب العجز في المهارات الاجتماعية إلى أربعة أصناف على النحو التالي: أ-عجز في المهارات الاجتماعية:

بعض الأطفال ليست لديهم المهارات الهامة للتفاعل بطريقة ملائمة مع زملائهم، ومن أمثلة ذلك فيما يتعلق بالعمر في المهارات الاجتماعية لدى المتخلفين عقليا أن بعض الأفراد لا يستطيعون الاستمرار في الحديث مع زملائهم وتوجيه تحية لهم.

ب-عجز في أداء المهارات الاجتماعية:

يوجد لدى بعض الأطفال محتوى جيد من المهارات الاجتماعية، لكنهم لا يستطيعون أن يمارسوها عند المستوى المطلوب في حياتهم الاجتماعية ويمكن أن يرجع ذلك إلى نقص الحافز أو انعدام فرصة أداء السلوك بشكل مستمر.

ج-عجز في ضبط الذاتي المرتبط بالمهارات الاجتماعية:

بعض الأفراد لا توجد لديهم مهارات اجتماعية معينة تناسب مواقف معينة لأن الاستجابة الانفعالية التي تعيق تنمية مهارات اجتماعية معينة: كالقلق والخوف فالأفراد على سبيل المثال قد يصعب عليهم أن يتفاعل مع قرانهم لأن القلق الاجتماعي أو المخاوف المرضية قد تعوق تفاعلهم الاجتماعي.

د-قصور في ضبط الذاتي عند أداء المهارات الاجتماعية:

بعض الأفراد توجد لديهم المهارة الاجتماعية ولكنهم لا يؤدون المهارة بسبب الاستجابة الصادرة عن الإشارة الانفعالية ومشكلات الضبط السابقة أو اللاحقة، وهذا يدل على أن الفرد يعرف كيف يؤدي المهارة ولكن ليس بصفة متكررة. أي إن الفرد يتعلم المهارة ولكنه لا يظهرها بطريقة دائمة وهذا ربما يعود إلى خوف

والقلق أو توقعات الفرد المسبقة حول ردود فعل الآخرين الانفعالية إزاء ما يصدر منه من سلوك لفظي أو غير لفظي (الحميصي، 2004: 56).

الدراسات السابقة

دراسة عبد الرحمن وعبد المقصود (1998)، عنوانها (المهارات الاجتماعية والسلوك التوكيدي والقلق الاجتماعي وعلاقتها بالتوجه نحو مساعدة الآخرين من طلبة الجامعة). وهدفت إلى التعرف على دور بعض المتغيرات النفسية المتمثلة في المهارات الاجتماعية والسلوك التوكيدي والقلق الاجتماعي وعلاقتها بالتوجه نحو مساعدة الآخرين، تكونت العينة من (142) طالبة من طالبات جامعة المملكة العربية السعودية، وقد طبق في الدراسة مقياس القلق الاجتماعي (لليري، 1983). وقد أسفرت النتائج إلى إنه كلما ارتفع مستوى المهارات الاجتماعية ارتفع السلوك التوكيدي، وانخفض مستوى القلق الاجتماعي.

كما أجرى عيد (2000) دراسة هدفت إلى إمكانية تحديد المكونات الأساسية للقلق الاجتماعي وتكونت عينة الدراسة من (4191) من طلبة جامعه عين شمس استخدم في الدراسة مقياس الخوف من التقييم السلبي إعداد واطسون وفرويد (1987)، ومقياس الحساسية الزائدة إعداد ميكل سكير تشارلز كارفير (1987)، ومقياس التقدير الذاتي للقلق إعداد وليام زينج (1987)، أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق في زملة الأعراض الفسيولوجية كما أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في الخوف من التقييم، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق وفقاً للتخصص (علمي أدبي) في القلق الاجتماعي وعدم وجود فروق بين العلمي والأدبي في زملة الأعراض الفسيولوجية، كما أظهرت النتائج وجود فروق بين طلاب الأدبي والعلمي في الخوف من التقييم.

وقام الجاف، سكر (2003) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى القلق الاجتماعي لدى طلبة الجامعة وفق متغيرات الجنس والتخصص العلمي والمستوى الدراسي وتألفت عينة البحث من (120) طالب وطالبة من كليات التربية والعلوم والهندسة استخدمت الباحثات مقياس القلق الاجتماعي الذي أعده (الاذقاني، 1995)، وأظهرت النتائج أن متوسط القلق الاجتماعي لدى الإناث أعلى منه عند الذكور وأن أصحاب التخصص العلمي أكثر قلقاً اجتماعياً من أصحاب التخصص الإنساني، وأن طلبة السنة الأولى أكثر قلقاً اجتماعياً من طلبة السنة الرابعة.

وفي دراسة قام بها قلندر (2003) وهدفت إلى التعرف على القلق الاجتماعي وعلاقته بالتكيف الدراسي لدى طلبة الجامعة وتكونت العينة من طلبة الجامعة وعددهم (435) طالبا وطالبة من التخصصات (الطبية، الهندسية، والعلوم الإنسانية)، استخدمت الدراسة مقياس القلق الاجتماعي لجمال (1997)، بعد التأكيد من صدقه وثباته وتوصلت الدراسة أن متوسط القلق الاجتماعي لطلبة الصف الأول كان متوسط أي أنهم يتمتعون بدرجة منخفضة من القلق الاجتماعي بغض النظر عن متغير: الجنس، التخصص، موقع، السكن.

وفي دراسة اليوسفي (2008) والتي هدفت إلى معرفة العلاقة بين دافع الإنجاز الدراسي وعلاقته بالقلق الاجتماعي، تكونت عينة الدراسة من (194) طالبة من كلية التربية، واستخدم الباحث مقياسين للقلق الاجتماعي لقلندا (2003)، أظهر النتائج مستوى القلق الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية كان في مستوى منخفض من القلق الاجتماعي.

كما اجري ميشيل وملر (1979) دراسة هدفت إلى اختبار سبعة فرضيات حول الاختلافات المرتبطة بالجنس في المستويات القلق الاجتماعي، وقد بلغت العينة (160) من طلاب المرحلة الجامعية، اختبروا من مجتمعات صناعية ومجتمعات قبل صناعية، خمس فرضيات أدمت موضحة أن الذكور بينوا معدلات أعلى في القلق الاجتماعي من البنات التي كانت فيها مرتبطة بالإنجاز والاعتماد على النفس والثقة بالنفس، أما الإناث تبين معدلات أعلى من قلق المسؤولية والطاعة من الذكور ولم تفتح الاختلافات في الجنس لأن تصل الأهمية وذلك باستخدام تحليل التباين.

وفي دراسة موريس جارلس (1983) والتي هدفت إلى إيجاد العلاقة بين الخجل والقلق الاجتماعي والفروق العائدة النوع في القلق الاجتماعي، طبقت الدراسة على عينة تتكون من (302) طالب وطالبة من طلبة جامعة، وكانت الأدوات المستخدمة مقياس الخجل والقلق الاجتماعي، أظهرت النتائج أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغير الجنس، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين الخجل والقلق الاجتماعي لأن العينات التي سميت نفسها " خجلة " هي في الحقيقة قلقة اجتماعيا، وأظهرت النتائج أنه ليس هناك فروق ذات دلالة لمتغير الجنس.

وفي دراسة ليري(1983). والتي استهدفت بناء مقياس القلق الاجتماعي وتطبيقه على عينة من طلبة الجامعة في أمريكا، اشتملت عينة البحث 363 طالبا وطالبة من كلية الجامعة، وتم استخراج معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس وفي ضوء ذلك تم استبعاد 22 فقرة من المقياس بالخاصية بعد قلق التفاعل كونها غير مميزة معاملات صدقها غير دالة وبلغ عدد فقرات المقياس بصيغة النهائية 43 فقرة، أما ثبات المقياس فقد حسب بطريقتين هما إعادة الاختبار وطريقة ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي إذا بلغ معامل الارتباط بالطريقتين (0.80)، (089)علي التوالي.

كما قدم اندرييتزن(1992) دراسة هدفت إلى بحث العلاقة بين الشعور بالوحدة والعوامل المرتبطة بها لدى المراهقين (الأسلوب المسهم، تقدير الذات، القلق الاجتماعي، المهارات الاجتماعية). وأجريت الدراسة على عينة عددها(186) مراهقا، بواقع (107) من الذكور، (89) من الإناث. وتم تطبيق مقياس المهارات الاجتماعية، وتقدير الذات، والوحدة النفسية، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في المهارات الاجتماعية، وكذلك وجود علاقة سالبة، بين المهارات الاجتماعية والقلق الاجتماعي. (نقلا عن محمود، 2012).

وقام موزي الدغيتز (2008) بدراسة هدفت الباحثة من خلالها إلى وضع نموذج نظري للمهارات الاجتماعية في المجتمع الإسلامي ويستمد هذا النموذج قواعده، وتفصيله مما تتوصل إليه الباحثة من بعض الإرشادات في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وكذلك إعداد مقياس المهارات الاجتماعية من منظور الإسلامي محكي المرجع، مع السعي إلى عمل دراسة تطبيقية لهذا المفهوم النظري عن طريق دراسة العلاقة بين المهارات الاجتماعية من منظور الإسلامي، وبعض المتغيرات الأخرى مثل الذكاء، الوجداني والتحصيل الدراسي والحالة الاجتماعية، والسن، وقد أسفر نتائج هذه الدراسة عن الخروج بتصوير نظري تفصيلي للمهارات الاجتماعية مع إعداد مقياس المهارات الاجتماعية الإسلامي محكي المرجع، كما أسفرت هذه الدراسة عن تحقيق بعض الفروض والتي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية بين المهارات الاجتماعية من منظور الإسلامي والفروض التي أشارت إلى تحقيق الفروض الأخرى جزئيا.

وقد أجرى كل من عبد الرحمن وعبد المقصود (1998) دراسة هدفت إلى التعرف على دور بعض المتغيرات النفسية المتمثلة في المهارات الاجتماعية والسلوك التوكيدي والقلق الاجتماعي وعلاقتها بالتوجه نحو مساعدة الآخرين لدى عينة قوامها (142) طالبة من طالبات جامعة المملكة العربية السعودية، وقد استخدم في هذه الدراسة مقياس القلق الاجتماعي، وقد أسفرت النتائج إلى أنه كلما ارتفع مستوى المهارات الاجتماعية ارتفع السلوك التوكيدي ونخفض مستوى القلق الاجتماعي.

وفي دراسة بروش وآخرون (1988). هدفت الدراسة إلى الربط بين القلق الاجتماعي وضعف المهارات الاجتماعية من ناحية والشعور بالوحدة من ناحية أخرى، وذلك في دراسة على (92) فناة جامعية لديهم قلق اجتماعي وعجز في المهارات الاجتماعية المعرفية حيث يبدو وكأنهم مصابين بالإحباط في مواقف التفاعل الاجتماعي، وقد ظهرت النتائج أن القلق الاجتماعي بشكل خاص هو المسؤول فعلياً عن التباين في متغير الشعور بالوحدة.

وفي دراسة ريجيو وآخرون (1990). هدفت إلى اختبار العلاقة المتبادلة بين النتائج مقياس التقرير الذاتي متعدد الأبعاد للمهارات الاجتماعية وبعض مظاهر الكافية الاجتماعية، وتكونت عينة الدراسة من (121) طالبا جامعيًا تطوعوا للإجابة عن بطاقة الاختبارات واستخدم لذلك مقياس ريجيو، مقياس لكل من تقدير الذات، والقلق الاجتماعي، مركز التحكم، والشعور بالوحدة، والشعور بحسن الحال، قد وجد أن المهارات الاجتماعية ترتبط إيجابياً بتقدير الذات، وسلبياً بالقلق الاجتماعي، والشعور بالوحدة، كما لم يوجد ارتباط دال إحصائياً بين الدرجة الكلية للمهارات الاجتماعية ومقياس مركز التحكم وحسن الحال.

3\3 تعقيب على الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت متغيرات التوافق النفسي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية، وتنوعت أهدافها بتنوع الجوانب التي عالجتها، كما تباينت الأساليب المستخدمة فيها وفقاً لتلك الأهداف، وفي ضوء استعراض هذه الدراسات نحاول أن نبين الملاحظات حول نقاط التشابه والاختلاف بينها، سواء كان في أهدافها، أو في منهجها، أو النتائج التي توصلت إليها. وفيما يلي أهم تلك الملاحظات:

. قد تباينت معظم الدراسات من حيث الهدف، ففي الدراسات التي تناولت متغير (القلق الاجتماعي)، كانت دراسات ارتباطية تعرض متغير القلق مع متغيرات أخرى مثل علاقته بالتوجيه لمساعدة الآخرين (دراسة عبد الرحمن وعبد المقصود، 1998)، وعلاقته بمتغير الجنس والتخصص (دراسة عيد، 2000) و(دراسة جاف، سكر، 2003) وعلاقته بالجنس (دراسة موريس جارلس، 1983) وبعضها الآخر كانت دراسات القلق من حيث أسبابه والاختلاف بين الجنسين في مستوى القلق الاجتماعي.

كما تباينت الدراسات التي عرضت متغير (المهارات الاجتماعية) مثل (دراسة عبد الرحمن وعبد المقصود، 1998) لعلاقتها بالسلوك التوكيدي والقلق الاجتماعي، و(دراسة ريجيو، 1990) لعلاقتها بمظاهر الكفاية الاجتماعية، أما الدراسة الحالية فاستهدفت معرفة العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية لدى طلاب الجامعة الجدد.

. اختلفت العينات التي استخدمتها الدراسات من حيث الحجم والنوع، فطبيعة العينة التي تعتمد عليها الدراسة أمر يحدده هدف الدراسة وطبيعة المجتمع الذي تجرى فيه الدراسة، وقد كانت أكبر عينة تلك التي استخدمتها دراسة (عيد، 2000) وبلغت (4191)، وأصغر عينة تلك التي استخدمتها دراسة (بروش و اخرون، 1988) وبلغت (92) أما الدراسة الحالية فكان حجم العينة (50) طالب وطالبة.

وأغلب الدراسات استخدمت عينات شملت كلا من الجنسين مثل دراسة (موريس جارلس، 1983)، ودراسة (ليري، 1983)، ودراسة (قلندر، 2003) ودراسة (جاف، سكر، 2003). وبعض الدراسات اقتصر على الذكور فقط مثل دراسة (مشيل وملر، 1979)، ودراسة (عبد الرحمن وعبد المقصود، 1998)، وبعضها اقتصر على الإناث مثل دراسة (اليوسفي، 2008)، ودراسة (بروش و اخرون، 1988). وأما الدراسة الحالية فقد شملت العينة على الجنسين.

. تنوعت الدراسات في اعتمادها على مقاييس جاهزة ومقاييس تم بناؤها من قبل الباحثة، ففي (القلق الاجتماعي) استعرضت الباحثة مقاييس تم بناؤها من قبل الباحثين مثل (دراسة ليري، 1983)، ومنها دراسات اعتمدت على مقاييس جاهزة مثل (دراسة اليوسفي، 2008)، أما في متغير (المهارات الاجتماعية) فقد استعرضت الباحثة دراسات تحتوي على أدوات ومقاييس تم إعدادها مسبقاً، أما الدراسة

الحالية فقد اعتمدت على مقاييس معدة مسبقا (مقياس القلق الاجتماعي، إعداد سلوي جمال: 1997)، و(مقياس المهارات الاجتماعية، إعداد ندي نصر الدين) . معظم الدراسات السابقة استعملت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهدافها: (الاختبار التائي . ومعامل ارتباط بيرسون . وتحليل التباين)، أما الدراسة الحالية قد استخدمت (الاختبار التائي للعينة الواحدة . والاختبار التائي للعينات المستقلة . ومعامل ارتباط بيرسون) . تبين من مراجعة الدراسات التي تناولت متغير (القلق الاجتماعي) أن طلبة الجامعة في المستوى المتوسط منه، ففي مجموعة الدراسات السابقة التي اهتمت بمتغير الجنس فقد اختلفت نتائج الدراسة فيه، حيث أشارت دراسة (مورس، 1983) إلى أنه لا توجد فروق عائدة للجنس، بينما توصلت دراسة (الجاف وسكر، 2003) إلى أن الإناث أكثر قلق اجتماعي من طلاب السنة الرابعة، وقد أشارت دراسة (قلندر، 2003) إلى أن طلاب السنة الأولى كانوا في المتوسط، وأما عن الدراسات التي تناولت متغير (المهارات الاجتماعية) فقد أظهرت الدراسات إلى أن القلق الاجتماعي هو المسؤول عن التباين في متغير الشعور بالوحدة مثل دراسة (بروش واخرون، 1988) وبعض الدراسات الأخرى فقد وجد أن (المهارات الاجتماعية) ترتبط إيجابيا بتقدير الذات وسلبيا بالقلق الاجتماعي مثل دراسة (ريجيو وآخرون، 1990)

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الارتباطي وذلك نظرا لمناسبة هذا المنهج للدراسة الحالية التي تهدف إلى التعرف على العلاقة بين القلق الاجتماعي والتوافق النفسي لدى عينة من طلاب كليتي العلوم والآداب .

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة الجدد السنة الأولى بكليتي الآداب والعلوم \القبّة ممن تبلغ أعمارهم (18)عاما، المقبولين العام الدراسي (2020-2021) كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم " 1 " يوضح مجتمع الدراسة (السنة الأولى)

مجموعة	النوع		التخصص
	إناث	ذكور	
35	13	22	أعلام
43	34	9	علم النفس
16	8	8	علم الاجتماع
20	13	7	اللغة العربية
23	19	4	لغة انجليزية
3	3	\	الرياضيات
4	3	1	فيزياء
15	1	14	حاسوب
14	8	6	علم الحيوان
18	15	3	كيمياء
191	177	74	مجموع الكلي

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة في صورتها النهائية من (50) طالبا وطالبة (25) ذكور و(25) إناثا من طلاب السنة الأولى بكليتي الآداب العلوم.

أدوات الدراسة

1-مقياس القلق الاجتماعي

تم اختيار (مقياس القلق الاجتماعي) الذي أعدته (سلوى جمال، 1997) ويشمل المقياس 4 أبعاد هي (الارتباك، الشعور بالخزي، قلق الجمهور، الخجل) ويتكون المقياس من 40 فقرة، تمتعت فقراته بتميز عال،

إذ إن جميع قيم الاختبار التائي المستخدم في حساب القوة التمييزية ذات دلالة إحصائية، كما تمتعت بصدق بنائي عال، وثبات بالتجزئة النصفية بلغ (.93)، ومعامل الاتساق الداخلي قدره (.92) . ويكون تصحيح المقياس حيث يكون أمام كل فقرة (3) إجابات هي (نعم، لا أدري، لا) حيث تأخذ الإجابة (نعم / درجتان . لا أدري / درجة واحدة . لا / صفر) لذا تكون الدرجة النظرية العليا للمقياس (88) والدرجة النظرية الدنيا للمقياس (صفر).

الخصائص السيكومترية للمقياس في دراسته الأصلية:

تمتعت فقراته بتميز عال، إذ جميع قيم الاختبار التائي المستخدم في حساب القوة التمييزية ذات دلالة إحصائية، كما تمتعت بصدق بنائي عال، وثبات بالتجزئة النصفية بلغ (.93) . ومعامل الاتساق الداخلي قدره (.92) .

. صدق وثبات المقياس في الدراسة الحالية

1- ثبات المقياس: ويعني دقة القياس أي أن المقياس يعطي النتائج نفسها إذا ما أعيد تطبيقه على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها (الغريب، 1970، 653)، وفي البحث الحالي فقد تم استخدام معادلة الفا كرو نباخ الاستخراج الثبات للمقياس وقد بلغ معامل الثبات (0.86).

2- صدق المقياس: فقد تم استخدام الصدق الظاهري، حيث تم عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم*على مدى صلاحيتها في قياس الخاصة التي وضع لأجلها، وقد تحقق هذا النوع من الصدق عندما عرض المقياس على (5) من أعضاء هيئة التدريس في الكلية الآداب \ القبة وقد حصلت الفقرات على نسبة تراوحت ما بين (95\80 %).

2 . مقياس المهارات الاجتماعية: -

تم اختيار مقياس (المهارات الاجتماعية) من اعداد (ندي نصر الدين)، حيث يتكون المقياس الحالي من (45) عبارة، مقسمة على الأبعاد الآتية:

العلاقة بين الاقران وتتكون من (12) فقرة، وإدارة الذات وهي (6) فقرات، والمهارات الأكاديمية وتتكون من (8) فقرات، الطاعة وهي (7) فقرات، التوكيدية وهي (10) فقرات) وللإجابة يتم الاختيار من ثلاث بدائل وهي (دائما . أحيانا . نادرا).

صدق وثبات المقياس في دراسته الأصلية

1- ثبات المقياس: تم حساب ثبات المقياس باستخدام طريقة الفاكرونباخ وإعادة تطبيق المقياس على نفس أفراد العينة بفواصل زمني أسبوعين بين التطبيق حيث كان الفاكر ونباخ (0.829) وأعادته التطبيق (0.849) أي إن مقياس يتمتع بالمعاملات مرتفعة.

2-صدق المقياس: كما قد تم إجراء التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساسية التي وضعها (تيلنج) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وصدق الاتساق الداخلي الذي تم فيه إيجاد التجانس الداخلي للمقياس، وكانت كل المؤشرات تدل على صدق المقياس.
خصائص السيكو مترية للدراسة الحالية:

1 - ثبات المقياس: الثبات ويعني دقة المقياس أي أن المقياس يعطي النتائج نفسها إذا ما أعيد تطبيقه على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها (الغريب، 1970، 653) في البحث الحالي فقد تم استخدام معادلة الفاكرونباخ الاستخراج الثبات حيث قد بلغ معامل الثبات (0.98).

3- صدق المقياس: ويقصد بالصدق هو قدرة على قياس ما وضع من أجل قياسه (الغريب، 1970) وقد تم استخدام الصدق الظاهري للمقياس فقد تم عرض فقرات المقياس على مجموعة من المحكمين وأعضاء هيئة التدريس على مدى صلاحيتها في القياس الخاصة التي وضع لأجلها، وقد تحقق هذا النوع من الصدق عندما عرض المقياس على (5) من أعضاء هيئة التدريس في الكلية الآداب / القبة، وقد حصلت الفقرات على نسبة تراوحت ما بين (85 - 90%).

الوسائل الإحصائية:

فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، معامل الفاكرونباخ لتحقق من الثبات، واختبار تي للعيننة وحدة لتحديد المستوى القلق ومستوى المهارات الاجتماعية، اختبار تي للعينات المستقلة، معامل ارتباط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين الدراسة.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

المهدف الأول

" التعرف على العلاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية "

فيما يتعلق بهذا الفرض تم إجراء معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرين (القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية)، حيث أظهرت النتائج لا توجد علاقة بين القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية بمعامل ارتباط (0.014)، وهذه النتيجة كانت مقارنة للدراسة اندريبتزن (1992) التي أشارت في نتائجها إلى وجود علاقة سالبة بين المهارات الاجتماعية والقلق الاجتماعي، كما أن أغلب الدراسات كانت تدرس علاقة القلق الاجتماعي بمتغيرات أخرى وصعوبة إيجاد دراسة تدرس العلاقة بين المتغيرين (القلق الاجتماعي، والمهارات الاجتماعية) هذا مما يؤكد على أهمية الدراسة الحالية.

المهدف الثاني

" التعرف على مستوى القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية لدى طلاب السنة الأولى للعيننة "

وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (ت لعينة واحدة) لمعرفة الفروق بين متوسط درجات أفراد العيننة والمتوسط الفرضي للمقياس

الجدول رقم "2" يبين المتوسطات والانحراف المعياري لدرجات أفراد العيننة على مقياس القلق الاجتماعي والمهارات الاجتماعية واختبار (ت) ودلالته الإحصائية

المقياس	العدد	المتوسط الفرضي	متوسط العيننة	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة
القلق الاجتماعي	50	80	70.60	13.08	5.08	49	0.001
المهارات الاجتماعية	50	90	107	14.35	8.54	49	0.001

يتضح من الجدول رقم "2" وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) لصالح المتوسط الفرضي، حيث إن متوسط درجات أفراد العينة على مقياس القلق الاجتماعي يساوي (70.60) وهو أصغر من المتوسط الفرضي للمقياس (80)، مما يشير إلى انخفاض مستوى القلق الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا يتفق مع دراسة عبد الرحمن وعبد المقصود (1998) التي أسفرت النتائج فيها إلى أنه كلما ارتفع مستوى المهارات الاجتماعية انخفض مستوى القلق الاجتماعي، ودراسة (قلندر، 2003) في أن متوسط القلق الاجتماعي لطلبة الصف الأول كانوا في المتوسط وأهم يتمتعون بدرجة منخفضة من القلق الاجتماعي، وقد يرجع ذلك إلى أن اتزان الطلبة من الناحية النفسية بسبب الانتقال من مرحلة المراهقة التي تتسم بعدم الاستقرار والاتزان النفسي إلى مرحلة الأكثر استقراراً، وكذلك أصبح للطلاب حرية في التعبير بحيث يتحدثون دون قيود ودون وجود مراقب على كلامهم.

كما اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.001) لصالح متوسط درجات أفراد العينة على مقياس المهارات الاجتماعية والذي يساوي (107) هو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس (90)، مما يشير إلى وجود مستوى مرتفع من المهارات الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عبد الرحمن وعبد المقصود، 1998) التي أسفرت نتائجها إلى ارتفاع مستوى المهارات الاجتماعية وانخفاض مستوى القلق الاجتماعي.

الهدف الثالث:

" معرفة الفروق ذات دلالة إحصائية على التعرف على الفروق في مقياس القلق الاجتماعي وفقاً لمتغير الجنس "

وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (ت لعينتين مستقلتين)

الجدول رقم "3" يبين المتوسط والانحراف المعياري لدرجات أفراد العينة على مقياس القلق الاجتماعي واختبار (ت) ودلالته الإحصائية

مستوي الدلالة	قيمة ف	الانحراف المعياري		العدد	الجنس	المتوسط الحسابي
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			
0.62	.49	16.83	71.52	25	ذكور	
		8.01	69.68	25	اناث	

تبين من الجدول رقم " 3 " بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في القلق الاجتماعي بين الجنسين، وأن المتوسط الحسابي للذكور (71.52) كان أكبر من قيمة المتوسط الحسابي للإناث (69.68)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عيد، 2001) في عدم وجود فروق بين الجنسين نتيجة للتفاعل بين الذكور والإناث، ودراسة موراييس جارلس والتي أظهرت فيها النتائج أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغير الجنس.

المهدف الرابع

" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس المهارات الاجتماعية بين الجنسين "

وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (ت لعينتين مستقلتين)

الجدول رقم "4" يبين متوسط والانحراف المعياري لأفراد العينة على مقياس المهارات الاجتماعية واختبار(ت)

ودلالته الإحصائية

المهارات الاجتماعية	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوي الدلالة
	ذكور	25	108.84	17.22	75.	0.45
	اناث	25	105.80	10.89		

تبين من الجدول رقم "4" أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في المهارات الاجتماعية بين الجنسين، حيث كان متوسط الحسابي للذكور (108.84) أكبر من المتوسط الحسابي للإناث (105.80)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (اندرييتزن، 1992) التي توصلت في نتائجها إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في المهارات الاجتماعية.

التوصيات والمقترحات:

. يجب أن نتعرف على حجم شيوخ القلق الاجتماعي عند طلبة الجامعة، وإعداد البرامج الإرشادية الاجتماعية والنفسية لطلاب السنة الأولى وادماجهم في ندوات ومؤتمرات علمية وتعزيز ثقتهم بذاتهم، لمساعدة الطلبة على تنمية الوعي بالذات، وتطوير المهارات الاجتماعية.

- . تفعيل دور الجامعة في تحقيق النمو النفسي والانفعالي للطلاب، وذلك من خلال التركيز على دراسات تناول المشاكل التي تعوق الاندماج والتفاعل الاجتماعي.
- . الاهتمام بالبرامج التي تساعد على تنمية المهارات الاجتماعية وتدريبهم على فن الحوار والتخاطب.
- . إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية على مختلف المراحل الدراسية من طلبة الجامعة.
- . اجراء دراسة عن علاقة القلق الاجتماعي بمتغيرات متعددة كالذكاء والتحصيل والسلوك العدواني والدافعية.
- . إجراء دراسة مماثلة تستخدم مقاييس اخرى كمقياس الخجل التفاعلي، والتفاعل الاجتماعي.

المراجع

- . أحمد، سهير كامل (1999): دراسات سيكولوجية الشباب، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- . إبراهيم، عبد الستار (1988): أسس علم النفس، دار المريخ، الرياض.
- . إسماعيل، سميرة عبد الفتاح (1994): أثر ممارسة ألعاب من الأنشطة الرياضية على القلق كحالة وكسمة،
المجلة المصرية للدراسات النفسية، العدد (19).
- . بحش، أميرة (1997): فاعلية برنامج التنمية للمهارات الاجتماعية في خفض مستوى النشاط الزائد لدى الأطفال المعاقين عقليا، مجلة كلية التربية، عين شمس، عدد 2.
- . بدوي، زينب عبد العليم (2009): عمليات تجهيز المعلومات وعلاقتها بالقلق الاجتماعي والدافعية الاجتماعية، مجلة كلية التربية، العدد 33، القاهرة، جامعة عين شمس.
- . بارلو، ديفيده (2004): مرجع إكلينيكي في الاضطرابات النفسية، ترجمة: صفوت فرج، محمد نجيب، مصطفى تركي، جمعة سيد، هبة إبراهيم، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- . البطانية، أسامة محمد، الجراح عبد الناصر، مأمون محمود(2007): علم النفس الطفل غير العادي، عمان، دار المسيرة.
- . التكريتي، ثناء وخضر، عبد الله(1995): بناء برنامج إرشادي لخفض التوتر المصاحب لقلق العصاب لطلبة مؤسسات التعليم العالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
- . الحسن، إحسان محمد(1984): القلق الاجتماعي في تركيا، سلسلة الدراسات التركيبية رقم 7، معهد الدراسات الاسيوية.
- . حسين، محمود شمال (2001): سيكولوجية الفرد في المجتمع، دار الآفاق العربية، الكويت.
- . الحميصي، أحمد بن علي بن عبد الله(2004) فاعلية برنامج سلوكي لتنمية بعض المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم، جامعة نايف، الرياض.
- . الجاف، رشدي وسكر حيدر كريم (2003): القلق الاجتماعي لدى الطلبة الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، العدد 9.

- . جمال، سلوى محمود (1997): أثر برنامج إرشادي في خفض القلق الاجتماعي للطلبة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
- . داوود، عزيز حنا والعبدي ناظم هاشم (1990): علم النفس الشخصية، مطبعة التعليم العالي، الكويت.
- . الدغثير، موزي (2008): المهارات الاجتماعية من منظور الإسلامي وعلاقتها بكل من الذكاء الوجداني والتحصيل والحالة الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية.
- . الداھري، صالح حسن (1990): الارشاد النفسي والتوجيه التربوي، مطبعة الحكم، البصرة.
- . رضوان، سامر جميل (2001): دراسة ميدانية لتحسين مقياس القلق الاجتماعي على عينات سورية، مجلة مركز البحوث، كلية التربية، العدد 19.
- . زهران، حامد (1974): الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب، القاهرة.
- . السيد، عبد الحليم، وعبد المنعم شحاته، وطريف شوقي (2004): علم النفس الاجتماعي المعاصر، ايرك للنشر، القاهرة.
- . سوين، ريتشارد (1979): علم النفسية والعقلية، ترجمة احمد عبد السلام، الكويت، مكتبة الفلاح.
- . صالح، ياسين سعيد (2005): أثر توكيد في تنمية فاعلية الذات للطلبة ذوي القلق الاجتماعي في مجلة الجامعة، جامعة الإسكندرية.
- . الشريبي، لطفي (2007): عصر القلق والأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعارف.
- . عبد الله، معتز (2001): بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- . عبد الله، معتز سيد (1989): الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت.
- . عبد اللطيف، فاروق السيد (1981): مفهوم الذات وارتباطه بالعدوان، دار المعرفة، الإسكندرية.
- . عبد الرحمن، محمد السيد، وهاتم عبد المقصود (1998): المهارات الاجتماعية والسلوك التوكيد والقلق الاجتماعي وعلاقتها بالتوجيه نحو مساعدة الآخرين لدى طلبة الجامعة، دراسات في الصحة النفسية، دار قباء.

- . عبد الرحمن، محمد السيد (1998): دراسات في الصحة النفسية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- . عبد المقصود، أماني عبد الوهاب (2000): مقياس تقدير المهارات الاجتماعية للأطفال، مكتبة الانجلو، القاهرة.
- . عتريس، هاني (1997): المهارات الاجتماعية وتقدير الذات بالشعور بالوحدة النفسية لدى طلاب الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
- . عثمان، فاروق السيد (2001): القلق وإدارة الضغوط، القاهرة، دار الفكر العربي.
- . عزالدين، رازان نديم (2004): التوافق الأسرى وعلاقته ببعض المهارات الاجتماعية لدى أطفال الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإرشاد، جامعة القاهرة.
- . عمران، تغريد ورجاء الشناوي وعفاف صبحي (2001): المهارات الحياتية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- . عيسوي، عبد الرحمن محمد (1989): أمراض العصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- . غالى، محمد عاطف (1973): القلق وأمراض الجسم، كلية التربية بجامعة الموصل.
- . العطية، أسماء عبد الله (2008): الإرشاد السلوكي المعرفي للاضطرابات القلق لدى الأطفال، الإسكندرية، مؤسسة الدروس الدولية.
- . الغامدي، طلال عبد الله حسن (2006): خصائص رسوم عينة من الرهاب الاجتماعي ودلالاتها الرمزية، رسالة غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الآداب.
- . فرويد، سيجموند (1962): القلق، ترجمة عثمان نجاتي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- . قلندر، سهيلة حسين (2003): القلق الاجتماعي وعلاقته بالتكيف الدراسي لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد.
- . الكعبي، حاتم (1973): السلوك الجمعي، العراق، الجزء الأول.
- . لندزي، هول (1957): نظريات الشخصية، ترجمة فرج احمد واخرون، الهيئة العامة المصرية للنشر والتأليف.

- . الناعمة، عمار محمد (2008): فاعلية برنامج عقلائي سلوكي في تحقيق القلق الاجتماعي لدى طلبة الثانوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية.
- . الكعبي، حاتم (1973): السلوك الجمعي، الجزء الأول، مطبعة الديوانية، العراق.
- . المالح، حسان (1995): الخوف الاجتماعي، دراسة علمية للاضطراب النفسي وأسبابه وطرق العلاج، دار الإشرافات للنشر والتوزيع، دمشق.
- . محمود، هويدة حنفي (2012): القلق الاجتماعي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى المقيمين وغير المقيمين بالمدن الجامعية، جامعة الإسكندرية، المجلة المصرية للدراسات النفسية.
- . الكيال، دحام (1977): دراسات في علم النفس، مكتبة الشرق الجديد، بغداد.
- . الهيتي، مصطفى عبد السلام (1985): القلق دراسات في الأمراض الشائعة، مطبعة منير، بغداد.
- . هرمز، صباح حنا ويوسف حنا (1988): علم النفس التكويني (الطفولة والمراهقة)، دار الكتب، الموصل.

إدارة الموارد البشرية في ظل التحول الرقمي: التحديات والمهام

إعداد

مسلم مبارك الراشدي

باحث دكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة محمد الخامس بالرباط

E-mail: mosalmalrashdy@gmail.com

Mobile Number: (+974) 55510160

إدارة الموارد البشرية في ظل التحول الرقمي: التحديات والمهام

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التحول الرقمي والتكنولوجيات الرقمية على ممارسات إدارة الموارد البشرية الرقمية. تقوم الدراسة على فرضية رئيسية: يساهم التحول الرقمي بدور كبير في التأثير على ممارسات إدارة الموارد البشرية. وتتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل المحوري مفاده: ما هو تأثير التحول الرقمي على ممارسات إدارة الموارد البشرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي متطلبات التحول الرقمي لإدارة الموارد البشرية؟
 - ماهي علاقة التكنولوجيات الرقمية بممارسات إدارة الموارد البشرية؟
 - ما هو تأثير التكنولوجيات الرقمية على ممارسات إدارة الموارد البشرية؟
- واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد في تحقيق الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة. وتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:
- المبحث الأول: استراتيجية التحول إلى إدارة الموارد البشرية الرقمية
- المبحث الثاني: علاقة التكنولوجيات الرقمية بممارسات إدارة الموارد البشرية
- المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات رقمنة إدارة الموارد البشرية.
- وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها: يساهم التحول الرقمي بدور كبير في التأثير على ممارسات إدارة الموارد البشرية

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي - إدارة الموارد البشرية - التكنولوجيات الرقمية.

Abstract

The study aimed to identify the impact of digital transformation and digital technologies on digital human resource management practices. The study is based on a main hypothesis: Digital transformation plays a major role in influencing human resource management practices. The problem of the study revolves around answering the central question: What is the impact of digital transformation on human resource management practices?

The following sub-questions branch out from this main question: –

What are the requirements for digital transformation of human resource management?

- What is the relationship between digital technologies and human resource management?

- What is the impact of digital technologies on human resource management practices?

The study adopted the descriptive analytical approach because it helps in achieving the objectives and answering the study questions. The study was divided into an introduction, three chapters, and a conclusion as follows:

The first chapter: The strategy for transformation to digital human resource management.

The second chapter: The relationship between digital technologies and human resource management practices.

The third chapter: The pros and cons of digitizing human resource management.

The study reached several conclusions, namely: Digital transformation plays a major role in influencing human resource management practices.

Keywords:

Digital transformation - Human resource management - Digital technologies.

مقدمة

تسعى المؤسسات إلى الاستفادة القصوى من تجربة العملاء لضمان ثقتهم وولائهم ورفع علامة المؤسسة، الأمر الذي أصبح يستوجب على المؤسسات إن تعمل على إدماج موظفيها و خلق بيئة عمل محفزة تؤدي إلى خلق الرضا الوظيفي، حيث أثبتت الدراسات إن الشركات ذات القوى العاملة عالية الأداء تتفوق على نظيراتها بنسبة 147 في المائة في الأرباح لكل سهم وإن أفضل الشركات هي التي تتحرك بسرعة لتقديم تجربة فائقة للموظفين يمكنها من خلالها دفع الابتكار والإنتاجية ورضا العملاء⁽¹⁾.

تتجه إدارة الموارد البشرية إلى تحول جذري باعتبارها إحدى أهم الوظائف في المنظمات فهي مصدر توفير العنصر البشري وعنصر فعال في رحلة التحول الرقمي الذي تشهده المنظمات حيث بينت الدراسات أن التحولات الرقمية تؤدي إلى تغيير ثلاث مجالات رئيسية في إدارة الموارد البشرية⁽²⁾.

- **رقمنة القوى العاملة:** والتي تمثل كيفية قيادة المنظمة للإجراءات الإدارية الجديدة كما تسمى "Digital ADN" بحيث تشمل ثقافة الابداع وتعزيز المشاركة والممارسات الإبداعية التي تشكل شبكات عمل جديدة داخل المنظمة.

- **رقمنة مكان العمل:** كيف يمكن للمنظمة من إنشاء بيئة عمل جديدة التي تعزز الإنتاجية في ظل استعمال أدوات التواصل الحديثة وتعزيز روح المبادرة والرغبة في المشاركة والحس الهادف.

- **رقمنة المورد البشري:** كيف يمكن للمنظمة من تحويل وظائف الموارد البشرية إلى وظائف يمكن ممارستها بطريقة رقمية وأدوات رقمية وإبداع مستمر.

إن إدارة الموارد البشرية مطالبة الآن بإعادة صياغة ممارساتها من التوظيف إلى القيادة والأداء الوظيفي، وهذا بالاستفادة من التطبيقات الرقمية وتجارب العمال المقتنعة وكل هذا يجب إن يتم بالتركيز على

(1) Tim, M., the growing importance of a premiere employee experience among marketers and how it will expand as a priority in 2019, Available at:

<https://www.hrtechnologist.com/articles/employee-engagement/the-cmo-is-dead-long-live-the-ceo-the-chief-experience-officer-that-is>. 12/12/2022,

(2) Deloitte. (2018). Rewriting the rules for the digital age.

<https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/AboutDeloitte/central-europe/ce-global-human-capital-trends.pdf>. pp 88. 29/11/2022.

إعادة هندسة المنظمة على أساس ثقافة فرق العمل والاعتماد على تكنولوجيا تحليل البيانات لا سيما في مجال اتخاذ القرارات إضافة إلى التركيز على التنوع في الثقافات والتعلم والمسارات المهنية، فرمته ممارسات إدارة الموارد البشرية تبنى على خبرة الموظفين القدامى وإبداع المواهب الشابة حديثة العهد بالمؤسسة باعتبار أن القاعدة العمالية عبارة عن مزيج من الشباب وكبار السن الذين يمتلكون الخبرة في ميدان العمل وبالتالي مثل هذه المقاربات مطلوبة تقريباً في كل الشركات، كما إن إدارة الموارد البشرية الرقمية تتطلب خبرة في مجال التكنولوجيا الرقمية وبالرغم من إن إدارة الموارد البشرية المبنية على الحوسبة السحابية أعطت قيمة هائلة للمنظمات إلا إن هذا لم يعد يكفي في الوقت الراهن حيث بات يفكر الخبراء في إنشاء فرق عمل خاصة بتصميم الرقمي داخل قسم الموارد البشرية وبالتالي تكون السحابة عبارة قاعدة العمل ويقوم فريق التصميم الرقمي بمهندسة الأعمال على حسب احتياجات الشركة⁽¹⁾.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الفوائد العديدة التي تتحقق لإدارة الموارد البشرية نتيجة التحول الرقمي في المؤسسة. كما أن هذه الدراسة تبرز التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها وآثارها مما قد يساعد في زيادة الاستفادة القصوى منها.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية: يساهم التحول الرقمي بدور كبير في التأثير على ممارسات إدارة الموارد البشرية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل المحوري مفاده: ما هو تأثير التحول الرقمي على ممارسات إدارة الموارد البشرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

– ماهي متطلبات التحول الرقمي لإدارة الموارد البشرية؟

(1) Deloitte. Op cit., p 88.

- ماهي علاقة التكنولوجيات الرقمية بممارسات إدارة الموارد البشرية؟
- ما هو تأثير التكنولوجيات الرقمية على ممارسات إدارة الموارد البشرية؟

- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على متطلبات التحول الرقمي لإدارة الموارد البشرية من التقليدية إلى الرقمية.
- الفناء الضوء على التحول الرقمي بممارسات إدارة الموارد البشرية.
- بيان تأثير تكنولوجيات الرقمية على ممارسات إدارة الموارد البشرية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد في تحقيق الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: استراتيجية التحول إلى إدارة الموارد البشرية الرقمية

المبحث الثاني: علاقة التكنولوجيات الرقمية بممارسات إدارة الموارد البشرية

المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات رقمنة إدارة الموارد البشرية.

المبحث الأول

استراتيجية التحول إلى إدارة الموارد البشرية الرقمية

أولاً- خطوات التحول إلى إدارة الموارد البشرية الرقمية:

حتى تتمكن المنظمة من التحول من إدارة الموارد البشرية التقليدية إلى إدارة رقمية يجب عليها إتباع مجموعة من الخطوات يمكن حصرها في الآتي⁽¹⁾:

- إعادة صياغة الرسالة: يجب تعريف إدارة الموارد البشرية على إنها فريق يساعد الإدارة والعمال على التحول السريع وتبني الفكر الرقمي.
- ترقية التكنولوجيا الأساسية: تعويض نظام العمل التقليدي بتبني الحوسبة السحابية كقاعدة أساسية تبني عليها الممارسات حيث تعتبر السحابة من أهم التكنولوجيا المؤدية للتحول الرقمي لما تمكنه من القدرة على العمل من أي مكان وفي أي وقت كما يجب على المؤسسات استبدال مختلف أنظمة العمل كالتوظيف والقيادة بأساليب عمل حديثة سهلة الاستخدام.
- تطوير استراتيجية موارد بشرية تكنولوجية متعددة السنوات: في ظل التغيير السريع الحادث في تكنولوجيا الموارد البشرية حيث بات من الضروري بناء استراتيجية طويلة الأجل تتضمن تخطيط موارد المؤسسة السحابية والتطبيقات والتحليلات ومختلف وسائل الذكاء الصناعي.
- تشكيل فريق الموارد البشرية الرقمي: من الضروري استحداث فريق عمل خاص بالتحول الرقمي من أجل استكشاف طرق عمل إبداعية حديثة وتحسين الخدمة من خلال استغلال أدوات الذكاء الصناعي وهو ما يتطلب من المؤسسات العمل على استقطاب الكفاءات والمهارات الرقمية إضافة إلى تكثيف الدورات التكوينية والتدريبية في مجال التكنولوجيا الحديثة (مثل البرمجة والأمن الإلكتروني والتواصل الاجتماعي....) حتى تتمكن المؤسسات من الاستغلال الامثل لهذه التكنولوجيا،

(1) Deloitte. (2018). Op cit., p 88.

- تنظيم الموارد البشرية في سياق شبكة عمل مبنية على الخبرة وشراكة عمل قوية: يجب إعادة التفكير في نموذج العمل الخاص بإدارة الموارد البشرية بالتركيز على خبرة العمال وتحليل البيانات والثقافة وكذلك التكنولوجيا الحديثة.
- جعل الابداع جوهر استراتيجية إدارة الموارد البشرية: يجب الابداع والتجديد في كل الممارسات التي يمارسها الفرد داخل المنظمة وجعلها أكثر حداثة و ذلك بالاعتماد على إشراك الموظفين و إعطائهم مساحة لإسماع صوتهم.
- التدوير الوظيفي: تدوير الموظفين الجدد داخل وخارج قسم الموارد البشرية واستقطاب متخرجين جدد مع مهارات التحليل ومهارات أخرى.
- الاستفادة من تجارب الشركات الرائدة: يجب الاستفادة من تجارب الشركات الرائدة في مجال التحول الرقمي.

ثانياً- عوامل التحول الرقمي:

1- القيادة الرقمية:

بينت العديد من الدراسات إن التحول الرقمي الناجح يعتمد على عاملين رئيسيين هما التكنولوجيا الرقمية والقيادة الرقمية بحيث تمثل التكنولوجيا الأداة الممكنة للتحول الرقمي فيما تعتبر القيادة الرقمية عامل محوري في رحلة التحول الرقمي يجب على المؤسسات الاهتمام به⁽¹⁾، حيث لم تعد النماذج القيادية التقليدية كافية في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال بسبب الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي بات يفرض على المؤسسات حتمية تغير أساليب القيادة، وبناء نماذج قيادة رقمية قادرة على أحداث التحول الرقمي الناجح وتحويل الاستثمارات الرقمية إلى ميزات رقمية، كما يجب إن تبني هذه النماذج القيادية الجديدة على أسس التسلسل الهرمي في اتخاذ القرارات من أعلى إلى أسفل حيث بينت دراسة شملت العديد من المؤسسات الرقمية إن الأسلوب الهرمي يعتبر من أنجع الأساليب⁽²⁾، كما يجب على المؤسسات استقطاب

(1) George, w., Didier ,B., Andrew ,M., Leading Digital; Turning technology into Business transformation, Boston Massachusetts: Harvard business review press.2014, p12.

(2) Ibid, p12.

قائد بمهارات خاصة كالمهارات التقنية والانفتاح وتقبل الأفكار من مختلف الأطراف، إضافة إلى ذلك يجب على النماذج القيادية الجديدة تبني نماذج تنظيمية قادرة على التأقلم مع المتغيرات المتسارعة لبيئة الأعمال الرقمية وهو ما بات يعرف بالرشاقة التنظيمية، في كتابهم القيادة الرقمية "Leading Digital" بيّن المؤلفون إن القدرات القيادية المناسبة لإحداث التحولات الرقمية الناجحة تحتاج إلى أربع عناصر أساسية متمثلة في تحديد الرؤيا التحولية وتعزيز تمكين الأفراد من المشاركة في تحويل الرؤيا إلى حقيقة وإنشاء نظام حوكمة يتناسب مع النموذج الرقمي إضافة إلى بناء القدرات القيادية التكنولوجية⁽¹⁾.

2- أنظمة حوكمة:

يعتبر إنشاء نظام حوكمة من الأمور الضرورية لتحقيق مساعي التحول الرقمي، حيث تساعد الحوكمة على توجيه المؤسسة في المسار الصحيح لتحقيق الرؤيا المستهدفة كما تساعد على توحيد تنوع الطاقات الذي يحوزه مختلف الأفراد وتسخيرها لتحقيق هذه الرؤيا، إضافة إلى ذلك تمكن الحوكمة من تحديد المسؤوليات وتقييد مجالات الحريات إضافة إلى تخصيص الموارد وتقسيمها بين مختلف الوحدات وتعزيز المشاركة بين مختلف الوحدات والتزويد بالمهارات لتحقيق الإبداع.

يجب أن تصمم أنظمة حوكمة بناء على دراسات وأن لا تكون عفوية، فالأنظمة غير المدروسة يمكن أن تكبد المؤسسات خسائر وتؤدي إلى ضياع الفرص المتاحة مع جعل مسار التحول الرقمي محفوف بالمخاطر، حيث يتطلب إنشاء نظام الحوكمة الفعال اشراك مختلف الإطارات العليا للمؤسسة مع إعطاء الأهمية للمحيط الداخلي للمؤسسة أثناء التصميم مع تحديد القرارات الرقمية التي تناقش في المستويات العليا للمؤسسة والقرارات التي يمكن تفويضها للمستويات الدنيا.

تمكن أنظمة الحوكمة الفعالة من تحقيق مستوى جيد من التنسيق والتمكين من التعاون وتشارك المبادرات الرقمية بين مختلف أقسام المؤسسة، كما يجب أن لا تكون هذه الأنظمة جامدة وأن تكون قابلة للتعديل حسب تطور بيئة الأعمال، إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسات إنشاء مكتب خاص بالتحولات الرقمية و تكليف قائد لإدارة التحول الرقمي⁽²⁾.

(1) George, w., Didier ,B., Andrew ,M., op cit., p12.

(2) Ibid. p 13.

المبحث الثاني

علاقة التكنولوجيات الرقمية بممارسات إدارة الموارد البشرية

أولاً- التكنولوجيات الرقمية الضرورية لرقمنة إدارة الموارد البشرية

بينت دراسة شملت 250 مدير تنفيذي من مختلف أنحاء العالم ومختلف الصناعات تأثير أربع تكنولوجيات على إدارة الموارد البشرية والتي يمكن اختصارها في مصطلح "SMAC"، والمتمثلة في التكنولوجيات المحمولة (الساعات) والهواتف الذكية وكذا الكمبيوترات اللوحية.. والتطبيقات وتكنولوجيا تحليل البيانات إضافة إلى الحوسبة السحابية وتكنولوجيات التواصل الاجتماعي.

• التكنولوجيا المحمولة:

أصبح تأثير هذه التكنولوجيا في تزايد مستمر خاصة على ممارسات إدارة الموارد البشرية، كما تبين الدراسات أن لهذه التكنولوجيا قدرة على زيادة الكفاءة والفعالية في العمل الافتراضي مع تخفيض التكاليف وتحسين العمل وتحسين أساليب الوصول الى البيانات.

• تكنولوجيا تحليل الأعمال والبيانات:

يعتبر تحليل الأعمال من الأمور ذات الأهمية القصوى التي يجب على المنظمات التي تسعى إلى رقمنة إدارة مواردها البشرية أن تأخذها بعين الاعتبار وهذا بسبب أهمية البيانات في العصر الرقمي، حيث أن الشركات التي لديها القدرة على التحليل الفعال للبيانات يمكنها أن تتنبأ باحتياجات القوى العاملة، القدرة على تخفيض التكاليف واتخاذ القرارات الصائبة والدعم الأمثل لوحدة الأعمال الأخرى.

• الحوسبة السحابية:

تعتبر الحوسبة السحابية من التكنولوجيات التي لها تأثير فعال على إدارة الموارد البشرية حيث تمكن الشركات من التعامل بالبيانات من مختلف أنحاء العالم القدرة على التحديث الفوري للبيانات إضافة إلى خفض التكاليف وتسهيل الإجراءات، ومع ذلك تطبيق هذه التكنولوجيا يتطلب زيادة إجراءات الأمان لحماية البيانات، فالحوسبة السحابية هي نموذج يمكن من إتاحة موارد الحوسبة والوصول إلى الشبكات عند

الطلب بطريقة مريحة (كالشبكات والخوادم والتطبيقات مساحات تخزين البيانات)⁽¹⁾ كما تعتبر نوع من الحوسبة التي توفر تكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها كالبرمجيات والتكنولوجيا الصلبة المنصات وذلك من خلال استعمال الانترنت واستخدامها لخوادم معزولة مستضيفه للانترنت تمكن من تخزين وإدارة ومعالجة البيانات عوض استخدام خادم محلي⁽²⁾ كما يمكن تعريفها على أنها تكنولوجيا تعتمد على نقل مساحات التخزين الخاصة بالحاسوب الى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنت، حيث تعتمد البنية التحتية للسحابة على مراكز البيانات المتطورة التي تقدم مساحات تخزين كبيرة للمستخدمين كما أنها توفر لهم بعض البرامج كخدمات بحث تعتمد في ذلك على الإمكانيات التي وفرتها الموجة الثانية من الانترنت "ويب 2.0".

تتكون الحوسبة السحابية من ثلاث طبقات وهي الموارد والتي تمثل البنية التحتية الصلبة والبرمجيات كمراكز تخزين البيانات وموارد الشبكات إضافة إلى طبقة المنصات والتي تشمل خوادم الانترنت والتطبيقات وخدمات المؤسسة فيما تمثل طبقة التطبيقات الطبقة الثالثة التي تخدم المستخدم وغالباً ما تستخدم في معالجة المعاملات والتفاعلات، إضافة إلى ذلك توفر السحابة ثلاث نماذج من الخدمات وهي البرمجيات كخدمة وتعرف بـ (Software as a Service) والتي تشمل توفير خدمة البرمجيات و التطبيقات مثل GMAIL, HOTMAIL ... إضافة إلى خدمات البنية الأساسية المتمثلة في البنية التحتية و التي تعرف بـ "Infrastructures as a Services"، حيث تقدم خدمات التكنولوجيا الصلبة "Hardware" مثل الخوادم ومساحات التخزين والشبكات إضافة إلى إمكانية إدارة البرمجيات استناداً إلى اتفاقيات الخدمة كما توفر الحوسبة خدمات المنصات الاليكترونية (Platform as a service) وهي عبارة عن بيئة تطوير البرمجيات كما تقدم كذلك خدمات أخرى.

• شبكات التواصل الاجتماعي:

(1) Heyong, W., Wu, H., Feng-kwei, W . Enterprise cloud service architecture. Journal of Inf technol management., N.13 p 445.

(2) Kowalkiewicz, M. Safrudin, N. Schulze, B., The Business Consequences of a Digitally Transformed Economy. IN G.Oswald & M Kleinemeier (Ed), Shaping the digital enterprise, Springer International Publishing, Switzerland.(2017), p29

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي تلك المواقع الاليكترونية التي تمكن المستخدمين من إنشاء حسابات شخصية مع التمكين من التواصل والتفاعل مع المستخدمين الآخرين ورؤية بيانات وتفاعلات المستخدمين حيث بينت الدراسات أنه رغم سلبيات هذه الشبكات إلا أن لها فوائد كثيرة كخفض تكاليف التوظيف وتحسين علامة الشركة كما تساعد على استقطاب أفضل الكفاءات من مختلف المناطق⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك فقد ذكرت بعض الدراسات التكنولوجية أن انترنت الاشياء كتنقنية فعالة لرقمنة ممارسات إدارة الموارد البشرية و التي تعني جعل كل شيء مرتبط بالإنترنت و يرمز لهذه التكنولوجيات الخمس بالرمز "SMACI" حيث يمكن للمؤسسة التي تستغل هذه التكنولوجيا في خلق التميز خاصة في الابعاد الرقمية والمتمثلة في تجربة العملاء والعمليات والقوى العاملة⁽²⁾

ثانياً- تأثير التكنولوجيات الرقمية على ممارسات إدارة الموارد البشرية

تمكنت التكنولوجيات الحديثة من إعطاء فقرة نوعية لإدارة الموارد البشرية حيث نجد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات تقوم بتزويد إدارة الموارد البشرية بطاقات كبيرة والتي منها ما يلي⁽³⁾:

- البرمجيات القادرة على ادراك الصور والتمييز بين الجنسين، والاستماع إلى الأصوات وتحديد المزاج إضافة على تحليل فيديوهات مقابلات التوظيف وتحديد المستوى التعليمي والكذب إضافة إلى القدرات الادراكية.
- تكنولوجيا التحليل لديها القدرة على اختيار المترشحين الأمثل وتحديد المسار المهني المناسب للمترشحين الذين تم اختيارهم، كما تساعد المدربين على تحديد برنامج لتطوير قدراتهم القيادية.
- تكنولوجيا المختبر الآلي والمتمثلة في برنامج البيكتروني مصمم لإجراء مقابلات التوظيف مع المتقدمين إلى الوظائف وتسجيل المحادثات وتقييمها واختيار الأمثل وزيادة الشفافية في التوظيف.

(1) Yioula, M., the use of social network sites as an E-recruitment tool. Journal of transitional management, Vol.20, N.1, (2015), p31.

(2) Betchoo. NK., Digital revolution in the Mauritanian public service: a human resource development perspective in two unrelated companies Novelty Journals. Vol. 3N. 5, 2016, pp 1-10.

(3) Deloitte. op cit., p 88.

- تحويل أنشطة إدارة الموارد البشرية الى العاب "Gasification" والذي يعرف على أنه استخدام معدات اللعب خارج سياق اللعب حيث بينت الدراسات أن المنظمات التي تعتمد مثل هذه التقنيات تشهد إنتاجية أعلى لمواردها البشرية كما يتميز موظفيها بقلّة الانهك وتقليل حالات الغياب زيادة الرضا الوظيفي والثقة في المستخدم، كما أن قابلية تعلم الأفراد تتضاعف بنسبة 40%.
- الخدمة الذاتية للموظف وهي عبارة عن خدمات تمكن الموظف من إجراء كل المعاملات التي كانت تقدمها له إدارة الموارد البشرية ذاتياً وذلك من خلال إنشاء بوابة تمكن المستخدم من الولوج إلى قاعدة البيانات واستخراج جميع الوثائق المتعلقة به مثل كشف الراتب وشهادة الخبرة كما تمكن مثل هذه التكنولوجيا من ربط قاعدة بيانات إدارة الموارد البشرية بمختلف أقسام المنظمة التي تمتلك بيانات تخص الموظفين.

المبحث الثالث

إيجابيات وسلبيات رقمنة إدارة الموارد البشرية

أولاً: إيجابيات رقمنة إدارة الموارد البشرية:

- تشير مختلف الدراسات إلى أن لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في ممارسات إدارة الموارد البشرية عدة إيجابيات والتي نذكر منها ما يلي: (1)
- تخفيض تكاليف تخزين البيانات الخاصة بالموظفين.
 - السرعة في استخراج ومعالجة البيانات.
 - التوقيت الدقيق في الحصول على البيانات وتوفير البيانات.
 - التحليل الدقيق للبيانات يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة.
 - اتاحة الفرصة لمواجهة أفضل لمتغيرات البيئة.
 - شفافية أنظمة المنظمة.
 - تخطيط فعال للوظائف.

(1) Deloitte. op cit., p 90-91.

ثانياً: سلبيات التكنولوجيا الرقمية

رغم الفوائد الكثيرة التي أحدثتها التطورات الكبيرة في مجال التكنولوجيا إلا أنه لم يمنع وجود سلبيات لهذه التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة في ما يلي⁽¹⁾:

- مشكلة أمن البيانات:

تعنى التكنولوجيا الرقمية أنه يمكن جمع وتخزين كميات هائلة من البيانات، يمكن أن يكون هذا معلومات خاصة تتعلق بالأفراد أو المنظمات. قد يكون من الصعب جداً الحفاظ على سريتها ومجرد خرق واحد يمكن أن يؤدي بوصول كميات هائلة من المعلومات الخاصة إلى أطراف أجنبية.

- التعقيد:

لم يعد من السهل التعامل مع الأجهزة التكنولوجية الحديثة نظراً للتعقيد فالسيارات الحديثة أصبحت عبارة عن كمبيوترات متحركة كما أن التعامل المستمر مع إعدادات الهواتف الذكية يمكن أن يؤدي إلى أخطاء مكلفة.

- مخاوف الخصوصية:

أصبح من الأصعب أن تكون لديك خصوصية شخصية في العالم الرقمي، وهذا ما يزيد من مخاطر سرقة بياناتك الشخصية أو بيعها.

إضافة إلى عدة سلبيات أخرى كتضاؤل العلاقات الإنسانية حيث أصبحت الشبكات الاجتماعية تحل محل الاتصال الحقيقي كما أن البشر أقل قيمة في مكان العمل حيث يتم استبدال أدوارهم بالتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في الأجور والبطالة للعمال العاديين وبالتالي زيادة سرقات الملكيات الفكرية والمشاكل الصحية حيث يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا باستمرار إلى الشعور بألم والعزلة الاجتماعية، وربما حتى يكون عاملاً مساهماً في تكوين أعراض الاكتئاب⁽²⁾.

(1) Paul, G. 17 Disadvantages of Digital Technology. Available at: <https://turbofuture.com/misc/Disadvantages-of-Digital-Technology>. 09/12/2022 .

(2) Louise, G. (2017). 12 Pros and Cons of Technology available at : <https://vittana.org/12-pros-and-cons-of-technology>. 09/12/2022.

الخاتمة

بينت العديد من الدراسات إن التحول الرقمي الناجح يعتمد على عاملين رئيسيين هما التكنولوجيا الرقمية والقيادة الرقمية بحيث تمثل التكنولوجيا الأداة الممكنة للتحول الرقمي فيما تعتبر القيادة الرقمية عامل محوري في رحلة التحول الرقمي يجب على المؤسسات الاهتمام به ، حيث لم تعد النماذج القيادية التقليدية كافية في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال بسبب الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يفرض على المؤسسات حتمية تغير أساليب القيادة، وبناء نماذج قيادة رقمية قادرة على أحداث التحول الرقمي الناجح وتحويل الاستثمارات الرقمية إلى ميزات رقمية.

يعتبر إنشاء نظام حوكمة من الأمور الضرورية لتحقيق مساعي التحول الرقمي، حيث تساعد الحوكمة على توجيه المؤسسة في المسار الصحيح لتحقيق الرؤيا المستهدفة كما تساعد على توحيد تنوع الطاقات الذي يحوزه مختلف الأفراد وتسخيرها لتحقيق هذه الرؤيا، إضافة إلى ذلك تمكن الحوكمة من تحديد المسؤوليات وتقييد مجالات الحريات إضافة إلى تخصيص الموارد وتقسيمها بين مختلف الوحدات وتعزيز المشاركة بين مختلف الوحدات والتزويد بالمهارات لتحقيق الإبداع.

بينت الدراسات تأثير أربع تكنولوجيات على إدارة الموارد البشرية والتي يمكن اختصارها في مصطلح "SMAC"، والمتمثلة في التكنولوجيات المحمولة (الساعات) والهواتف الذكية وكذا الكمبيوترات اللوحية.. والتطبيقات وتكنولوجيا تحليل البيانات إضافة إلى الحوسبة السحابية وتكنولوجيات التواصل الاجتماعي. تمكنت التكنولوجيات الحديثة من إعطاء قفزة نوعية لإدارة الموارد البشرية حيث نجد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات تقوم بتزويد إدارة الموارد البشرية بطاقات كبيرة.

تشير مختلف الدراسات إلى أن لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في ممارسات إدارة الموارد البشرية عدة إيجابيات، ورغم الفوائد الكثيرة التي أحدثتها التطورات الكبيرة في مجال التكنولوجيا إلا أنه لم يمنع وجود سلبيات لهذه التكنولوجيا الحديثة.

المراجع

- Tim, M., the growing importance of a premiere employee experience among marketers and how it will expand as a priority in 2019, Available at: <https://www.hrtechnologist.com/articles/employee-engagement/the-cmo-is-dead-long-live-the-ceo-the-chief-experience-officer-that-is-12/12/2022>,
- Deloitte. (2018). Rewriting the rules for the digital age. https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/AboutDeloitte/central-europe/ce-global-human-capital-trends.pdf_pp_88.29/11/2022.
- George, w., Didier ,B., Andrew ,M., Leading Digital; Turning technology into Business transformation, Boston Massachusetts: Harvard business review press.2014.
- Heyong, W., Wu, H., Feng-kwei, W . Enterprise cloud service architecture. Journal of Inf technol management., N.13 p 445.
- Kowalkiewicz, M. Safrudin, N. Schulze, B., The Business Consequences of a Digitally Transformed Economy. IN G.Oswald & M Kleinemeier (Ed), Shaping the digital enterprise, Springer International Publishing, Switzerland.(2017).
- Yioula, M., the use of social network sites as an E-recruitment tool. Journal of transitional management, Vol.20,N.1,(2015),p31.
- Betchoo. NK., Digital revolution in the Mauritanian public service: a human resource development perspective in two unrelated companies Novelty Journals. Vol. 3N. 5,2016, pp 1-10.
- Paul, G. 17 Disadvantages of Digital Technology. Available at: <https://turbofuture.com/misc/Disadvantages-of-Digital-Technology.09/12/2022> .
- Louise, G. (2017). 12 Pros and Cons of Technology available at : <https://vittana.org/12-pros-and-cons-of-technology.09/12/2022>.

دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إعداد

مبارك ناصر آل خليفة

باحث دكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة محمد الخامس بالرباط

E-mail: mubarakalkhalifa1976@gmail.com

Mobile Number: (974) 55520004

دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية،

وتمحورت إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تقوم به التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التكتلات الاقتصادية؟

- ماهي مقومات التكتلات الاقتصادية؟

- ماهي الآثار المترتبة عليها؟

- ماهو دورها في تحقيق التكتلات الاقتصادية؟

وأعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد في تحقيق الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة.

وتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، المبحث الثاني: آثار التكتلات الاقتصادية، المبحث

الثالث: التكتلات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن التكتلات

الاقتصادية الإقليمية تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

التكتلات الاقتصادية - التنمية الاقتصادية - العولمة

Abstract

This study aimed to clarify the role of regional economic blocs in achieving economic development. The problem of the study focused on answering the following main question:

What is the role of regional economic blocs in achieving economic development?

The following sub-questions branched out from this main question:

- What are economic blocs?
- What are the components of economic blocs?
- What are the effects resulting from them?
- What is their role in achieving economic blocs?

The study adopted the descriptive analytical approach because it helps in achieving the objectives and answering the study questions.

The study was divided into an introduction, three chapters and a conclusion as follows:

The first chapter: The nature of regional economic blocs, the second chapter: The effects of economic blocs, the third chapter: Economic blocs and achieving economic development. The study reached a conclusion that: Regional economic blocs play an important role in achieving economic development.

Keywords:

Economic blocs - Economic development – Globalization

مقدمة:

ساهمت التحولات التي شهدها العالم في إنضاج وبلورة الملامح العامة للبيئة الدولية (العالمية) وكان من أهم هذه الملامح هو التوجه نحو نظام إقليمي وإعادة هيكلة الأحلاف والتكتلات الاقتصادية والدولية والإقليمية والإعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية والسمات التعاونية على حساب الهندسة السياسية⁽¹⁾. فالتنظيم الدولي الحديث بدأ أصلاً إقليمياً بحيث نجد أن فكرة التكامل الإقليمي ليست ظاهرة جديدة وتم إنشاء العديد منها لأغراض دفاعية، ظهرت أول مبادرات الإقليمية في القرن التاسع عشر، حيث دعى leusse count paul de إلى تأسيس اتحاد جمركي في الزراعة بين ألمانيا وفرنسا، وبعدها تطورت فكرة التكامل الإقليمي بشكل بارز في القرن العشرين خاصة في العالم الأوروبي⁽²⁾.

ولهذا نجد في ميثاق الأمم المتحدة، نص صراحة على "مبدأ اللامركزية" في نطاق التنظيم الدولي ليكون أحد المبادئ الحاكمة لهذا التنظيم وكما هو مشاهد فإن هذه اللامركزية قد اتخذت بعدين هما:

- اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية: وهذه تعني الاعتراف بوجود تجمعات أو منظمات دولية إقليمية إلى جانب المنظمات الدولية العالمية العامة المثلة في الأمم المتحدة.
- اللامركزية الفنية أو الوظيفية: وتتمثل في إنشاء منظمات دولية متخصصة على المستويين العالمي والإقليمي⁽³⁾.

إن انخفاض حدة التنافس و الصراع في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي في الثمانينيات، كان أحد الأسباب المهمة التي ساهمت في انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية كآلية جديدة تهدف في إدارة الأزمات وحل العديد من المشاكل بين الدول الأعضاء⁽⁴⁾، وقد أوضح ذلك الباحث عبد

(1) خليل الحاج، ومحمد أحمد المقداد و حاييل فلاح سرحان، أثر المتغيرات الدولية على مصادر التهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، دراسات علوم إنسانية واجتماعية، المجلد 2، 2013، ص 382.

(2) Walter Mattli: "the logic of regional integration Europe and beyond" Cambridge; Cambridge University press, 1997) P1.

(3) أحمد الراشدي، ناصيف متي، الأمم المتحدة ضرورات إصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997، 191.

(4) Mary. E. Burlisher et al, Regionalism: old and new theory and aratice, the International Agricultural trade Research consortium (IATRC), conference - capri. Italy, June 2003, p. 2

الفتاح الرشيدان بقوله: "أنطع النظام الدولي بشبكة من المنظمات والأنساق وأخذت تشكل التجمعات و المنظمات الإقليمية واحدة من أهم سمات المجتمع الدولي المعاصر وذلك نتيجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول وأخذت التنظيمات الدولية والإقليمية تكبر ويتسع دورها بقدر ازدياد الانصهار والتكامل الدولي وبقدر التشابك والتداخل في العلاقات الدولية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية⁽¹⁾".

ويرى المفكر "أرنست هاس" إلى أن النظام الاقتصادي الإقليمي سيبليغ أقصى درجاته في التنظيم الدولي وسيكون لمنظمة الأمم المتحدة دور هام بمثابة السلطة الفدرالية العالمية حيث تضطلع بعملية التنسيق والتكامل بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية.

كما لا تزال الجهود الدولية في تطور دائم لبناء إطار قانوني للتكتلات الاقتصادية وقد رافقت هذه المساعي بحث حثيث للمجتمع الدولي في خلق مرجعية قانونية لدفع التكتل الاقتصادي الدولي نحو تحقيق أهداف نمووية ملموسة. وبشيء أكثر من التفصيل والدقة، يعتبر فريتز ماكلوب Fritz Machlup أن جوهر التكتل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأمطاط العمالة ورؤوس الأموال والمنتجات بوصفها شروط ضرورية لإحراز التكتل الذي يتطلب كذلك إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار التمييز بين الدول المشاركة في هذا التكتل. كما يوحى التكتل الاقتصادي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي يجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، يصادف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر قدر من التنمية، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول⁽²⁾.

أهمية الدراسة:

(1) مخلص عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية، عمان، الأكاديميون للنشر وتوزيع 2012، ص 14.

(2) عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، القاهرة، الدار الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، 2000.

تتبع أهمية الدراسة من الفوائد العديدة التي تحققها التكتلات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيها. كما أن هذه الدراسة تبرز واقع التكتلات الاقتصادية وآثارها مما قد يساعد في زيادة الاستفادة القصوى منها.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية: تساهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل المحوري مفاده: ما هو الدور الذي تقوم به التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التكتلات الاقتصادية؟
- ماهي مقومات التكتلات الاقتصادية؟
- ماهي الآثار المترتبة عليها؟
- ماهو دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على التكتلات الاقتصادية من حيث ماهيتها والعوامل التي أدت إلى ظهورها ودرجاتها.
- لقاء الضوء على مقومات قيام التكتلات الاقتصادية.
- بيان الآثار المترتبة عليها.
- توضيح الدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساعد في تحقيق الأهداف والإجابة على تساؤلات الدراسة.

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثاني: آثار التكتلات الاقتصادية

المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول

ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

أهم ما يلاحظ في موضوع التكتلات الاقتصادية هو عدم قدرة الباحثين والمفكرين على تحديد تعريف شامل لهذا المفهوم، ومرد ذلك يعود إلى اختلاف تخصصات كل باحث وكذلك انتماءاتهم الفكرية واختلاف الزوايا التي نظر بها هذا المفهوم، ومن جهة أخرى تأثير النطاق الجغرافي والدول المنشئة للتكتل على تحديد المفهوم وضبطه، فهناك تكتلات اقتصادية إقليمية وأخرى عابرة للقارات والبعض الآخر يأخذ صفة العالمية، وهناك تكتلات أنشأت دولاً ذات قوة وتكتلات أنشئت من طرفي دول فقيرة. كل هذه المعطيات لعبت دوراً كبيراً في تحديد مفهوم التكتلات الاقتصادية،

أولاً: تعريف التكتل الاقتصادي

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لمفهوم التكتل الاقتصادي، وذلك نتيجة لاختلاف المذاهب الاقتصادية واختلاف رؤية كل منها لأهدافها، والوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف غير أنه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بصفة عامة بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول وبالتالي يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار، ولذا يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها تعد عوامة جزئية تتم في إطار العوامة الشاملة، وتمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الملائمة مع مشكلات التكتلات الكونية التي تدفع إليها العوامة.

أيضاً: يقصد بالتكتل الاقتصادي أنه: اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية علي إلغاء القيود علي حركة تبادل السلع والخدمات، والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائداً إلى الاختلافات في هذه السياسات⁽¹⁾. ويعرف التكتل الاقتصادي كذلك على أنه: "درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".

وهي الحالة التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحد من الحواجز التي تعيق هذا التكتل، المتمثلة في التفرقة بين اقتصاديات مختلف الدول والتمييز بين الدول في نفس السياق الذي جاء به بلاسا B. Belassa.

يعتبر جونار ميردال Gunnar Myrdal التكتل الاقتصادي أنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزول جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي والعالمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية⁽²⁾.

أما جان تبرغن Jan Tinbergen فيعتبر أن التكتل الاقتصادي هو عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون المقصود من هذا التعريف للتكتل الاقتصادي أنه وسيلة تجعل من العلاقات الدولية تتميز بالنمط التعاوني أكثر من النمط التنافسي الصراعي التي ميز العلاقات الدولية في فترات الحربين العالميتين. كما أنه لم يتطرق إلى الحيز الجغرافي الذي يمكن أن

(1) زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الفتح للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 314.

(2) محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و اثرها على النظام التجاري العالمي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.

يكون فيه هذا التعاون، فمن خلاله يمكن أن يكون إقليمي كما يمكن أن يكون عابر للقارات ويمكن أن يكون ذا طابع علمي.

فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضاً عن مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل صورة من صور هذا التكامل.

ويقصد أيضاً بالتكتل الاقتصادي على أنه: "تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي وهادفة إلى إزالة القيود الإدارية والحواجز الجمركية التي تعيق عمليات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري فيما بينها".

وبالنظر إلى مفهوم الإقليمية، يمكن تعريفها على أنها: "الهيئات التي تضم في منطقة جغرافية معينة عدداً من الدول تجمع بينها روابط التجاور، والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي، تتعاون جميعاً على حل ما قد ينشأ فيها من منازعات حلاً سليماً وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية".

أما فيما يخص لفظ الإقليمية المتداول في إطار الاقتصاد الدولي فهو يعبر عن: "مجموع العلاقات الاقتصادية المتينة بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية (أوروبا، شمال أمريكا، جنوب شرق آسيا.... وهكذا) وهذا بالمقارنة مع بقية العالم"⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في مجال التجارة باعتباره أمراً مستحدثاً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية في ظل عملية هيكلية التنظيم الدولي⁽²⁾.

(1) محمد إبراهيم محمود الشافعي، المرجع السابق، ص 62.

(2) أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة العمال الدولية، ط 2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2001، ص 4.

ومن الناحية الاصطلاحية يُعرف التكتل الاقتصادي الإقليمي بأنه: "تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك وهذا التجمع يكون في إطار معين كأن يكون اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة"⁽¹⁾.

ثانياً- العوامل التي أدت إلى ظهور التكتلات الاقتصادية

إن إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية، يعتبر شرطاً في إيجاد وتكوين التكتل الإقتصادي إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخرى مشتركة تسهل عملية التكتل الاقتصادي بين الدول الراغبة في ذلك وتمثل هذه العوامل في الآتي:

1- العامل الجغرافي:

هو من العوامل المهمة في إيجاد التكتل الإقتصادي ذلك لأنه من الصعب وغير المجدي أن يقوم اتحاد اقتصادي بين الأردن والأرجنتين مثلاً للبعد الجغرافي بينهما، لهذا نجد التكامل الاقتصادي قائماً وممكناً بين الدول الأوروبية وبين بعض الدول الأفريقية كما هو بين بعض الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية. للعامل الجغرافي أثر علي تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع والخدمات، بين الدول هنا يمكن القول إن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقه بين الدول المتباعدة جغرافياً دون حصول تكامل إقتصادي بينهم.

(1) المرجع السابق، ص 5.

2- العامل الحضاري والثقافي:

عملياً الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو أي صفة مشتركة أخرى، وذلك نظراً لما لهذه العوامل من أثر علي تجمع هذه الدول وتحفيزها علي الدخول في تكتلات اقتصادية تستخدم أغراضها وأهدافها، كما حصل بين الدول الأوروبية والدول العربية (مع مراعاة الاختلاف في هذه العوامل بين الدول العربية والدول الأوروبية).

3- هنالك عامل آخر يحفز بعض الدول علي التكتل إضافة الي العوامل السابقة:

يتمثل في وجود هموم مشتركة، بين هذه الدول كأن تكون مثلاً دولاً في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصادها والنهوض بأحوالها المعيشية، والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث، أو كأن يكون هنالك أهداف وأغراض سياسية معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها من الإنفاق كت تحقيق وحدة سياسية بينها انطلاقاً من التكامل الاقتصادي، كما هو الحال فيما بين الدول الأوروبية ومجمل القول أن تشكيل التعاون الاقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال الاتفاق على إزالة الحواجز والقيود الجمركية والمالية والنقدية، بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل المشتركة بين دول الاتفاق يكون من شأن هذه العوامل مجتمعة تحفيز التقارب الاقتصادي والاسراع فيه لخدمة الدول الأعضاء⁽¹⁾.

ثالثاً- درجات التكتل الاقتصادي

وهكذا فإن درجات التكتل الاقتصادي تتحقق في الآتي:

1- اتفاقية التجارة التفضيلية:

تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تقوم مثلاً دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها بعضاً امتيازات

(1) أحمد ابو الحسن زرد، السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية، الأسرة للنشر، 2001، ص11.

جمركية متبادلة، بمعنى آخر هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة، حيث من بين أفضل الأمثلة التي تخص الترتيبات التفضيلية هو نظام الكومنولث البريطاني المؤسس في عام 1932م⁽¹⁾.

2- منطقة التجارة الحرة:

وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي، يتم فيها تحرير المبادلات بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفية الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه مناسباً من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة وأبرز صور المناطق الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وتضم سبع دول بحيث أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 ويطلق عليها اختصاراً "الافتنا"⁽²⁾.

3- الاتحاد الجمركي:

وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفية الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود التجارية البينية، وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

(1) بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 27.

(2) محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد تخصص إدارة الأعمال كلية الاقتصاد معهد التسيير - جامعة منتوري قسنطينة 2008/2009، ص 71.

4- السوق المشتركة

تشتمل السوق المشتركة إلى جانب الخصائص اللازم توفيرها في الاتحاد الجمركي، على خاصية حرية انتقال عناصر الإنتاج: العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء المشتركة، والمثال الواضح في هذا الشأن هو السوق الأوروبية المشتركة، حيث أزيلت القيود على حركة العمل ورأس المال تماماً بين أعضاء السوق في عام 1993.

5- الاتحاد الاقتصادي:

بعد الاتحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدماً حيث لا تنطوي فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة وإنما تتضمن أيضاً ما يسمى بتكامل السياسات، تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال اتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل واجتماعية موحدة، تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

6- التكامل الاقتصادي التام (الاندماج الكامل):

التكامل الاقتصادي التام هو آخر مرحلة يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، حيث أن هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحقيقه عبر التكامل السابق ليضاف إليها ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.
 - إيجاد سلطة إقليمية عليا
 - عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة.
- وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية، وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا⁽¹⁾.

رابعاً- مقومات التكتل الاقتصادي

يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تعززه وتضمن استمراره ومن الناحية السياسية فإن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية كان

(1) محمد الشريف منصوري ، المرجع السابق، ص 75.

هو العائق الأهم في وجه معظم تجارب التكتل في الدول النامية وبخاصة في العالم العربي. كما شكل ضعف التقارب الاجتماعي والثقافي سبباً في إعاقة تجارب أخرى، ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل، إلا أنها ليست كافية وحدها، حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي، وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي، فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق وإلى مراحل متقدمة من التكتل الاقتصادي رغم الحروب والفوارق الاجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها، بعد أن رجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي، لتبرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد⁽¹⁾.

خامساً- إيجابيات التكتل الاقتصادي

هناك عدة إيجابيات للتكتلات الاقتصادية، حيث يمكن إجمالها في التالي:

1- حرية تنقل عناصر الإنتاج

إثر قيام تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول تصبح عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة المتكتلة بدون أي حاجز، هذا ما يؤدي إلى تطوير الإنتاجية وتقليل تكاليفها وتحسين جودة المنتجات، وهذا ما يوفر العديد من فرص العمل وباقي عناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي ارتفاع مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رضاهم.

إن انتقال رؤوس الأموال الضرورية لعناصر الانتاج من الدول الأعضاء التي تتوفر عليه في التكتل إلى الدول التي تفتقر لرؤوس الأموال هذه فإن هذه الوضعية تؤدي إلى إعادة توزيع حركة رأسمال من الدول التي تمتلكها بشكل وافر، ومستوى مناسب من الأجور، وضغط ديمغرافي قليل تجاه الدول التي تعاني نقصاً في العمالة، فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تسمح بإعادة التوازن في مستويات الأجور في منطقة التكتل الاقتصادي وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ما ينتج عنه توفر السلع والخدمات الضرورية بشكل أكبر قبل حصول التكتل الاقتصادي.

(1) حسن عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 63.

2- قوة التفاوض

من ايجابيات التكتل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة للتفاوض وفرض ثقلها وتوجهاتها في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا يعود إلى ارتفاع نسب صادراتها ووارداها، إذ تتمكن من الحصول على واردات بأسعار منخفضة، كما أن لها أن تزيد في أسعار صادراتها بالنظر إلى عدم وجود تنافس فيما بينها وبين الأسواق الخارجية، لذلك يجعلها تحصل على شروط أفضل للقيام بمبادلاتها التجارية بأريحية تامة.

2- زيادة حجم السوق

يقاس حجم السوق بعدة مقاييس علمية، تمكن من تحديده حيث يرى "كوزنيتز" أن قياس حجم السوق يكون على أساس عدد السكان، ومن الآراء الأخرى يقاس حجم السوق باستخدام المساحة الجغرافية للدول الواقعة في حيز التكتل الاقتصادي، حيث يعتبر كمؤشر دال على حجم السوق، أما الاقتصادي "ألن" فإنه يرى أنه من الأجدر استعمال معيار حجم الناتج القومي لقياس حجم السوق (1).

تعاني بعض الدول من ضيق أسواقها المحلية وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات الاستهلاكية وذلك يعود إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، فضيق الأسواق داخل هذه الدول يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، فالدولة التي تتميز بطاقات إنتاجية هامة والتي تنتج لسوق ضيقة محدودة التبادل والاستهلاك تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج، فالتكتل الاقتصادي يسمح بحل مشكلة ضيق الأسواق فالمنتجات العديدة ستجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن موجودة قبل الانضمام للاتحاد، فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يستوجب معه إقامة صناعة ذات حجم كبير (2).

وعليه فالتكتل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة المتكتلة، مما يسمح بمزيد من التسويق لمنتجاتها وتطوير التكنولوجيا الموظفة في ذلك والمساعدة في زيادة الإنتاج، إذ ينتج على اتساع

(1) عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، 252.

(2) المرجع السابق، ص 258.

السوق عدة إيجابيات، أهمها دفع عجلة التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية متينة وقوية والاستفادة من خبرات وحدات الإنتاج الكبيرة سواءً الداخلية منها أو الخارجية (1) والنتيجة زيادة الاستثمارات والقضاء على الأخطار التجارية، ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية ووصول الرفاهية لأعلى درجاتها.

إن استخلاص تجارب الدول المتقدمة يشير بصورة واضحة إلى الدور الهام الذي يلعبه عامل سعة حجم الأسواق بالإضافة إلى تشابه باقي العوامل الأخرى، فالملاحظ أن هذه الدول التي حققت تطوراً هائلاً في التصنيع تملك أسواقاً قومية شاسعة، كما أن كبر حجم السوق يزيد من التنافس الاقتصادي بين المنتجين، مما يؤدي إلى خفض الأسعار، والتخفيف من الاحتكار.

4- انتعاش ميزان المدفوعات

تسعى الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض حجم وارداتها من خارج التكتل، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات.

5- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكتل الاقتصادي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فانساع مجاله وما ينجم عنه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، إذ تصبح الفرص متاحة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكتل الاقتصادي لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع.

بالإضافة إلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة التخصص في الإنتاج ومنح حرية التنقل والتوطين والإقامة لرؤوس الأموال داخل بلدان التكتل الاقتصادي، بحيث يسهل استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها ولهذا ينجم عن التكتل الاقتصادي تسهيل عملية تكوين رؤوس الأموال وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة (2).

(1) إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) بكري كامل، "التكامل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

6- استغلال مهارات اليد العاملة

إثر قيام التكتل الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا ما يسمح بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من اليد العاملة الفنية وغيرها في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية، عكس إن كانت كل ولاية مستقلة سياسياً واقتصادياً⁽¹⁾.

مما يمكن استخلاصه هنا أن التكتل الاقتصادي يوفر فرصاً ثمينة في دفع عجلة التنمية، كما أن له فوائد في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تستطيع دولة لوحدها بلوغها.

المبحث الثاني

آثار التكتلات الاقتصادية

ينجم عن تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الدول الرامية إلى تحقيق التكتلات آثاراً سائكة وأخرى ديناميكية على الدول الأعضاء، قد تحدث في إحدى مراحل التكتلات الاقتصادية خاصة مرحلة إقامة الاتحاد الجمركي، ضف إلى ذلك جملة من الآثار الأخرى على الدول غير الأعضاء.

أولاً: الآثار السائكة للتكامل الاقتصادي:

ويطلق عليها أيضاً الآثار السكونية أو الاستاتيكية وهي قصيرة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽²⁾:

1- أثر تحويل وخلق التجارة:

يعني أثر تحويل التجارة قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم بالسلع المنتجة داخل التكتل الاقتصادي، نظراً لتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة على استيراد السلع من الدول التي لا تنتمي لهذه التكتلات الاقتصادية، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفات جمركية داخل منطقة

(1) عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 68.

(2) فرج شعبان التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشلف،

التكتلات الاقتصادية، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول أخرى، كانت تلك المنتجات فيما قبل أقل ثمناً حيث كانت هذه السلع والمنتجات تستورد من تلك الدول. إن الانتقال من التعاملات التجارية التي تتم من موردين سلعاتهم ومنتجاتهم أرخص إلى موردين سلعهم أعلى سعراً ينتج عنه أن أموالاً أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتج، وبالتالي فإن هذا الفارق في السعر يعتبر تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبى من الآثار التي تنتجها التكتلات الاقتصادية (1).

أما عن أثر خلق التجارة والذي يسمى بعبارة أخرى أثر تعميق التجارة، فيتمثل في تعويض السلع التي تنتج محلياً بتلك التي تدخل ضمن الواردات والتي يكون مصدرها الدول التي تدخل ضمن حيز التكتلات الاقتصادية، إذ أن سعر تكاليفها يكون منخفضاً في هذه الدول مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية، وهذا الأثر هو الذي أطلق عليه المفكر الاقتصادي "فينر" بالأثر الإنشائي.

إن لأثر خلق التجارة أثر إيجابي في فعالية التكتلات الاقتصادية، كما أنه يزيد من رفاهية الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لأن ما سينجم عنه هو تخصيص أفضل للموارد المتاحة وذلك بالنظر إلى حرية التجارة، على عكس الأثر التحويلي للتجارة، الذي يقلل من الرفاهية الاقتصادية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أدنى كفاءة داخل التكتل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات لا يتحقق الأثر السلبى لتحويل التجارة، فقد يحدث العكس وعليه فإن هذا النموذج ليس بالضرورة ينطبق على كافة القطاعات، فهناك قطاعات تكون فيها التكلفة أقل من التكلفة في بقية دول العالم الخارجى.

ويرى الباحث أن التكتلات الاقتصادية تخلق رواجاً اقتصادياً للدول الأعضاء إذا استطاعت تلك الدول أن توازن ما بين خلق التجارة وتحويل التجارة.

2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:

(1) كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 202.

نقصد بالأثر الاستهلاكي أنه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية من السلع المحلية مضافاً إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد في الاستهلاك، كلما كانت نتائج الاستهلاك إيجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعداً بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي) فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك⁽¹⁾.

3- أثر التكتلات على عناصر الإنتاج

كما ذكرنا فيما سبق، فإن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى إعطاء الحرية لتنقل عوامل الإنتاج، من رأس مال ويد عاملة بين دول التكتلات، فرأس المال يتنقل بين دول المنطقة إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات، بحيث يجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار الذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر، وقد يكون سببه أيضاً نقص المعلومات في بعض الدول أحياناً، أما عنصر العمل فانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، فعندما يكون الفرق في الأجر كبير بين دول المنطقة فمن شأن هذا الاختلاف أن يؤدي إلى انتقال اليد العاملة إلى البلد ذو الأجر العالي، وهو وبها من البلد الذي تقدم فيها أجوراً منخفضة، كما نجد أيضاً من بين آثار التكتلات السلبية على عنصر العمل، اختلاف قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي تقيد من حرية انتقاله، ولذا كان من الضروري توحيد جميع السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية.

ثانياً: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

(1) كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 203.

تتسم هذه الآثار بأنها آثار طويلة الأجل، لأن ظهورها يتطلب وقتاً أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل، ولكن لها أهمية كبرى حيث تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن إنجازها فيما يلي⁽¹⁾:

1- أثر المنافسة:

إن حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى شراسة التنافس بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصاً إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف، لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد، أو عليهم الانسحاب من السوق مهدوء، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأموال وطرق الإدارة والتسويق، بعد أن تمّح رياح المنافسة لتشجيع التغيير السريع.

2- أثر وفرة الإنتاج:

إن إلغاء الرسوم والقيود الجمركية على التجارة بعد قيام التكتل الاقتصادي بزيادة توسيع الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفرة كبيرة في الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وحجم الإنتاج فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا ينتج ذلك بالضرورة إذا كانت الأسواق صغيرة.

إضافة للوفرة الداخلية فمن الممكن أن يتسع حجم السوق و يحقق وفرة الحجم الداخلية، وهي وفرة لا تتعلق بالمشروع بل هي خارجة عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالاً يخلق مصدراً للعمالة المدربة والإدارة الواعية، فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

3- زيادة الاستثمار:

(1) كامل بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة 2، 1989، ص 297-299.

ينجم عن التكتلات الاقتصادية تحريك الاستثمار وزيادته، وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة التخصيص، ويرتفع الدخل القومي فيزداد معه ارتفاع نسب الادخار والاستثمار كما أن الدول الأخرى التي تكون خارج التكتل الاقتصادي قد تزيد من استثماراتها في السوق، بعد أن يتحقق الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى.

4- التخصيص:

ينتج عن التكتلات الاقتصادية تحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء، هذا ما قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها خاصية نسبية وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتمية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو ضمن الصناعات.

إلى جانب كل هذه الآثار، هناك آثار إيجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكتلات وكذلك تنشيط الابتكار والتعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير، كنتيجة لتحرير حركة الباحثين والمعلومات ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكتلاتية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين.

ومما سبق يمكن القول أن المكاسب الناجمة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.

ثالثاً: أثر التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول غير الأعضاء

إن من آثار التكتلات الاقتصادية أهمية إيجابية على الدول الأعضاء، بحيث أنها تؤدي إلى زيادة رفاهيتها، كما أنه قد يؤثر على اقتصاديات الدول غير الأعضاء تأثيراً سلبياً، فالتكتلات الاقتصادية الكبيرة شأنها أن تؤثر في الأسعار العالمية للسلع فإذا انخفضت الأسعار داخل منطقة التكتلات، فإن الحجم من الدول خارج منطقة التكتلات تصبح أسعار منتجاتها أعلى بالمقارنة مع أسعار تلك الدول المتكاملة وتضطرب إلى استيرادها منها لأنها تكون أقل تكلفة من إنتاجها، وهذا ما يؤثر سلباً على شركات تلك الدول التي تستورد لأنه يقل الطلب على منتجاتها، مما يجبرها على تخفيض أسعار منتجاتها، ويؤثر ذلك سلباً على ربحها

وفي بعض الأحيان تضطر إلى تغيير نمط إنتاجها أو تغيير المنتج أصلاً، وأحياناً تجبر على الانسحاب من النشاط، مما يترك عواقب وخيمة على اقتصاد ذلك البلد إذا كان التأثير يمس عدد كبير من الشركات (نقص معدل نمو الاقتصاد، زيادة البطالة نظراً لتسريح العمال.....وهكذا).

وقد تؤثر التكتلات على الاستثمار في الدول غير الأعضاء، حيث أن الدول بعد تكاملها تفضل الاستثمار داخل المنطقة، لأنها تواجه أخطاراً أقل، نظراً لتوحيد السياسات المالية والنقدية والضريبية فيما بينها، وأيضاً من أجل تنمية الدول الأعضاء، لأنها تعبر عن وطن واحد، وفي بعض الحالات تقدم الدول المتكاملة على سحب أموالها المودعة في الخارج، وتحويل استثماراتها إلى التكتل الذي تنتمي إليه وهذا ما فعلته المملكة المتحدة وألمانيا، وكل هذا يؤثر سلباً على الدول غير الأعضاء في التكتلات الاقتصادية. رابعاً: التكتلات الاقتصادية في السياسات العالمية.

ومن القضايا التي تجمع بين هذه التكتلات والتي تتأثر كثيراً بالعلاقة الشبكية بين هذه القطاعات الثلاثة (الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص) نجد السياسة العالمية، وقد أشار تقرير مستقبلنا جميعاً الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حول البيئة والتنمية المستدامة إلى أن التطور لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية التي تمثل شريحة من المجتمع المدني، وكذلك القطاع الخاص والدول (الحكومات) المشاركة بصفة دائمة في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المنظمة، كما أننا نجد أن مشاركة هذه الفواعل الثلاثة وتشابكها ضروري جداً في صياغة بلورة السياسات ووضع التشريعات والقوانين اللازمة للمحافظة على سلامة وفعالية الأنظمة العالمية، وحمايتها من التدهور، وبالتالي فهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الوطنية منها والدولية من أجل المشاركة ووضع الترتيبات وصياغة السياسات (1).

(1) محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، 272.

كما أن نجاح هذه الشراكات بين التكتلات والمؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني في تجسيد السياسات العالمية يتوقف على درجة الشفافية ومدى تجسيد حق الاطلاع على البيانات والمعلومات، ومدى تجسيد الحق في الإعلام⁽¹⁾.

وتأخذ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني شكل اتفاق قوي ومتين، تعترف فيه الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وعلى أساس الثقة المتبادلة بين هؤلاء الشركاء، والتعاون المتبادل والحرص على إتاحة الفرصة للجميع في إبداء الرأي وطرح البدائل والخيارات من أجل الوصول إلى صياغة وصناعة سياسات علمية مثلى وذات رشادة عالية.

إن التكتلات الاقتصادية تدخل السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد وسرعان ما تنسحب حين تشعر أن أرباحها ستتنخفض إلى دون المستوى السائد في السوق، وبهذه العملية (الدخول والخروج السريع من السوق) تستطيع أن تعمل على موازنة عوائدها وضمان استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فإن هيكلها التنظيمي يحتوي على ما يسمى بإدارة المخاطر السياسية التي تتولى مهمة تصور استراتيجيات التكتلات الاقتصادية لإنقاذ تعرضها لخطر النزعة الوطنية الاقتصادية إنها بهذا الأسلوب (الدخول والخروج السريع من السوق) تكون بمثابة قناص الفرص والمخاتل على العالم.

إن التكتلات الاقتصادية تشكل تهديداً مباشراً لكل دولة تضر بمصالحها، فقد أسهمت في تغيير سياسات بعض البلدان عن طريق الضغوطات التي تمارسها أو تدعيم الانقلابات خاصة في إفريقيا، ومن الطبيعي أن يكون هدفها الأساسي هو تعظيم الربح، وهي من أجل ذلك تساهم في ممارسة الضغوطات على سلطات الدول من أجل تسيير شؤونها وتحريك نشاطها الاقتصادي، وهي تشكل على المستوى

(1) غنية إبرير، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العالمية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010، ص 3.

السياسي حسب ادعاءات البعض خطراً على السيادة الوطنية للدول وتهديداً دائماً لها، وقد تدخل في شؤونها الداخلية كالتحكم في توجيه السلطة السياسية والتحكم في القرار السياسي في هذه الدول (1). وانتشار أنشطة التكتلات الاقتصادية قد يبدو دليلاً على عجز متزايد اليوم للدولة ذات السيادة والسيطرة على تنظيم الأنشطة الاقتصادية على نحو فعال في القطاع الخاص، وإذا كان الأمر كذلك فثمة واحد من يتم تقويض الأسس المنطقية التقليدية للسيادة الحديثة.

خامساً: التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة

تعتبر حركة التكتلات الاقتصادية من أهم المتغيرات والمستجدات الدولية والتي ظهرت إلى الوجود نتيجة عوامل عديدة، وأصبحت واضحة وتنتشر في ربوع الأرض، وكان هناك إعادة إحياء لأفكار الستينيات ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالمياً وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة، وقد استدعت ليس فقط في أمريكا الشمالية وأوروبا ولكن في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي (2)، وأن أهم الملامح والمضامين التي تميزت بها هذه الظاهرة يمكن إيجازها في أنها (3):

1- من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا لحصول تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، وبما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي في تأثيره على العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

2- من حيث شموليتها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي ومقدرتها أن تمتد لتشمل غيرهم في مختلف بقاع العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

3- من حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقتها سياسة استراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها. لذا أصبحت معظم الدول المتطورة والنامية وفي جميع القارات أعضاء في اتفاقيات تجارية إقليمية (منطقة تجارة حرة اتحاد جمركي، سوق مشتركة.... وهكذا).

(1) عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي: التطور والأشخاص، الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2007، ص 174.

(2) المرجع السابق، ص 174.

(3) المرجع السابق، ص 175.

وتظهر التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملاً بين التكتلات الإقليمية والعملة حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تؤدي سياسات الاندماج العالمي إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية⁽¹⁾، كما تنطلق العملة من مقولة أن التكتل الاقتصادي على الصعيد العالمي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، حيث يؤدي انفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار عبر الحدود إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية على أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عملة الاقتصاد وعملة التجارة واطلاق حرية السوق والمنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي⁽²⁾.

من هنا يمكن القول أن الاندماج أو الانتماء في تكتل اقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أصبح أمراً ضرورياً للحد من آثار العملة وذلك عن طريق حماية اقتصادياتها (صناعياً، زراعياً، خدماتياً...) من المنافسة الأجنبية، وتعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تصنع حواجز بينها وبين باقي دول العالم وهو ما يعاكس ما تنادي به العملة الاقتصادية بالتحريم على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي، كما أن للتكتلات الاقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العملة تفتقد للسلطة العالمية وبالتالي لا تجد من يجمعها. فهل التكتلات الاقتصادية تتعارض معها وستتغلب عليها؟ وحيث أن العملة هي نتاج تحرير التجارة العالمية مما يجعلها أمراً واقعياً ينبغي التعامل معه.

(1) لطف الله امام صالح "التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 2002، ص46.

(2) المرجع السابق، ص48.

بما أن التكنات الاقتصادية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي بمرور الزمن حيث تنحصر المنافسة في إطار هذه التكنات الاقتصادية وبالتالي ستؤثر على الوجه الجديد للنظام الاقتصادي العالمي في القرن الواحد والعشرين من حيث العلاقات ومراكز القوى.

إن حجم الموارد الضخمة التي تمتلكها هذه الفواعل أي التكنات وكذا المرونة التي تتسم بها في عملية نقل البضائع والأموال والأفراد والتكنولوجيا المتطورة تزيد من قدرتها على المساومة مع الحكومات، فعشرات التكنات الاقتصادية تقدر مبيعاتها السنوية بعشرات المليارات من الدولارات لكل منها ومثال على ذلك شركة جنرال موتورز وشركة أكسون، شل وجنرال إلكتريك.

إن الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطيات الدولية المتوفرة لدى التكنات الاقتصادية ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه التكنات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي يبين بما لا يدع مجالاً للشك التأثير الذي تؤديه التكنات الاقتصادية على النظام النقدي العالمي، فإذا أرادت هذه التكنات وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة التكنات الاقتصادية بتحويل بعض الأصول المالية من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية.

هذا وكنتيجة أيضاً لاستحواذ التكنات الاقتصادية على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة العالمية من خلال ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في كثير من الصناعات⁽¹⁾.

فالتكنات الاقتصادية تمتلك خاصية تنفرد بها وهي لها استراتيجية اقتصادية مالية ونقدية خاصة بها وهي من خلال ذلك تساهم في هيمنة هذه التكنات على النظام الاقتصادي العالمي، مما تسبب في بروز مخاطر عديدة منها فرض قواعد اقتصادية جديدة تكون في خدمة أقلية من سكان الأرض تزداد ثراء ويسير عددها نحو التناقص في مقابل أغلبية سكانية تزداد فقراً ويسير عددها نحو التزايد.

(1) محمد أحمد عنتر، العولمة والتكنات الاقتصادية رسالة ماجستير الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2019.

هذا إلى جانب مخاطر أخرى تتعلق بالتلاعب الجيني في الإنتاج الزراعي والتغذية الهرمونية للحيوانات التي تسبب في تراجع القدرات النباتية للمنتج الطبيعي في البلدان التي لا تملك هذه التكنولوجيات الجينية والهرمونية مع ما يتبع ذلك من مخاطر على الصحة العمومية وعلى حياة الناس كما يمكن التطرق إلى تأثير هذه التكتلات على العمالة على المستوى الدولي من خلال الاندماج بين التكتلات أو من خلال تحويل نشاطات معينة إلى بلدان أخرى، مما يترتب عنه التهام التكتلات الصغيرة والمتوسطة، وما يصاحبه من تسريح للعمال وإحالة طبقة كبيرة من المجتمع على البطالة، وما يترتب عن ذلك من توترات في أسواق العمل وتندي أجور عمالها وتزيد من جديد من نسب أرباحها⁽¹⁾.

هذا دون أن ننس مخاطر أخرى وهي تتعلق باستعمال هذه التكتلات الاقتصادية كأدوات لترويج قيم وأنماط ثقافية غربية وخاصة الأمريكية، معتمدة في ذلك على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة من أجل خلق ثقافة جديدة تخدم أساساً مصالح هذه الدول وهذه التكتلات.

والواقع كما قلنا لم يعد يمنع ذلك من أن يصير العالم كله مجالاً للتسويق لشتى أنواع السلع (تسويق السلع تامة التصنيع، تسويق المستخدمات وعناصر الإنتاج وتصدير المعلومات والأفكار... وهكذا)، والتسويق لشتى هذه المنتجات يؤدي إلى نتيجة هامة وهي أن التكتلات الاقتصادية تصبح وسيلة من وسائل اختراق السيادة الدولية، بالإضافة إلى تخطي التكتلات الاقتصادية للحواجز الجمركية سواء بالاستثمار المباشر داخل الدولة المراد غزوها، أو بالتحايل للتهرب مما تفرضه الدول من سياسات ضريبية ومالية⁽²⁾.

كما أن التكتلات الاقتصادية قد دفعت بالدول إلى تبني منطقتها وتسيير الطريق لها لا لكونها ذات قوة استثمارية ضخمة وإمكانات فعل وتفعيل كبرى فقط، ولكن كذلك لكونها أصبحت الفاعل الجديد

(1) عبد الرزاق مقري، تشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية، والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص 50.

(2) مبروك غضبان، بين العولمة والسيادة محاضرة في مقياس العلاقات الدولية (قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، السنة الجامعية 1999-2000).

في الاقتصاد والمال في التكنولوجيا، والثقافة وبالتالي فلم تعد الدولة هي المسير والمتحكم بل غدت التابع والمتأقلم.

إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى التكتلات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي، لذلك تشكل التطورات الاقتصادية خلال هذه الفترة نقله نوعية في التاريخ الاقتصادي العالمي ليس على صعيد ربط الاقتصاديات المتخلفة، والتي الآن أكثر ارتباطاً أو على صعيد حجم التجارة العالمية الذي تجاوز كل الأرقام، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام⁽¹⁾.

(1) أنظر آليات نظام العولمة على الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2019.

المبحث الثالث

التكتلات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية

أولاً- فوائد التكتل الاقتصادي

يتضمن مفهوم التكتل الاقتصادي في عصرنا الحاضر:

1- قيام التجارة بين الدول المختلفة، وداخل نطاق كل دولة في ظل الاستخدام الكامل لموارد الثروة مع إزالة العقبات التي تواجه تدفق السلع والخدمات والخدمات من مكان لآخر.

2- اتخاذ الإجراءات المالية التي تسمح بتبادل العملات النقدية المختلفة، وإصلاح ميزان المدفوعات، مع تحسين تطوير المواصلات وطرق النقل المختلفة عبر الحدود السياسية، وبين مواقع الإنتاج والاستهلاك.

ويحقق التكتل الاقتصادي فوائد كثيرة للدول المنضمة في مجموعة من مجموعاته منها:

1. ضمان الحصول على المواد الأولية بأسعار معقولة.

2. توسيع نطاق سوق السلع المنتجة ولا يخفى ما للسوق المتسعة من مزايا اقتصادية ترتبط بالإنتاج الغزير وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة جودته وهي من قبيل ما يساعد على التخصص في الإنتاج استخدام وسائل الإنتاج الحديثة ويؤدي التكتل الاقتصادي أيضاً إلى رفع المستوى الحقيقي للمعيشة زيادة القوة الشرائية وكان نصب أعين مؤيدي سياسة التكتل الاقتصادي نموذج الولايات المتحدة حجمها المتسع مواردها المتعددة والمتنوعة والغزيرة، وارتفاع مستوى معيشة سكانها ليس من المستطاع القول بأن التكتل الاقتصادي يأتي بفوائد متساوية لجميع الدول الأعضاء المشتركة فيه ذلك أن مجموعة من المؤثرات تتدخل في هذا الأمر منها:

أ- درجة التكامل الاقتصادي: أي درجة اختلاف السلع المنتجة ودرجة اختلاف المعروض من وسائل الإنتاج ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن الفوائد التي يمكن جنيها من تنافس السلع المنتجة، وتنافس عوامل الإنتاج لا تقل أثراً على التكامل الاقتصادي.

ب. حجم الدول الأعضاء وعددها، إذ كلما كان الاتحاد مؤلفاً من دول كثيرة ذات اقتصاديات صغيرة كان أفضل من ارتباط دولتين كبيرتين.

ج. ثم يأتي أخيراً الموقع الجغرافي، وأثره في سهولة النقل وانخفاض، التكاليف وكلما كانت دولة الكتلة الاقتصادية متصلة تربط بينها خطوط النقل البري والقنوات الملاحية، أو كلما كان النقل البحري متوفراً لها كان ذلك أفضل⁽¹⁾

ثانياً- مزايا التكتل الاقتصادي

إن مجرد التفكير في إنشاء تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول يعتبر بحد ذاته مكسباً لهذه الدول، لأن الفائدة منه تعم جميع الأعضاء، ففي ظل التكتل الاقتصادي لا يتم فقط دمج أسواق السلع النهائية إنما يتم أيضاً دمج أسواق عوامل الإنتاج، مما يحقق لهذه الدول مزايا ومنافع كبيرة لا يمكن أن تتحقق لها منفردة. من هذه المزايا مايلي:

1- إتساع حجم السوق:

من دوافع التكتل الاقتصادي عادة ضيق سوق الدولة الواحدة وعجزه عن استيعاب جميع مانتنتجه مشروعات هذه الدول، فدخل هذه الدولة ودول أخرى في تكامل اقتصادي، مما يترتب عليه نتائج اقتصادية إيجابية لكل دولة إتساع السوق يحقق مزايا إضافية مضاعفة للدول الأعضاء.

2 - تحسين شروط التبادل التجاري:

العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة بمدى التقارب بين الدول الداخلة في المعاملات التجارية و الاقتصادية بعضها ببعض، كلما قويت هذه العلاقات من خلال التكتل كلما كان لها أثر علي شروط التبادل التجاري.

فالتكتل الاقتصادي يعني قوة تفاوضية فاعلة في تحقيق الدول الأعضاء، إضافة إلى تحكمها في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء حيث تمثل سوقاً واحدة.

(1) فؤاد الصقار ، جغرافيا التجارة الدولية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص 160.

3 - زيادة فرص العمل:

إن انتقال الأيدي العاملة بحرية ودون قيود بين الدول الأعضاء الداخلة في الاتفاق الاقتصادي ومع زيادة فرص العمل الناتجة عن التطور والإزدهار بين هذه الدول، سيؤدي حتماً إلى زيادة التوظيف وبالتالي ستقل نسب البطالة وما يترتب عليها من مشاكل وهذا بدوره يعود بالفائدة على الدول الأعضاء ويرفع من مستوى المعيشة ضمن حدودها⁽¹⁾.

ثالثاً- أهداف التكتلات الاقتصادية

هنالك ثلاثة أهداف للتكتلات الاقتصادية:

1- الأهداف الاقتصادية

2- الأهداف الاجتماعية

3- الأهداف السياسية

1 - الأهداف الاقتصادية: تهدف التكتلات الاقتصادية الى تحقيق عدة أهداف اقتصادية منها:

أ. يهدف التكتل الاقتصادي في مرحلة من مراحله المختلفة، إلى تقسيم العمل والتخصص والإنتاج بين مجموعة أقطار، وضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة مشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة، ووفورات الحجم الكبيرة التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكتل.

ب. التشجيع على تنفيذ المشروعات الانتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام والخاص، حيث توفر امكانية إتساع السوق "حافزاً لاتخاذ قرار الاستثمار، وتقليل درجة المخاطر التي تصاحب الإستثمار في المشروعات الكبيرة.

ج. يكسب التكتل مجموعة الأطراف المشتركة مركزاً تفاوضياً قوياً يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري، كما أن الاقتصاد الصغير المنفرد لا يستطيع حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة أو تحسين المنتجات الحالية.

(1) جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 28

- د. يؤدي التكتل إلى زيادة المنافسة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.
- هـ. تحقيق وحدة التقلبات الاقتصادية الدورية فيما بين الكساد والرواج.
- و. المساعدة على تطوير المقدرات التكنولوجية وتنميتها من حيث أن إمكانيات التكتل تساعد على توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث.⁽¹⁾

2- الأهداف الاجتماعية:

تحقق التكتلات الاقتصادية أهداف إجتماعية مثل:

- أ- يؤدي التكتل الإقتصادي إلى حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم.
- ب- يتيح التكتل إمكانية إثراء الحياة الفكرية والثقافية لأطراف التكتل.
- ج- إعداد الكادر القادر علي التعامل مع المستجدات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

(1) المرجع السابق، ص 29.

الخاتمة

يلاحظ في موضوع التكتلات الاقتصادية هو عدم قدرة الباحثين والمفكرين على تحديد تعريف شامل لهذا المفهوم، ومرد ذلك يعود إلى اختلاف تخصصات كل باحث وكذلك انتماءاتهم الفكرية واختلاف الزوايا التي نظر بها هذا المفهوم، ومن جهة أخرى تأثير النطاق الجغرافي والدول المنشئة للتكتل على تحديد المفهوم وضبطه، فهناك تكتلات اقتصادية إقليمية وأخرى عابرة للقارات والبعض الآخر يأخذ صفة العالمية، وهناك تكتلات أنشأت دولاً ذات قوة وتكتلات أنشئت من طرفي دول فقيرة. كل هذه المعطيات لعبت دوراً كبيراً في تحديد مفهوم التكتلات الاقتصادية. ينجم عن تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الدول الرامية إلى تحقيق التكتلات آثاراً ساكنة وأخرى ديناميكية على الدول الأعضاء، قد تحدث في إحدى مراحل التكتلات الاقتصادية خاصة مرحلة إقامة الاتحاد الجمركي، ضف إلى ذلك جملة من الآثار الأخرى على الدول غير الأعضاء.

يترتب على التكتل الاقتصادي آثار اقتصادية علي الدول الأعضاء في أي صورة حتى ولو كانت أبسط هذه الصورة وأيضاً على الدول الأخرى بخلاف هؤلاء الأعضاء.

لقد شهد الأدب الاقتصادي العديد من مساهمات الاقتصاديين في بناء النماذج الاقتصادية للتكتل الاقتصادي والتي كان لها آثارها الإيجابية على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة، فهناك عدد من الجوانب الإيجابية على المستوى الاقتصادي:

- 1- العوائد الاقتصادية الضخمة من جراء تكامل إمكانات المؤسسات المتكثلة.
- 2- إن وجود التكتلات الاقتصادية سوف يؤدي إلى إيجاد علاقات تكامل أمامية وخلفية بين أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدولة.
- 3- إن توسع التكتلات الاقتصادية في نشاطها على المستوي الأفقي والعمودي مع الإنتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق والمحافظات النائية المختلفة.

المراجع

- خليل الحاج، ومحمد أحمد المقداد و حاييل فلاح سرحان، أثر المتغيرات الدولية على مصادر التهديد الأمان القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، دراسات علوم إنسانية واجتماعية، المجلد 2، 2013.
- أحمد الراشدي، ناصيف متى، الأمم المتحدة ضرورات إصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.
- مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية، عمان، الأكاديميون للنشر وتوزيع 2012.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، القاهرة، الدار الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، 2000.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، 2003.
- محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و اثرها على النظام التجاري العالمي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.
- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة العمال الدولية، ط 2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2001.
- أحمد ابو الحسن زرد، السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية، الأسرة للنشر، 2001.
- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009.

- محمد الشريف منصور، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد تخصص إدارة الأعمال كلية الاقتصاد معهد التسيير - جامعة منتوري قسنطينة 2009/2008
- حسن عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ، ص63.
- عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- فرج شعبان التجارة والاستثمار البينيان كمدخلان للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005.
- كامل بكرى، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- كامل بكرى، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة 2، 1989.
- غنية إبرير، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العالمية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010.
- عبد الرحمان حرش، المجتمع الدولي: التطور والأشخاص، الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2007.
- لطف الله امام صالح "التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري" ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 2002.
- محمد أحمد عنتر، العولمة والتكتلات الاقتصادية رسالة ماجستير الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2019.
- عبد الرزاق مقري، تشكيلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية، والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

- مبروك غضبان، بين العولمة والسيادة محاضرة في مقياس العلاقات الدولية (قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، السنة الجامعية 1999-2000).

- أنظر آليات نظام العولمة على الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2019.

- فؤاد الصقار ، جغرافيا التجارة الدولية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997.
المراجع الأجنبية

- Walter Mattli: "the logic of regional integration Europe and beyond" Cambridge; Cambridge University press, 1997.
- Mary. E. Burlisher et al, Regionalism: old and new theory and aratice, the International Agricultural trade Research consortium (IATRC), conference - capri. Italy, June 2003.

درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في
تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم
الطفيلة

اعداد:

أمل محمد سالم الهواملة

The degree to which physical education teachers use the augmented reality method, and the obstacles to its use in teaching mathematical skills to basic stage students in the schools of the Tafila Directorate of Education.

Preparation:

Amal Muhammad Salem Al-Hawamlah

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة من قبل الباحثة، وتم التحقق من دلالات الصدق والثبات، وطبقت الدراسة على معلمي ومعلمات تربية الطفيلة حيث بلغت عينة الدراسة (100) معلم ومعلمة اختبروا بالطريقة العشوائية البسيطة، وقامت الباحثة باستخدام المنهج المسحي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

أن المتوسط العام لمستوى استخدام اسلوب الواقع المعزز كان متوسطا، وأن المتوسط العام لفقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية جاءت بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج ايضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامها، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على طرح دورات تدريبية وبرامج تنمية مهنية لمعلمي التربية الرياضية باستخدام تقنية الواقع المعزز وكيفية توظيفها في العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: اسلوب الواقع المعزز، المرحلة الاساسية، معلمي التربية الرياضية.

Abstract

This Study Aimed to Identify The Reality of Physical Education Teachers' practice of modern teaching strategies in teaching basic stage students in Tafila Governorate. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed by the researcher, and the implications of validity and reliability were verified. The study was applied to male and female Tafila education teachers, where the study sample amounted to (130). A male and female teacher were chosen randomly by approximately 55% of the study population. The researcher used the descriptive approach and the study reached several results, the most notable of which are: The general average level of use of the augmented reality method was average, and the general average for the paragraphs on the obstacles to using the augmented reality method in teaching mathematical skills to basic stage students was moderate. The results also showed that there were no statistically significant differences in the degree of use of the augmented reality method and the obstacles to its use. It is recommended The study calls for the need to work on offering training courses and professional development programs for physical education teachers using augmented reality technology and how to employ it in the educational process.

Keywords: Augmented Reality Method, Basic Stage, Physical Education Teachers.

المقدمة:

يمثل التعليم الركن الأساسي في تقدم المجتمعات ورفقيها، وتحقيق رفاهيتها، ولهذا تسعى المجتمعات لتطوير وتحسين تعليمها من حيث النوعية، ولأن التعليم في الغالب يعتمد بمراحله جميعها على الأسلوب التقليدي، والتي يكون محورها الأساسي ومصدر المعلومة فقط هو المعلم، ليبقى دور الطالب كمتلقي وهو دور سلمي إلى حد كبير، مما دفع الكثير من التعليمية إلى السعي لتطوير، جودة ونوعية التعليم، لينعكس على مخرجاته من خلال اتباع طرق وأساليب حديثة جديدة للتعليم تهدف إلى أن يكون المتعلم (الطالب) فيه نشطا إيجابيا، وأن يكون المعلم موجها ومرشدا.

نتج عن التطور الهائل في المجال التكنولوجي والمعرفي، إلى ظهور كثير من نظريات التعلم والتعليم، وأصبح التعليم مهنة لها أصولها وقواعدها ومناهجها العلمية، فقد ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة في مجال إعداد المعلم والتي تؤكد على أهمية مجازاة العصر، وتتبع التطورات العلمية والتربوية والتقنية، كذلك متابعة تطورات المناهج والأساليب، كما تتطلب التطورات التقنية والرقمية الحالية أن يكون المعلم على علم بطرق التعامل مع الوسائل التعليمية الحديثة مثل الأجهزة الإلكترونية وتطبيقاتها وبرامجها؛ وكيفية استخدامها بفاعلية مع الطلبة (الجبالي وآخرون، 2023).

وقد حظيت التكنولوجيا بأهميتها كبيرة لارتباطها بكافة جوانب الحياة، وخاصة تطور أنظمة الحاسوب بشكل خاص، والتقنيات الجديدة عامة على مدى العقود الماضية، وانعكاسه على أساليب التعليم ومناهجه وضرورة التنوع في الأساليب لتناسب الطالب، وموضوع الدرس لتسريع عمليه الفهم والاستيعاب لدى الطالب (حسانين وعزت، 2021).

وقد أكدت دراسات عديدة مثل دراسة الجبالي وآخرون (2023)، ودراسة خلف (2022) على أن تقنية الواقع المعزز من التقنيات المهمة وكذلك السهلة والفعالة والسلسلة، كما أنها تزود المتعلم بمعلومات واضحة وموجزة، وتمكن المتعلم من إدخال معلوماته وبياناته وإيصالها بطريقة سهلة.

وتتيح حيث تتيح تقنية الواقع المعزز التفاعل المرن بين كل من المعلم والمتعلم، وتجعل الإجراءات بين المعلم والمتعلم شفافة وواضحة، وتمتاز بفعاليتها من حيث تكلفتها وقابليتها للتوسع بسهولة من خلال حلول سهلة

كاستخدام جهاز الحاسوب المحمول أو جهاز هاتف الذكي، أو الجمع بين أشياء حقيقية وافتراضية، وربط مجالات مختلفة بعضها مع بعض كالتعليم والترفيه، وتضم تقنية الواقع المعزز مزيجاً من عناصر العالم الواقعي، والعالم الافتراضي ليشمل خصائص الجمع بين الأشياء الحقيقية، والافتراضية في بيئة واقعية يتم تشغيلها بشكل تفاعلي في الوقت الفعلي، وتعتمد تقنية الواقع المعزز على إضافة معلومات افتراضية للواقع الحقيقي بشكل متزامن للواقع قد تكون صور أو فيديو تعليمي أو معلومات اثرائية تساعد على فهم المحتوى التعليمي بشكل وبأسلوب أفضل (عدلي، 2018).

كما وأكدت العديد من الدراسات والأبحاث إلى أهمية الواقع المعزز، في رفع درجة الثقة في النفس، وشحذ الهمة على المثابرة وحب التعلم، والذي يقوم أسلوب التعلم الذاتي وتوظيف مهارات التعلم بفاعلية كبيرة يسهم في تطوير الفرد سلوكياً ومعرفياً ونفسياً، وتؤهله لفهم استيعاب محدثات العلوم في الوقت المعاصر، لأنه نط من أنماط التعلم الذي نعلم فيه الطالب كيف يتعلم، وأن يستطيع تحديد ما يريد تعلمه بنفسه، لأن امتلاك وإتقان مهارات التعلم الذاتي وتوظيفها تمكن الفرد من التعلم في جميع الأوقات، وطوال سنوات العمر، وخارج المدرسة، وداخلها، وهو ما يطلق عليه بالتربية المستمرة العصمي (2023).

وتعد التربية الرياضية من أهم المجالات التي تتضح فيها الحاجة الملحة لاستخدام التكنولوجيا والأساليب المتطورة في تعليمها واکساب المتعلمين المهارات الأساسية السلمية لأداء مهاري متميز، وبالتالي فإن أدوار معلم الرياضة (المدرّب) لم تعد محصورة على الدور التقليدي، بل أصبح له دور هام في عملية الابتكار والإبداع لترغيب الطلبة في النشاط الرياضي وممارسته على أسس علمية، وعملية تساعد على الاستمرارية ومواصلة التعلم والممارسة، حيث لوحظ استخدام الوسائل التعليمية التكنولوجية في جميع الألعاب الرياضية (خلف، 2022).

واستناداً لما سبق جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز ومعوقات استخدامه على تعلم المهارات الأساسية لدى طلبة المرحلة الاساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

فقد تزايد في السنوات الاخيرة اهتمام المؤسسات التعليمية في جميع دول العالم بالتقنيات التعليمية الحديثة، لأنها تعتبر قطار التقدم الذي سيعبر بهذه الدول نحو مستقبل آمن لأفرادها وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها في جميع المجالات، وتعد الرياضة من المجالات الهامة التي تحتاج ايضاً الى التحديث والتطوير في أساليب التعليم والتدريب، حيث تلعب الأساليب الحديثة في التعلم دوراً محورياً في مجال تعلم مهارات الأنشطة الرياضية كما تزود المعلمين بالأدوات والوسائل الحديثة والتي ينظر اليها بأنها ذات تأثير إيجابي في عملية التعلم لأنها تعمل على سرعة وسهولة وتنظيم كل المعلومات مما يقلل الجهد والفاقد التعليمي ويؤدي ذلك الى فوائد تعليمية للمتعلمين.

مما دفع الباحثة الى البحث والتمحيص للعديد من الدراسات والابحاث التي درست اساليب التدريس الحديثة والتي اجريت على الالعاب الرياضية بشكل عام حيث أوصت دراسة زيهيونغ وآخرون (, Zhihong , Yingying , Bingsheng , Jeffrey & Ashlynn, 2023)، ودراسة العصمي (2023)، ودراسة الجبالي وآخرون (2023)، ودراسة خلف (2022)، التركيز على استخدام اسلوب الواقع المعزز في تحسين الاداء الرياضي وتسريع عملية اكتساب المتدربين للمهارات الاساسية في الالعاب الرياضية. من هنا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في محاولة من الباحثة للتعرف درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة.

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة ؟
2. ما معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة ؟
3. هل تختلف درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير للجنس والمؤهل العلمي ؟

4. هل تختلف معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية، تبعاً للجنس، والمؤهل العلمي؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية.

2. التعرف على استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية تبعاً لمتغير للجنس والمؤهل العلمي.

3. التعرف على الفروق في استجابات معلمي التربية الرياضية على فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية، تبعاً للجنس، والمؤهل العلمي.

4. التعرف على الفروق في استجابات معلمي التربية الرياضية على فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية، تبعاً للجنس، والمؤهل العلمي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في جانبين مهمين هما:

أولاً: الأهمية النظرية: حيث تتبع أهمية هذه الدراسة من انما تتناول جانباً على قدر كبير من الأهمية يمس بشكل مباشر تتناول درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية، وتأمل الباحثة ان تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات ميدانية أخرى تتناول اساليب تدريبيه وتدرسه اخرى لتعليم المهارات الرياضية لطلبة المدارس.

ثانياً: الأهمية التطبيقية: لفت انتباه المدربين والقائمين على رعاية الرياضيين بمختلف الألعاب التي يمارسونها الى أهمية استخدام الواقع المعزز، لتحسين مهارات الرياضيين، وتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات، التي قد تساهم في تحسين مستوى توظيف الواقع المعزز، في التدريب الرياضي.

التعريفات الإجرائية

فيما يأتي التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

الواقع المعزز: تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد تدمج الواقع الحقيقي بالواقع الافتراضي ويتم التفاعل بينهما في الوقت الحقيقي أثناء قيام الفرد بالمهمة الحقيقية بهدف تحسين الإدراك الحسي للمستخدم (الجبالي وآخرون، 2023).

ويعرف إجرائياً: بأنها الطريقة القائمة على تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد تدمج الواقع الحقيقي بالواقع الافتراضي ويتم التفاعل بينهما في الوقت الحقيقي والتي يتم استخدامها بهدف تعلم المهارات الرياضية والتي تقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المعلم على المقياس المعد لهذه الدراسة.

معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز: وهي التحديات، والمعوقات الاقتصادية، والاجتماعية، والفنية التي تحول دون استخدام اسلوب الواقع المعزز.

حدود الدراسة ومحدداتها

الحدود البشرية والمكانية: تم إجراء الدراسة على عينة من معلمي التربية الرياضية لصفوف المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2023/2024.

الحدود الموضوعية: درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة المتحمي (2023) إلى التعرف على واقع استخدام تقنية الواقع المعزز من وجهة نظر معلمي الرياضيات بالمرحلة الثانوية بمحافظة القنفذة، وإلى تحديد المعوقات التي تحول دون استخدامها في تدريس الرياضيات، واستخدم البحث لتحقيق أهدافه المنهج المسحي، أما أداة البحث فهي عبارة عن استبيان من إعداد الباحث، وقد طُبّق على كامل مجتمع البحث البالغ (78) معلماً، وقد أظهرت النتائج أن متوسط استجابات مجتمع الدراسة حول درجة استخدامهم تقنية الواقع المعزز جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.75)، كما أظهرت اتفاق مجتمع البحث حول معوقات استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس الرياضيات بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.75).

هدفت دراسة الجبالي وآخرون (2023) إلى التعرف على تأثير استخدام تقنية الواقع المعزز في تعليم سباحة الزحف على الظهر للأطفال المبتدئين في السباحة، تحقيقاً لأهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي باستخدام التصميم التجريبي لمجموعتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من مجتمع البحث من لاعبي السباحة المبتدئين بنادي الشرطة بمدينه 6 أكتوبر، والبالغ عددهم (20) لاعبا مقسمة إلى مجموعتين الأولى تجريبية وعددها (10) متعلمين، والمجموعة الأخرى ضابطة وعددها (10) متعلمين وكانت أهم الاستنتاجات أنه توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات القياسات البعدية للمجموعتين الضابطة والتجريبية في مستوى "الأداء المهارى" لتعلم سباحة الزحف على الظهر للأطفال المبتدئين لصالح المجموعة التجريبية، وكانت أهم التوصيات استخدام اسلوب الواقع المعزز بالتليفون المحمول في تعلم المهارات المختلفة للأنشطة الرياضية، والعمل على انتشارها وتعميمها بين متعلمي السباحة.

وهدفت دراسة خلف (2022) إلى التعرف على استخدام تقنية الواقع المعزز على مستوى التحصيل المعرفي لسباحة الزحف على البطن لدى طالبات كلية التربية الرياضية جامعة بنى سويف تم استخدام المنهج التجريبي بتصميم المجموعتين أحدهما ضابطة والأخرى تجريبية على عينة قوامها (40) طالب وتم تقسيمهم بالتساوي على المجموعتين، وبلغت العينة الاستطلاعية (10) طلاب من داخل مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية، وقد أسفرت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية بين مجموعتي البحث (الضابطة والتجريبية) في

القياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية في المستوى المهارى لتعليم سباحة الزحف على البطن، إن البرنامج المستخدم باستخدام تقنية الواقع المعزز له تأثير واضح بمقارنته بالبرنامج التقليدي في تعلم سباحة الزحف على البطن، وساهم البرنامج التقليدي بشكل إيجابي في تعلم سباحة الزحف على البطن وذلك بوجود فروق دالة إحصائية بين القياس القبلي والبعدي للمجموعة (الضابطة) لصالح القياس البعدي.

وهدفت دراسة حسانين وعزت (2021) إلى تصميم برنامج تعليمي إلكتروني باستخدام تقنية الواقع المعزز لتعليم سباحة الصدر، والتعرف على تأثير تقنية الواقع المعزز في الوصول الي إتقان الأداء الفني لسباحة الصدر، فالواقع المعزز نظام يمتلك قدرة هائلة لتحسين عملية التعليم والتعلم، حيث إنه أحد أشكال التعليم المدمج الذي يقوم على الجمع بين الطرق التقليدية والتكنولوجية الحديثة للتعليم، فهو يحتوي على كم كبير من المعلومات والوسائط المتعددة المختلفة التي توفر للمتعلم مشاهد كاملة للمعلومات التي ساعدته على تكوين رؤية كاملة للمهارات الحركية لسباحة الصدر، وبالإضافة إلى كونها طريقة جديدة في التعلم تحتوي على العديد من عوامل الجذب والاستثارة لدى المتعلمين، وقد بلغت مدة البرنامج التعليمي (6) أسابيع وبواقع (3) وحدات تعليمية في الأسبوع بإجمالي (18) وحدة تعليمية، وتم إجراء البحث باستخدام المنهج التجريبي ذو التصميم التجريبي لمجموعة تجريبية واحدة باستخدام القياس القبلي والبعدي، على عينة قوامها (26) متعلم من متعلمين الفئة العمرية (9) سنوات المشتركين بحمام سباحة نادي الترسانة الرياضي، (10) متعلمين يمثلوا المجموعة الاستطلاعية، و(16) متعلم يمثلوا المجموعة التجريبية الأساسية، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين القياس القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية لصالح القياس البعدي، مع وجود فروق كبيرة في نسبة التغيير بين القياسين، مما يدل على فاعلية استخدام البرنامج التعليمي الإلكتروني باستخدام تقنية الواقع المعزز لإتقان الأداء الفني لسباحة الصدر.

هدفت دراسة الغامدي (2021) إلى معرفة مدى استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس العلوم لدى معلمات المرحلة الابتدائية بمحافظة المخوة، وتكونت عينة البحث من (76) معلمة علوم بالمرحلة الابتدائية بمحافظة المخوة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي، توصلت النتائج إلى أن مدى توفر برامج وتطبيقات الواقع المعزز والأجهزة المناسبة لعرضها بالمدارس متوفر بدرجة

متوسطة، كذلك أن استخدام معلمات العلوم لتقنية الواقع المعزز في تدريس العلوم بدرجة متوسطة، ويتضح من النتيجة أن هناك معوقات في تطبيق تقنية الواقع المعزز لدى معلمات العلوم بدرجة مرتفعة .

اما دراسة الحامد (2020) فقد هدفت إلى الكشف عن معوقات استخدام تقنيات الواقع المعزز في التدريس من وجهة نظر المشرفين التربويين في مدينة الرياض، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ فقد استخدمت الباحث المنهج الوصفي المسحي؛ والاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت العينة من (113) مشرفاً تربوياً، وقد توصلت الدراسة إلى اتفاق جميع أفراد العينة على جميع المعوقات التي تواجه استخدام تقنية الواقع المعزز في التدريس؛ كما توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في متوسطات استجابات العينة نحو جميع المعوقات التي تواجه استخدام تقنية الواقع المعزز في التدريس تعود إلى المؤهل العلمي، أو التخصص، أو المدة الإشرافية.

هدفت دراسة السبيعي وعيسى (2020) الى التعرف على واقع استخدام تقنية الواقع المعزز من وجهة نظر المعلمين في تدريس طلاب المرحلة الابتدائية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تطبيق مقياس واقع استخدام تقنية الواقع المعزز على عينة عشوائية قوامها (200) معلماً من معلمي المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام المتوسطات الحسابية لحساب درجة واقع استخدام تقنية الواقع المعزز لدى معلمي المرحلة الابتدائية، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة واقع استخدام تقنية الواقع المعزز لدى معلمي المرحلة الابتدائية بمحافظة جدة جاء بدرجة متوسطة بشكل عام ولكن قريبة من الدرجة المنخفضة، كما جاءت درجة معوقات استخدام تقنية الواقع المعزز بدرجة عالية.

هدفت دراسة عدلي (2018) إلى التعرف على أثر الواقع المعزز المتنقل على تعلم سباحة الزحف علي الظهر والتحصيل المعرفي للمبتدئين، طلاب الفرقة الثانية بكلية التربية الرياضية للبنين جامعة بنها والبالغ عددهم (360) طالب ممن يدرسون مقرر سباحة 3، استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتم اختيار عدد (70) طالب بطريقة عمدية من طلاب الفرقة الثانية من لا يمتلكون القدرة علي سباحة الظهر من مجتمع البحث كعينة اساسية وذلك بعد استبعاد الطلاب غير المنتظمين في الحضور، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين إحداهما تجريبية قوامها (25) طالب والأخرى ضابطة قوامها (25)، وتم اختيار (20) طالب كعينة استطلاعية، وتم تقسيم مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، أن البرنامج المقترح باستخدام

الواقع المعزز المتنقل له تأثير إيجابي على مستوى أداء سباحة الظهر للمجموعة التجريبية قيد البحث وتحسين مستوى التحصيل المعرفي مما ساهم في تحسين الجانب المهاري، وأن الطريقة التقليدية (الشرح اللفظي والنموذج العملي) ساهمت في تعلم سباحة الظهر، وتحسين مستوى التحصيل المعرفي، وأظهرت النتائج أن تفوق المجموعة التجريبية التي استخدمت البرنامج المقترح على المجموعة الضابطة التي استخدمت الطريقة التقليدية (الشرح اللفظي والنموذج العملي) مما يدل على فاعلية التعلم المنظم ذاتياً على تعلم سباحة الظهر وتحسين مستوى التحصيل المعرفي لهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة بهدف قياس درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية، ولذا اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المضمون، فهذه الدراسات تناولت موضوعات تبحث في الواقع المعزز في مجال التربية الرياضية، وتتفق معظم الدراسات السابقة التي أجريت على الموضوع من حيث أهميتها وأثرها على الرياضة والتدريبين، مثل دراسة الجبالي وآخرون (2023)، ودراسة خلف (2022) لأهمية البحث في استخدام الواقع المعزز.

واستخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج التجريبي، واستخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي، كما وتساهم هذه الدراسات السابقة في إثراء البعد النظري والعملي المتضمن خلالها، وفي تطوير أداتي الدراسة، والاستفادة من نتائجها بمقارنتها مع نتائج هذه الدراسة وتفسيرها، بينما تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في تناولها درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات التربية الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة للعام الدراسي 2024/2023 والبالغ عددهم (150) معلماً ومعلمةً، حسب احصائيات مديرية التربية والتعليم الطفيلة ، والجدول الآتي يبين توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (1)

توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب الجنس والمؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي	النسبة	العدد	الجنس
0.38	23	بكالوريوس	0.40	60	ذكر
0.36	22	دبلوم عالي			
0.26	15	ماجستير فأكثر			
0.28	25	بكالوريوس	0.60	90	انثى
0.49	44	دبلوم عالي			
0.23	21	ماجستير فأكثر			
0.32	48	بكالوريوس	1	150	المجموع
0.44	66	دبلوم عالي			
0.24	36	ماجستير فأكثر			

عينة الدراسة:

تم اختيار عينته من معلمي ومعلمات التربية الرياضية في لواء الجامعة، مقدارها 100 معلماً ومعلمةً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، والجدول الآتي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والمؤهل العلمي.

جدول (2)

خصائص عينة الدراسة توزع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والمؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي	النسبة	العدد	الجنس
0.38	15	بكالوريوس	0.39	39	ذكر
0.36	14	دبلوم عالي			
0.26	10	ماجستير فأكثر			
0.28	17	بكالوريوس	0.61	61	انثى
0.49	30	دبلوم عالي			
0.23	14	ماجستير فأكثر			
0.32	32	بكالوريوس	1	100	المجموع
0.44	44	دبلوم عالي			
0.24	24	ماجستير فأكثر			

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بمراجعة العديد من الدراسات والأدب النظري ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة، والمراجع والأبحاث التي تناولت موضوع استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية، ومعوقات استخدامه، وبعد المراجعة والتمحيص استطاعت الباحثة تطوير استبانة كأداة لهذه الدراسة، وتم التأكد من مدى سلامة صياغة الاستبانة، وملائمة الفقرات لأبعاد الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العلوم التربوية.

خطوات تطوير أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالخطوات التالية بهدف تطوير أداة الدراسة:

1. إجراء مسح للعديد من البحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية، ومعوقات استخدامه مثل كدراسة المتحمي (2023)، ودراسة السبيعي وعيسى (2020).

2. تم عرض الاستبيان على (10) من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لبيان دقة صياغته و مدى ملائمة الأبعاد والفقرات للفئة المستهدفة.

3. تم استخراج دلالات صدق وثبات للاستبيان باستخدام المعالجات الإحصائية.

4. تم إعطاء تعليمات تعبئة الاستبيان.

و تكونت هذه الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول: ويتضمن المعلومات الديموغرافية التالية (الجنس، المؤهل العلمي).

الجزء الثاني: ويتكون من الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة:

*الفقرات من (1-13) تقيس المتغير (درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية).

*الفقرات من (14- 22) تقيس المتغير (معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية).

و تم استخدام مقياس (ليكرت الخماسي) وحددت بخمس درجات هي (تنطبق بدرجة كبيرة جداً وتنطبق بدرجة كبيرة وتنطبق بدرجة متوسطة وتنطبق بدرجة قليلة وتنطبق بدرجة قليلة جداً).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج القياس المستخدم كما يلي:

بدرجة	بدرجة	بدرجة	بدرجة	بدرجة
قليلة جداً	قليلة	متوسطة	عالية	عالية جداً
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

واستناداً إلى ذلك فقد تم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية لتفسير البيانات التي توصلت إليها الدراسة

على النحو التالي:

بدرجة متدنية 2.33-1.00

بدرجة متوسطة 3.67-2.34

3.68- فأكثر بدرجة مرتفعة

وبناءً عليه إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.68) فيكون مستوى التقديرات مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34-3.67) فإن مستوى التقديرات سيكون متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التقديرات منخفضاً وهذا يعني رفض أفراد مجتمع الدراسة للفقرة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق الأداة: Validity

تمثلت الطرق الإحصائية المستخدمة للتأكد من صدق الأداة فيما يلي:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض اداة الدراسة بصورتها الأولية على (10) محكمين من مختصين وخبراء في المناهج والاساليب والتربية الرياضية، للحكم على مدى مناسبتها لغرض الدراسة وشمولها للمحتوى وسلامة الصياغة اللغوية والبنائية، وتم الأخذ بتعديلاتهم وآرائهم، واقتراحاتهم، واستقر المقياس في صورته النهائية على (22) فقرة.

صدق البناء (الاتساق الداخلي):

وللتحقق من صدق البناء للمقياس، تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (25) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، وتم استخراج معامل الارتباط بيرسون لكل فقره مع الدرجة الكلية للمتغير. وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات التي تقيس درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية، والدرجة الكلية لاستخدام اسلوب الواقع المعزز.

جدول رقم (3)

معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرات من فقرات درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز والدرجة الكلية

لاستخدام اسلوب الواقع المعزز

معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمتغير	الفقرة
0.422*	1
0.541*	2
0.828**	3
0.787**	4
0.734**	5
0.865**	6
0.595**	7
0.865**	8
0.762**	9
0.651**	10
0.729**	11
0.785**	12
0.717**	13

**دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ويتضح من الجدول رقم (3) أن جميع فقرات متغير استخدام اسلوب الواقع المعزز ترتبط بالدرجة الكلية المكونة لها، بمعامل ارتباط موجب وعالي وبمستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وصدق البناء بالنسبة لمتغير استخدام اسلوب الواقع المعزز بفقراته المختلفة.

وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين كل فقره من فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تدريس التربية الرياضية والدرجة الكلية للمعوقات مجتمعة، والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4)

معامل ارتباط بيرسون بين كل فقره من فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تدريس التربية الرياضية والدرجة الكلية للمعوقات مجتمعة

معامل الارتباط	الفقرة
0.515**	14
0.501**	15
0.415**	16
0.412**	17
0.799**	18
0.759**	19
0.728**	20
0.749**	21
0.535**	22

**دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) *دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج الواردة في الجدول اعلاه ان جميع الفقرات تنتمي للمتغير المكونة له بمعامل ارتباط موجب، وعال وذو دلالة إحصائية .

ثبات الأداة: Reliability

حساب الثبات:

تم حساب ثبات أداة الدراسة لمتغيرات الدراسة بطريقة كرونباخ ألفا والجدول رقم (5) يبين قيم معاملات

الثبات لمتغيرات بأبعادها المختلفة:

جدول (5)

معاملات الثبات حسب طريقة كرونباخ الفا لمتغيرات الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	البعد وتسلسل فقراته
0.889	13	درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز
0.870	9	معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ الفا قد تراوحت لجميع المتغيرات ما بين (0.889 - 708.0) وهي قيم ثبات عالية ومقبولة لإجراء الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

من اجل معالجة البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS.v 25 لاستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- 1- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- 2- حساب تحليل اختبار التباين الثنائي لاختبار الفروق في مستوى تصورات المبحوثين تجاه استخدام اسلوب الواقع المعزز ومعوقات استخدامها في تدريس مبحث التربية الرياضية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول:

ما درجة استخدام معلمي التربية الرياضية اسلوب الواقع المعزز، ومعوقات استخدامه في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة ؟
للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرات اسلوب الواقع المعزز، و الجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن فقرات اسلوب الواقع المعزز

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
1	أنصح باستخدام تقنية الواقع المعزز في التدريس بشكل رسمي	3.40	1.20	3	متوسط
2	أبين للطالب أثناء (حصص التربية الرياضية) أهمية تقنية الواقع المعزز لهم في المستقبل	3.42	1.31	2	متوسط
3	أرغب بالاشتراك في برامج التنمية المهنية الخاصة باستخدام الواقع المعزز	2.99	1.16	12	متوسط
4	استخدامي لتقنية الواقع المعزز يزيد من دافعيّتي للتدريس	2.83	1.26	13	متوسط
5	يساهم استخدامي لتقنية الواقع المعزز (إيجاباً) على تحصيل الطالب	3.18	1.22	9	متوسط
6	اصمم محتوى واقع معزز خاص بدروس التربية الرياضية	3.02	1.43	11	متوسط
7	يتفاعل الطالب إيجابياً عند استخدام الواقع المعزز لاكتساب المهارات الرياضية	3.35	1.27	4	متوسط
8	أشرح للطالب كيفية استخدام تطبيقات تقنية الواقع المعزز الرياضية	3.19	1.35	8	متوسط

متوسط	7	1.28	3.20	أشارك محتوى الواقع المعزز المتصل بتعليم الألعاب الرياضية مع زملائي المعلمين	9
متوسط	1	1.27	3.47	أوظف تقنية الواقع المعزز في تبسيط المفاهيم والحركات الرياضية	10
متوسط	6	1.24	3.26	تُساعدني تكنولوجيا الواقع المعزز في تصميم أنشطة تدريبيه مرتبطة بالألعاب الرياضية	11
متوسط	10	1.40	3.16	استخدم تقنية الواقع المعزز في الحصة الصفية.	12
متوسط	5	1.35	3.30	أنشئ محتوى واقع معزز خاص بالمهارات الرياضية التي أقوم بتدريب الطلبة عليها.	13
متوسط	-	0.83	3.21	الدرجة الكلية لفقرات اسلوب الواقع المعزز	-1 13

يتبين من الجدول (6) أن المتوسط العام لمستوى استخدام اسلوب الواقع المعزز كان متوسطا، حيث بلغ (3.21) وانحراف معياري (0.83)، واحتلت الفقرة رقم (10) والتي نصها "أوظف تقنية الواقع المعزز في تبسيط المفاهيم والحركات الرياضية"، بمتوسط حسابي بلغ (3.40)، وانحراف معياري (1.20)، وفي حين كان أدنى متوسط للفقرة رقم (4) والتي نصها "استخدامي لتقنية الواقع المعزز يزيد من دافعي للتدريس" بمتوسط حسابي بلغ (2.83)، وانحراف معياري (1.16).

يمكن أن يعزى استخدام الواقع المعزز في التدريس بدرجة متوسطة إلى مجموعة متنوعة من العوامل المتداخلة، والتي يمكن تلخيصها في العوامل التقنية منها نقص الأجهزة فقد لا تتوفر الأجهزة المتوافقة مع تطبيقات الواقع المعزز في جميع المدارس، خاصة الأجهزة المحمولة والأجهزة اللوحية، إضافة إلى التكلفة العالية فقد تكون تكلفة شراء وتطوير تطبيقات الواقع المعزز مرتفعة بالنسبة للمؤسسات التعليمية، كما أن صعوبة الاستخدام فقد يواجه المعلمون صعوبة في تعلم كيفية استخدام تطبيقات الواقع المعزز وتكاملها في خطط الدروس، وسرعة التطور التكنولوجي حيث يتطلب مواكبة أحدث التطورات في مجال الواقع المعزز استثمارات

مستمرة في التدريب والتحديث، وتتفق هذه الدراسة في هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة المتحمي (2023)، ودراسة السبيعي وعيسى (2020)، دراسة الغامدي (2021).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز، و الجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
14	أعتقد أن صعوبة استخدام برامج إنتاج محتوى الواقع المعزز تشكل صعوبة لاستخدامها في التعليم	3.29	1.39	15	متوسط
15	أعتقد أن عدم توفر برامج تدريبية لاستخدام تقنية الواقع المعزز يعيق دون استخدام هذه التقنية في التعليم.	3.17	1.39	19	متوسط
16	أعتقد عدم امتلاك الخبرة الكافية الاستخدام تطبيقات الواقع المعزز يشكل تحديا لاستخدام هذه التقنية في التعليم.	3.32	1.35	14	متوسط

17	أعتقد أن التكلفة المادية لاقتناء الأجهزة الذكية وتطبيقات الواقع المعزز عائقا لاستخدام هذه التقنية في التعليم	3.10	1.32	20	متوسط
18	أعتقد أن الاستخدام غير الرسمي لتقنية الواقع المعزز في تدريس حصص التربية الرياضية دون تعميم استخدام هذه التقنية.	3.18	1.32	18	متوسط
19	أعتقد أن البنية التحتية في المدارس يشكل عائقا الاستخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس حصص التربية الرياضية.	3.08	1.30	22	متوسط
20	أعتقد أن ضعف شبكات الاتصال في المدارس تشكل عائقا لاستخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس حصص التربية الرياضية.	3.18	1.34	17	متوسط
21	أعتقد أن الحالة الاقتصادية للطلاب تشكل عائقا لاستخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس حصص التربية الرياضية.	3.21	1.27	16	متوسط
22	أعتقد أن العبء التعليمي والمدرسي للمعلم يعتبر عائقا لاستخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس حصص التربية الرياضية	3.09	1.33	21	متوسط
-14 22	الدرجة الكلية لمعوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز	3.18	1.04	-	متوسط

أظهرت النتائج أن المتوسط العام لفقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.18)، وانحراف معياري (1.04).

ووجد أن أعلى تقدير للفقرة رقم (16) وبمتوسط حسابي بلغ (3.32) وانحراف معياري (1.35) والتي نصها (أعتقد عدم امتلاك الخبرة الكافية الاستخدام تطبيقات الواقع المعزز يشكل تحديا لاستخدام هذه التقنية في التعليم).

وكان أقل تقدير للفقرة (19) بمتوسط حسابي بلغ (3.08)، وانحراف معياري (1.30) والتي نصها (أعتقد أن البنية التحتية في المدارس يشكل عائقا الاستخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس حصص التربية الرياضية). ويمكن أن يعزى ذلك إلى مجموعه من العوامل المتعلقة بالبيداغوجيا، وقلة المحتوى التعليمي فقد يكون هناك نقص في المحتوى التعليمي عالي الجودة والمصمم خصيصاً للواقع المعزز، وعدم وجود إطار عمل واضح فقد يفتقر المعلمون إلى الإرشادات والإطار النظري الواضح حول كيفية استخدام الواقع المعزز في التدريس، وصعوبة تقييم الفاعلية حيث يكون من الصعب تقييم الأثر التعليمي للواقع المعزز مقارنة بالطرق التقليدية، وهناك عوامل مؤسسية كنقص الدعم الإداري حيث لا يحظى استخدام الواقع المعزز بالدعم الكافي من قبل الإدارة المدرسية، وغياب سياسة واضحة حيث لا توجد سياسة واضحة تحدد كيفية دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، وقلة التوعية والتدريب حيث يكون هناك نقص في برامج التدريب والتوعية للمعلمين حول فوائد الواقع المعزز وكيفية استخدامه، أما العوامل الثقافية والاجتماعية والتي تتمثل في المخاوف بشأن التكاليف المالية قد يخشى بعض المعلمين أو الإداريين من التكاليف المرتبطة بتبني تقنيات جديدة، إضافة إلى المقاومة للتغيير حيث يواجه المعلمون مقاومة للتغيير من قبل الزملاء أو الطلاب، وتختلف هذه الدراسة في هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المتحمي (2023)، ودراسة الحامد (2020).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

هل تختلف درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلية، تبعاً للجنس، والمؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا من السؤال تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي والجدول (8) يبين ذلك:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير	
1.21552	3.0359	بكالوريوس	ذكر
0.12640	3.7538	دراسات عليا	
0.77650	3.2086	بكالوريوس	انثى
0.74655	3.2234	دراسات عليا	
0.87595	3.1736	بكالوريوس	الكلي
0.70276	3.3254	دراسات عليا	

يتضح من الجدول (8) أعلاه وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائياً تم إجراء تحليل التباين الثنائي، والجدول (15) يبين نتائج تحليل اختبار التباين الثنائي لاختبار الفروق في درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي:

جدول (9)

نتائج تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في استجابات معلمي التربية الرياضية على فقرات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
الجنس	.386	1	.386	.555	.458
المؤهل العلمي	1.621	1	1.621	2.327	.130
الجنس* المؤهل العلمي	1.492	1	1.492	2.143	.147
الخطأ	66.867	96	.697		
الكلي	1101.189	100			

تشير النتائج الواردة في الجدول (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على فقرات استخدام اسلوب الواقع المعزز، تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي.

ويمكن أن يعزى عدم وجود أثر لجنس المعلم ومؤهله العلمي والتفاعل بينهما إلى أن استخدام أسلوب الواقع المعزز في عملية التدريس؛ لا يعتمد أو يتحدد على جنس المعلم ومؤهله العلمي، حيث أن استخدام الوسائل والأساليب التعليمية في التدريس تحتاج إلى جوانب فنية تقنية، تحتاج إلى تدريب كأي مستحدث تعليمي، وإلى جوانب مادية متعلقة بالبنية التحتية المؤهلة لتشغيل ودعم هذه الأساليب بالإضافة إلى توافر الأدوات والأجهزة اللازمة لإنجاح عملية التدريس من خلال هذه الأساليب.

السؤال الرابع:

هل تختلف درجة استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة، تبعاً للجنس، والمؤهل العلمي؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي، والجدول (10) يبين ذلك:

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري
علمية	3.196	0.786
إنسانية	3.370	0.837
علمية	3.148	0.742
إنسانية	3.222	0.694
علمية	3.180	0.771
إنسانية	3.286	0.760

يتضح من الجدول (10) أعلاه وجود فروق ظاهرة بين قيم المتوسطات الحسابية ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائياً تم إجراء تحليل التباين الثنائي، والجدول (11) يبين نتائج تحليل اختبار التباين الثنائي لاختبار الفروق استجابة المعلمين على فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغير الجنس والمؤهل العلمي:

جدول (11)

نتائج تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في استجابات معلمي التربية الرياضية على فقرات معوقات استخدام اسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
الجنس	1.015	1	1.015	1.723	.190

0.096	2.784	1.640	1	1.640	المؤهل العلمي
.498	.460	.271	1	.271	الجنس* المؤهل العلمي
		.589	96	294.035	الخطأ
			100	5496.853	الكلي

تشير النتائج الواردة في الجدول (11) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في استجابات معلمي التربية الرياضية على فقرات معوقات استخدام أسلوب الواقع المعزز في تعليم المهارات الرياضية لطلبة المرحلة الأساسية في مدارس مديرية التربية والتعليم الطفيلة تبعاً لمتغيري الجنس، والمؤهل العلمي.

ويمكن أن يعزى عدم وجود أثر لجنس المعلم، والمؤهل العلمي والتفاعل بينهما إلى أن معوقات استخدام أسلوب الواقع المعزز في عملية التدريس؛ تواجه جميع معلمي التربية الرياضية بغض النظر عن جنس المعلم ومؤهله العلمي، حيث أن عملية استخدام أسلوب الواقع المعزز في التدريس، تعترضها مجموعة من المعوقات من أهمها ضعف برامج التنمية المهنية الموجهة لمعلمي التربية الرياضية لاستخدام المستحدثات التكنولوجية، وكذلك معوقات تتعلق في الوسائل والأساليب والأدوات التي تعد ضرورية لإنجاح عملية التدريس باستخدام الواقع المعزز، وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الحامد (2020).

بناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. ضرورة تشجيع معلمي التربية الرياضية في المدارس على استخدام أسلوب الواقع المعزز لرفع المستوى المعرفي، والمهارى للطلبة، وتحقيق الأهداف التربوية.
2. ضرورة العمل على طرح دورات تدريبية وبرامج تنمية مهنية لمعلمي التربية الرياضية باستخدام تقنية الواقع المعزز وكيفية توظيفها في العملية التعليمية.
3. ضرورة العمل على تعزيز البنية التحتية للمدارس وتأهيلها، وتزويدها بالأجهزة والأدوات اللازمة لاستخدام الواقع المعزز في التدريس.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الجبالي, مصطفى وعزت, محمد ونور الدين, وائل وابو حميد, محمود (2023). تأثير استخدام تقنية الواقع المعزز على تعلم سباحة الزحف على الظهر للأطفال المبتدئين, *المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة*, 99(2), 89-119.

الحامد, عبدالله (2020). معوقات استخدام تقنيات الواقع المعزز في التدريس من وجهة نظر المشرفين التربويين. *مجلة العلوم التربوية بجامعة القاهرة*, 2(28). 133-175.

حسانين, مصطفى وعزت, محمد (2021). فاعلية استخدام تقنية الواقع المعزز على إتقان الأداء الفني لسباحة الصدر للمبتدئين, *المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة*, 93(4), 1-16.

خلف, إيمان (2022). تأثير استخدام تقنية الواقع المعزز على مستوى التحصيل المعرفي لسباحة الزحف على البطن لدى طالبات كلية التربية الرياضية جامعة بنى سويف, *مجلة بنى سويف لعلوم التربية البدنية والرياضية*, 5(9), 34-59.

السبيعي, سعد وعيسى, جلال (2020). واقع استخدام تقنية الواقع المعزز من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية في مدارسهم. *المجلة العربية للنشر العلمي*. 2(26). 50-75.

عدلي, أحمد (2018). أثر الواقع المعزز المتنقل على تعلم سباحة الزحف على الظهر والتحصيل المعرفي للمبتدئين, *مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية*, 47(3), 64-88.

الغامدي, علياء (2021). مدى استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس العلوم لدى معلمات المرحلة الابتدائية بمحافظة المخوة. *مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ - كلية التربية*. (100). 257 - 286.

المتحمي, محمد (2023). واقع استخدام تقنية الواقع المعزز في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين بمحافظة القنفذة. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*, 47(3), 163-200. doi: 10.21608/jfees.2023.327385

المراجع الأجنبية:

Zhihong Xu, Yingying Zhao, Bingsheng Zhang, Jeffrey Liew & Ashlynn Kogut (2022). A meta-analysis of the efficacy of self-regulated learning interventions on academic achievement in online and blended environments in K-12 and higher education, **Behaviour & Information Technology**. DOI: 10.1080/0144929X.2022.2151935.

أثر التراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الاجمالي دراسة حالة الأردن خلال الفترة
(2020-2000)

الأستاذ الدكتور: ابراهيم محمد البطاينة

إعداد: ياسمين سعيد مطلق السعيدة

The Impact of Fixed Capital Accumulation on the Gross Domestic Product. A Case Study of Jordan during the period (2000-2020)

الملخص

هدفت الدراسة الى قياس أثر التراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 2000-2020 باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بحيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.987434 ، وأظهرت نتائج الدراسة بأن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعود للتراكم الرأسمالي الثابت. ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة فقد أوصت بضرورة التركيز والاهتمام بالتراكم الرأسمالي الثابت في الأردن من قبل متخذي القرار كونه يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على التوسع بالانفاق الاستثماري في الأردن كونه له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وتذليل العقبات امام الاستثمار والتركيز على جذب رؤوس الأموال من خلال تفعيل برامج تشجيع الاستثمار كون الاستثمار له دور مهم في تراكم رأس المال الثابت.

Abstract

The study aimed to measure the impact of constant capital accumulation on the gross domestic product in Jordan during the period 2000-2020 using the multiple regression method.

The results of the study showed a significant effect of fixed capital accumulation on the gross domestic product, as the value of the impact factor was 0.987434, and the results of the study showed that changes in the gross domestic product are due to fixed capital accumulation.

Through the results shown by the study, it recommended the need to focus and pay attention to the fixed capital accumulation in Jordan by decision makers as it affects the GDP, and to work on expanding investment spending in Jordan as it has a positive impact on the GDP, overcoming obstacles to investment and focusing on attracting Capital through activating investment promotion programs, as investment has an important role in the accumulation of fixed capital.

الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية والتي تعمل كمرآة تعكس الأنشطة الاقتصادية للدولة بشكل إجمالي، وعلى أدائها الاقتصادي ضمن فترة زمنية معينة، وتنعكس الزيادة في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي على الاقتصاد العام للدولة (كرفع مستوى المعيشة، ومستوى التوظيف الأمثل، وارتفاع حجم الصادرات وتراكم رأس المال) يعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت أهم مكونات الاستثمار، ويتمثل تكوين رأس المال الثابت في عملية الإنفاق على امتلاك السلع الرأسمالية الجديدة إضافة إلى التحسين والتجديد الذي يتم على السلع المختلفة وخصوصاً السلع الرأسمالية، مضافاً إليها قيمة أعمال البناء والتشييد حيث يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بحجم الاستثمارات، فانتعاش الاستثمارات وزيادة نموها تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت يؤثر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاستثمارات. ويعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة بحيث يساهم بالتأثير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويتأثر بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال العلاقة التبادلية بينهما، ويكون لفترات الإبطاء الزمني دور كبير في تلك العلاقة التبادلية وكون طبيعة الاقتصاد تعد إنتاجاً فهو يلعب دوراً مهماً في العمل على تحديد اتجاه العلاقة التبادلية ما بين الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتشير معظم الدراسات التطبيقية والأدبيات الاقتصادية إلى وجود أثر متبادل بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، فالنمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي له أثر على إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترات الزمنية القادمة، كما أن الاستثمارات بذات السنة لا تؤثر على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحالي بل أن الاستثمارات لسنوات سابقة هي التي تكون ذات أثر، وذلك نتيجة السرعة في ادخال المشاريع الجديدة في الاقتصاد، بحيث يتم قياس هذا الأثر من خلال ما يعرف بفترات الإبطاء الزمني. وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر التراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي الأردني والتي سيتم قياسها من خلال البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات، والبنك المركزي الأردني خلال الأعوام الممتدة من (2000-2020)

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عملية محاولة رفع معدل التراكم الرأسمالي من خلال عمليات تمويل الاستثمار، وهي تعد أحد أهم التحديات التي مازالت تعاني منها الدول النامية ومن ضمنها الأردن، كون التراكم الرأسمالي يعد ركناً أساسياً من أركان النمو الاقتصادي، ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من العمل على زيادة الاستثمارات ممثلة بالتراكم الرأسمالي المستثمر في الاقتصاد الأردني والذي شهد تذبذباً خلال السنوات المختلفة والذي تمثل بتراجع حجم الاستثمارات في الأردن. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟

أهداف الدراسة

لقد هدفت الدراسة لقياس أثر التراكم الرأسمالي الثابت للقطاعات العام والخاص على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وبيان ماتم تحقيقه في الأردن خلال فترة الدراسة، والعمل على وضع حلول مناسبة تسهم في توصيات تحقق زيادة إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي خلال التغييرات التي حدثت للتراكم الرأسمالي الثابت للفترة نفسها.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة النظرية من خلال قياس أثر التراكم الرأسمالي الثابت للقطاعات العام والخاص على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من أجل المساهمة في مساهمة متخذي القرار الاقتصادي في اتخاذ القرار في الوقت الصحيح، كون التراكم الرأسمالي يشكل الزيادة في الأصول الملموسة، والتي تكون على شكل استثمارات منفذة وقائمة، وكون متغيرات السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في التأثير في التكوين الرأسمالي الثابت والذي يعكس أثره على الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يعمل على رفع مستوى النشاط الاقتصادي، وينعكس إيجاباً على مستوى الاقتصاد الأردني.

فرضيات الدراسة

بناءً على عناصر مشكلة الدراسة، تسعى الدراسة لإختبار الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

التعريفات الاجرائية:

- **التراكم الرأسمالي:** وهو عبارة عن مجموع القيمة النقدية للأصول الثابتة مطروحا منها الأصول المستبعدة خلال السنة، ويشمل جميع النفقات على الأصول الثابتة، والتي بدورها تعمل على تحسين نوعية وأداء الأصول وإطالة عمرها الإنتاجي، ويعرف أيضاً بأنه الجزء من القدرة الإنتاجية للأصول الثابتة والتي وجهت الى انتاج السلع الرأسمالية بهدف رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** ويمثل القيمة الاسمية بالأسعار الجارية أو القيمة الحقيقية بالأسعار الثابتة لجميع السلع والخدمات التي تم انتاجها خلال زمنية، وذلك من خلال استغلال الموارد الاقتصادية لدولة معينة، والتي يتم تبادلها في الأسواق وفقاً للتشريعات التي تعتمدها الدولة.

- **الاستثمار العام:** ويمثل الاستثمار العام أحد أهم أقسام الانفاق الحكومي، والذي يركز بدوره على البنية التحتية، والمشاريع الإنتاجية، الامر الذي يتيح لسياسة الانفاق الحكومي الاستثماري أهمية كبيرة لتكوين رأس المال، بهدف تنمية الثروة القومية.

- **الاستثمار الخاص:** ويمثل الإضافة الى الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال الوحدات التنظيمية سواء كانت وطنية أم أجنبية، ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح خلال فترة زمنية مستقبلية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: التراكم الرأسمالي الثابت

تمهيد

يمثل اجمالي تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد الإضافة التي تحدث الى رأس المال القائم للدولة أي اجمالي الاستثمار لتلك الدولة، حيث أن الانفاق الاستثماري له دور مهم في عملية توسيع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة على المستوى الجزئي والكلبي (العبدلي وسليمان، 2013).

مفهوم اجمالي تكوين راس المال الثابت

تناولت العديد من الدراسات والكتب الاقتصادية مفهوم اجمالي تكوين راس المال الثابت، بحيث تعددت المفاهيم الخاصة بهذا المفهوم، حيث يدل كل تعريف على وجه نظر الباحث أو الجهات التي تبنت تقديم هذا التعريف، ومن أهم هذه المفاهيم مايلي:

وعرفه (الحسناوي، 2011) بأنه الانفاق على السلع الراسمالية إضافة الى الانفاق على السلع الراسمالية القائمة، وذلك من أجل إقامة مشاريع جديدة تعمل على زيادة القيمة المضافة للعمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي.

وعرفه (Gibescu, 2010) بأنه أحد أهم العوامل التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي بحيث يتكون من مشاريع واسعة النطاق كالأبنية، والطرق، وقنوات الري، والممرات المائية والصحة وغيرها) بغرض العمل على زيادة النشاطات الاقتصادية والتجارية التي يجب القيام بها بحيث تنعكس هذه النتائج على مستوى الاقتصاد الكلبي، والذي ينتج عنه سلع وخدمات مادية مما يساهم في تحسين معدل الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن للباحث تعريف اجمالي تكوين راس المال الثابت بأنه: عبارة عن عملية انفاق الدولة على الأصول الثابتة الجديدة والأصول التي تمتلكها من أجل العمل على زيادة القيمة المضافة لهذه الأصول بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة للعمل على تحسين الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية التكوين الرأسمالي

أجمع الباحثين والاقتصاديين بأن التكوين الرأسمالي يعد أحد مفاتيح التقدم في الاقتصاد، وضرورة لهذا الأمر أكد الباحثين والاقتصاديين على العمل من أجل توفير أكبر قدر ممكن من المدخرات وذلك لتوجيهها نحو الاستثمارات من أجل العمل على زيادة حجم التكوين الرأسمالي من خلال توفير السلع الرأسمالية كالألات، والتعليم، والصحة، والبنى التحتية)، حيث أن الزيادة في حجم التكوين الرأسمالي تنعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي للدولة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي (Onyinye, et al, 2017).

العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي

تعد إجراءات تكوين راس المال إجراءات تراكمية، ولها ثلاثة شروط مرتبطة ببعض البعض (Bal et al, 2016).

- أن يكون هنالك مدخرات حقيقية مع الحفاظ على زيادة هذه المدخرات.
 - أن يكون هنالك مؤسسات مالية تعمل على تعبئة المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة تكوين راس المال من خلال التوسع في العمليات الائتمانية.
 - توجيه المدخرات التي تمت تعبئتها للاستثمار في السلع والخدمات الرأسمالية، وتعد هذه من أهم النقاط التي يمكن للبنك المركزي أن يوجه المؤسسات المالية بإتجاهها.
- وهنالك عوامل تؤثر على تكوين راس المال، ومن أهم هذه العوامل مايلي:
1. سعر الفائدة الحقيقي: والذي يعرف بأنه قيمة الفروقات بين سعر الفائدة الإسمي ومعدلات التضخم، حيث يعد سعر الفائدة من أكثر أدوات السياسة النقدية تأثيراً على الاقتصاد، حيث من شأن سعر الفائدة أن يعمل على تحفيز العمليات الائتمانية ويوفر السيولة اللازمة للقيام بالعمليات الاستثمارية في حالة تخفيض سعر الفائدة.
 2. الناتج المحلي الإجمالي: والذي يعرف بأنه عبارة عن القيم السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية، ويعد من أحد أهم المؤشرات الاقتصادية كونه يعمل على عكس نشاط وأداء البلد الاقتصادي خلال هذه المدة الزمنية.

3. الضرائب: وهي عبارة عن مبلغ يتم اقتطاعه بشكل اجباري يتم تحديده من قبل الدولة لأغراض تحقيق أهداف عامة، وتعد هذه الضرائب ممول رئيسي للخزينة، وتستخدم لسد نفقات الدولة العامة، ويمكن أن تسهم الضرائب في حال تخفيضها على جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يسهم في زيادة الإنتاج.
4. البيئة الاستثمارية: هي البيئة التي يتم توفيرها من أجل تحفيز الاستثمار بحيث توفر للمستثمرين فرص الاستثمار لأمواهم بأفضل الوسائل والطرق المتاحة، ويتم اعدادها من قبل ذوي الاختصاص والاقتصاديين في مجال الاستثمار، ومن مميزات هذه البيئة الاستقرار الأمني، وقوانين الضرائب، وتعبئة المدخرات، التي تعمل على ترويج الفرص الاستثمارية.
5. الإدخار: ويعد أحد أهم الاثار التي تنتج عن تمويل الاستثمارات، كون الاستثمار يلعب دوراً مهماً في عملة دفع العجلة الاقتصادية، ويعمل على استخدام المدخرات التي تمت تعبئتها في الطاقة الإنتاجية لعمليات انتاج سلع وخدمات راسمالية لذلك الامر اهتمت الدول بالادخار كونه يعتبر ركيزة رئيسية للاستثمار.

المبحث الثاني: الاستثمار

تمهيد

يعتبر الاستثمار بشقيه العام والخاص أحد أهم محددات عملية النمو الاقتصادي لذلك الامر يجب العمل على محاولة رفع معدلات الاستثمار لتحقيق الزيادة المرجوة في النمو الاقتصادي ويعد أحد أهم الوسائل للوصول الى معدلات النمو الاقتصادي القابل للنمو بشكل مستمر، ونظرا لهذه الأهمية دائما ما تسعى الدول النامية من أجل تحسين مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع العمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشجيع الاستثمار المحلي، ومن أهم العوامل التي تعمل على تكوين المناخ الاستثماري هو الانفاق العام، والذي يعد أحد أهم الأدوات التي تملكها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، ويسهم الاستثمار بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، كونه المتغير الأساسي لدفع العجلة الاقتصادية، والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي المرجوة أي أن زيادة

الاستثمار تعني الزيادة في النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع مستويات الدخل للمجتمع، وقدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات التي من الممكن أن تواجهه (غزو والزعي، 2017).

مفهوم الاستثمار

هنالك العديد من المفاهيم للاستثمار، ويختلف مفهوم الاستثمار باختلاف المدارس الاقتصادية ومن أهم هذه المفاهيم مايلي:

فقد عرفه (Todaro and Smith, 2012) بأنه عبارة عن عملية لتحويل النقود الغير عاملة الى أصول عاملة ومنتجة من أجل انتاج السلع والخدمات لتحقيق العائد خلال فترة الاستثمار.

وعرفه (Blackley, 2014) بأنه عبارة عن التخلي عن النقود والمنفعة الحالية من أجل الحصول على العائد والمنفعة الأفضل في المستقبل، وذلك من خلال التدفقات المالية المتوقعة مستقبلاً مع تحمل عنصري العائد والمخاطرة مستقبلاً.

وعرفه (عبدالعزیز، 2013) بأنه العمل على تخصيص رأس مال من أجل الحصول على وسائل انتاج متطورة وجديدة بهدف العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية بهدف استرداد هذه الأموال لاحقاً مضافاً لها الأرباح التي تنتج عن هذه الانفاق.

ومن خلال ماسبق يمكن للباحث تعريف الاستثمار بأنه عبارة عن شراء أصول ذات قيمة بناء على توقعات بأن قيمتها ترتفع مع الوقت مع إمكانية أنها تعمل على توفير مصدر جديد للدخل من خلال استغلال السيولة الغير عاملة في شراء السلع الرأسمالية من أجل الحصول على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

أهمية الاستثمار

تظهر أهمية الاستثمار كونه أحد أهم الركائز الرئيسية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث يعد المحرك الرئيسي للانشطة الاقتصادية المختلفة كونه مرتبط بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير، وتنقسم أهمية الاستثمار الى قسمين كمايلي (علوان، 2009):

1. الأهمية على مستوى الفرد: بحيث يساعد المستثمر على معرفة العائد المتوقع من النشاط الاستثماري، وحماية ثروته من المخاطر المنظمة وغير المنتظمة، ويعمل على زيادة العائد على رأس المال، وذلك من خلال زيادة الأرباح المحتجزة الناتجة عن النشاط الاستثماري.
2. الأهمية على المستوى الوطني: بحيث يعمل على زيادة الدخل الوطني للبلاد، وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، ويسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويعمل أيضاً على زيادة الطاقة الإنتاجية ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

أهداف الاستثمار

هنالك العديد من الأهداف للاستثمار ولكن الهدف الرئيسي للاستثمار هو تعظيم الثروة ومن أهم أهداف الاستثمار مايلي (شبيب، 2009):

- 1- تحقيق العائد المتوقع بشكل مستمر وتنميته الامر الذي يساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه.
- 2- المحافظة على قيمة رأس المال المستثمر في المشروع، بحيث يتم اختيار النشاط الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل مخاطرة.
- 3- توفير السيولة اللازمة من أجل تغطية متطلبات النشاط الاستثماري.

أنواع الاستثمار

هنالك تقسيمات مختلفة للاستثمار من حيث المحور الذي يتم النظر من خلاله الى الاستثمار ومن أنواع الاستثمار مايلي (عبود، 2014):

- 1- الاستثمار العام: وهو عبارة عن ما تقوم به المؤسسات العامة للدولة والموجه للخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كالصحة والتعليم، الكهرباء، والبنى التحتية وغيرها) وتعد هذه الاستثمارات بعيدة عن تحقيق أي عائد بل من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على مستوى مرتفع من الدخل والاستخدام من أجل سد عجز الاستثمار الخاصة.

- 2- **الاستثمار الخاص:** وهو عبارة عن الاستثمارات التي يقوم بها الافراد أو الشركات من خلال استخدام أموالهم المدخرة أو الاقتراض من المؤسسات المالية، أو ما يعرف بأنه الاستثمار الذي يعتمد على المدخرات الوطنية بحيث تقوم معظم الدول بوضع سياسات مالية للعمل على تشجيع هذه الاستثمارات، بحيث تنعكس منافع هذا الاستثمار الواقع الاقتصادي بشكل مباشر، ويتم تحديد قوة الاستثمار من خلال الإيرادات التي تنتج عن ذلك الاستثمار، والتي تتأثر بصفة أساسية بالأوضاع الاقتصادية.
- 3- **الاستثمار الأجنبي:** وهو عبارة عن تصدير رؤوس الأموال من البلد الأمم الى البلد المضيف، من أجل استثماره في المشاريع وبقطاعات معيمة، وهو استثمار يقوم به الافراد والشركات داخل البلد المضيف، حيث حظي هذا الاستثمار بأهمية خاصة في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية من خلال نقل الأموال لاستثمارها في بلد آخر ويتكون من نوعين كمايلي
- 4- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** وهو عبارة عن عملية المشاركة فيتوظيف الأموال في مشاريع استثمارية خارجية دون أن يكون لصاحب هذه الأموال أو المستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة، ومن دون أن كون له دور رقابي في عملية إدارة المشروع، وذلك بهدف الحصول على الأرباح، هنالك العديد من المزايا للاستثمار الأجنبي الغير مباشر ومن أهم هذه المزايا مايلي (مسجت ومكي، 2021):
- 1- **يعمل الاستثمار الغير مباشر على تحقيق النفع والمساهمة الأكبر في قطاع الاقتصاد الحقيقي لما يوفره من مصادر تمويل مختلفة، وخاصة الدول النامية، كونه يعمل على تحسين معدلات الاستثمار لما يوفره من العملات الأجنبية ولما ينتج عنه من تدفقات نقدية تؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.**
- 2- **يعمل الاستثمار الغير مباشر على زيادة حركة رؤوس الأموال في البلد الامر الذي يرفع معدلات الطلب على العملات ورفع سعرها في الأسواق المالية بمعنى رفقع قيمة العملة المحلية.**
- 3- **يعمل الاستثمار الغير مباشر على زيادة سيولة الأوراق المالية المحلية، ويعمل على رفع كفاءة السوق المالي ويزيد من حجم اتساعه.**
- 4- **يعمل الاستثمار الأجنبي الغير مباشر على أعلى تحقيق أعلى معدلات الخبرة والكفاءة لاسواق رأس المال المحلية كون المستثمرين يعملون على إيجاد فرص استثمارية جديدة.**

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

تمهيد

عندما نتحدث عن اقتصاد دولة ما فهناك دائماً معنيين لذلك الاقتصاد وهم الاقتصاد المحلي والذي هو عبارة عن كل النشاطات المادية في الدولة، والمعنى الآخر هو الاقتصاد القومي وهنا يشمل هذا المعنى جميع أنشطة المقيمين في الدولة، وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي فإنه يشير الى ما يتم انتاجه بواسطة المقيمين داخل الدولة بغض النظر عن المكان الذي يتم فيه النشاط الاقتصادي، ولذلك أولى الباحثون اهتمامهم الكبير بالناتج المحلي الإجمالي كونه يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تعمل بدورها على عكس اجمالي نشاط الدولة، وادائها الاقتصادي خلال مدة من الزمن، بحيث أن أي ارتفاع في معدلات نمو هذا المؤشر يقابله تحسن في الوضع الاقتصادي للدولة كرفع مستوى المعيشة وخفض مستوى البطالة، ويتميز الناتج المحلي الإجمالي بعلاقته التبادلية مع حجم الاستثمارات، فكلما ارتفعت هذه الاستثمارات زادت فاعليتها بمعنى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (خوجلي وآخرون، 2018)

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

تناول العديد من المفكرين والباحثين والدراسات العديد من المفاهيم التي تخص الناتج المحلي الإجمالي ومن أبرز هذه المفاهيم مايلي:

عرفه (عريقات، 2006) بأنه عبارة عن جميع الخدمات والسلع التي تم انتاجها داخل اقتصاد دولة ما خلال فترة معينة، ويمثل مجموع قيم السلع والخدمات بأسعار السوق. وعرفه (Callen, 2012) بأنه عبارة عن كمية او قيمة السلع والخدمات التي يتم انتاجها من قبل أفراد المجتمع خلال العام ويعيشون ضمن رقعة جغرافية لبلد معين أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتم احتسابه لبلد معين

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل اقتصاد دولة معينة من خلال افراد المجتمع الذين يعيشون داخل هذه الدولة خلال فترة من الزمن وعادة تكون سنة ، ويكون ذلك من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في الإنتاج.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي ذو أهمية كبيرة، بحيث تحتل حسابات الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء الدول المتقدمة أم النامية نظراً لاعتبارها واحدة من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في أي اقتصاد أو أي مجتمع، وتعد بمثابة أداة تساعد في تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي، ووسيلة تساعد في التنبؤ عن بعض الظواهر الاقتصادية، كالتضخم و البطالة و النمو الاقتصادي، وتساعد في بناء و صياغة النماذج الاقتصادية و اختبارها وتساهم في مساعدة متخذي القرار في وضع سياسات الاقتصادية للدولة، ومعالجة بعض الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، وتعد حسابات الناتج المحلي الإجمالي مهماً كونها تعد مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق ومن أهم هذه الحقائق مايلي (Bénassy, 2011):

- (1) متابعة التقلبات الاقتصادية قصيرة ومتوسطة الاجل: حيث يميز الاقتصاد الكلي مفهوم الناتج عن مفهوم الناتج الحقيقي كون المفهوم الأول يعد حالة من حالات الناتج الحقيقي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة.
- (2) متابعة توضيح واقع الاقتصاد ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التقدم او التراجع في عملية تحسين النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على مؤشرات التجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال.
- (3) يتم الاعتماد على نتائج الناتج المحلي الإجمالي في التنبؤ (بالدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد وغيرها) وذلك من أجل التخطيط واختيار القرار الأنسب من بل صانعي القرارات.
- (4) يتم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي في اعدادالسياسات الخاصة بالسكان كون معدل نمو السكان له دور سلبي في حساب معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يوجد عدة طرق يمكن من خلالها قياس الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كمايلي:

- 1- طريقة الناتج المحلي من السلع النهائية والخدمات: يقاس الناتج المحلي بالقيمة السوقية للسلع النهائية بمعنى انه لا يتم احتساب السلع الأولية والوسيطه في تقدير قيمة الناتج المحلي كونها دخلت في

احتساب قيمة السلع بصورتها النهائية أي ان السلع في مرحلة الإنتاج النهائية وقابلة للاستهلاك المباشر، بحيث اذا ماتم احتساب السلع في حالتها الأولية والوسطية، ومن ثم احتسابها في حالتها النهائية عند قياس الناتج المحلي الإجمالي سيسبب ذلك ازدواجية في حساب الناتج المحلي (Mateer & Coppock, 2018).

2- **طريقة الانفاق الكلي:** ويكون ذلك من خلال تجميع الانفاق الحكومي والانفاق الموجه للعائلات والانفاق الاستثماري وانفاق القطاع الخارجي، بحيث يعرف الانفاق الكلي بأنه عبارة عن الطلب الكلي المتمثل في الانفاق الاستهلاكي الخاص، والانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي العام خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة، بمعنى أن مجموع الانفاق لكل هذه القطاعات تعطيني تقدير اجمالي الانفاق الكلي الفعلي على الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، مع ضرورة أن يتساوى الانفاق الكلي مع اجمالي الناتج المحلي ومن بعض أنواع الانفاق مايلى (Mankiw, 2020):

(أ) الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص: والذي يعرف بأنه الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص من قبل القطاع العائلي على السلع المعمرة وغير المعمرة كال(السيارات والمنازل، المواد الاستهلاكية، والالبسة.
 (ب) الانفاق الاستثماري: والذي يعرف بأنه انفاق قطاع المنتجين على السلع الاستثمارية، والتي بدورها تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، بحيث يشمل الانفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية، والتغير في المخزون السلعي، ومن وجهة النظر الاقتصادية يعد الانفاق وجه من أوجه الزيادة في الإنتاج.
 (ج) الانفاق للقطاع الخارجي: والذي يعرف بأنه صافي الفرق بين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات والفرق بينهما يعرف بصافي الانفاق الخارجي ويدخل ضمن حساب اجمالي الانفاق الكلي.

3- **طريقة الدخل المحلي:** ويتم ذلك من خلال حصر الفئات التي تتحصل على الدخل كدخول الأشخاص والمشروعات والهيئات الحكومية، والعمل على تجميعهم من أجل الحصول على الدخل الوطني مع تفادي عملية التكرار في الحساب بحيث تعرف هذه الطريقة بأنها عبارة عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى أنه عوائد عناصر الإنتاج التي تحصل عليها يكون مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية وهي التي تدخل في حساب الدخل المحلي (Akerlof, 2014).

4- طريقة القيمة المضافة: ويتم ذلك من خلال إضافة ماتضيفه كل الوحدات الإنتاجية الى الناتج الكلي بحيث أن (القيمة المضافة - قيمة الإنتاج - قيمة المستلزمات من السلع الوسطية) (O'Neill, 2014).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

(1) دراسة (هاشم، 2020) بعنوان " اتجاهات تكوين رأس المال الثابت وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2010 "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان توضيح العلاقة بين تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 1990-2010. إستخدمت الدراسة منهج المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات التاريخية مع ماتوفره النظرية الاقتصادية بهذا الخصوص. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه وخلال الفترة الطويلة يكون التأثير من جانب الناتج المحلي الإجمالي باتجاه التراكم الراسمالي، والذي يفيد بأن النمو الاقتصادي يسبب التراكم الراسمالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على السياسة الاقتصادية ومحاوله جذب رؤوس الأموال للدخل وتوجيهها للقطاعات المنتجة.

(2) دراسة (لزهري، ساحلي، 2018) بعنوان " تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016) باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس علاقة التأثير الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر. إستخدمت الدراسة منهج أسلوب باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR). ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة سببية متباطئة بين الناتج المحلي الإجمالي والكين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر. وقد أوصت الدراسة بالاعتماد على النموذج الذي تم استخدامه بالدراسة للنتبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الراسمالي الثابت الامر الذي يسهم في مساعدة متخذني القرار وواضعي السياسات.

3) دراسة (بشمانى، شكيب والقصري، غدير، 2020)، بعنوان " قياس وتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع التجارة الداخلية في سوريا" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع التجارة الداخلية في سوريا. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت. وقد أوصت الدراسة بالاعتماد على النموذج الذي تم استخدامه بالدراسة للتنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت الامر الذي يؤدي الى تحسين مؤشرات التجارة الداخلية في سوريا، وأوصت بدعم وتطوير قطاع التجارة الداخلية كون له دور مهم في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة (KANU & OZURUMBA, 2015) بعنوان:

" Capital formation and economic growth in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في نيجيريا. إستخدمت الدراسة منهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) لاختبار الفرضيات. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه على المدى القصير لا يوجد تأثير كبير لاجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي، وتوصلت ايضاً لوجود علاقة طردية مع النمو الاقتصادي. وقد أوصت الدراسة بالإسراع بتنفيذ الاستثمارات ورفع كفاءتها في نيجيريا وتذليل العقبات التي تحول امامها، وتنويع القاعدة الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى توسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد النيجيري.

2. دراسة (Topcu, Altinoz, & Aslan, 2020) بعنوان:

Global evidence from the link between economic growth, natural resources, energy consumption, and gross capital formation

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة وتراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2018 لـ 124 دولة مصنفة بإختلاف مستويات الدخل. إستخدمت الدراسة منهج أسلوب متجه الانحدار الذاتي (PVAR) لاختبار الفرضيات. ومن أهم النتائج التي توصلت

لها الدراسة أن الدول ذات الدخل المرتفع يكون التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت له تأثير على النمو الاقتصادي والعكس بالنسبة للدول متوسطة الدخل، أما في الدول المنخفضة الدخل يكون تكوين رأس المال الاجماليه تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد أوصت الدراسة بتنفيذ سياسات تعمل على جذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار من أجل العمل على تحسين النمو الاقتصادي. ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة فقد أوصت بضرورة العمل على توزيع الانفاق حسب الأنشطة الاقتصادية، والعمل تطوير البنى التحتية من أجل توسيع النشاط الاقتصادي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح لنا ان معظمها اتجهت من حيث المضمون دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومجمّل التكوين الرأسمالي ، بينما قامت اخرى ببيان أثر تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي ، حيث استخدمت هذه الدراسات منهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) لاختبار الفرضيات ، بينما تطرقت أخرى لدراسة تقدير أثر التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت على أسعار الأسهم، وتقدير العلاقة السببية بينهما، بينما قامت هذه الدراسة باختبار وقياس أثر اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاعات العام والخاص على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2020).

الفصل الثالث

اجمالي التكوين الراسمالي في الأردن والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2020

تمهيد

يعد الأردن من الدول النامية والتي تتسم بحجم اقتصادها الصغير الذي يتمتع بحريته الاقتصادية المطلقة، بحيث يسعى دائماً لتحقيق التنكبة الاقتصادية في ظل شح الموارد المالية والعجز في الموازنة العامة، الامر الذي أدى الى اعتماد الأردن على الموارد الخارجية وعلى المستوردات لتوفير الاحتياجات الضرورية، ومع انخفاض حجم الصادرات لمحدودية أسواقها الخارجية ففتح عنه زيادة في حجم المديونية وعجز في الميزان التجاري، حيث أن الأردن لم يعد قادراً على الوفاء بخدمات الدين الامر الذي يؤثر على مستويات النشاط الاقتصادي، حيث سعى الأردن الى تحرير اقتصاده من خلال دمجها بالاقتصاد العالمي بانضمامه الى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية إضافة الى اتفاقيات التجارة الثنائية مع الدول العربية والأوروبية (زريقات واخرون، 2015).

سعى الأردن مع التطلعات المستقبلية الى تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والمالي، من أجل الحد من تفاقم الظواهر الاقتصادية كالفقر والبطالة وغيرها من الظواهر، ولكن لا يوجد الكثير من النتائج الملموسة، ويعود ذلك الى غياب الالية المناسبة التي تتفق مع واقع الاقتصاد الأردني خصوصاً أن الازمة المالية العالمية كشفت هشاشة النظام المالي الحر الذي تسعى الدول النامية للاندماج فيه، والعمل على تعديل البنية الهيكلية المالية لاقتصاداتها من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي للارتقاء بمستويات المعيشة لافراد المجتمع، ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعى الأردن الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، بحيث أثبت الأردن قدرته على اتخاذ إجراءات مالية صعبة مع الالتزام بها من أجل تخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد نجح الأردن في تطبيق بعض البرامج كبرنامج ترتيبات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، وعمل الأردن على بعض القرارات التي من شأنها تعمل على جذب الاستثمارات والحفاظ عليها (دواغرة وملاوي، 2016).

الناتج المحلي الإجمالي للأردن خلال الفترة الممتدة من 2000-2020

الجدول رقم (1)

الرقم	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
1	2000	5998.6	4.2
2	2001	6363.7	5.3
3	2002	6794	5.8
4	2003	7228.8	4.2
5	2004	8090.7	8.6
6	2005	8925.4	8.1
7	2006	10575.4	8.1
8	2007	12131.4	8.2
9	2008	19868.8	7.2
10	2009	20319	5.0
11	2010	20966.9	2.3
12	2011	21669.2	2.7
13	2012	22169.2	2.4
14	2013	22727.2	2.6
15	2014	23531	3.4
16	2015	24165.9	2.5
17	2016	24678.6	2.0
18	2017	25227.4	2.1
19	2018	25742.2	1.9
20	2019	26297.7	2.0
21	2020	25928.7	-1.6

المصدر: من اعداد الباحث بيانات البنك المركزي الأردني

يشير الجدول رقم (1) الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، ونلاحظ من الجدول أعلاه معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000 معدل نمو (4.2%)، واستمر في الارتفاع لغاية العام 2002 حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (5.8%) ويعود ذلك نتيجة البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي قام بها

الأردن خلال هذه الأعوام، ومن ثم في العام 2003 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (4.2%) وذلك نتيجة اللجوء العراقي الى الأردن بسبب نشوب الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العراقية، ومن ثم اتخذ الأردن بعض الإجراءات التي من شأنها تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004 (8.6%) ، واستمر في الارتفاع الى العام 2008 حيث بلغ (7.2%) واستمر بالانخفاض الى العام 2011 حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.7%) و1 لك نتيجة الحرب الاهلية التي نشأت في الجمهورية السورية العربية توسع حالات اللجوء الى الأردن من قبل المواطنين السوريين، واستمر معدل النمو بالانخفاض نتيجة تحمل الأردن العبء الأكبر من عدد اللاجئين من مختلف الدول العربية الامر الذي يعمل على تأخير تنفيذ الخطط المرسومة لانعاش الاقتصاد ومحاولة تحسين معدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي من أجل زيادة حصة نصيب الفرد من الدخل القومي واستمرت معدلات النمو بالانخفاض لغاية العام 2013 حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.6%)، ومن ثم عمل الأردن على تنفيذ بعض الخطط الاستراتيجية والاقتصادية التي من شأنها العمل على تحسين معدلات النمو للاقتصاد الأردني الامر الذي أدى الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 حيث بلغ معدل النمو (3.4%)، ومن ثم استمر معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض الى العام 2020 حيث بلغ معد النمو (-1.6%)، ويعود ذلك الى ماحدث بالعالم نتيجة جائحة أزمة كورونا التي أثرت على جميع اقتصاديات دول العالم المختلفة حيث تم منع السفر بين الدول وحدثت اغلاقات لجميع القطاعات ولفترات طويلة، واغلاق للمطارات والحدود وإيقاف معظم شركات الشحن عن النقل الامر الذي أدى الى شل حركة اقتصادات دول العالم وخاصة النامية منها، والأردن من أحد الدول التي تأثرت بفيروس (covid19) المعروف بفيروس كورونا وشل حركة الاستيراد والتصدير والسياحة ومعظم القطاعات الاقتصادية، حيث أن اقتصاديات دول العالم مازالت تحت تأثير هذا الفيروس، ومازالت تعاني من آثاره على تحسين معدلات النمو وتحسين الوضع الاقتصادي.

اجمالي تكوين رأس المال الثابت للاردن خلال الفترة الممتدة من 2000-2020

الجدول رقم (2)

معدل النمو %	التكوين الرأسمالي	السنة	الرقم
7.4	1339.48	2000	1
-0.5	1345.45	2001	2
2.6	1363.38	2002	3
11.7	1504.35	2003	4
46.2	2213.16	2004	5
36.5	3043.64	2005	6
-5.1	3021.13	2006	7
9.6	3671.9	2007	8
25.7	4661.6	2008	9
3.5	4447.9	2009	10
8.2	4787	2010	11
-5.3	4754	2011	12
-12.3	5099.7	2012	13
-4.8	4984.98	2013	14
4.1	5507.4	2014	15
1.2	5598.4	2015	16
-5.6	5392.6	2016	17
9.5	5807.36	2017	18
-17.3	5816.25	2018	19
-27.7	5912.4	2019	20
-6.4	5866.8	2020	21

المصدر: اعداد الباحث بينات البنك المركزي الاردني

يشير الجدول رقم (2) الى اجمالي التكوين الرأسمالي في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية العام 2020 مع بيان معدلات النمو السنوية لاجمالي التكوين الرأسمالي، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو التكوين الرأسمالي في العام 2000 قد بلغ (7.4%) حيث بلغ في العام الذي يليه عام 2001 و 2002 معدل النمو (-0.5، 2.6%) ويعود ذلك الى مواجهة لاقتصاد الأردني للعديد من التحديات والعوامل التي تواجهه ومن هذه العوامل عدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة النمو في القوى العاملة، واستمر معدل نمو التكوين الرأسمالي في الأردن في الارتفاع خلال الأعوام 2003-2005 الى أن بلغ (36.5%) في العام 2005 وذلك كون الأردن عمل على اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية التي من شأنها رفع معدلات نمو التكوين الرأسمالي من خلال العمل على زيادة الانفاق الرأسمالي العام، والعمل على زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص في الأصول الثابتة، وانخفض معدل النمو في العام 2006 حيث بلغ (-5.1%) وذلك نتيجة تبعات اللجوء العراقي الكبير للأردن بعد نشؤ الحرب بين الولايات المتحدة الامريكة وجمهورية العراق، ومن ثم ارتفع معدل النمو في العام 2007 حيث بلغ (9.6%)، واستمر في الارتفاع في العام 2008 حيث بلغ (25.7%)، واستمرت عملية التذبذب لمعدلات النمو كما هو في الجدول أعلاه الى أن انخفضت في عام 2012 حيث بلغت (-12.3%) وذلك نتيجة حجم اللجوء السوري للأردن نتيجة الحرب الاهلية في الجمهورية السورية العربية، واستمر التذبذب بعدها بالارتفاع والانخفاض حتى عام 2018 حيث بلغ معدل النمو للتكوين الرأسمالي (-17.3%) ويعود ذلك الى عدم توجيه الانفاق العام نحو المشاريع الرأسمالية، كما انخفض معدل النمو في العام 2019 الى (-27.7%) وفي عام 2020 بلغ معدل نمو التكوين الرأسمالي (-6.4%) ويعود ذلك الى تطبيق الأردن بعض برامج الإصلاح الاقتصادي مع وجود جائحة كورونا التي نتج عنها شلل لمعظم القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة الاغلاقات التي حدثت بين دول العالم.

منهجية الدراسة

تمهيد

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج المناسب الذي سيستخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختبارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

الاختبارات المستخدمة

نتيجة التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى

أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

غالباً ما تتسم البيانات المالية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة

(Augmented Dickey-Phillips and Perron (1988)(PP). واختبار ديكي فولر المطور (ADF)(Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تحتبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية. قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من استقرار البيانات حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومن أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (3) إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين المتغيرات أصبحت مستقرة، وبالتالي رفض فرضية عدم وجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (3) اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير	ADF prb	PP prb	النتيجة
الناتج المحلي الإجمالي GDP	المستوى	0.7026	0.7041
	الفرق الأول	0.0108	0.0109
التراكم الرأسمالي الثابت CAPTFOR	المستوى	0.1261	0.5080
	الفرق الأول	0.0021	0.0021

المصدر: من إعداد الباحثة - مخرجات برمجية E-Views

نموذج الدراسة:

$$L(GDP) = C + L(CAPTFOR) + U$$

حيث

C : ثابت

L(GDP): لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

L(CAPTFOR): لوغاريتم التراكم الرأسمالي الثابت

U : حد الخطأ

الاختبارات القبلية

اختبار الارتباط الذاتي

ويتضح من النتائج في جدول (4) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي

تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء , ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

جدول (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. **.	. **.	1	0.299	0.299	2.1595	0.142
. **.	. **.	2	0.324	0.258	4.8351	0.089
. .	. * .	3	-0.006	-0.182	4.8359	0.184
. * .	. * .	4	-0.074	-0.140	4.9935	0.288
. * .	. .	5	-0.146	-0.046	5.6381	0.343
. * .	. .	6	-0.078	0.045	5.8357	0.442
. * .	. * .	7	-0.119	-0.070	6.3269	0.502
. * .	. .	8	-0.066	-0.051	6.4891	0.593
. * .	. .	9	-0.091	-0.047	6.8220	0.656
. * .	. * .	10	-0.106	-0.082	7.3154	0.695
. * .	. .	11	-0.084	-0.028	7.6549	0.744
. * .	. * .	12	-0.118	-0.082	8.4043	0.753

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey , حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (5) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى تجانس التباين للأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء, ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين للأخطاء.

جدول (5) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.976387	Prob. F(1,19)	0.3355
Obs*R-squared	1.026418	Prob. Chi-Square(1)	0.3110
Scaled explained SS	1.535144	Prob. Chi-Square(1)	0.2153
Method: Least Squares			
Date: 07/25/21 Time: 13:08			
Sample: 2000 2020			
Included observations: 21			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الجدول (6) يبين نتائج الانحدار , نلاحظ من خلال النتائج ما يلي :

- وجود أثر معنوي للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الاردن حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.987434, أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التراكم الرأسمالي يؤدي إلى 0.987434 من التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن, وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الاردن, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 94% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تعود إلى التراكم الرأسمالي الثابت, كما يتبين من خلال قيمة F ومعنويتها ان النموذج صالح لقياس اثر التراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن.

جدول (6) نتائج تقدير نموذج الانحدار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.549468	0.454223	3.411252	0.0029
LCAPTFOR	0.987434	0.055261	17.86861	0.0000
R-squared	0.943835	F-statistic		319.2871
Adjusted R-squared	0.940879	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

النتائج

وتبين من خلال النتائج ما يلي :

(1) إن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى, لذلك لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار, وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ان المتغيرات أصبحت مستقرة, وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

(2) وجود أثر معنوي للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.987434, أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في التراكم الرأسمالي يؤدي إلى 0.987434 من التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن, وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن, وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن, حيث اتفقت النتيجة مع دراسة (سلام, 2014), ودراسة (النعيمي, قاسم والعددي, إبراهيم ورجوب, علي, 2012), ودراسة (Kononenko&Repin, 2016), ودراسة (Pavelescu, 2008).

(3) كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 94% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تعود إلى التراكم الرأسمالي الثابت , كما يتبين من خلال قيمة F ومعنويتها ان النموذج صالح لقياس اثر التراكم الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن.

التوصيات

ومن خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة فقد أوصت بما يلي:

- (1) ضرورة التركيز والاهتمام بالتراكم الرأسمالي الثابت في الأردن من قبل متخذي القرار كونه يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي.
- (2) ضرورة التوسع بالانفاق الاستثماري في الأردن كونه له أثر إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي.
- (3) ضرورة تذليل العقبات امام الاستثمار والتركيز على جذب رؤوس الأموال من خلال تفعيل برامج تشجيع الاستثمار كون الاستثمار له دور مهم في تراكم رأس المال الثابت.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

خوجلي, أحمد، والرشيدي، طارق (2018) " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان دراسة قياسية 1992-2014م (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

علوان، قاسم نايف، (2009) "أدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبدالله محمد غزوي، & بشير خليفة الزعبي. (2017) "الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمارين العام والخاص حالة الأردن" (1976-2014م)، مجلة المنارة، المجلد 23، العدد 2.

شبيب، دريد كمال، (2009) "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(لزهري، ساحلي، 2018) بعنوان " تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016) باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، ص ص 68-92.

(بشماني، شكيب والقصري، غدير، 2020) بعنوان " قياس وتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع التجارة الداخلية في سوريا"، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 4.

عريقات، حربي محمد (2006) "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة الاسراء، عمان، الأردن، ص 60.

(العبدلي، سعد وسليمان، هيفاء، 2013) "تحليل العلاقة السببية بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والناتج الداخلي الخام للقطاع الزراعي العراقي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 19،

العدد 73، ص 283

ضيدان، هاشم (2020) "اتجاهات تكوين رأس المال الثابت وعلاقته بالنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2010)", مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 38، ص ص 225-251.

دواغرة، محمد و ملاوي، احمد، (2016) "أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الأردن مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 3. مكاوي، محمد (2020) "تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الوادي، محمود والعساف، أحمد، (2013) "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

هوشيار، معروف (2005) "تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 73، عمان، الأردن. المراجع باللغة الأجنبية

Akerlof, G. A., Blanchard, O., Romer, D., & Stiglitz, J. E. (Eds.). (2014). **What have we learned?: Macroeconomic policy after the crisis**. MIT Press.

Bal, D. P., Dash, D. P., & Subhasish, B. (2016). The effects of capital formation on economic growth in India: **Evidence from ARDL-bound testing approach**. *Global Business Review*, 17(6), 1388-1400.

Bénassy, J. P. (2011). **Macroeconomic theory**. Oxford University Press.

Callen, T. (2012). **Gross domestic product: An economy's all**. International Monetary Fund: Washington, DC, USA.

Gibescu, O. (2010). **Does the gross fixed capital formation represent a factor for supporting the economic growth**.

Kanu, S. I., & Ozurumba, B. A. (2014). Capital formation and economic growth in Nigeria. *Global Journal of human-social science: Economics*, 14(4), 43-58.

Mateer, G. D., & Coppock, L. (2018). **Principles of microeconomics** (Vol. 2). New York, NY: WW Norton.

Mankiw, N. G. (2020). **Brief principles of macroeconomics**. Cengage Learning.

O'Neill, D. (2014). Gross domestic product. In Degrowth (pp. 131-136). **Routledge**.

Topcu, E., Altinoz, B., & Aslan, A. (2020). Global evidence from the link between economic growth, natural resources, energy consumption, and gross capital formation. **Resources Policy, 66, 101622**.

Kononenko, I., & Repin, A. (2016). The regularity of the country's GDP growth rate changes influence on the volume of gross fixed capital formation. **Часопис соціально-економічної географії, 21(2), 16-25**.

Onyinye, N. G., Idenyi, O. S., & Ifeyinwa, A. C. (2017). Effect of capital formation on economic growth in Nigeria. **Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 1-16**.

Pavelescu, F. M. (2008). Gross capital formation and economic growth during early 2000's in EU-member and candidates states. **Romania, 11(12.17), 0-48**.

أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من
(1992 - 2017)

إعداد: عبد الرحمن محمود النواصرة

الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد البطاينة

**The Impact of Tax Revenues on the Growth of the
Gross Domestic Product (GDP) in Jordan for the
Period (1992 - 2017)**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992-2017). تبنت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتم استخدام برنامج E-VIEWS لتحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية، مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لاختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الاختبارات للبيانات المستخدمة أنّ معظمها غير مستقرة عند المستوى وبحيث أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، كما وتم استبعاد المتغير المستقل ضريبة الدخل وذلك لوجود ارتباط عالٍ بينه وبين المتغير المستقل ضريبة المبيعات، فكان لا بد من استثناء أحدهما، وظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضريبة المبيعات والضريبة الجمركية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.99، وجاءت قيم معامل التأثير لضريبة المبيعات (0.37)، ولضريبة الجمارك (0.21). أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة العمل للارتقاء بمستوى عالٍ من الخدمات الضريبية، وعلى تطوير وتحديث وتبسيط الخدمات الضريبية لتصل إلى المعايير المعتمدة دولياً، وأن يتم التركيز على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثيل من المنتجات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية، وضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والضريبة الجمركية، والناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

The study aims to measure the impact of tax revenues on GDP growth in Jordan for the period (1992-2017). The methodologies adopted in this study are mainly based on linear regression model, by using E-views program to analyse annual time series, In order to investigate the impact of these variables, and noting that the independent income tax variable was excluded because of high correlation with independent sales tax variable. The current study employs Least squares method to test hypotheses. The empirical results show that the most of the variables under investigation are non-stationary at their levels, and they become stationary at their first differences therefore, The Least squares method results indicates that there is statistical significance effect of custom tax and Sales Tax on the growth of GDP, which the value of Coefficient of determination (R^2) 0.99, and Coefficient of customs tax (0.21), and Coefficient of sales tax (0.37). The study recommended the need to improve the level of tax services and focus on indirect taxes, especially customs tax on imported goods that have an equivalent of local products.

Key word: tax revenues, income tax, Sales Tax, custom tax, Gross domestic product (GDP)

الإطار العام للدراسة

المقدمة

أدى الدور الذي تلعبه الدولة بعد تدخلها في الحياة الاقتصادية إلى زيادة درجة اعتمادها على فرض الضرائب كأداة فعالة في يدها؛ لتحقيق ما ترمي إليه من أهداف في مختلف المجالات، وذلك من خلال وضع نظام ضريبي كفاء وفعال قادر على زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية حيث تنعكس على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

تعاني الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص من شح في مواردها المالية، وضعف في إمكاناتها الإنتاجية، لذلك فقد أجهت الدولة الأردنية إلى تطوير إيراداتها المحلية والتي تعتمد أساساً على ما تحققه من إيرادات ضريبية لمساعدتها في التغلب على مشكلة العجز المالي المتزايد والذي أثقل كاهل الموازنة العامة فيها بأعباء الديون الخارجية.

تعد الإيرادات الضريبية مصدراً مهماً ورئيساً في تمويل الموازنة العامة في الأردن، باعتبارها إحدى أهم أدوات السياسة المالية الفعالة التي تستخدمها الدولة الأردنية في التأثير على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمالية فيها، والتي يتطلب تحقيقها العديد من النفقات العامة التي يتم تمويلها من الإيرادات العامة المتحققة للدولة، والتي تشكل الإيرادات الضريبية عنصراً مهماً من عناصرها.

وتأكيداً لما للإيرادات الضريبية من دور مؤثر على الإيرادات العامة، قامت الحكومة الأردنية منذ بداية عقد التسعينات إلى وقتنا الحاضر بتبني مجموعة من السياسات والإصلاحات المالية التي تهدف إلى تحسين مستوى الإيرادات العامة، وذلك من خلال تحسين الوسائل التي تقوم على جباية وتحصيل الضرائب، وتقليل فرص التهرب الضريبي، إضافة إلى فرض مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مثل: الضريبة على الدخل، والضريبة العامة على المبيعات، والضرائب الجمركية. وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر الإيرادات الضريبية، المتحصلة من الضرائب المتأتية من إيرادات ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات والضرائب الجمركية على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة من (1992-2017)

وذلك بأسلوب التحليل المقارن، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات المحلية والعالمية، والتي أثرت على الاقتصاد الأردني وخاصة ما كان منها متعلقاً بتغير الهيكل الضريبي .

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن أي سياسة مالية تستهدف غرضاً مالياً داخل اقتصاد بنيانه ضعيف وغير مرّن تكون سياسة غير فعّالة، فمن المعروف أن ارتفاع درجة الكفاية في استغلال الموارد الانتاجية للدولة والتوسع فيها يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ويحفز تدفقه بشكل كبير، ومما لاشك فيه أن تدفق الإنتاج وتزايد في أي مجتمع من المجتمعات يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من هذا الناتج، وعند هذا الحد يصبح تدخل الدولة ضرورياً لاقتطاع الفائض من الموارد المالية إما بطريقة اختيارية بتشجيع الإيداع الاختياري أو بطريقة إجبارية بأدوات السياسة المالية ومنها فرض مجموعة من الضرائب. إذ تعاني الأردن من عجز كبير في موازنتها بالإضافة إلى مديونية كبيرة، وتعتبر الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة هي المصدر الرئيس لإيرادات خزينة الدولة كون أن عملية فرض الضرائب تواجه العديد من المتغيرات؛ لذا فإنه مما لاشك فيه أنها أسفرت عن العديد من المشاكل التطبيقية التي تستوجب من الباحث البحث والدراسة بصورة علمية تخدم جميع المتعاملين مع الضريبة سواء أكانوا شركات أم أفراد. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: هل يوجد أثر للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟.

هدف الدراسة

لقد هدفت الدراسة للتعرف على أثر الإيرادات ضريبية الدخل على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والمتمثلة في الضرائب على الدخل، الضرائب العامة على المبيعات، الضرائب الجمركية كأحد المصادر الهامة التي تساهم في تعظيم الإيرادات العامة في الدولة، وذلك من خلال دراسة وتقييم الآثار المترتبة على فرض هذه الضرائب على نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام خلال فترة الدراسة.

كما تبرز أهمية الدراسة في البحث عن الآثار المترتبة على فرض الضرائب بكافة أنواعها ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً بمدى نجاح السياسات الضريبية في تحويل الموارد المالية التي تستقطع من خلال الضرائب إلى القطاع العام من أجل قيام الدولة بمهامها على أكمل وجه، وإظهار الآثار التي تنفرد بها الإيرادات الضريبية دون الإيرادات الأخرى في الدولة، من خلال اخضاع كافة أنواع الدخل للأفراد والأرباح للشركات في الأنشطة الاقتصادية للضريبة دون استثناء من أجل تحقيق العدالة.

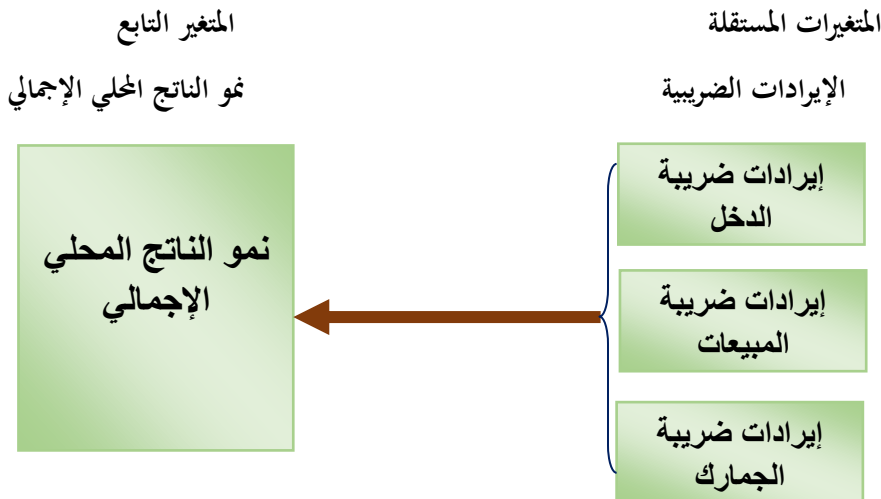
فرضيات الدراسة

وبناءً على عناصر مشكلة الدراسة، تسعى الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل، والضريبة العامة للمبيعات، ضريبة الجمارك) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

مخطط الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة، ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة، فقد قام الباحث بتدوين متغيرات الدراسة في المخطط التالي:



الشكل رقم (1) مخطط الدراسة من إعداد الباحث بالاستناد على الدراسات السابقة والإطار

النظري

مصطلحات الدراسة

في ما يلي التعريف النظري للمصطلحات التي استخدمها الباحث في الدراسة:

- الإيرادات الضريبية : هي الإيرادات التي تحصلها الدولة بما لها من سيادة على الأفراد وعلى الشركات العامة والخاصة وعلى الهيئات الاقتصادية وغيرها.

- الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموعة من السلع والخدمات النهائية التي انتجت باستخدام عناصر الإنتاج المحلية خلال فترة زمنية معينة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإيرادات الضريبية

تمهيد

تعد الإيرادات الضريبية مصدرا مهما من مصادر الإيرادات العامة في عصرنا الحاضر، وترجع أهمية هذا النوع من الإيرادات لكون حجمها كبير مقارنة مع الأنواع الأخرى للإيرادات بصفة عامة، فالنظام الضريبي في أي دولة يتضمن مجموعة من القواعد القانونية والتعليمات التفسيرية التي تشكل آلية عمل لكافة الأجهزة الضريبية والأشخاص الخاضعين لها، فهو يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، ويعد سياسة مهمة تؤثر بشكل كبير في رسم السياسات المالية لكثير من دول العالم ولاسيما النامية منها وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي فيها بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عبد العزيز، 2016).

مفهوم الإيرادات الضريبية

تناولت العديد من الدراسات مجموعة من المفاهيم لمصطلح الإيرادات الضريبية، فقد عرف الحسنوي، (2014) مفهوم الإيرادات الضريبية بأنها: "تلك الأموال التي تجبى من قبل الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص (أفراداً أو شركات) الخاضعين للقانون الضريبي".

وذهب عبد الهادي (2016) إلى تعريف الإيرادات الضريبية على أنها "هي الإيرادات المكلفة الدولة بتحصيلها خلال فترة مالية محددة سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة من الأشخاص أو الشركات أو الهيئات المختلفة خلال سنة مالية محددة".

من خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف الإيرادات الضريبية على أنها: هي الأموال التي تقوم الإدارة الضريبية بالدولة بتحصيلها بموجب قانون من دخول الأشخاص سواء أكانوا أفراداً أو شركات أو هيئات اقتصادية خلال فترة زمنية معينة، كونها هي الجهة المخولة بحماية الإيرادات.

أهمية الإيرادات الضريبية وأثرها المالي

يعد الدور التمويلي للإيرادات العامة من أهم المهام التي يمارسها النظام الضريبي في البلدان النامية، وخاصة نتيجة الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية التي تسود تلك البلدان (كاظم، 2001)، فقد زادت أهمية الإيرادات الضريبية في العصر الحالي، نظراً لاعتماد تلك الدول على قدرتها في أداء دورها الاقتصادي (الجنابي، 2007)، فكان على الدول النامية أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتدعم كافة القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال قيامها بتخفيض الاستهلاك وترشيده وزيادة الادخار، وكذلك ضرورة أن تقوم على معالجة العجز المالي في ميزان المدفوعات بتلك الدول، كون أن الأموال التي تقوم الدولة بتحصيلها جراء عمليات المصادرة للممتلكات والغرامات والرسوم بسبب جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي سوف تؤول بالنهاية إلى الخزينة العامة والتي تمثل جزء رئيس من مصادر دعم النفقات العامة للدولة (قطب، 2006). وعليه فإن الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة سواء أكانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة سوف تسهم بشكل كبير في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع من ناحية حجم الملكية .

أما الأثر المالي للإيرادات الضريبية فيتمثل بأنها تعد العصب الرئيسي الذي يجعل جميع مؤسسات الدولة تقوم بتأدية أعمالها التي تقدمها للأفراد في المجتمع، إذ تسهم الإيرادات الضريبية في دعم موازنة الدولة مساهمة فعالة، الأمر الذي يجعل الدولة تهتم بتلك الإيرادات الضريبية وتحاول توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، كون أن جميع دول العالم تعتمد بدرجة كبيرة على الضرائب سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة لتمويل إنفاقها العام، وعادة يكون النظام الضريبي هو المصدر الأساس لموارد الموازنة العامة (Wilson, et.al,2007، وأن أي انخفاض للإيرادات الضريبية سوف يؤثر بشكل كبير ومباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وأن أحد أسباب ذلك الانخفاض هو التهرب الضريبي والذي من شأنه إضعاف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها) (عبد، 2013).

عليه يمكن القول بأن الإيرادات الضريبية تعد المورد الرئيسي للحكومات المركزية، لما لهذه الإيرادات من أهمية في دعم وتمويل المشاريع في المؤسسات المحلية، فإن عجزت الإيرادات الضريبية عن مد المشاريع الحكومية بالإيرادات الكافية ستلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض، وهذا الأمر يتوقف على الظروف التي يمر بها الاقتصاد في كل من السياستين، وبالتالي سوف تختلف السياسة المالية ويختلف دور الإيرادات الضريبية وفعاليتها بجانب الأدوات المالية الأخرى .

أنواع الإيرادات الضريبية

تتعدد أنواع وصور الإيرادات الضريبية باختلاف السياسة الضريبية المتبعة في كل دولة عن الدول الأخرى، فالوعاء الضريبي يمكن أن يأخذ بأكثر من صورة فنية للتنظيم الضريبي، كما أن اختبار نظام ضريبي معين من بين أنواع الأوعية الضريبية يتوقف على وضع الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فنجد هناك نظام الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة، ونظام الضريبة على الأموال والضريبة على الأشخاص، ونظام الضريبة المباشرة وغير المباشرة. ولكل نظام ضريبي صفات من حيث العدالة والمرونة والوفرة.

إذ يعد تصنيف وتقسيم الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة جزءاً مهماً من إيرادات الدول المتقدمة والنامية، ويثير هذا التقسيم الكثير من الجدل والخلاف حول فائدته والمعيار الذي يتخذه أساساً له. فمن ناحية الفائدة التي يحققها هذا التقسيم فهي فائدة تتحقق من وراء كل تقسيم رشيد للظواهر موضوع

هذه الدراسة، وهي فائدة يتم قياسها بمدى إسهامها في التعرف على طبيعة الإيرادات الضريبية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز قواعد تنظيمها هذا إلى جانب الاعتماد على هذا التقسيم في تنظيم الإحصائيات الحديثة عن الدخل القومي في البلدان المتخلفة وما يترتب على تحليلها من نتائج. (الوادي وعزام، 2007).

فقد اختلفت أنواع الإيرادات الضريبية من فترة إلى أخرى وذلك نتيجة للتغير في الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، حيث صنفها الباحثين والكتاب في المالية العامة إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وهذا التقسيم هو الشائع في عصرنا الحالي:

1- الضرائب المباشرة

تعد الإيرادات الضريبية في عصرنا الحاضر من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة، حيث تعتمد عليها الحكومة بشكل أساسي من أجل مواجهة نفقاتها العامة لسد العجز المتزايد في موازنتها، إضافة إلى تأثيرها على النواحي السياسية والاقتصادية، إذ تعدد أنواع الإيرادات الضريبية وتختلف صورها باختلاف سياسة كل دولة عن الأخرى، فنجد أن الضرائب المباشرة أكثر ثباتا في حصيلتها من الضرائب الأخرى (غير المباشرة)، فهي تتميز بقلّة تكاليف جبايتها نسبيا؛ لأنها تفرض على الدخل، ويمكن زيادة حصيلتها بسهولة عند الحاجة لرفع سعرها خاصة لأنها تصيب عناصر لا يسهل إخفائها في أغلب الأوقات (أحمد واخرون، 2014).

عرف (الوادي وعزام، 2007) الضرائب المباشرة بأنها: " هي الضرائب التي يتم فرضها على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف يدفع هذه الضرائب.

وعرفها أبو عبودة (2014) بأنها " هي ضرائب تفرض على المكلف دون واسطة، وهي التي لا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، بل يتحمل عبئها المكلف نفسه.

ويعرف (James & Nobes, 1992) الضرائب المباشرة بأنها هي تلك الضرائب التي يتم دفعها نقدا وبشكل مباشر من المكلف بالدفع إلى الإدارة الضريبية".

على ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الضرائب المباشرة بأنها هي ضرائب تفرض مباشرة على المكلف ويتحملها بنفسه، بحيث يتم اقتطاعها من دخلة وثروته بشكل دوري، ولا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر.

- خصائص الضرائب المباشرة

يمكن إبراز أهم خصائص الضرائب المباشرة بالنقاط التالية (أحمد والطيب، 2014)

- 1- تحقق عدالة أكثر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد في المجتمع لأنها ترتبط مع القدرة على الدفع.
- 2- تعتبر ضرائب شخصية كون هذه الضرائب تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف.
- 3- تتميز بقلة تكاليف جبايتها نسبياً.
- 4- تتوفر فيها قاعدة الملائمة.
- 5- تعتبر من الأدوات الفعالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع.

- عيوب الضرائب المباشرة

بالرغم من الخصائص التي تمتاز بها الضرائب المباشرة إلا أنه يعاب عليها بالنقاط الآتية (أحمد والطيب، 2014) :

- 1- تحصيل هذه الضريبة يتأخر في الوصول إلى خزانة الدولة لأن تقدير الوعاء الضريبي يتأخر.
- 2- ثقل عبئها على المكلف بدفعها؛ لأنه يشعر بما نتيجة لوضوحها.
- 3- يدفع المكلف بدفع الضريبة مبالغ كبيرة في نهاية السنة المالية مما ينتج عنها عدم الملائمة للمكلف.
- 4- لها آثارٌ عكسية على العمل والادخار مثل ضرائب الدخل.
- 5- عدم وفرة الحصيلة الضريبية في البلدان التي لا يتمتع سوى عدد قليل من الأفراد بدخل عالٍ.

6- تخالف هذه الضرائب مبدأ عمومية الضرائب.

فمن خلال ما سبق يمكن القول أنه يوجد العديد من الفروقات بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فقد كان واضحاً أن تحصيل الضرائب المباشرة كان أسهل وأقل تكلفة من الضرائب غير المباشرة، فقد كانت الضرائب المباشرة تحقق عدالة ضريبية أكثر منها في غير المباشرة كونها تشمل أصحاب مستوى معين من الدخل ممن يكون لديه القدرة التمويلية على عكس الضرائب غير المباشرة التي تفرض على كافة فئات المجتمع.

أنواع الضرائب المباشرة

تؤثر الضرائب المباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة، حيث تزخر الكثير من الكتب والمجلات والدوريات في مجال الاقتصاد والمالية العامة (Rosen, 2007) بدراسة وقياس ومحاولة فهم هذا النوع من الضرائب بهدف الوصول إلى نظام ضريبي يتفق مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول (Cashel, 2008) (Dew-Baker2008) ومن أهم أنواع الضرائب المباشرة ما يلي:

1. ضريبة الدخل

تعتبر ضريبة الدخل في الدول المتقدمة من أهم أنواع الضرائب المباشرة كونها تعد مصدراً هاماً من المصادر الرئيسية لإيراداتها، وذلك لأن تلك الدول تعتمد على حجم ونمو ضريبة الدخل من أجل استمرار الإنفاق على السلع والخدمات العامة الأساسية كالأمن والدفاع ودعم البنية التحتية والبحث العلمي، إضافة إلى دعم تقديم برامج التعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف طبقات محدودي الدخل (نشرة المالية العامة للحكومة، 2010).

مفهوم ضريبة الدخل

عرف (الخطيب، 2006) فقد عرفاً ضريبة الدخل بأنها " هي تلك الضرائب التي يكون الدخل وعاء لها، وعرف الدخل بأنه كل مال نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه الفرد بصفه دوريه ومنتظمة من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار". أما (القطاونة والعضايلة، 2010) فقد عرفاً ضريبة الدخل بأنها: " قيمة نقدية أو قابله للتقدير بالنقود تأتي بصفة دوريه أو قابله للتجدد من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار".

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف لضريبة الدخل بأنها: " هي المبالغ النقدية أو المبالغ القابلة للتقدير بالنقدية التي يكون دخل المكلف وعاءً لها، والتي تأتي بصفة دورية منتظمة أو قابلة للتجدد من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار".

2- الضرائب غير المباشرة

تعتبر الضرائب غير المباشرة في الوقت الحاضر واحدة من إحدى الأدوات الرئيسة الهامة للسياسة الضريبية للدولة، كما أنها تعد عنصراً فاعلاً في ردد خزينة الدولة بالموارد المالية، كونها تتميز بالوفرة في الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب المباشرة، إضافة لكونها تؤثر على الاستهلاك والاستثمار والإدخار وعلى المستوى العام للأسعار، وبالمقابل من ذلك فهي تعد ضريبة أقل عدالة من الضرائب المباشرة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المكلف القانوني ليس هو المكلف الاقتصادي أو الفعلي، بمعنى أن العبء الضريبي ينتقل من المكلف القانوني وهو في هذه الحالة منتج السلعة وكل من له علاقة بالإنتاج والبيع والشراء أو استعمال السلع والخدمات إلى مكلف آخر يقوم بدفع الضريبة، ويتحمل عبئها (المكلف الاقتصادي)، وهو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة (الجيلاتي، 2000).

عرف (نور وآخرون، 2008) الضرائب غير المباشرة بأنها " هي الضريبة التي يدفعها المكلف وينقل عبئها على شخص آخر. وعرف محمد وآخرون (2014) الضرائب غير المباشرة بأنها" هي تلك الضرائب التي يتم فرضها أثناء تداول السلع والخدمات (الضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات) في كافة مراحل الانفاق المختلفة، ويمكن نقل عبئها إلى شخص آخر".

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الضرائب غير المباشرة بأنها: "هي الضرائب التي تفرض عند تداول السلع والخدمات، بحيث يدفعها المكلف بصورة مؤقتة ليتم بعدها نقل عبئها إلى مكلف آخر وهو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة".

- خصائص الضرائب غير المباشرة

يمكن إبراز أهم خصائص الضرائب غير المباشرة بالنقاط التالية (القطاونة والعطايلة):

- 1- الغزارة والوفرة في حصيلتها.
 - 2- السهولة في جبايتها.
 - 3- تعدد من الضرائب المرنة التي تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي السائد.
 - 4- قليلة التكاليف.
 - 5- صعوبة من التهرب منها.
- #### - عيوب الضرائب غير المباشرة

بالرغم من الخصائص التي تمتاز بها الضرائب غير المباشرة إلا أنه يعاب عليها بالنقاط التالية (العلي، 2005) :

- 1- عدم تحقيقها للعدالة الضريبية.
- 2- لا تميز بين الشخص الغني والشخص الفقير.
- 3- الصعوبة في التنبؤ المسبق بحصيلتها.
- 4- لا تتفق مع قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية.
- 5- تفرض على السلع المختلفة بغض النظر عن الحالة المادية لمستهلكيها.

وبوجه عام يمكن للباحث القول بأن فرض الضرائب غير المباشرة يخدم مجموعة الأهداف المالية والإئتمانية حيث ترتفع حصيلتها هذا النوع من الضرائب نظراً لأنها توجه إلى السلع الضرورية التي تتميز بجمود الطلب عليها، ويجب الإشارة هنا إلى أن من شأن هذا العبء الضريبي أن يتقل كاهل الطبقات محدودة الدخل مما يمس اعتبارات العدالة والرفاهية الاقتصادية الأمر الذي تتعارض فيه أهداف الضرائب غير المباشرة لتمويل التنمية مع أهداف التحول لضمان قدر كبير من الرفاهية الاقتصادية لفئات المجتمع محدود الدخل.

– أنواع الضرائب غير المباشرة:

لعل أهم أنواع الضرائب غير المباشرة هي الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الجمركية، كون أن هذه الضرائب في الوقت الحالي تعد إحدى الأنواع الرئيسية التي تشكل نسبة عالية من الإيرادات الضريبية، كما تعد عنصراً فاعلاً في رفد خزينة الدولة بالموارد المالية.

1. الضريبة العامة على المبيعات:

تعتبر الضريبة العامة على المبيعات من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، لما تمتاز به من سهولة تطبيقها، ووفرة حصيلتها مما كسبها صفة الانتشار في الكثير من دول العالم، وتحت مسميات مختلفة، فهي في بريطانيا تسمى ضريبة القيمة المضافة، وفي ألمانيا تسمى ضريبة العائدات السنوية، كما تسمى في سوريا بالضريبة على الاستهلاك الكمالي، أما في مصر والأردن فتسمى بالضريبة العامة على المبيعات.

فقد عرف القانون الأردني ضريبة المبيعات بأنها "هي الضريبة المفروضة بموجب قانون على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وتستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة، ويقوم الشخص المكلف بتحصيلها من المشتري وتوريدها إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ضمن مواعيد محددة" (قانون ضريبة العامة على المبيعات لعام 1994 وتعديلاته).

أما (القضاء، 2016) فقد عرف الضريبة العامة على المبيعات بأنها "ضريبة تفرض على بيع السلع والخدمات في مراحلها المختلفة، حيث تدفع عند الاستهلاك أو الشراء، ويستطيع المكلف (التاجر) نقل عبئها بالكامل للمستهلك".

يمكن للباحث تعريف الضريبة العامة على المبيعات بأنها: "هي ضريبة مفروضة بموجب قانون على مبيعات السلع والخدمات في شتى مراحلها، فهي ليست عنصر من عناصر التكاليف، وهي ليست سنوية، حيث يستطيع أن ينقل المكلف عبئها بالكامل للمستهلك، وأن المكلف هو مجرد وسيط بين المستهلك الذي يقع عليه عبء الضريبة من جهة وبين دائرة الضريبة من جهة أخرى.

2. الضرائب الجمركية:

تفرض الضرائب الجمركية على مجموعة السلع والمواد المستوردة أو المصدرة، أي عند تخطيها الحدود الجغرافية للدولة، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الضرائب لتحقيق أهداف متعددة، منها المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالضريبة الجمركية هدفها المالي بأنها تعد مورداً مالياً رئيساً مهماً لإيرادات الدولة، أما هدفها الاجتماعي فتستخدمها الدولة لمواجهة حالات اجتماعية كفرض رسوم جمركية مرتفعة جداً على واردات السلع الضارة بالبيئة والمجتمع، أما الهدف الاقتصادي من فرض الضريبة الجمركية هو حماية المنتجات والصناعات المحلية، ففرض الضرائب الجمركية على المنتجات المستوردة يمكن المنتج المحلي من منافسة البضاعة المستوردة، وقد يحتاج السوق إلى مواد غير متوفرة في السوق الأمر الذي يدفع الدولة إلى تخفيض الضرائب الجمركية لتشجيع المنتجين والمصنعين على استيراد المواد الخام لدعم قطاع إنتاجي معين (الخطيب، 2006).

فقد عرف (القطانة والعضايلة، 2010) الضرائب الجمركية بأنها "هي الضرائب التي تفرضها الدولة على حركة بعض السلع دخولاً وخروجاً من وإلى إقليمها، حيث تفرض هذه الضرائب بمناسبة عبور السلع القادمة من خارج حدود الدولة إلى داخلها، وتسمى عندها "ضريبة الوارد"، أو تفرض بمناسبة خروج السلع الوطنية خارج حدود الدولة، وفي هذه الحالة يطلق عليها "ضريبة الصادر".

يمكن للباحث تعريف الضرائب الجمركية بأنها هي مجموعة من الضرائب يتم فرضها من قبل الدولة على حركة السلع والخدمات دخولاً وخروجاً من وإلى حدود الدولة الجغرافية، والتي تتميز بسهولة تحصيلها وانخفاض نفقات جبايتها، والتي تؤدي إلى غزارة تحصيل هذه الضرائب.

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:

تمهيد:

يعتبر الاهتمام بموضوع دراسة الناتج المحلي الإجمالي من المواضيع المهمة والذي يستحق البحث والتعمق فيه لكونه يشكل معياراً رئيساً؛ لتحسين الاقتصاد الكلي كونه يقيس مستويات المعيشة للأفراد ويعد مؤشراً للمقارنة بين اقتصاديات الدول المختلفة لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدى.

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

اهتم العديد من الكتاب والباحثون في مجال الاقتصاد بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، وظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، حيث عرفه (البدور، 2016) على أنه "هو القيمة النقدية (السوقية) لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة".

وعرف أبو عبودة (2014) الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني للدولة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة في العادة".

أما الرشيد (2014) فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع ما ينتج من سلع وخدمات نهائية في إطار حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة (في الغالب سنة)، سواء أكان ذلك بواسطة مواطني الدولة نفسها أو من خلال المقيمين الأجانب على أرضها".

على ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع القيم النقدية (السوقية) للسلع والخدمات النهائية والتي ترتبط بحساب ما ينتج داخل اقتصاد الدولة في فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة".

أهمية الناتج المحلي الإجمالي

يلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً هاماً وأساسياً لاقتصاد الدولة وخاصة الأفراد فيعتبروه من المراجع المهمة لهم لمعرفة أية قطاعات في حالة نمو أم لا. فعندما يكون الناتج المحلي في حالة إنكماش فهذا الأمر ليس دليل مطمئن للعديد لأنه يعني انخفاض الانفاق والأرباح والأهم من ذلك ترتفع معدلات البطالة. وبالمقابل من

ذلك فإن ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم مما يدفع البنوك المركزية لرفع معدلات الفائدة للحد من التضخم. لكن هناك نقاط ضعف للناتج المحلي للدولة حيث أنه لا يغطي التغيرات في القطاعات التالية: توزيع الدخل على الأفراد، وجودة الحياة، والمستوى المعيشي وغيرها.

يعد الناتج المحلي الإجمالي أيضا هام جداً لأي دولة فهو يعكس صحة اقتصاد الدولة كما له تأثير كبير على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات. وهذا ليس شيء جديد، فإن انخفاض اقتصاد بلد معين يعني انخفاض الربح والذي بدوره يعني انخفاض أسعار الأسهم. فالعديد من المتداولون بمعرفة نسبة التغير بالناتج المحلي وخاصةً إذا كان التغيير سلباً لأنه إحدى أهم العوامل المحددة إذا كان الاقتصاد في حالة ركود أم لا. في هذه المقالة سوف نقوم بتعريف ما هو الناتج المحلي وسوف نعرض كيفية حسابه (العداري، 2017)

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

هناك العديد من الطرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في طريقة الانتاج، وطريقة الانفاق، وطريقة الدخل، ويمكن التطرق لهذه الطرق كما يلي (Williams, 2007):

1- طريقة الانتاج:

حسب هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين هما:

- **طريقة المنتجات النهائية:** وتقوم هذه الطريقة على حساب قيمة كل سلعة أو خدمة نهائية تم انتاجها فعلاً خلال فترة الحساب ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، وعلى ضوء هذه الطريقة فان الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل جميع السلع والخدمات التي انتجت خلال فترة التقدير، ولكن يدخل في تقدير الناتج المحلي الإجمالي المنتج النهائي من السلع والخدمات فقط، أو بإلى طريقة القيمة المضافة: هذه الطريقة تتبع انتاج السلع من مرحلة إلى أخرى، وينبغي أن تكون القيمة النهائية مساوية لمراحل الانتاج. وعلى ضوء هذه الطريقة نجد أن القيمة المضافة = قيمة الانتاج الكلي - قيمة مستلزمات الانتاج التي تشمل أي مواد أو سلع أو خدمات تلزم للعملية الانتاجية.

- **طريقة الانفاق:** هذه الطريقة يجب أن تعطي نفس القيمة للنتاج ولكن من خلال معرفة من هو

الذي أنفق على السلع النهائية، وعلى ضوء هذه الطريقة يقسم الانفاق الكلي إلى ما يلي (بابكر، 2003):

1- الانفاق الاستهلاكي الخاص: وهو الانفاق الذي يشمل إجمالي نفقات السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل نفقات الطعام والشراب واللباس كما يشتمل هذا الانفاق على الخدمات الاستهلاكية مثل التعليم والصحة والهاتف.

2- إجمالي الانفاق الاستثماري: وهو الانفاق الذي يشمل الانفاق الكلي لقطاع الأعمال والذي يتمثل في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات الانتاجية، كما يشمل أيضا الأبنية الجديدة سواء للوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية.

3- الانفاق الحكومي: وهو الانفاق الذي يشمل مشتريات القطاع الحكومي من السلع والخدمات سواء أكانت هذه السلع استهلاكية أو استثمارية، أما المدفوعات التحويلية كإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة فلا يقابل هذه النفقات ناتج محلي وبالتالي تستبعد عند حساب الانفاق الحكومي.

4- صافي الانفاق الخارجي: يجب إضافة الصادرات إلى مجموع الانفاق المحلي وطرح الواردات منه (الصادرات - الواردات).

2- طريقة الدخل

تعطي هذه الطريقة نفس قيمة الناتج للسلع النهائية المنتجة، ولكن من خلال معرفة كيف قد تم تقسيم قيم الناتج النهائية. ولحساب هذه الطريقة يكون الناتج المحلي الإجمالي يساوي:

(صافي الدخل المحلي = الأجور الإجمالية + الأرباح الإجمالية + الفائدة الإجمالية + الربح الإجمالي) + مخصصات اهتلاك رأس المال + (صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة - إعانات الإنتاج).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

دراسة (مسوده، والمفلّح، 2015) بعنوان "دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة - الفترة ما بين (2012 - 2006) ."

هدفت الدراسة إلى قياس دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة من خلال عمل دراسة تحليلية مقارنة في الفترة ما بين (2006-2013)، فقد ركزت الدراسة على المقارنة بين دور كل من ضريبة الدخل والضريبة العامة للمبيعات والضرائب الأخرى في زيادة حجم الإيرادات العامة في ردف الموازنة العامة الأردنية. لتحقيق أهداف الدراسة قسم الباحثين الدراسة إلى فترتين متتاليتين، كانت الأولى قبل تطبيق قانون ضريبة الدخل والمبيعات المعدل للفترة بين (2006-2009) والثانية بعد التطبيق للفترة (2010-2013)، ومن أجل اختبار الفرضيات إلى النسب المالية، والأساليب الاحصائية ومنها: اختبار (t) للعينات المستقلة، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود دور للإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة فقد شكلت الإيرادات الضريبية ما نسبته 64% من الإيرادات العامة للدولة، وكانت ضريبة المبيعات لها الدور الأكبر في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة مقارنة بضريبة الدخل والضريبة الجمركية. بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بإجراء تعديلات في قانون ضريبة الدخل والمبيعات الأردني على أساس مدروس لزيادة الإيرادات الضريبية، مع زيادة الرقابة على المال العام.

دراسة (أحمد والطيب، 2014) بعنوان "أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة السودان (1980-2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسة الضريبية المتبعة في السودان خلال الفترة (1980-2012) ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال: هل السياسة الضريبية التي تم تطبيقها في السودان خلال فترة الدراسة تلائم وضعية الدولة؟ وما هو مدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي؟. استندت فرضية الدراسة على عكسية العلاقة بين الضرائب (Tax) والناتج المحلي الإجمالي GDP حيث افترضت الدراسة وجود علاقة سببية عكسية بين الضرائب (Tax) والناتج المحلي الإجمالي GDP اتبعت الدراسة منهجية التحليل الوصفي للإطار النظري، بينما استخدمت منهجية الاقتصاد القياسي للإطار

التطبيقي حيث تم بناء نموذج قياسي يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع وتمثل الضرائب المتغير المستقل (التفسيري). من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي. بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وضرورة التركيز علي جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثلل المنتج

الدراسات الأجنبية

دراسة (Abata, 2014) بعنوان: "The Impact of Tax Revenue on Nigerian Economy : Case of Federal Board of Inland Revenue" *Journal of Policy and Development Studies*"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير عائدات الضرائب على اقتصاد نيجيريا. فقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الوصفي وإلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار حجم العينة. تم توزيع 100 نسخة من الاستبيانات للعاملين في المجلس الاتحادي للدخل الداخلي. تم استرجاع 75 استبيانا وجدت صالحة للدراسة. تم صياغة أربع فرضيات واختبارها بأداة التحليل الإحصائي في مربع Chi. أشارت نتائج الدراسة إلى أن عائدات الضرائب تؤثر بشكل كبير على تنفيذ ميزانية الحكومة الفيدرالية في نيجيريا، وأن النظام الإداري للضرائب قد أثر بشكل كبير على العائدات المتولدة في نيجيريا، وأن التهرب الضريبي أثر بشكل كبير على الإيرادات الحكومية في نيجيريا، أثر التدريب من جانب ضباط الضرائب تأثيرا كبيرا على توليد إيرادات الحكومة في نيجيريا. وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم إشعار الإقرارات الضريبية في بداية كل سنة مالية مع النشرات اليدوية والملصقات المكتوبة باللغات المحلية؛ كما أوصت بأن تقوم الدولة بإنشاء محاكم الإيرادات الخاصة بها عن طريق إنشاء محكمة للإيرادات الضريبية للنظر بحالات التهرب الضريبي.

دراسة (Kafkalas, et. al., 2014) بعنوان "Tax evasion and public expenditures on tax revenue services in an endogenous growth model"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التهرب الضريبي واثنين من أدوات السياسة الرئيسة التي تؤثر على الالتزام الضريبي، أي معدل الضريبة المعلن وحصّة الإيرادات الضريبية المخصصة لآليات مراقبة الضرائب.

استخدمت الدراسة نموذج نمو داخلي بسيط من قطاع واحد معدّل في ظل التهرب الضريبي في أعقاب تحليل روبيني وسالا-مارتن (1995) بشأن ضرائب الدخل والامتثال للضرائب. حيث تم معايرة النموذج بإلى بيانات عن التهرب الضريبي من 35 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD و 110 دول من غير منظمة التعاون الاقتصادي OECD لعام 2011. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كلا من التهرب الضريبي ونمو الإنتاج يتناقضان مع حصة عائدات الضرائب المخصصة لنفقات المراقبة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على تعظيم المنفعة من خلال معدل ضريبي معلناً لكلا المجموعتين من البلدان.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع أثر الإيرادات والسياسات الضريبية على النفقات العامة للموازنة وعلى الإيرادات العامة للدولة، دون أن تتناول هذه الدراسات أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن. أما بالنسبة لما تضيفه هذه الدراسة فإنها تعتبر الأولى من نوعها حسب علم الباحث والتي تتناول أثر الضريبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن، بهدف تحديد المعالم الرئيسة لهذه الإيرادات، والتي سيعد تطبيقها كأداة فاعلة للسياسة المالية في الاقتصاد الوطني، من خلال فرض العديد من الضرائب مثل ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك والتي تعمل مجتمعة على زيادة النمو في الناتج المحلي للأردن.

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

منهجية الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الآتية:

- المصادر الثانوية: تتمثل هذه المصادر في مجموعة من الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة والتي تتعلق بدراسة أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992 - 2017)، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وذلك بغرض التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة. التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة والتي تم جمعها إلى جانب الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية: تتمثل هذه المصادر في تحليل البيانات السنوية المستمدة من التقارير والإحصاءات الرسمية لوزارة المالية الأردنية والبنك المركزي، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الكمي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة؛ وذلك كون تحليل السلاسل الزمنية يتطلب إلى عدة اختبارات منها: جذر الوحدة لبيان مدى استقرار البيانات، وذلك بسبب وجود عامل الاتجاه الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات مما يجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من وجود علاقة حقيقية تربط بينها.

الاختبارات المستخدمة بالتحليل

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي

فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

عند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى؛ لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية؛ لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t)

تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Nelson and Polsser (1982 أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها (Stock and Watson (1989 أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن إلها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips (PP) (Augmented Dickey- and Perron (1988) واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية بإلى التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة , وهذه الفروض هي كما يلي:

- اختبار الاستقرارية.
- اختبار الارتباط المتعدد .
- اختبار الارتباط الذاتي.
- اختبار تجانس التباين للأخطاء.
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم إلى كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى؛ لذلك لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي إن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (1) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

النتيجة	Test value	PP	Test value	ADF	المستوى	المتغير
مستقرة	-2.98	-4.25	-2.98	-4.41	المستوى	Ggdp
مستقرة	-2.99	-8.83	-2.99	-8.50	الفرق الأول	
مستقرة	-2.98	-7.57	-2.99	-3.39	المستوى	Ct
مستقرة	-2.99	-4.30	-3.00	-3.97	الفرق الأول	
غير مستقرة	-2.98	1.53	-2.98	1.78	المستوى	St

مستقرة	-2.99	-3.80	-2.99	-3.77	الفرق الأول	It
غير مستقرة	-2.98	0.59	-2.98	0.59	المستوى	
مستقرة	-2.99	-4.33	-2.99	-4.33	الفرق الأول	

اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (2) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين المستقلين إيرادات ضريبة الدخل وإيرادات ضريبة المبيعات، (0.97) وبالتالي لا بد من حذف أحد المتغيرين لاستحالة عزل تأثير كل متغير على حدا وقد تم حذف متغير إيرادات ضريبة الدخل .

جدول (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

IT	ST	CT	
0.46	0.49	1	CT
0.97	1		ST
1			IT

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

اختبار الارتباط الذاتي

تم إلى اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (3) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول (3) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3093	Prob. F(2,20)	1.245217	F-statistic
0.2370	Prob. Chi-Square(2)	2.879059	Obs*R-squared
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: 06/29/18 Time: 10:37			
Sample: 1992 2017			
Included observations: 26			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات .EViews

اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey , حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (4) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين للأخطاء، ولمعالجة هذه المشكلة سوف يتم عمل تحويل للبيانات إلى اللوغاريتم ثم إعادة الاختبار مرة أخرى. وبعد تحويل البيانات عن طريق اللوغاريتم وإعادة الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (5) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين للأخطاء.

جدول (4) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.0412	Prob. F(3,22)	3.251399	F-statistic
0.0463	Prob. Chi-Square(3)	7.986633	Obs*R-squared
0.0951	Prob. Chi-Square(3)	6.365753	Scaled explained SS
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 06/29/18 Time: 10:51			
Sample: 1992 2017			
Included observations: 26			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (5) نتائج اختبار تجانس التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.6769	Prob. F(3,22)	0.514008	F-statistic
0.6363	Prob. Chi-Square(3)	1.703024	Obs*R-squared
0.9041	Prob. Chi-Square(3)	0.566141	Scaled explained SS
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 06/29/18 Time: 10:57			
Sample: 1992 2017			
Included observations: 26			

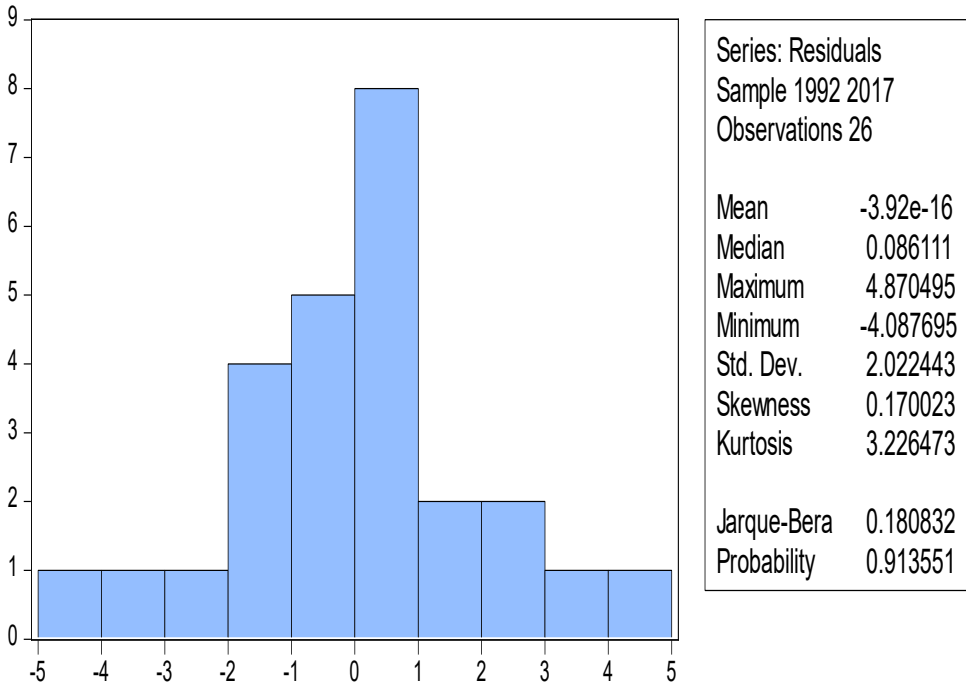
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

يتبين من نتائج جدول (6) ومن خلال قيمة Jarque-Bera والتي بلغت قيمتها الاحتمالية (0.180832)

والتي كانت أكبر من 5% إن الأخطاء تتوزع طبيعياً

جدول (6) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين الأخطاء



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إلى اختبار كل من كولموجوروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov وشايرو Shapiro-Wilk, حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشايرو ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (7) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من 5% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
ggdp	0.07	0.200(*)	0.935	0.243
Ct	0.154	0.197	0.795	0.372
St	0.235	0.186	0.876	0.356
It	0.185	0.176	0.675	0.255

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان قياس أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن .

النموذج القياسي :

$$Ggdp = \beta_0 + \beta_1 Ct + \beta_2 St + U$$

حيث :

المتغير تابع

Ggdp: نمو الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة

Ct : إيرادات ضريبة الجمارك

St : إيرادات ضريبة المبيعات

β_0 : مقطع الانحدار

$\beta_1 : \beta_2$: معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

U : الاخطاء

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الجدول (8) يبين نتائج الانحدار المتعدد, ومن خلال الجدول يتبين من قيمة معامل التحديد إن 99% من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تعود إلى كل من إيرادات ضريبة الجمارك وإيرادات ضريبة المبيعات, وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. كما يتبين من خلال احتمالية ال (0.000000)F إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول (8) نتائج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 06/29/18 Time: 15:47				
Sample: 1992 2017				
Included observations: 26				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	19.60558	0.314592	6.167764	C
0.0023	3.587938	0.058552	0.210081	LOG(CT)
0.0000	55.76198	0.006636	0.370009	LOG(ST)
1969.392	F-statistic		0.994195	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.993690	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء نتائج الدراسة التي هدفت إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي وكما يلي:

1- إن معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي لا بد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

2- يتبين من النتائج وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين المستقلين (إيرادات ضريبة الدخل وإيرادات ضريبة المبيعات، (0.97)) وبالتالي لا بد من حذف أحد المتغيرين لاستحالة عزل تأثير كل متغير على حدا وقد تم حذف متغير إيرادات ضريبة الدخل .

3- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 99% من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تعود إلى كل من إيرادات ضريبة الجمارك وإيرادات ضريبة المبيعات، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

4- كما يتبين من خلال احتمالية ال F (0.000000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- تسهيل إجراءات تحصيل وتوريد الإيرادات الضريبية وتفعل طرق الدفع عبر البوابات الإلكترونية.
- 2- ضرورة أن تشجع الدولة على إقامة المشاريع الاستثمارية، والتي تعمل على التنوع في مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات الضريبية كمصدر وحيد لإيرادات الدولة.
- 3- ضرورة العمل للارتقاء بمستوى عالٍ من الخدمات الضريبية المقدمة من أجل الوصول إلى خدمات ضريبية ذات جودة عالية تعتمد على رفع مستوى الشفافية وعلى تطوير وتحديث وتبسيط الخدمات الضريبية لتصل إلى المعايير المعتمدة دولياً.
- 4- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول كفاءة التشريعات الضريبية، وذلك لتغطية العديد من الجوانب المهمة في هذا المجال.

قائمة المراجع

اولاً المراجع بالعربية

أحمد، داليا والطيب ، محمد صالح (2014) " أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي : دراسة حالة السودان 2012- 1980 م" مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 15، العدد 2، ص ص 1-24، السودان.

إبراهيم، إيهاب نظمي (2007)، أثر التعديلات الجديد لقانون الدخل رقم 25 لسنة 2001 على الإيرادات الضريبية في المملكة وتأثيرها على المستوى الوطني، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد2، ص ص 45-73، الجزائر.

بابكر، محمد أحمد (2003) محاضرات في المالية العامة ، مطبعة جي تاون، الطبعة الثالثة، الخرطوم، السودان.

البدور، عبدالله خالد، (2016) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

أبو عبودة، آمال أحمد (2014) " تأثير الضرائب على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995- 2010، مجلة الأستاذ - نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس، العدد 6، الجزائر.

بن سنوسي، ليلي (2011) " الضرائب وآثارها على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة " رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي، أكليلي الحاج، البويرة، الجزائر.

الجنابي، طاهر (2007)، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الجيلاتي، محمد، (2000) النظام الضريبي السوري واتجاهاته ، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا.

- الحسناوي، أحمد كاظم سندو (2014)، التغير في النسب والشرائح الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد.
- الخطيب كمال (2006) " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996-2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
- الخشارمة، حسين علي (2008)، أثر قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في الأردن، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت الأردنية - الأردن، المجلد 8، العدد 1، ص ص 247-271.
- الرشيد، حاتم (2014) " قراءة تحليلية : الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي " التعاون الصناعي، العدد (111)، قطر، ص ص 50-53.
- صبري، جمال (2017) ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في الأردن دراسة تحليلية للمدة (2004-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم، بغداد، العراق، العدد (52)، ص ص 333-354.
- عبد، سهاد كشكول (2013)، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة .دراسات محاسبية ومالية / المجلد / العدد / 9 العدد / 11 : الفصل الثالث ص ص 22-54.العراق.
- عبد العزيز، أحمد بشار (2016) " دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات العليا - كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين - السودان، المجلد 6، العدد 23، ص ص 198-330.
- عبد الهادي، حنان (2016) : أثر التهرب الضريبي على الإيرادات الضريبية، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة الإمام الأزهرى، المجلد 2، العدد 3، ص ص 1-25، السودان.
- العذارى، عدنان داوود (2017) : أثر بعض المؤشرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، العدد 26، ص ص 1-25، الجزائر.

العلي، عادل فليح (2005) " مالية الدولة " الطبعة الأولى، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الغانم، محمد محمود (2011) "الاعتراضات الضريبية أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر ضريبة الدخل والمكلفين، " مجلة دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية، المجلد 38، ص ص 171-182، الاردن.

قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني لعام 1994 وتعديلاته، عمان، الأردن.

القطاونة، إبراهيم والعضايلة، علي (2010) " أثر الإيرادات الضريبية من (الدخل والمبيعات والجمارك) على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية : دراسة تحليلية مقارنة 2005 - 1985، مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية- الأردن، المجلد 25، العدد 7، ص ص 235-268، الأردن.

القضاء، مأمون محمد (2016) " مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن وأثرها في حجم الإيرادات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، مجلد 24، العدد 1، ص ص 16-53.

قطب، محمد علي أحمد (2006)، الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام(وفقا لأحكام القانون المدني والإداري والجناي والتشريع الإسلامي وآراء الفقه وأحكام القضاء)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

كاظم، أسعد جواد.(2001) فاعلية الضريبة في التمويل والتوازن الاقتصادي، بحث منشور في المؤتمر

العلمي الضريبي الأول المنعقد في الفترة 17-18/10/2001

مسودة، سناء نظمي، (2015) " دور الإيرادات الضريبية في رفد الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة - خلال الفترة ما بين 2012 - 2006) "مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات

الاقتصادية والإدارية - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين،
المجلد 23، العدد2، ص ص 141-171.

محمد، طنطاوي وحسين، بهاء وأبو شعيشع، مختار. (2014) التحليل المحاسبي للمشكلات الناجمة عن
تطبيق الممارسات المحاسبية المرتبطة بالضرائب غير المباشرة ومقترحات التطوير، مجلة ادارة الاعمال ، العدد
147، ص ص 77-87، مصر .

المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، دائرة الدراسات، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد22 ، العدد 1
حزيران 2010.

نور، عبد الناصر وآخرون (2008)، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، عمان، الأردن: دار المسيرة
للنشر والتوزيع .

الوادي، محمود وعزام زكريا (2007)، مبادئ المالية، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،
الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abata , Matthew A.(2014) ."The Impact of Tax Revenue on Nigerian Economy: Case of Federal Board of Inland Revenue" **Journal of Policy and Development Studies. 2014 Vol.9 Issue 1, pp.109-121.2014 Vol.9 Issue 1, pp.109-121 .**

Cashel, B. 2008. **Inequality in the Distribution of Income: Trends and International Comparison.** Congressional Research service. Washington, DC: Electronic Version.

Dew-Baker, Ian & Gorden, Robert J. 2008. **The Rise in American Inequality.** VOX- Research based policy analysis and commentary from leading economist.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics, (5th ed.)**.International Edition, McGraw Hill.

James, Simon and Nobes, Christopher, (1992) “ **The Economics of Taxation,** Prentice Hall”, Fourth Edition. New York.

Kafkalas, S., Kalaitzidakis, P., & Tzouvelekas, V. (2014). Tax evasion and public expenditures on tax revenue services in an endogenous growth model. **European Economic Review,70, PP438-453.**

Phillips and Peron, (1988), **Testing for unit root in time series regression biometeriku,75,** pp.335-346.

Rosen, Harvey.S and Gayer, Ted. (2007). Public Finance (**Eighth ed., Vol. 1).** **Boston. USA: Mc Grow Hill. P:258**

Seddighi and Lawler,(2000), **Econometrics: practical pproach,** London, Routledge ,pp.396.

Stock and Watson,(1989), **New indexes of coincident and leading economic indicators,** pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

Williams, M. (2007). Follow These Tips to prevent professional Burnout. **Academic Search premier, 22 (4), 26-28.**

بعض شروط القاضي المختلف فيها
دراسة فقهية مقارنة

Some of the different judge's conditions
A comparative jurisprudence studies.

د. مريم المنصوري

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة زايد - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني Maryam.almansoori@zu.ac.ae

الهاتف المحمول : 0971503035202

دبي

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوعاً هاماً من موضوعات الفقه الإسلامي السياسي، فيما يتعلق بالقاضي، ذلك أن القضاء منصبٌ خطيرٌ وعظيمٌ، ووسيلة لإظهار حكم الشرع في القضايا الواقعة، به تصان الحقوق، وترد المظالم، ويحارب الفساد، وتستقيم الحياة، وإصلاح بين الناس، لذلك تولاه النبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء من قبله.

ولهذا شدد أهل العلم في شروط من يتولاه، حتى لا تضعف حقوق الرعية، ويسود الأمن والأمان، وينتشر العدل الذي هو أساس الملك والبقاء والاطمئنان، فقد اشترط الفقهاء فيمن يتولى هذا الأمر الخطير شروطاً، بعضها مجمع عليه، وبعضها مختلف فيه، وفي هذه الدراسة عرضت تلك الشروط؛ بدءاً بالمتفق عليها ومن ثم تفصيل إثنتين من الشروط المختلف فيها، مع عرض آراء العلماء بأدلتهم، وأدلة المعارضين، ومن ثم المناقشة والترجيح.

Abdtract:

This research addresses an important topic in the field of Islamic jurisprudence and politics, specifically regarding the judge. The judiciary is a significant and noble position, serving to enforce the rulings of Shariah in actual cases. Through the judiciary, rights are protected, grievances are addressed, corruption is fought against, society is stabilized, and reconciliation is achieved among people. This is why the Prophet Muhammad, peace be upon him, and the prophets before him, took it upon themselves to establish a judiciary.

Due to the crucial nature of this position, scholars have emphasized certain conditions that must be met by those assuming it. This is to ensure that the rights of the subjects are not neglected, and security and safety prevail, along with the establishment of justice, which is the foundation of stability and tranquility. The jurists have stipulated conditions for those undertaking this important responsibility, some of which are unanimously agreed upon, while others are subject to differences of opinion.

In this study, I presented these conditions, starting with the agreed-upon ones and then elaborating on three of the disputed conditions. I also presented the opinions of scholars along with their evidence, as well as the arguments of those who oppose these conditions. Finally, I engage in discussion and provide a conclusion based on weighing the different perspectives.

المقدّمة

الإسلام نظام متكامل وواقعي في أصوله وقواعده، هدفه تحقيق مصالح العباد، فهو يقوم على تكوين المجتمع الصالح الفاضل، الذي ينضبط فيه كل فرد انضباطاً ذاتياً باتباع مناهجه وتعاليمه، كما يقوم بتعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ويحاول طوعاً أن يقوم بما ويدافع عنها، واضعاً من أجل ضبط سلوك الأفراد والجماعة نظاماً قضائياً يقوم بدوره العظيم في ردع الانحراف، والقضاء على الجريمة، والفصل في الخصومات والمنازعات التي تظهر بين الأفراد والجماعات:

فالقضاء منصبٌ خطيرٌ وعظيمٌ، ووسيلة لإظهار حكم الشرع في القضايا الواقعة، به تصان الحقوق، وترد المظالم، ويحارب الفساد، وتستقيم الحياة، وإصلاحُ بين الناس، لذلك تولاه النبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء من قبله¹.

ولقد وضع الفقهاء المسلمون شروطاً عديدة للقاضي² إلاّ أنّها ليست محل اتفاق عليها جميعاً بينهم، وقد اجتهدوا في تحديد شروط دقيقة فيمن يتولى منصب القضاء³، وإن خير من وضع الأسس والشروط لاختيار القاضي هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في كتابه إلى عامله على مصر (الأشتر النخعي) وقد رسم له في هذا الكتاب نظم الإدارة والمال والجند والقضاء وسائر ما يلزم لسياسة الدولة،

¹ ابن قدامة المقدسي، المعني والشرح الكبير تحقيق جماعة من العلماء، (بيروت، دار الكتاب العربي) ج: 11، ص: 373.

² . القاضي في اللغة: القاطع للأمر المحكم لها. ابن منظور، لسان العرب ، (بيروت، دار صادر) ط1، ج: 15، ص: 186.

وفي الاصطلاح: من عيّن من قبل السلطان للفصل في الدعوى والخصومات، إذ السلطان لا يستطيع أن يقوم بكل هذا. القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، د. عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز (المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى، 1989م) ط1، ص: 44.

قال الخطيب الشربيني: "ولأن طباع البشر مجبولة على النظام، ومنع الحقوق، وقلّ من ينصف من نفسه، ولا يقدر الإمام على فصل الخصومات بنفسه، فدعت الحاجة إلى تولية القضاء". الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (دار الكتب العلمية، 1994م) ط1، ج: 4، ص: 372.

³ . د. محمد نعيم عبد السلام ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية التجارية، (الرياض، دار عالم الكتاب، 2003م) ص: 28.

ويعدّ هذا الكتاب دستوراً لكل حاكم¹. إذ قال - رضي الله عنه - في كتابه: " ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعبتك في نفسك ، ممن لا تضيق به الأمور ، ولا تحكمه الخصوم ، ولا يتمادى في الزلة ، ولا يحرص في الفيء إلى الحق إذا عرفه ، ولا تشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه وأوقفهم في الشبهات ، وآخذهم بالحجج ، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم ، وأصبرهم على تكشف الأمور ، وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدحمه إطرء ، ولا يستميله إغراء وأولئك قليل ، ثم أكثر تعاهد قضائه ، وافسح له في البذل ما يزيل علته ، وتقل معه حاجته إلى الناس ، وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك ، فانظر في ذلك نظراً بليغاً".²

ولهذا شدّد أهل العلم في شروط من يتولاه، حتى لا تضيق حقوق الرعية، ويسود الأمن والأمان، وينتشر العدل الذي هو أساس الملك والبقاء والاطمئنان.

وعليه فإنه يلزم تولية القضاء من كان في يده أمر المسلمين أصلح، من الأكفاء وذوي الخبرة والمعرفة والاختصاص، ومن هو أهل للقيام بتلك المهام الموكلة إليه، وفي ذلك قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: " فيجب على الإمام البحث عن المستحق للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء الذين هم نواب ذي السلطان والقضاء"³.

ولقد اشترط الفقهاء فيمن يتولى هذا الامر الخطير شروطاً، بعضها مجمع عليه، وبعضها مختلف فيه وسأعرض في دراستي تلك الشروط؛ بدءاً بالمتفق عليها ومن ثم تفصيل ثلاثاً من الشروط المختلف فيها، مع عرض آراء العلماء بأدلّتهم، وأدلة المعارضين، ومن ثم المناقشة والترجيح .

- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية موضوعه؛ فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يستطيع العيش منفرداً، و لا تستقيم حياته إلا إذا عاش في جماعة، ولا محال أن تحدث نزاعات وخلافات حول الكثير من الأمور،

1. محمد شهير أرسلان، القضاء والقضاة، (بيروت، دار الإرشاد، 1969م)، ص93.

2. الشريف الرضي، نصح البلاغة، (بيروت، دار البلاغة، 1985م) ط2، ج:2، ص:97.

3. ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية، (بيروت، دار المعرفة) ص: 6.

لتعارض المصالح والرغبات ولحب السيطرة، والاستيلاء، فإذا لم يوجد حَكَمٌ عادل لهذه الجماعة حاسماً للتنازع، رافعاً للظلم، أدى ذلك إلى حدوث ضرر جسيم. وقد وضح فقهاؤنا شروطاً يجب توافرها فيمن يتولى هذا الأمر الخطير، ولهم في ذلك مناهجاً مختلفة يرجع لثراء الفقه الإسلامي بالأقوال والخيارات وتقبل تغيير الاجتهادات في تعيين تلك وبالنظر في كتب الفقه والسياسة الشرعية والقضاء وجدنا شروطاً للقاضي متفق عليها بين الفقهاء وأخرى مختلف فيها، والشروط المختلف فيها متعددة وكثيرة، ويرجع سبب الاختلاف فيها لأسباب خاصة وعامة عند كل مذهب من المذاهب الفقهية، وقد أفردنا في هذا البحث أربعاً من الشروط المتفق عليها بصورة مختزلة غير مُخلّة ككتوفة، ليتعرف القارئ على الشروط المتفق عليها؛ من ثمّ أفردنا إثنتين من الشروط المختلف فيها بدراسة فقهية مقارنة تفصيلية بالحجة والبرهان.

- أهداف البحث

من أهداف هذا البحث:

- 1- بيان شروط القاضي المتفق عليها بين الفقهاء.
- 2- بيان شروط القاضي المختلف فيها بين الفقهاء.
- 3- بيان أدلة الفقهاء في الشروط المختلف فيها.
- 4- بيان الأحكام المتعلقة بشروط القاضي المختلف فيها.
- 5- استفادة القضاة والمحامين والخطباء وأئمة المساجد والباحثين من هذه الأحكام وخاصة أنّها مدار بحث في أيامنا الحالية.

6- إثراء المكتبات وسد ثغرة فيها لتسهيل رجوع الباحث في هذا الموضوع.

بواعث اختيار البحث:

الإسهام بورقة بحثية في المؤتمر الدولي الأول بجامعة الشارقة، والموسوم بـ "البحوث التطبيقية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ممارسات عملية متعددة التخصصات".

إشكالية البحث

تكمّن إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما هي شروط القاضي المتفق عليها بين الفقهاء؟
- 2- ما هي شروط القاضي المختلف فيها؟
- 3- ماهي أدلة الفقهاء في شروط القاضي المختلف فيها؟

الدراسات السابقة

تظافت جهود العلماء وتبارت أقلام المؤلفين في الكتابة في موضوع القضاء والأقضية وصفات القاضي وشروطه بشكل عام، وهي كثيرة جداً، أما من كتب في موضوع بعض شروط القاضي المختلف فيها وبدراسة فقهية مقارنة ومؤصلة؛ فلم أف على بحث وافٍ مستقل بهذا العنوان.

المنهج المتبع في كتابة البحث

أما المنهج المترسم في هذه الدراسة فهو المنهج الاستقرائي والتحليلي والوصفي المقارن.

خطة البحث

وقد استوى هذا البحث على مقدمة، ومطلبين يندرج تحت كل مطلب فرعين، وخاتمة، وقد بسطت هيكله على النحو التالي :

- المقدمة: ضمت بين جناحيها بياناً لأهداف البحث، وأهميته، وبواعث اختيار الموضوع، وإشكالات البحث، والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطة البحث.

- المطلب الأول: شروط القاضي المتفق عليها:

الفرع الأول: البلوغ والعقل.

الفرع الثاني: الحرية والإسلام.

- المطلب الثاني: شروط القاضي المختلف فيها:

الفرع الأول: الذكورة.

الفرع الثاني: العدالة.

- الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج وبعض التوصيات.

المبحث الأول: شروط القاضي المتفق عليها.

الفرع الأول: البلوغ والعقل.

1- البلوغ.

اتفق أهل العلم على أن يكون القاضي بالغاً، فلا يؤلّى صبي اتفاقاً، أما الصبي فلأنه تحت ولاية غيره، فلا يكون والياً على غيره، كما لا يؤلّى مجنون لنقصه¹.

فلا يجوز تقليد القضاء للصغير؛ لأنه غير مكلف والصغير لا ولاية له على نفسه فأولى أن لا يكون له ولاية على غيره.²

2- العقل.

¹ .الموصللي، الاختيار لتعليل المختار ، (بيروت، دار المعرفة) ط3، ج:3، ص:83. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار، (بيروت، دار الفكر) ، ج: 5، ص:493. الخطاب، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ج: 8، ص:65. ابن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (بيروت، دار الكتب العلمية) ، ج:4، ص:124 .

² . ابن عابدين، رد المختار، ج: 8، ص: 193. ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1986م) ط1، ج:1، ص:12. الرافي، العزيز شرح الوجيز للرافي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، (دار الكتب العلمية، 1997م) ج:12، ص:417. ابن قدامة، المغني، (القاهرة، مكتبة القاهرة، 1968م) ج:14، ص:12. البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (دار الكتب العلمية) ج:6، ص:317.

إذا كان لا يصح تولية الصبي القضاء فالمجنون لا يصح توليته من باب أولى، والعقل أحد الشروط المجمع عليها بين العلماء، فإذا قلد غير العاقل فلا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه،¹ فالمجنون والمعتوه والسفيه ليسوا أهلاً للقضاء، فيقدم في القضاء من هو أكثر تفتناً لحجاج الخصوم، وقواعد الأحكام، ووجه الخداع من الناس.²

الفرع الثاني: الحرية والإسلام.

3- الحرية.

أشترط الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أن يكون القاضي حراً³، لأن له الولاية، ولا ولاية للعبد على نفسه، فمن باب أولى أن لا يملك الولاية على غيره لأن العبد لا يستطيع أن يتصرف بنفسه لانشغاله بحقوق سيده وهذا يمنع من انعقاد ولايته على غيره.⁴

4- الإسلام.

وقد اتفق الفقهاء⁵ على أن يكون القاضي مسلماً، فلا يقلد كافر على المسلمين، لقوله تعالى:

1. ابن الهمام، شرح فتح القدير تحقيق: عبد الرزاق غالب، (دار الكتب العلمية، 2003م)، ج: 7، ص: 234. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة، دار الحديث)، ص: 768. الأسيوطي، جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، تحقيق: مسعد عبد الحميد (بيروت، دار الكتب العلمية، 1996م) ط1، ج: 2، ص: 283. البهوتي، كشف القناع، ج: 6، ص: 312.

2. القرافي، الفروق، (طبعة عالم الكتاب)، ج: 4، ص: 1180.

3. ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج: 7، ص: 234. ابن رشد، بداية المجتهد، ص: 768. الرافي، العزيز شرح الوجيز، ج: 12، ص: 415. البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستتقع، (بيروت، دار الفكر)، ط6، ج: 2، ص: 407.

4. الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: سمير مصطفي، (صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، 2001م)، ص: 130.

5. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار، ج: 5، ص: 493. الموصلي، الاختيار لتعليل المختار 82/2. الخطاب، مواهب الجليل، ج: 8، ص: 65. الدردير، الشرح الكبير مطبوع بمامش حاشية الدسوقي، (بيروت، دار

(وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) ¹ ، وذلك أن القضاء ولاية، ولا ولاية لغير المسلم على المسلم ²، وأجاز الحنفية أن يكون الكافر قاضياً عند أهل دينه ³.

المبحث الثاني: شروط القاضي المختلف فيها.

واختلفوا في عدة شروط يراها بعض الفقهاء ملزمة للقاضي ومن شروطه؛ كأن يكون أهلاً للشهادة، والذكورة والعلم والفتنة، والعدالة، وعلمه بالحلال والحرام وسائر الأحكام ⁴. وسأقتصر على دراسة إثنيين من تلك الصفات؛ الذكورة والعدالة فقط ، دراسة فقهية مقارنة ، وذلك نظراً لكثرة الصفات المختلف فيها وطول مباحثها.

الفرع الأول: الذكورة ⁵.

إحياء الكتب العربية)، ج:4، ص:130. ابن ضويان، منار السبيل في شرح الدليل (الرياض، مكتبة المعارف)، ط2، ج:2، ص:311. البهوتي، الروض المربع، ج:1، ص:704. ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج:1، ص:7.

1 . سورة النساء /آية 141

2 . ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، ج:5، ص: 495.

3 . النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت ، دار الآفاق الجديدة، 1983م)، ص: 19-20.

4 . ابن عابدين، الدر المختار ، ج: 5، ص:354. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (بيروت، دارالكتب العلمية، 1986م)، ط2، ج:7، ص:3. ابن رشد، بداية المجتهد، ج:2، ص:450. الشربيني، مغني المحتاج، ج:4، ص:377. ابن قدامة، المغني، (القاهرة، مكتبة القاهرة، 1968م) ، ج:9، ص:239. البهوتي، كشاف القناع ، ج:6، ص:296.

5 . الكاساني، بدائع الصنائع ، ج:7، ص:3. ابن عابدين ، الدر المختار ، ج: 5، ص:355. الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، (الإمارات العربية المتحدة، طبعة وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف 1989م)، ج: 4، ص:191. ابن رشد، بداية المجتهد ، ج:2، ص:450. الحموي، أدب القضاء ، تحقيق: محي الدين السرحان، (بغداد، دار الإرشاد، 1984م) ، ص:71. الشربيني، مغني المحتاج، ج:4، ص:377. ابن قدامة، المغني، ج:9، ص:239. البهوتي، كشاف القناع ، ج:6، ص:296. الدردير، الشرح الكبير ، ج:4، ص:129. أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة ، حاشيتنا القليوبي وعميرة على شرح منهاج

وهذا الشرط محل اختلاف كبير بين العلماء في الماضي والحاضر، فمنهم من اعتبر الذكورة شرطاً من شروط القاضي، ومنه من لم يعتبر الذكورة شرطاً من الشروط، ومنهم من اعتبرها شرط جواز لا شرط صحة.

اختلف الفقهاء فيه على أربعة مذاهب:

أولاً: ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية إلى أن: الذكورة شرط من شروط تولية القضاء، فيشترط في القاضي أن يكون رجلاً، وبناءً على ذلك لا يجوز ولا يصح تقليد المرأة القضاء، ولو قُلت أتم مقلدها، وكانت ولايتها باطلة، وإذا حكمت لا ينفذ حكمها ولو وافق الحق، وكان فيما تقبل فيه شهادتها¹.

ثانياً: وذهب الحنفية - ماعدا زفر - إلى أنه: لا يجوز أن تقضي المرأة فيما تصح فيها شهادتها، ولا يجوز أن تقضي فيما لا تصح فيها شهادتها، فيجوز قضاءها فيما عدا الحدود والقصاص، فالذكورة عند الحنفية ليست من شروط جواز التقليد، وعليه فإنه يجوز تقليد المرأة القضاء في غير الحدود والقصاص².

وهذا لا يمثل حقيقة مذهب الحنفية، لأنهم يرون أنه لا يجوز تقليد المرأة القضاء مطلقاً، ولو ولاها ولي الأمر أتم بهذا التقليد، لكنها إذا قضت بناءً على هذا التقليد أو بناءً على تحكيم شخصين لها في نزاع بينهما صح قضاؤها ونفذ في غير الحدود والقصاص إذا وافق كتاب الله وسنة رسوله، أما في الحدود والقصاص فلا ينفذ قضاؤها ولو وافق الكتاب والسنة³.

الطالين، (بيروت، دار الفكر العربي، 1995م)، ج:4، ص:296. ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، ج: 11، ص:380.

1. الدردير، الشرح الكبير، ج:4، ص:129، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، حاشيتنا القليوبي وعميرة على شرح مناهج الطالين، ج:4، ص:296. ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، ج:11، ص:380.

2. الكاساني، بدائع الصنائع، ج:9، ص:86. المرغيناني، الهداية شرح البداية مع شرح فتح القدير، (بيروت، المكتبة الإسلامية)، ج:3، ص:118.

3. ابن قدامة، المغني، ج:9، ص:39. الماوردي، أدب القاضي، تحقيق: محي هلال السرحان، (بغداد، مطبعة الإرشاد 1391هـ) ط1، ج:1، ص:625-628. السمناني، روضة القضاة وطريق النجاة، تحقيق: صلاح الدين الناهي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1404هـ)، ط2، ج:1، ص:53. ابن الهمام، فتح القدير، ج:5، ص:485. الكاساني، بدائع الصنائع، ج:7، ص:3. ابن عابدين، الدر المختار، ج:5، ص:354.

ومما يؤيد ذلك أقوال العلماء:

- قول المرغيناني: " ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص " ¹.
- وجاء في البدائع: " أما الذكورة فليست من شروط جواز التقليد في الجملة، لأن المرأة من أهل الشهادات في الجملة، إلا أنّها لا تقضي بالحدود والقصاص، لأنه لا شهادة لها في ذلك، وأهلية القضاء تدور مع أهلية الشهادة " ².
- فنرى بعض الكتّاب في الفقه الإسلامي، ينسبون إليهم إنهم يرون جواز أن تتولى المرأة القضاء في الأمور التي يصح لها أن تشهد فيها، وهي ما عدا مسائل الحدود و القصاص ³.
- بينما يرى البعض: أن حقيقة مذهب الحنفية غير ذلك، لأن الحنفية يتفقون في القول مع الجمهور بعدم جواز تولية المرأة القضاء، لكنهم زادوا على أنّها لو وليت أتم من ولاها، لكن قضاءها ينفذ مع إثم المولي بشرطين:

1. أن يوافق قضاؤها كتاب الله وسنة رسولة.
 2. أن يكون القضاء في غير الحدود والقصاص، إذ لا تقبل شهادتها فيها ⁴.
- ثالثاً: وذهب ابن جرير الطبري وابن القاسم من المالكية إلى أنه: لا يشترط الذكورة في القاضي ⁵، كما ذكر الماوردي أن ابن جرير يرى جواز تقليد المرأة القضاء ⁶.

1 . المرغيناني، الهداية، ج: 6، ص: 391.

2 . الكاساني، بدائع الصنائع، ج: 7، ص: 3.

3 . ممن رأى هذا الدكتور محمد مصطفى الزحيلي في كتابه التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي . محمد الزحيلي، التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، (دمشق، دار الفكر ، 2012م) ، ط1، ص: 58.

4 . داماد أفندي، مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، ط1، ج: 2، ص: 168. وهذا ما يراه د. محمد رأفت عثمان في كتابه النظام القضائي في الفقه الإسلامي. محمد رأفت عثمان ، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، (القاهرة، دار البيان، 1994م) ، ط2، ص: 18.

5 . ابن قدامة، المغني، ج: 15، ص: 36. ابن رشد، بداية المجتهد، ص: 768. الكاساني، بدائع الصنائع، ج: 9، ص: 86.

6 . الماوردي، الأحكام السلطانية، ص: 53. الماوردي، أدب القاضي، ج: 1، ص: 625-628.

رابعاً: وذهب ابن حزم الظاهري إلى أنه: لا تشترط الذكورة في القاضي، وبناءً عليه فإنه يجوز تولية وتقليد المرأة القضاء دون أن يأثم مقلدها، وولايتها صحيحة، ويترتب عليها نفاذ حكمها في كل شيء حتى في الحدود والقصاص¹.

الأدلة ومناقشتها:

أولاً: أدلة الجمهور: واستدلوا بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

1- قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)².

وجه الاستدلال:

أن الله تعالى نبه على ضلال النساء ونسيانهن، والقضاء يحتاج إلى الفطنة وقوة الذاكرة³. ولقد جاء في تفسير ابن كثير: "إنما أقيمت المرأتان مقام الرجل لنقصان عقل المرأة"⁴.

2- وقوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ)⁵.

وجه الاستدلال:

أي مسلطون على تأديبهن، والقوام والقيم بمعنى واحد، والقوام أبلغ وهو القائم بالمصالح والتدبير والتأديب، وقوله تعالى: (بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) يعني فضل الرجال على النساء بزيادة العقل والدين والولاية والشهادة، لقوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ⁶)، وقيل بالجهد والعبادات من الجمعة والجماعة، وقيل أن الرجل ينكح أربعاً ولا يحل للمرأة إلا زوج واحد، وقيل بالدية والنبوة والميراث⁷. وفي

1. ابن حزم، الخلى بالآثار لابن حزم الظاهري، (بيروت، دار الفكر) ط1، ج: 6، ص: 426.

2. سورة البقرة/ آية 282.

3. ابن قدامة، المغني، ج: 11، ص: 381.

4. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، (بيروت، دار الفكر، 1401هـ)، ج: 1، ص: 561.

5. سورة النساء/ آية 34.

6. سورة البقرة/ آية 282.

7. خالد بن عبدالعزيز، التفسير النبوي للقرآن الكريم، (الرياض، دار كنوز أشبيليا، 2011م)، ط1،

ج: 1، ص: 611.

ذلك ذكر الماوردي: فلو جاز تقليد النساء الولايات العامة ومنها القضاء لكانت لمن القوامة على الرجال، وهو ما تفيد الآية عكسه¹.

3- واستدلوا من السنة بما رواه البخاري في صحيحه عن أبي بكره رضي الله عنه قال: (لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة)²، وذلك عندما أخبر صلى الله عليه وسلم أن بنت كسرى تولت الحكم بعد أبيها.

وجه الإستدلال:

أن الحديث ظاهر في منع المرأة من تولي القضاء، حيث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الفلاح لمن يوليها، وجعل من أسباب عدم الفلاح تولي المرأة للولايات العامة، والقضاء نوع من أنواع الولاية، وإن كان الحديث قد جاء في موقف خاص فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقال الإمام ابن الجوزية: "وهذا إنما في الولاية والإمامة العظمى والقضاء"³.

وعن الإمام الخطابي: " في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء"⁴.

وقال الإمام القرافي: " لم يسمع في عصر من الأعصار أن امرأةً وليت القضاء، فكان ذلك إجماعاً لأنه غير سبيل المؤمنين"⁵

4- كما استدلت أصحاب هذا الرأي بأنه لم يثبت من السنة الفعلية أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم قلدوا امرأة هذا المنصب⁶.

قال ابن حزم في معرض حديثه عن الخلافة:

1 . الماوردي، الأحكام السلطانية، ص53.

2 . البخاري ، صحيح البخاري ،(الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ،(بيروت، دار ابن كثير ،1987م)، ط2 ، كتاب الأفضية، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، حديث رقم(7099). ج:9، ص:55.

3 . ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد،(بيروت، دار الجيل)، ج: 2، ص:377.

4 . المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ج: 6، ص: 447.

5 . القرافي، الذخيرة، (بيروت، دار الغرب الإسلامي) ، ط1، ج:10، ص:22.

6 . ابن قدامة، المغني، ج:11، ص:381.

"وَجَمَعَ فِرْقُ أَهْلِ الْقِبْلَةِ لَيْسَ وَفِيهِمْ، أَحَدٌ يَجِيزُ إِمَامَةَ الْمَرْأَةِ"¹.

ووجه الاستلال بقول ابن حزم : أن الفقهاء والمجتهدين من قبل عصر ابن حزم قد أجمعوا على عدم جواز إسناد القضاء إلى المرأة، فقول ابن حزم - و هو ليس من الأئمة المجتهدين - بعد انقراض عصر الجمعين بجواز اسنادهُ إليها يُعد خرقاً للإجماع (من ابن حزم) فلا تقبل منه، وبخاصة مع تحافت أدلته التي يستند إليها.

5- واستدلوا على عدم صلاحيتها لولاية القضاء بالقياس على عدم صلاحيتها للولاية العامة، وقال ابن قدامة المقدسي في سياق استدلاله على عدم صلاحيتها للقضاء: " ولا تصلح للإمامة العظمى ولا لتولية البلدان"².

وقال ابن رشد من المالكية: "فمن رد قضاء المرأة شبهة بقضاء الإمامة الكبرى"³.

6- واستدلوا من المعقول بما يلي:

أ. إن المرأة ليست من أهل الحضور في محافل الخصوم والرجال، وهي مأمورة بالتحرز ممنوعة من ذلك خوف الافتنان بها⁴.

ب. القضاء يحتاج فيه إلى كمال الرأي وتمام العقل والفتنة، والمرأة ضعيفة الرأي تغلب عليها العاطفة، فقد وصف رسول - الله - صلى الله عليه وسلم - النساء بأنهن ناقصات عقل ودين فقال : " ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن"⁵ ، ومن كان بهذه المنزلة لا يصلح لتولي الحكم بين عباد الله وفصل خصوماتهم بما تقتضيه الشريعة المطهرة ويوجبه العدل، فليس بعد نقصان العقل والدين شي، والقضاء يحتاج إلى اجتهاد أصحاب الرأي، وكمال الإدراك التبصر في الأمور، والتفهم

1 . ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، (القاهرة، مكتبة الخانجي)، ج: 4، ص: 89. ابن حزم، مراتب

الإجماع لابن حزم، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ج: 1، ص: 126.

2 . ابن قدامة، المغني، ج: 15، ص: 92.

3 . ابن رشد، بداية المجتهد، ج: 1، ص: 267.

4 . ابن قدامة، المغني، ج: 11، ص: 221.

5 . أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب ترك الحائض الصوم، حديث رقم (304)، ج: 1، ص: 68.

لحقائقتها، وليست المرأة كذلك¹، ولا تقبل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة مثلها ما لم يكن معهن رجل، ولا تصلح للإمامة العظمى، ولا لتولية البلدان؛ ولهذا لم يول النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولا أحد من خلفائه، ولا من بعدهم امرأة قضاء، ولا ولاية بلد ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً، ثم إن القضاء حكم شرعي فمن يصلح له يحتاج إلى حكم شرعي².

ج- هذه القاضية أنثى، وبالتالي تحتاج إلى زوج، وهو له مسؤوليات من تجهيز طعام، وغسل ملابس، ورعاية أسرية، وغير ذلك، وبالتالي تحتاج المرأة للعودة مبكراً إلى منزلها، وترك القضايا المكلفة بها، أو سيكون الانهيار الأسري نصيبها، وتصبح مطلقة وزوجة سابقة وبالتالي نكون أفسدنا ركناً مهماً في البناء الاجتماعي.

د- تتعرض المرأة لما تتعرض له أي امرأة من أضرار شرعية، كالحيض والحمل والوضع والحضانة، وقد ثبت أنها تؤثر على مزاج المرأة، وتزيد من انفعالاتها وانفلات مشاعرها، وتحتاج فيها إلى الراحة الكاملة مما يؤثر على مجريات القضاء، ويصعب معه الوصول للرأي الصائب؛ لأن القضاء يقوم في جانب منه على الاجتهاد الشخصي، وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهي أن يفصل القاضي بين المتخاصمين وهو غضبان أو جائع، لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يقضى أحد في قضاء بقضاءين، ولا يقضى أحد بين خصمين وهو غضبان " ³.

1 . الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ط1، ج: 4، ص: 273.

2 . الكاساني، بدائع الصنائع، ج: 5، ص: 438. ابن قدامة، المغني، ج: 11، ص: 381.

3 . أخرجه النسائي في سننه، النسائي، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلي، (بيروت، مؤسسة الرسالة 2001م)، ط1، كتاب القضاء، باب النهي عن أن يقضى في قضاء بقائين، حديث رقم (5942)، ج: 5، ص: 121. وقال عنه الألباني: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح غير مبشر بن عبد الله وهو ثقة. محمد ناصرالدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (بيروت، المكتبة الإسلامية، 1985م) ط2، ج: 8، ص: 255.

هـ-القضاء يحتاج إلى عمل ميداني، فهل يمكنها الخروج ليلاً إذا حدثت جريمة تحتاج لمعاينة القاضي؟ وهل سيسمح زوجها بذلك تاركة فراشه وأولاده؟ وقد يستمر غيابها في العمل لمدة أيام متوالية، كما أن هناك ما يسمى بغرف المداولة التي تنفرد فيها المرأة برجال غرباء وأغلبهم من المجرمين العتاة الذين لا يأمن على الرجال منهم فكيف بالمرأة¹؟.

ثانياً: أدلة الحنيفة.

أما الحنيفة فاستدلوا بما يلي :

1- حديث (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة).

وجه الاستدلال: جاء في مجمع الأثر " يجوز قضاء المرأة في جميع الحقوق لكونها من أهل الشهادة، لكن أثم موليتها، للحديث " في غير حد و قود، إذ لا يجرى فيهما شهادتها، وكذا قضاؤها في ظاهر الرواية².

2- واستدلوا بالقياس، فقالوا إن القضاء يشارك الشهادة في باب الولاية، والمرأة يصح لها أن تشهد في غير الحدود والقصاص، فيصح أن تكون قاضية في غير الحدود والقصاص، وإن أثم موليتها، بشرط أن يوافق قضاؤها الحق³.

ولإن المرأة يجوز أن تكون مفتية فيجوز أن تكون قاضية، كما أنها تعد من أهل الاجتهاد⁴.

3- واستدلوا بالقاعدة المعروفة عندهم " أن كل من كان أهلاً للشهادة يكون أهلاً للقضاء " لأن حكم القضاء يُستقى من حكم الشهادة ، إذ كل واحد منهما ولاية فكل من كان أهلاً للشهادة أهلاً للقضاء والمرأة أهلاً للشهادة في غير الحدود والقصاص⁵

1 . د. محمد شلش ، حكم تولية المرأة القضاء، (الأردن، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 2007م)، ص 10.

2 . داماد أفندي، مجمع الأثر ، ج: 2، ص: 168.

3 . داماد أفندي، مجمع الأثر، ج: 2، ص: 168. الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (بيروت، دار الفكر) ، ط1، ج: 6، ص: 391.

4 . ابن قدامة، المغني، ج: 11، ص: 380.

5 . المرغيناني، الهداية، ج: 3، ص: 118. الكاساني، بدائع الصنائع، ج: 9، ص: 86.

4- واستدلوا بأن الغرض من الأحكام تنفيذ القاضي لها وسماع البينة عليها والفصل بين الخصوم فيها، وذلك ممكن من المرأة كماكانه من الرجل¹.

مناقشة أدلة المجيزين لقضاء المرأة.

ناقش الجمهور أدلة الحنفية المجيزين لقضاء المرأة كما يلي:

1. أما أثر عمر رضي الله عنه الذي استدلوا به فمدسوس من المتدعة في الأحاديث².
2. أما القياس على الإفتاء فهو قياس مع الفارق، لأن هناك فروقاً كثيرة بين القاضي والمفتي ووظيفة الإفتاء والقضاء، فالإفتاء إظهار للحكم والقضاء إمضاء له³.

ثالثاً: أدلة ابن جرير الطبري .

فاستدل بالقياس، فقال : أن المرأة يجوز لها أن تتصدر الفتوى، فيجوز لها القضاء ، قياساً على ذلك⁴.

رابعاً : أدلة ابن حزم.

فقد احتج بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قد ولي الشفاء بنت عبد الله السوق، وهي امرأة من قومه⁵.

كما استدل القائلون بجواز توليه المرأة القضاء مطلقاً⁶، لمذهبهم بما يأتي:

- 1- الأصل أن كل من تكون عنده مقدره على الفصل بين الناس، يكون حكمه جائزاً، وهذا الأصل عامٌ تدخل فيه جميع الولايات، وقد حُصص هذا العام بإجماع العلماء، فأجمعوا على منع المرأة من ولاية

1 . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة، دار الكتب المصرية، 1935م) ط1، ج: 13، ص: 164.

2 . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 13، ص: 164.

³الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (بيروت، دار الفكر، 1984م)، ط1، ج: 8، ص: 381. الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ج: 4، ص: 371. ابن قدامة، المغني، ج: 11، ص: 381.

4 . ابن قدامة، المغني، ج: 14، ص: 12.

5 . ابن حزم، المحلى، ج: 9، ص: 429.

6 . ابن رشد، بداية المجتهد، ج: 3، ص: 443. ابن حزم، المحلى، ج: 4، ص: 426.

رئاسة الدولة؛ استناداً إلى حديث: "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" المفيد لهذا الحكم، فيستثنى من الأصل العام، ويبقى ما عداه على حكم الأصل، فنصل إلى أنه يجوز للمرأة أن تتولى القضاء، ولا تعتبر أنوثتها مانعاً؛ لأنها لا تؤثر في فهمها للحجج، وفصلها في الخصومات¹.

2- قياس القضاء على الشهادة، قالوا: بما أن الشهادة ثابتة للمرأة بنص القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ²) فيجوز للمرأة أن تتولى القضاء قياساً على قبول شهادتها؛ بجامع الولاية في كل.

3- القضاء على الولاية الأسرية، حيث إن الشرع أعطى المرأة حق الولاية على بيت زوجها، وقيامها على إدارته، وتدبير شؤونه؛ بدليل ما روى ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كلكم راع، ومسؤول عن رعيته... والمرأة في بيت زوجها راعية، وهي مسؤولة عن رعيته"³، فيجوز توليتها القضاء، قياساً على ولايتها بيت زوجها؛ بجامع الولاية في كل.

4- أن القاضي أجير وعامل للأمة كباقي الموظفين، والأجير يجوز أن يكون رجلاً، كما يجوز أن يكون إمراه؛ لقوله تعالى: (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ⁴)، فالقاضي يخبر عن الحكم الشرعي، والحاكم هو المنفذ فعلياً؛ ولذا ينطبق عليه تعريف الإجارة، وهو: عقد على منفعة بعوض⁵.

مناقشة أدلة المجيزين تولية المرأة القضاء مطلقاً:

أما استدلالهم بأن الأصل في الحكم القدرة على الفصل؛ فيناقش بما يلي:

أ. أن المرأة غير قادرة على الفصل مقدرة تامة؛ وذلك بسبب طبيعتها، ولأنها غالباً ما تنساق وراء عاطفتها، وما يعتربها من حمل وولادة وإرضاع، يؤثر في فهمها لحجج المتخاصمين، وهذا بدوره يؤثر في تكوين الحكم الكامل لديها.

1. محمد رأفت عثمان، النظام القضائي، ص 144.

2. سورة البقرة / آية 282.

3. أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، حديث رقم 5200، ج: 7، ص: 31.

4. سورة الطلاق / آية 6.

5. محمد الزحيلي، التنظيم القضائي، ص 59.

ب. أن هذا القول منقوض برئاسة الدولة، إذ إن بعض النساء قد تكون لهن المقدرة التامة على رئاسة الدولة من بعض الرجال، ومع ذلك فإن الإجماع قائم على منعها من تولي هذه الولاية.

الترجيح:

يظهر لنا - والله أعلم - بعد النظر في أدلة الفقهاء رجحان قول الجمهور القاضي بألا يكون القاضي أنثى وذلك لأسباب نجملها فيما يلي:

السبب الأول: أن معظم أدلة المخالفين مبنية على القياس، والقياس هنا لا يقوى على مواجهة النصوص من الكتاب والسنة التي استدلت بها الجمهور؛ لأنه لا قياس في معرض النص، وخاصة إذا لم توجد ضرورة تدعو إلى ترك هذه الأدلة والخروج عليها.

السبب الثاني: أن شهادة المرأة فيها الكثير من القيود، حيث أنها لا تقبل شهادتها في القصاص والحدود، وإنما تقبل شهادتها فيما لا يطلع عليه إلا النساء للضرورة، وأيضاً لا تقبل شهادة المرأة منفردة، ولو كان معها ألف امرأة مثلها؛ ما لم يكن معهن رجل، فلا تتولى القضاء من باب أولى¹.

السبب الثالث: لو جاز ذلك لما خلا جميع الزمان، لكنه لم يؤثر منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى نهاية الخلافة الإسلامية، أن تولت امرأة هذا المنصب، على اختلاف آراء العلماء في ذلك واختلاف الأئمة وولاية التعيين من عصر إلى عصر.

السبب الرابع: أن القضاء قد يتطلب أن تخالط المرأة الرجال، فيما لو وليت هذا المنصب، وهذا مما نهي عنه الشرع، وما يؤدي إلى المحذور محذور.

السبب الخامس: أن القضاء قد يتطلب خلوة القاضي بمعاونيه، أو الشهود، أو الخصوم، أو الوكلاء، أو الخبراء، فلو كان القاضي امرأة، والمذكورون من الرجال، لكانت الخلوة بهم محرمة، فيتعطل جانب كبير من القضاء.

السبب السادس: أن المرأة بتكوينها النفسي والعاطفي، قد تضعف عند النظر في جريمة من الجرائم، فقد نشرت صحيفة الإتحاد الإماراتية التي تصدر في أبو ظبي، يوم الثلاثاء الموافق الثالث والعشرين من شهر

¹ . ابن قدامة، المغني، ج:14، ص:12.

شباط في سنة 1988م: أن قاضية في روما أصيبت بالإغماء، عند سماع تفاصيل جريمة قتل رهيبية حدثت في إيطاليا، قام فيها المجرم بتقطيع أوصال المجني عليه قبل أن يفارق الحياة، ولك أن تتصور ما يحدث في جلسة قضاء، عندما تصاب القاضية بالإغماء¹.

السبب السابع: أن سماع تفاصيل الشهود لوصف جريمة الزنا، يؤدي إلى إيذاء مشاعر المرأة، وخذش حيائها، وجرح أنوثتها، والله أعلم².

السبب الثامن: ويضاف إلى ذلك قوة أدلة الجمهور أمام أدلة الحنفية.

و من شروط القاضي المختلف فيها:

الفرع الثاني: العدالة.

اتفق الفقهاء على اعتبار العدالة شرطاً في جواز التقليد، وبناءً عليه فلا يجوز لولي الأمر أن يُقلد القضاء فاسقاً فإن قلده أثم بذلك، أما اعتبار العدالة في صحة التقليد، أو كونه شرطاً لجواز تولية القاضي وصحة ولايته فاختلف فيه الفقهاء إلى قولين :

1- **القول الأول:** ذهب الشافعية والمالكية في المشهور في مذهبهم، والحنفية في رواية، والحنابلة و الزيدية والشيعة الإمامية إلى أن العدالة شرط في صحة التقليد، وبناءً على ذلك لا يصح تقليد الفاسق القضاء، بمعنى أنه لو حكم لا ينفذ حكمه حتى لو صادف الحق، وذلك لأنه متهم في دينه، والقضاء طريق الأمانات³.

1 . صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد بتاريخ 23.02.1988.

2. محمد شلش، حكم تولية المرأة القضاء، ص 11-13.

3. ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج: 7، ص: 253. الخطاب، مواهب الجليل، ج: 6، ص: 87. ابن رشد، بداية المجتهد ص 768. ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج: 1، ص: 21. الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ج: 2، ص: 262. الحلبي، شرائع الإسلام، (بيروت مؤسسة الوفاء، 1983م)، ط4، ج: 3، ص: 67. الحرّ العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، (العراق، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1414هـ)، ط2، ج: 2، ص: 81.

2- القول الثاني: ذهب الحنيفة ، وطائفة من المالكية، إلى أن العدالة شرط جواز وأفضلية لا شرط صحة ، بمعنى أنه إذا وُيِّ الفاسق القضاء أثم مؤلِّيه ، ولكن تصح ولايته ، وينفذ قضاؤه على أن نفاذ كل قضاء مشروط بموافقة الشرع¹.

قال الكاساني: " العدالة ليست بشرط لجواز التقليد، لكنها شرط كمال، فيجوز تقليد الفاسق وتنفيذ قضاياه إذا لم يجاوز فيها حد الشرع"².

وقال صاحب معين الحكام: " والعدالة ليست بشرط للأهلية، بل هي شرط الأولوية، حتى أن الفاسق يصبح قاضياً، لكن الأفضل أن يكون القاضي عدلاً"³.

وقال ابن عابدين: " والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاة سلطان ذو شوكة وإن كان جاهلاً فاسقاً وهو ظاهر المذهب"⁴.

الأدلة:

أولاً: استدلال الجمهور على مذهبهم بما يلي:

1- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)⁵.

وجه الاستدلال: أن الآية الكريمة أمرت بالتبين عند قول الفاسق، ولا يجوز أن يكون الحاكم ممن لا يقبل قوله، ويجب التبين عند حكمه، ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً فلغلا يكون قاضياً أولى⁶.

1 . ابن عابدين، رد المختار ، ج: 8، ص: 25. ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج: 1، ص: 21.

2 . الكاساني، البدائع في ترتيب الشرائع، ج: 5، ص: 438.

3 . الطرابلسي الحنفي، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (بيروت، دار الفكر)، ج: 1، ص: 14.

4 . ابن عابدين ، حاشية رد المختار، ج: 5، ص: 355.

5 . سورة الحجرات /آية 6.

6 . ابن قدامة، المغني، ج: 15، ص: 37.

- 2- أن القاضي بحكم منصبه أمينٌ على دماء الناس وأعراضهم وأموالهم، والفاسق ليس أميناً على شيء من ذلك، فلا يصح إسناد القضاء إليه.
- 3- أن الفاسق لا يصلح شاهداً فلا يصلح قاضياً، لأن الشهادة أقل رتبة من القضاء لخصوصها وعموم القضاء، ومالا يصلح للأدنى لا يصلح للأعلى.
- ثانياً: أدلة القول الثاني، واستدل الحنفية بالآتي:

1- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)².

وجه الاستدلال:

أن الأمر بالتبين عند إخبار الفاسق دليل على قبول خبره بعد التبين، وإلا ما كان للأمر بالتبين معنى، ولذا قبلت شهادة الفاسق مع قضاءه، لأن أهلية القضاء تستقى من أهلية الشهادة.

2- قوله صلى الله عليه وسلم: "سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن أوقاتها، فصلوها لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم سبحة"³.

وجه الاستدلال:

أن تعمد تأخير الصلاة عن أوقاتها فسق فقد أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بصحة ولاية هؤلاء حيث وصفهم بأنهم أمراء، وأمرنا بالصلاة معهم، فدل ذلك على صحة ولاية الفاسق.

¹ . الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، (دار العبيكان، 1993م)، ط1، ج: 7، ص: 237.

² ، سورة الحجرات/ آية 6.

³ . أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق، حديث رقم (534). الإمام مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، ج: 1، ص: 378. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: وفيه راشد بن داود ضعفه الدار قطني، ووثقه ابن معين ودحيم وابن حبان. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة، مكتبة القدسي 1994م)، ج: 1، ص: 325.

مناقشة الأدلة:

وناقش الجمهور أدلة الجيزين بما يلي:

1. أن قبول خبر الفاسق بعد التثبت محمول على غير القضاء، أما القضاء فإنه يترتب عليه تأخير تنفيذ حكم القاضي إلى التبين وهو لا يليق بمنصب القضاء، لوجوب صدور الحكم وتنفيذه فوراً، فلا ينبغي تقليد الفاسق لإن القضاء من باب الأمانة، والفاسق لا يؤتمن في أمر الدين لقلّة مبالاته به كما لا ينبغي قبول شهادته¹.
2. وأما الخبر فأخبر صلى الله عليه وسلم بوقوع كونهم أمراء لا بمشروعيته، والنزاع في صحة توليته لا في وجودها².
3. قالوا: " أن ولاية الفاسق لا تصح ولا ينفذ حكمه وافق الحق أو لم يوافق، وأن الفسق موجب للعزل، ولا يجوز أن يولى الفاسق ويمضي من أحكامه وإن وافق الحق " ³.
4. وقالوا: " أن العدالة معتبرة في جميع الولايات " ⁴.
5. وجاء في معين الحكام: " وتلزم العدالة في القضاة لئلا تضيع الحقوق، وما أظن أحد يخالف في هذا⁵.

الترجيح:

والذي يبدو لنا - والله أعلم - أن قول الجمهور القائلين بضرورة كون القاضي عادلاً وهو الراجح وذلك لقوة الأدلة التي اعتمدوا عليها وإن المصلحة العامة تقتضي ذلك، وإن الفاسق لا يؤمن حيفه وظلمه، وبهذا ينتفي المقصد الذي شرع القضاء لأجله وهو إحقاق الحق وإبطال الباطل، كما أن الفاسق متهم في

1. ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة، دار الكتاب الإسلامي) ط2، ج:6، ص:283.

2. ابن قدامة، المغني، ج: 10، ص:37.

3. الخطاب، مواهب الجليل، ج: 6، ص:87.

4. ابن الأخوة القرشي، معالم القرية في طلب الحسبة، (القاهرة، دار الفنون)، ج: 1، ص:205.

5. الطرابلسي، معين الحكام، ج:1، ص:117.

دينه، والقضاء طريق الأمانات ، فإذا ولي الفسقة القضاء نكون بذلك قد تركنا المجال لأعداء الله بأن يطعنوا في صلاحية القضاء الإسلامي ونزاهته، مما يجعل الكثير من الناس يعزف عن التحاكم.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي مكنتني من القراءة والكتابة، حتى خرجت بهذا العمل الذي أرجو أن يكون خالصاً لوجه الكريم، وأسأله سبحانه الأجر والثواب على ما أصبت، والمغفرة عن كل خطأ أو نسيان، فإن كل عمل لا يخلو من الخطأ والنسيان، فجلّ وحده في عليائه وتنزهه عن الخطأ والنسيان، أسأله سبحانه أن يجزيني عن الصواب إحساناً، وعن الخطأ غفراناً، وأورد هنا أهم النتائج التي وصلت إليها من خلال هذه الدراسة وأهم التوصيات المتعلقة بها، وهي على النحو الآتي:

النتائج والتوصيات

أما النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث فهي كالآتي:

- ارتبط موضوع القضاء بسياسة المجتمعات، والحفاظ على النظام العام ويعتبر القضاء حجر الزاوية في صلاح المجتمع إذا كان عادلاً.
- تطور أقوال الفقهاء في شروط القاضي حيث أن أقل الشروط ستة وأكثرها خمسة عشر شرطاً.
- هناك شروطاً أخرى من الضروري توافرها في القاضي لأنه يتناسب مع حاجة العصر كالتأهيل العلمي والعملية، القدرة على الاجتهاد ، وامتلاك الفهم السليم الذي يتفق مع أهداف الشرع ومقاصده.
- أن بعض شروط الفقهاء القدامى في القاضي يستحيل توافرها في عصرنا الحالي.

وفي نهاية البحث أرفع بعض التوصيات المتواضعة التي يمكن للقضاة الاستئناس بها في مجال عملهم وهي كالآتي :

- على القاضي تنمية قدراته الاجتهادية فضلاً عن الدراية والإحاطة التامة بفنون هذا العلم، والنهوض بواقع هذا الاجتهاد وبنائه على أسس علمية رصينة.
- على القاضي الحذر من التطبيق الآلي للقانون، والجمود على النص، وترك المضمون، لأن ذلك يؤدي إلى عدالة شكلية، وتفضي إلى أحكام ظالمة.
- على المشرع إعطاء القاضي الصلاحيات ما يمكنه من الحركة والمرونة في حدود النصوص، ودخل نطاقها، بما يضمن تطبيقها تطبيقاً سليماً عادلاً، يتناسب مع خصوصية الواقعة، ويتمشى مع روح النص والمقاصد العامة للتشريع.

الفهارس

أولاً: فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
1. الأحكام السلطانية والولايات الدينية للمواردي ، تحقيق : سمير مصطفى ، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان 2001م.
 2. الاختيار لتعليل المختار للموصلي، دار المعرفة، بيروت ، ط3 .
 3. أدب القاضي للمواردي تحقيق : محيي هلال السرحان ، مطبعة الإرشاد ، ط1 ، بغداد
- 1391هـ
4. أدب القضاء للحموي، تحقيق: محي الدين السرحان ، دار الإرشاد ، بغداد 1984م .
 5. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ، ط2 ، بيروت 1985م.
 6. إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت.
 7. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ، ط2.
 8. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، دار الحديث، القاهرة .
 9. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني، دار الكتب العلمية، ط2، 1986هـ.
 10. تاريخ قضاة الأندلس للنباهي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1983م.
 11. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام لابن فرحون 1مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1986م.
 12. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، للمباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

13. التفسير النبوي للقرآن الكريم، د. خالد بن عبدالعزيز ، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط 1، 2011م.
14. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الفكر ،بيروت 1401هـ.
15. التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، د. محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2012م.
16. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، 1935م.
17. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود للأسيوطي، تحقيق: مسعد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996م.
18. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابن عرفة، دار الكتب العربية- بيروت.
19. حاشيتا القليوبي وعميرة على شرح منهاج الطالبين، لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر ، بيروت 1995م.
20. حاشية رد المختار على الدر المختار لابن عابدين، دار الفكر - بيروت.
21. حكم تولية المرأة القضاء، د. محمد شلش ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 2007م.
22. الذخيرة، القرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
23. الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتي، دار الفكر ، بيروت ، ط 6 .
24. السنن الكبرى، للنسائي ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 1، 2001م.
25. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيميه، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
26. السيل الجرار المتدفق على حدائق الازهار للشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1.
27. شرائع الإسلام للحلي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط 3 ، 1983م.
28. شرح الزركشي على مختصر الخرقي، دار العبيكان ، ط 1، 1993م.

29. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير، طبعة وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، دولة الإمارات العربية المتحدة 1989م.
30. الشرح الكبير مطبوع بهامش حاشية الدسوقي لابن عرفة، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
31. شرح فتح القدير لابن الهمام، تحقيق: عبد الرزاق غالب، دار الكتب العلمية 2003م.
32. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) : البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ، الطبعة الثانية ، 1407 هـ / 1987 م.
33. صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج ، أبو الحسن القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان.
34. صحيفة الاتحاد الإماراتية ، بتاريخ 23-2-1988م.
35. العزيز شرح الوجيز للرافعي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية 1997م.
36. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني ، دار الفكر، بيروت.
37. الفروق للقرافي، طبعة عالم الكتاب.
38. الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي.
39. القضاء والقضاء، محمد شهير أرسلان، دار الإرشاد، بيروت 1969م.
40. القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، د. عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز، جامعة أم القرى، ط1، 1989م.
41. كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ، دار الكتب العلمية.
42. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت ، ط1.

43. مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر، داماد أفندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.
44. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى ، تحقيق: حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي ، القاهرة 1994م.
45. المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري، دار الفكر - بيروت.
46. مراتب الإجماع لابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت.
47. معالم القرية في طلب الحسبة، لابن الاخوة القرشي دار الفنون، القاهرة - مصر.
48. معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام للطرابلسي الحنفي، دار الفكر.
49. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشريبي، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
50. المغني لابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة ، القاهرة 1968م.
51. المغني والشرح الكبير لابن قدامة، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت.
52. منار السبيل في شرح الدليل لابن ضويان، مكتبة المعارف، الرياض، ط3 .
53. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب، دار الكتب العلمية- بيروت.
54. النظام القضائي في الفقه الإسلامي، د.محمد رأفت عثمان ،دار البيان ،القاهرة ، ط2، 1994م.
55. نظرية الدعوى بين الشريعة الاسلامية وقانون المرافعات المدنية التجارية، د. محمد نعيم عبد السلام ياسين، دار عالم الكتاب، الرياض، 2003م.
56. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي دار الفكر، بيروت 1984م.
57. نخب البلاغة، الشريف الرضي، دار البلاغة، ط2، بيروت 1985م.
58. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط2، العراق 1414هـ.

حكم بيع العينة عند المذاهب الأربعة

The ruling on selling a sample according to the four schools of thought

الطالبة: فاطمة عبد الله عوض الوصابي

جامعة بارتين - تركيا

كلية الدراسات الإسلامية

Fatimawasabi@gmail.com

الملخص

تناول البحث بيعاً من البيوع المختلف فيها بين الفقهاء، ألا وهو بيع العينة، فعرف البيع في اللغة والاصطلاح؛ ثم معنى العينة في معاجم اللغة وكتب الفقهاء، ثم استوعب هذا البحث مسألة بيع العينة تفسيراً وتصويراً فذكر أهم صور هذا البيع، ثم عرض أقوال الفقهاء وخلافهم في ذلك، كما بسط الأدلة للمانع والمجيزين لهذا البيع مع وجه الاستدلال، وناقشها، وانتهى البحث إلى بيان الرأي الراجح في هذا البيع، وجاءت الخاتمة بأهم النتائج بعد دراسة هذا البيع.

الكلمات المفتاحية:

العينة، الربا، البيع الآجل، بيع العينة، صور العينة

Abstract

The research dealt with a sale that is disputed among jurists, namely the sale of 'inah. It defined the sale in language and terminology; then the meaning of 'inah in language dictionaries and books of jurists. Then this research covered the issue of the sale of 'inah, explaining and describing it. It mentioned the most important forms of this sale, then presented the statements of jurists and their disagreement on that. It also expanded the evidence for those who forbid and permit this sale with the evidence and discussed it. The research ended with stating the prevailing opinion on this sale. The conclusion came with the most important results after studying this sale.

Keywords

Inah, usury, deferred sale, sale of 'inah, forms of 'inah

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد جاءت الشريعة الإسلامية لحفظ مصالح العباد، فكل ما فيه مصلحة راجحة فهو مطلوب، وكل ما كان فيه مفسدة راجحة فهو ممنوع؛ لهذا بين الله جل جلاله لعباده ما يصلح دنياهم ومعاشهم، فأحل لهم البيع وحرّم عليهم الربا، فما كان من البيع وعلى صورته فهو مما شرعه الله، وما كان من الربا وصوره فهو مما حرّمه الله وتوعد عليه بالعقوبة، فيجب على المسلم أن يتحرى الحلال ويحتنب الحرام؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "ما خيبتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم". أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد ورد في البيع صور عديدة، فمنها ما حرم لعدم اكتمال شرائطها ومستلزماتها، ومنها ما هو جائز لاكتمال الشروط والأركان، وجاءت صور قد اختلف فيها الفقهاء قديماً، فبعضهم أجازها وبعضهم حرّمها. ومن هذه الصور التي اختلف الفقهاء فيها: (حكم بيع العينة)، والذي سنتناوله بالدراسة في هذه المقالة.

المدخل: مفهوم البيع

تعريف البيع لغة:

والبيع: مقابلة شيء بشيء، بإعطاء المُتَمَنِّ وأخذ الثمن¹، ويسمى الشراء بيعاً، فيقال للبيع: الشراء، وللشراء: البيع، يقال: بعته الشيء بمعنى شريته، ويقال: شريت الشيء بمعنى شريته وبعته، والائْتِباعُ: الاِشْتِراء.

¹ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الإفريقي، لسان العرب، (ت ٧١١هـ)، بيروت، دار صادر،

ط 3، ١٤١٤هـ، (8/ 23). الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ت نحو ٧٧٠ هـ، المكتبة العلمية، بيروت، (1/ 69).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، (3/ 1189).

ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، مجمل اللغة، (ت ٣٩٥هـ)، دراسة: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦ م، (ص 140).

والتبايع مثله، وفي الحديث: " لا يَخْطُبُ الرجلُ على خِطْبَةِ أخيه، ولا يَبِيعُ على بَيْعِ أخيه"، يعني لا يشتري على شراء أخيه. ("الباحث العربي - معنى كلمة بيع").⁽¹⁾

ويسمى كل واحد من المتعاقدين بائعاً أو بّيعاً، إلا أن العرف قد جرى على أنّ البائع هو مَنْ يبذل سلعته للمشتري.⁽²⁾

وإذا كان الأصل في البيع مبادلة مال بمال،³ فإنه قد يطلق البيع على العقد مجازاً؛ لأنه سبب التمليك والتملك.⁴

تعريف البيع في اصطلاح الفقهاء:

تعددت تعريفات البيع في كتب الفقه:

فعرّف الحنفية البيع بأنه: مبادلة مال بمال على وجه مخصوص أو هو مبادلة شيء مرغوب فيه بمثله على وجه مفيد مخصوص أي بتعاطٍ أو إيجاب.

وعرّفه غيرهم بأنه: عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة لا على وجه القرية.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1403هـ-¹

1983م، (28/1)، مادة (باع).

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (ت 970هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م، (277/5).

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف، المفردات في غريب القرآن، (ت 502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1 - 1412 هـ، - دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، (ص155). الأزهرى، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، (ت 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، (3/150). ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، (1/173).

مرجع سابق، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/69)⁴

فيتضح من هذه التعاريف أن البيع يكون بمبادلة مال بمال ولو في الذمة، أو منفعة مباحة على التأيد بقصد التملك، بما يدل عليه من صيغ القول والفعل سواء أكان بالإيجاب والقبول الرسمي أو المعاطاة وهو المنتشر بين الناس.

تعريف العينة

العينة لغة:

العينة: خيار الشيء جمعها عين، والعينة: بكسر العين: السلف، وخيار المال. وأعتان الرجل إذا اشترى الشيء بنسيئة، قَالَ الخليل: وَهِيَ زِيَادَتُهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الخليل صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ العَيْنَةَ لَا بُدَّ أَنْ تُجْرَ زِيَادَةٌ. وَيُقَالُ مِنَ العَيْنَةِ: اعْتَانَ. يُقَالُ أَخَذْتُ مَالِي بِعَيْنِهِ وَالْمَعْنَى أَخَذْتُ عَيْنَ مَالِي، وَالْعَيْنَ النَقْدَ يُقَالُ اشْتَرَيْتَ بِالذَّيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ، وَبِعْتَهُ عَيْنًا بِعَيْنِ أَيَّ حَاضِرًا بِحَاضِرٍ، وَعَايَنْتَهُ مَعَايَنَةً وَعَيَانًا وَعَيْنًا التَّاجِرَ تَعْيِينًا، وَالاسْمُ العَيْنَةُ بِالْكَسْرِ. والعين والعينة: الربا وسميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة، فالعين هو المال الحاضر من النقد، والمشتري إنما يشتري العينة لبيعها بعين حاضرة تصل إليه عاجلة، أي تحصل له فوراً. (1)

العينة في اصطلاح الفقهاء:

اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف العينة؛ وذلك بحسب الصور التي رسمت للعينة، إلا أن الفقهاء متفقون في كثير من الأمور بالنسبة للعينة، ويتضح ذلك من خلال تعريفاتهم لها:

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر الشيرازي، القاموس المحيط، 1 ط3، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، 1413هـ، 1993م، ص1240. لسان العرب مادة عين (13/298)، (13/306). ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، (ج4/ص 204). مرجع سابق، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (ج2/ص 440)، بتصرف. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (3/334).

فقد عرفها فقهاء الحنفية رحمهم الله فقالوا العينة هي: (بيع العين بثمان زائد نسيئة، لبيعها المستقرض بثمان حاضر أقل ليقضي دينه) (1).

وعرّف المالكية العينة: بأن يظهر العاقدان فعل ما يجوز ليتوصلا به إلى ما لا يجوز².

وقال الرافعي من الشافعية العينة: هي أن يبيع شيئاً من غيره بثمان مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبضه للثمان ويكون بأقل من ذلك نقداً³

وعرفها الحنابلة بأنها: (بيع سلعة بثمان مؤجل ثم شراؤها من قبل بائعها بثمان حال أقل مما باعها به) (4).

والملاحظ على تعريفات الفقهاء للعينة أنهم متفقون على أن العينة عقد بيع يقوم به طرفان بائع ومشتري، ومقصود البيع الحصول على ربح من قبل البائع، وحصول الثمن للمشتري.

وعليه: يمكن القول في تعريف العينة بأنه:

بيع يكون المراد منه حيلة للقرض بالربا، بأن يبيع رجل شيئاً بثمان نسيئة أو لم يقبض، ثم يشتريه في الحال.⁵

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢ هـ)، رد المختار على الدر المختار، شركة مكتبة¹ ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (وصورتها دار الفكر - بيروت)، ط2، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦، (279/4).

² ابن جزى الكلبي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الغرناطي، القوانين الفقهية، (ت ٧٤١ هـ)، (ص171).

الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، المحقق: علي معوض - عادل³ عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ - 1997 م، (8/231). أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روضة الطالب، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتاب الإسلامي، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، 1422 هـ، 2000 م، (5/158).

الرحبياني، مصطفى بن سعد بن عبدة، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ط2،⁴ ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، (4/122).

⁵ الرَّحْبِيلِي، د. وَهْبَةُ بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط4، دمشق (5/3501).

صورة بيع العينة:

وإذا كان الحكم على الشيء فرع عن تصوّره كما قرر الأصوليون فلا بد من معرفة صورة بيع العينة حتى نستطيع معرفة حكمه التكليفي. والذي ينظر في كتب الفقه يلاحظ أن لبيع العينة صور متنوعة أشهرها: أن يبيع الرجل سلعة بثمن إلى أجل معلوم، ثم يشتريها بثمن آخر إلى أجل آخر، أو يشتريها نقداً بثمن أقل، وفي نهاية الأجل الذي حدد في العقد الأول يدفع الثمن الأول كله، فيكون الفرق بين الثمنين فائدة أو يكون ربا للبائع الأول صاحب المتاع الذي يبيع ببيعاً صورياً. وتؤول العملية إلى قرض عشرة، لرد خمسة عشر، والبيع هنا وسيلة صورية إلى الربا.

ومثاله: أن يبيع شخص لآخر سلعة باثنتي عشرة ليرة مؤجلاً دفعها إلى شهر مثلاً، ثم يبيع المشتري هذه السلعة نفسها - قبل أو بعد تسلمه - إلى بائعه الأول بعشر ليرات تدفع حالاً إلى المشتري، وفي نهاية الأجل المحدد لدفع الثمن في العقد الأول يدفع المشتري كامل الثمن وهو (12) ليرة، فيحصل لرب السلعة ربح درهمين بهذه التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة، فيكون الفرق بين الثمنين فضلاً لصاحب السلعة التي بيعة ببيعاً صورياً، والعملية كلها للتحايل على الإقراض بالربا عن طريق البيع والشراء.¹

الحكم الفقهي لبيع العينة:

اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع، ويمكننا أن نجمل الخلاف في قولين:

القول الأول: القائلون بالتحريم:

مرجع سابق، رد المختار على الدر المختار، (5/326).¹
 بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ (8/461).
 الخطاب الرّعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد، (ت ٩٥٤ هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢، (4/404). المزداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد (ت ٨٨٥ هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - د عبد الفتاح محمد الخلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ (11/191).

وهو مذهب أبي حنيفة والمالكية والحنابلة الذين قالوا بتحريم بيع العينة وبطلانه، وبيان هذا القول: قال أبو حنيفة: هو عقد فاسد إن خلا من توسط شخص ثالث بين المالك المقرض والمشتري المقترض، فيكون تفسيرها «أن يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثالثا فيبيع صاحب الثوب باثني عشر من المستقرض، ثم إن المستقرض يبيعه من الثالث بعشرة ويسلم، ثم يبيع الثالث من المقرض بعشرة ويأخذ منه عشرة ويدفعها إلى المستقرض فتندفع حاجته، وإنما خللا ثالثا تحرزا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن».¹

قال الكمال من الحنفية في الفتح ما حاصله: «ثم الذي يقع في قلبي أن ما يخرج الدافع إن فعلت صورة يعود فيها إلى البائع جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب في الصورة المارة، وكعود العشرة في صورة إقراض الخمسة عشر فمكروه، وإلا فلا كراهة، بل خلاف الأولى، ولا بأس في هذا؛ فإن الأجل قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائما، بل هو مندوب، وما لم ترجع إليه العين التي خرجت منه لا يسمى بيع العينة؛ لأنه من العين المسترجعة لا العين مطلقا وإلا فكل بيع بيع العينة».²

وذكر ابن رشد من المالكية ثلاثة أوجه للعينة: جائزة ومكروهة ومحظورة.

فالعينة الجائزة أن يطلب السلعة فلا يجدها، كأن يمر الرجل بالرجل من أهل العينة فيقول له: هل عندك سلعة كذا أبتاعها منك؟ فيقول له: لا، فيصرف عنه على غير مواعدة فيشتري تلك السلعة التي سأله عنها، ثم يلقيه فيخبر أنه قد اشترى السلعة التي سأله عنها، فيجوز له أن يبيعها بما شاء نقدا أو نسيئة بمثل ما اشتراها به أو أقل أو أكثر.

¹ ابن مازة البخاري، برهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر الحنفي، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، (ت ٦١٦ هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، (7/ 139). مرجع سابق، البناية شرح الهداية (8/ 461).

² ابن الهمام، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ)، فتح القدير، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (وصورتها دار الفكر، لبنان)، ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م (7/ 213). مرجع سابق، حاشية ابن عابدين = رد المختار (5/ 326).

والعينة المكروهة: لو قال له اشتر لي سلعة وأنا أربحك فيها ولم يسم الثمن فهذا مكروه وليس بحرام. أو أن يقول: خذ بمائة ما بثمانين، أي أن يقول الرجل لمن سأله سلف ثمانين بمائة لا يحل لي أن أعطيك ثمانين في مئة، ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذ مني بمائة ما أي سلعة إذا قومت كانت بثمانين، فهذا مكروه أيضاً. والعينة المحظورة: أن يقول رجل لآخر: اشتر لي السلعة الفلانية بكذا إلى أجل، وأنا أبيعها منك نقداً بكذا وأربحك فيها، مثل أن يقول: اشترها بعشرة، وأعطيك فيها خمسة عشر، إلى أجل، فإن هذا يقول في رأي الإمام مالك إلى الربا؛ لأن مذهب مالك النظر إلى ما خرج عن اليد، ودخل فيه، ويلغي الوسائط، فكأن هذا الرجل أعطى الأحد عشرة دينار، وأخذ منه خمسة عشر ديناراً إلى أجل، والسلعة واسطة ملغاة.¹

وقال المرّداوي من الحنابلة: «أن من باع سلعة بنسيئة، لم يجز أن يشتريها بأقل مما باعها نقداً، إلا أن تكون قد تغيرت صفتها. هذه مسألة العينة، وفعلها محرم على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب.»²

القول الثاني: القائلون بالجواز:

ذهب الشافعية والظاهرية ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى صحة هذا البيع مع الكراهة؛ بل إن أبا يوسف من الحنفية لم يكره هذا البيع، وعدّه صحيحاً، «قال أبو يوسف: لا يكره هذا البيع؛ لأنه فعله كثير من الصحابة وحمدوا على ذلك ولم يعدوه من الربا.»³

¹ مرجع سابق، مختصر خليل (ص151). الخرشبي، شرح مختصر خليل (5/106). ابن جزّي الكلبي، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، المحقق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1434 - 2013م، (ص171). ابن رشد الحفّيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، د.ط، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، (3/161).

² المرّداوي، لإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (11/191).

³ الكمال بن الهمام، فتح القدير (7/212).

ومن عبارات الشافعية التي ذكرها المزني في مختصره حيث صدر الكلام على المسألة بقوله: «ولا بأس أن يبيع السلعة إلى أجلٍ ثم يشتريها من المشتري...»⁽¹⁾.

وصرح الشافعية بقولهم «وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كالحليل المخرجة من الربا»². وجاء في كتاب الأم للإمام الشافعي: «فإذا اشترى الرجل من الرجل السلعة، فقبضها، وكان الثمن إلى أجل، فلا بأس أن يبتاعها من الذي اشتراها منه، ومن غيره، بنقد أقل، أو أكثر مما اشتراها به، أو بدين كذلك، أو عرض من العروض ساوى العرض ما شاء أن يساوي، وليست البيعة الثانية من البيعة الأولى بسبيل»⁽³⁾.

وعلى محمد بن الحسن من الحنفية كراهته لهذا البيع فقال: «هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذميم، اخترعه أكلة الربا»⁴.

وهو مكروه أيضاً؛ لما يكون فيه من الإعراض عن مبرة الإقراض مطاوعة لشح النفس.⁵

¹ (المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم (ت ٢٦٤هـ)، مختصر المزني، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، (201/2). الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢هـ)، بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، ٢٠٠٩م، (4/574).

² الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، (3/477). النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، ط 3، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، (3/421).

³ (الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله [150-204 هـ]، كتاب الأم، دار المعرفة، ط 2، بيروت - 1393هـ، (69/3).

⁴ الكمال بن الهمام، فتح القدير (7/213). حاشية ابن عابدين = رد المحتار (5/325).

⁵ المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، (ت ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (3/94). الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّبْلِيِّ، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، ط 1، القاهرة، ١٣١٣هـ، (4/163).

أدلة القول الأول:

من السنة النبوية:

الحديث الأول: حديث أبي العالية، «عن أمه العالية، قالت: خرجت أنا وأم محبة إلى مكة فدخلنا على عائشة فسلمنا عليها، فقالت لنا: «من أنتن؟»، قلنا: من أهل الكوفة، قالت: فكأنها عرضت عنا، فقالت لها أم محبة: يا أم المؤمنين كانت لي جارئة وإني بعتها من زيد بن أرقم الأنصاري بثمانمائة درهم إلى عطائه، وأنه أراد بيعها فابعتها منه بستمائة درهم نقدا، قالت: فأقبلت علينا، فقالت: «بئسما شريت وما اشتريت، فأبلغني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب»، فقالت لها: رأيت إن لم آخذ منه إلا رأس مالي؟، قالت: " {فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف { البقرة: 275} "1.

وجه الاستدلال:

والاستدلال بهذا الحديث من وجوه، هي:

1. تغليظها - رضي الله عنها - في القول، حيث سميت ذلك بيع سوء وشراء سوء، والفاسد هو الذي يوصف بذلك لا الصحيح.
2. تلاوتها لآية الربا يدل على أن ذلك كان عندها من الربا؛ لأن الثمن الثاني يصير قصاصا بالثمن الأول، فبقي من الثمن الأول زيادة لا يقابلها عوض في عقد المعاوضة، وهو تفسير الربا.

¹ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبطه نضه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد بهروم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، (3/ 477). الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت ٢١١ هـ)، المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، (8/ 18).

3. أنّها ألحقت بزيد وعيدا لا يوقف عليه بالرأي، وهو بطلان الطاعة، فلما أبطلت عائشة رضوان الله عليها البيع وجهاد زيد لم يجوز أن يكون عن اجتهاد منها، بل عن نص وتوقيف، ولا يلتحق الوعيد إلا بمباشرة المعصية، فدل على فساد البيع؛ لأن البيع الفاسد معصية.¹

الحديث الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا صَنَّ النَّاسُ بِالذِّينَارِ وَالذِّرْهَمِ، وَتَبَاعَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَتَبِعُوا أَذْنَابَ الْبَقْرِ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ دُلًّا لَا يَرْفَعُهُ عَنْهُمْ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ»². قال ابن القطان «وللحديث طريق أحسن من هذا، بل هو صحيح»³.

وفي رواية: عن عبد الله بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِذَا تَبَاعَعْتُم بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُم أَذْنَابَ الْبَقْرِ، وَرَضِبْتُم بِالرِّزْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ دُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»⁴. وجه الاستدلال: ذكر الوعيد والعقوبات في الحديث، والوعيد يدل على التحريم.⁵

¹ الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، (5/199).

الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي تاريخ: ١٤٠٥هـ، بيروت، (2/185).

القاضي عبد الوهاب، أبو محمد بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، (2/560).

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، المحقق: ² حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، (12/433).

³ ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٢٨هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المحقق: د. الحسين آية سعيد، دار طيبة، ط1، الرياض، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، (5/295).

⁴ أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، (5/332). الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ -

٢٤١هـ)، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (9/396).

الجصاص، أحكام القرآن (4/315).⁵

الحديث الثالث: قوله صلى الله عليه وسلم «لا تبع ما ليس عندك».¹

وجه الاستدلال: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم تثبت ملكيته كاملة للإنسان، ومن بيع ما ليس عندك ببيع العينة.²

من المعقول:

استدلوا بالقياس على الذرائع التي منعها الشرع بجامع أن الأغراض الفاسدة في كل منها هي الباعثة على عقدها، لأنه المحصل لها، ووسائل الحرام حرام، فيمنع هذا البيع، للتهمة وسدّاً للذرائع؛ لأنه ذريعة إلى الربا، وبه يتوصل إلى إباحة ما نهي الله عنه، فلا يصح، وقد عاقب الله تعالى أهل السبب بصنيعهم.³

ووجه الربا فيه - كما يقول الزيلعي من الحنفية - أن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه، فإذا أعاد إليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه، وصار بعض الثمن قصاصاً ببعض، بقي له عليه فضل بلا عوض، فكان ذلك ربح ما لم يضمن، وهو حرام بالنص.⁴ وعلل المالكية عدم الجواز بأنه سلف جر نفعاً، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا وممنوع.⁵

أدلة القول الثاني:

¹ ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273 هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت، (3/308).

² القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت 63 هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط2، 1400هـ، 1980م، (2/672).

ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (541 - 620 هـ)، المغني، المحقق: ³ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة، الرياض، ط3، 1417 هـ - 1997 م، (6/154)، البهوتي، منصور بن يونس الخليلي (ت 1051 هـ)، كشاف القناع عن الإقناع، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، السعودية، ط1 (1421 - 1429 هـ)، (2000 - 2008 م)، (8/76).

الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، (4/54). ابن عابدين، رد المختار 4/115.⁴
الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (ت 1230 هـ)، دار الفكر،⁵ د.ط، د.ت، 3/89.

استدلوا على صحة هذا البيع بعموم النصوص الواردة في مشروعية البيع، وقد تحقّق هنا ركن العقد، وهو الإيجاب والقبول الصحيحان، فاعتمدوا على ظاهر عقد المتبايعين، ولم يعتبروا النية، فحكموا بصحته عملاً بمقتضى آية: {وأحل الله البيع} ¹.

ومن أدلتهم أيضاً أنه لا عبرة في إبطال العقد بالنية التي لا نعرفها لعدم وجود ما يدل عليها، أي أن القصد الأثم مرجعه إلى الله، والحكم على ظاهر العقد شيء آخر، لذا فإنه يحمل العقد على عدم التهمة ². واستدل له بأنه ثمن يجوز بيع السلعة به من غير بائعها، فيجوز من بائعها، كما لو اشتراه بسلعة أو بمثل ذلك الثمن أو أكثر، ولم يأخذوا بالأحاديث المتقدمة ³.

وانتقدوا أدلة القول الأول من وجوه:

يلاحظ أن أبا حنيفة خالف أصله الذي يقتضي القول بصحة هذا العقد، وهو أن المعتبر في العقود: هو الألفاظ دون النيات، لأن نية الغرض غير المباح شرعاً مستترة، فيترك أمرها إلى الله وحده يعاقب عليها صاحبها، مادام أثم بنيتها، وهذا بخلاف مذهب الإمام أحمد الذي يتشدد بحق في رعاية النية والقصد دون اللفظ ⁴.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن أبا حنيفة خالف أصله السابق الذي يقتضي القول بصحة هذا العقد وذلك استحساناً بنص حديث قصة زيد بن أرقم، ولأن الثمن إذا لم يستوف لم يتم البيع الأول، فيصير البيع الثاني مبنياً عليه، فليس للبائع الأول أن يشتري شيئاً ممن لم يملكه بعد، فيكون البيع الثاني فاسداً؛ ولهذا عُرف بيع العينة بأنه بيع ما ليس عندك ⁵.

البقرة 2، 275¹

² النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، المجموع شرح المهذب، (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي)، القاهرة، (10/155)، الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (5/3456).

³ الرافعي، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير (8/232).

⁴ ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١ هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: أبو عبيدة

مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، ١٤٢٣ هـ، (4/447).

ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين (5/174). الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (5/3455) ⁵.

الرد على الحديث الأول:

انتقد الشافعي الاستدلال بالحديث الأول، (حديث أبي العالية، عن عائشة) بأنه: لا يثبت، وفيه مجهولتان المرأة وأم محبة، وأيضاً فإن زيدا قد خالفها، وإذا اختلف الصحابة فمذهبنا القياس.¹

الرد على الحديث الثاني:

أورد ابن رسلان عن ابن حجر أن إسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول؛ لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً؛ فالأعمش مدلس، ولأنه لم يذكر سماعه من عطاء، وعطاء يحتمل هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فرجع إلى الإسناد الأول وهو المشهور.²

كما انتقد الاستدلال بالحديث بأن دلالة الحديث على التحريم غير واضحة؛ لأنه قرن العينة بالأخذ بأذنان البقر والاشتغال بالزرع - وذلك غير محرم - وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم.³

مناقشة أدلة القول الثاني:

اعترض القائلون بالتحريم على القائلين بالجواز بأن ما اعتمدوا عليه من ظاهر البيع مردود؛ لأن الظاهر إنما يعمل به إذا لم تقم قرينة تفيد غيره، وههنا قرينة العرف والمعهود، وغلبة قصد الناس إلى المحرم، والشيء المتعارف ينزل منزلة الشرط المنصوص، فكان ذلك من أقوى القرائن التي يجب العمل بها؛ لأنّها تجعل الظاهر من أمر البائعين هو التذرع إلى المحرم، فإبطال بيعهما هو مقتضى الظاهر.⁴

الروايي، بحر المذهب (4/ 574).¹

² ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ). شرح سنن أبي داود، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي، ط 1، مصر، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، (14/ 380).

³ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت ١٢٥٠ هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، ط 1، مصر، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، (5/ 246).

⁴ الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (5/ 3457).⁴

ومن غير المعقول أن تحظر الشريعة الربا ثم تفتح باب التحيل عليه بتسويغ بيع كبيع العينة على النحو الذي رأينا، فهذا يناقض مقصد الشريعة من تحريم الربا، ويعود على أصله بالنقض.

الترجيح:

- بعد أن عرضت الأقوال والأدلة وبعض المناقشات لكل استدلال وقول، فإنه يظهر لي - والله أعلم - أن الراجح القول بعدم جواز العينة، وهو مذهب الجمهور، وذلك لعدة أسباب، منها:
١. أن العينة هي تحايل واضح لأكل الربا الذي تكفل الله بالحرب ضد آكله، فقال عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله)¹.
 ٢. أن العبرة بالعقود المقاصد والمعاني لا الألفاظ والمباني، ولا شك أن مقصد بيع العينة هو أكل الربا عبر بيع سلعة بأجل وزيادة الثمن.
 ٣. القول بالمنع سداً للذرائع التي تفضي إلى انتشار الاستغلال، وزوال الخير والقرض الحسن بين الناس.

سورة البقرة: 2/279¹.

الخاتمة:

وفي الختام، نصل إلى نتائج أهمها:

1. البيع مشروع، والأصل في المعاملات الإباحة ما لم يأت دليل بالتحريم.
2. لبيع العينة صور متعددة ذكرها الفقهاء، لكن أشهرها أن يبيع سلعة نسيئة ثم يشتريها من نفس المشتري حالاً بثمن أقل، وهذه التي تقصد بالعينة عند إطلاقها.
3. اختلف الفقهاء في حكم بيع العينة، ومذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة تحريم بيع العينة، لأنها
- تحايل للحصول على الربا، ولوورد الأدلة والنصوص عن النهي عنها، وذهب الشافعية والظاهرية إلى جواز بيع العينة مستدلين على ذلك بعموم آية البيع، واستصحاب أصل الحل للمعاملات.
4. نظر المانعون لمسألة العينة على أنها حيلة لأكل الربا، وحرموها سداً للذريعة، وإغلاقاً لباب التحايل للوصول إلى الربا والفائدة.
5. نظر المجيزون لمسألة العينة اكتمال الشروط والأركان للبيع، ولأن العقدان منفصلين فلا عبرة للتحريم في ذلك.
6. القول بتسويغ المعاملات القائمة على العينة، مبني على اعتبار شكلية العقود في أقصى درجاتها، والوقوف عند ظاهر الأشياء وعدم اعتبار مضامينها، وتحكيم الظاهر لا في الحكم بصحة العقود وفسادها فحسب، بل بجلها وحرمتها أيضاً، وهذا أمر لم يقل به أحد من الفقهاء، ويناقض أصول الشريعة والمنطق العقلي السليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب الأخرى

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
2. ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٢٨هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المحقق: د. الحسين آية سعيد، دار طيبة، ط1، الرياض، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
3. ابن الهمام، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١هـ)، فتح القدير، شركة مكتبة ومطبعة مصفى البايي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م.
4. ابن جزى الكلبي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، المحقق: ماجد الحموي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1434 - 2013م.
5. ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤هـ). شرح سنن أبي داود، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي، ط1، مصر، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
6. ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، د.ط، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
7. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢هـ)، رد المختار على الدر المختار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البايي الحلبي وأولاده بمصر، (وصورتها دار الفكر - بيروت)، ط2، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
8. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

9. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، مجمل اللغة، (ت ٣٩٥هـ)، دراسة: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2٠٠٦، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
10. ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة، الرياض، ط 3، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
11. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١ هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط 1، ١٤٢٣ هـ.
12. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
13. ابن مازة البخاري، برهان الدين أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر الحنفي (ت ٦١٦ هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
14. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الإفريقي، لسان العرب، (ت ٧١١ هـ)، بيروت، دار صادر، ط 3، ١٤١٤ هـ.
15. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (ت 970 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418 هـ - 1997 م.
16. أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط 1، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
17. أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روضة الطالب، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتاب الإسلامي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1422 هـ - 2000 م.

18. أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
19. الأزهرى، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، (ت ٣٧٠ هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ٢٠٠١ م.
20. بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
21. البهوتي، منصور بن يونس الحنبلي (ت ١٠٥١ هـ)، كشاف القناع عن الإقناع، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، السعودية، ط1 (١٤٢١ - ١٤٢٩ هـ)، (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م).
22. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت ٣٧٠ هـ)، أحكام القرآن، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، تاريخ: ١٤٠٥ هـ، بيروت.
23. الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
24. الخطاب الرعيبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد، (ت ٩٥٤ هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
25. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان (ت ٣٨٥ هـ)، سنن الدارقطني، حققه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
26. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (ت ١٢٣٠ هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت.
27. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (ت 666 هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1403 هـ - 1983 م.

28. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف، المفردات في غريب القرآن، (ت ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1 - ١٤١٢ هـ. دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت.
29. الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، المحقق: علي معوض - عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ - 1997م.
30. الرحبياني، مصطفى بن سعد بن عبدة، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، ط2، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
31. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت.
32. الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢هـ)، بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، ٢٠٠٩ م.
33. الرُّحَيْلِيُّ، د. وَهْبَةُ بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط4، دمشق.
34. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلْبِيِّ، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، ط1، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
35. الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله [150-204هـ]، كتاب الأم، دار المعرفة، ط2، بيروت، 1393هـ.
36. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، ط1، مصر، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
37. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت ٢١١ هـ)، المصنف، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت.
38. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2.

39. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر الشيرازي، القاموس المحيط، ط3، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، 1413هـ، 1993م.
40. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ت نحو ٧٧٠ هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
41. القاضي عبد الوهاب، أبو محمد بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
42. القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت ٤٦٣هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط2، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
43. القليوبي، أحمد سلامة وأحمد البرلسي عميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٥هـ.
44. الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
45. المزدائي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد (ت ٨٨٥هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - د عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
46. المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني (ت ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
47. المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم (ت ٢٦٤هـ)، مختصر المزني، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
48. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، المجموع شرح المهذب، (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي)، القاهرة.

49. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

توصيات (فاتف) 2023 و الالتزامات القانونية للمؤسسات المالية السعودية

د. زبيدة عبد الهادي اتيم محمد - كلية القانون - جامعة الأمير سلطان

السعودية

zatim@psu.edu.sa

ملخص

تعد عولمة المؤسسات المالية السعودية أحد أهم أهداف رؤية 2030 لدعم الاستدامة الاقتصادية. إلا أن المؤسسات المالية قد تواجه مخاطر مالية كعمليات غسل الأموال، الذي يعتبر خطر اقتصادي دولي مرتبط بالانفتاح المالي، مما له آثار سلبية على التنمية المستدامة. اهتمت مجموعة العمل المالي (FATF) بوضع السياسات والتوصيات الدولية لحماية استقرار المؤسسات المالية وغير المالية من مخاطر العمليات والتهديدات المتعلقة بسلامة تلك المؤسسات، لذا يهدف هذا البحث إلى التعرف على الالتزامات القانونية التي تم اعتمادها في القواعد التشريعية والتنظيمية لمكافحة عمليات غسل الأموال. في المؤسسات المالية السعودية ومدى التزامها. بتوصيات مجموعة العمل المالي الدولي 2023، اتبع المقال المنهج الوصفي المقارن من خلال استعراض التدابير الدولية و توصيات مجموعة العمل المالي والمنهج التحليلي من خلال تفسير القواعد التشريعية لمكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية مع مناقشة آلية الرقابة في البنك المركزي السعودي. وتشير الاستنتاجات وجود التزامات قانونية على المؤسسات المالية خاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي، لكن من الضروري إيجاد إطار قانوني لمكافحة غسل الأموال يتوافق مع قواعد مجموعة العمل الدولية (FATF) - لما تشكله عمليات غسل الأموال من خطورة على التنمية المستدامة.

الكلمات الافتتاحية:

التوصيات 2023 - فاتف - الالتزامات القانونية - المؤسسات المالية - عمليات غسل الأموال
- البنك المركزي السعودي - المملكة العربية السعودية

المقدمة

الزمت التشريعات البنوك المركزية باعتبارها جهات رقابية . ان تقنن أنظمة وتعليمات قانونية وتدابير للمؤسسات المالية . لحمايتها من المخاطر المالية التي قد تعثرها بسبب العمليات والأنشطة المالية المرخص لها بما . خاصة ان تلك المخاطر لها اثرها على الاقتصاد الوطني ، في سبيل ذلك اتبعت المملكة العربية السعودية عبر البنك المركزي السعودي خطوات قانونية وطنية ودولية ولاسيما انها عضواً مراقباً في مجموعة العمل الدولية المالية ، (فاتف) التي أنشئت في العام 1998 ، حيث تعتبر منظمة دولية مستقلة تتكون من حكومات متعددة (.الانضمام اليها اختياراً) ينصب اهتمامها بوضع السياسات والتوصيات الدولية لحماية استقرار النظام المالي الدولي من مخاطر العمليات والتهديدات المتعلقة بالسلامة القانونية ونزاهة المؤسسات المالية. ومن ذلك عمليات غسل الاموال باعتبارها من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ، التي تطورت مع التطور التكنولوجي ، وتم اعتماد تلك المعايير في 2012 وتم تحديثها في 2023 بما يتناسب مع التطورات الدولية التي افرزتها جائحة كوفيد 19 م.

المنهجية :

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن لأنه يقوم باستعراض الاطار التشريعي والتنظيمي والإداري . ، بناءً على تحليل القواعد القانونية لتوصيات فاتف 2023 و الالتزامات القانونية للمؤسسات المالية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال والمقارنة معايير فاتف والإجراءات الإدارية والرقابية والقانونية والمالية التي انتهجتها المملكة العربية السعودية وذلك بهدف التوصل إلى توصيات يمكن للدول النامية الأخرى الاعتماد عليه في مكافحة غسل الأموال بالمؤسسات المالية ، وعلى هذا الأساس فقد تم الاعتماد على مصادر مختلفة كالقوانين والأوامر والقرارات التي أصدرها المشرع السعودي بالإضافة إلى الأدبيات الأخرى ذات العلاقة.

الدراسات السابقة:

يتميز المقال البحثي بحدّثة الموضوع وندرة المؤلفات البحثية التي تناولت الالتزامات القانونية للمؤسسات المالية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال ومقارنتها مع التوصيات القانونية لمجموعة العمل المالية الدولية ، وان كانت توجد أبحاث علمية دولية ناقشت توصيات (FATF) منها مقال

The regime that FATF built: an introduction to the Financial Action Task Force Nance, M. T. (2019) .

والذي هدف الى تسليط الضوء على المناقشات الدائرة حول مجموعة العمل المالي ونظام مكافحة غسل الأموال. وخلص الى ان أعضاء مجموعة العمل المالي لم يضعوا المعايير في سياقها بشكل كافٍ لإنشاء قواعد تميز بشكل مناسب بين القطاعين المصرفي وغير المصرفي بالإضافة للمقال بحثي بعنوان : المسؤولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال الرقمية في المملكة العربية السعودية الذي ناقش مسؤولية الأشخاص الطبيعية والاعتبارية عن جريمة غسل الأموال الرقمية، و مدى قدرة النصوص القانونية الواردة في نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية في التصدي لجريمة (العتيبي ، وآخرون 2013)، بالإضافة لمقال بحثي آخر للباحث الغامدي 2005 بعنوان . جريمة غسل الأموال في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية حيث أكدت الدراسة الانتربول الدولي ضع إستراتيجية عربية شاملة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى وبتلاءم وظروف المنطقة العربي . بالإضافة لبحث بعنوان دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال-دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية-في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (فاتف) . هدف البحث إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وكيفية الاستفادة من انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (فاتف) وبالتالي اهتم بجانب المحاسبة ومن اهم توصياته الاهتمام بالتعليم المحاسبي (سلوى حسين رشدي إسماعيل & فاطمة شعيب مصطفى. 2020) ، و من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد ان اغلب تلك الدراسات استهدفت معايير (فاتف) في مكافحة غسل الأموال من ناحية جنائية بصفة العموم ، ولم تتعرض على وجه الخصوص للالتزامات القانونية للمؤسسات المالية السعودية في مكافحة تلك العمليات بالمقارنة مع توصيات فاتف 2023 ، وتأتي هذه الدراسة مكتملة لتلك الدراسات لأنها مرتبطة برؤية 2030

وتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز البنية الاقتصادية للمؤسسات المالية وتشجيع الاستثمار الأجنبي واتجاه المؤسسات المالية السعودية نحو العولمة الرقمية مما يفتح الباب على مصراعيه للمخاطر .

المطلب الأول

مفهوم المؤسسات المالية وعمليات غسل الأموال

المؤسسات المالية : هي وسيط مالي تقوم بجمع الأموال من الجمهور لغرض استثمارها في الودائع و القروض والسندات (رؤى رزاق النصراوي, 2024)، وعرفت بانها ((مؤسسات وسيطة تقوم بوظيفة نقل المدخرات العائدة للأفراد و الشركات او الحكومات الى قروض او استثمارات (صادق راشد الشمري . 2022) وتنقسم المؤسسات المالية الى نوعين :

المؤسسات المصرفية: وهي تلك المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص العمل المصرفي فيما يتعلق بقبول الودائع واعادة توظيفها وفق صيغة قانونية مصرفية. تشمل البنوك التجارية التي يكون دورها الرئيسي في قبول الإيداعات، ومنح القروض.

المؤسسات غير المصرفية: هي المؤسسات التي تشابه عمل المصرف ولكنها لم تحصل على تفويض العمل المصرفي لأنها تعمل بجزء أو وظيفة واحدة من وظائف المصارف وبالتالي لا تعتبر مصرفية ولكنها مؤسسات مالية فقط من امثلتها (سرمد كوكب الجميل . 2016) " مؤسسات الرهن العقاري، ومكاتب الاستشارات المالية تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية: البنوك الاستثمارية، شركات التأمين، الشركات المالية، شركات الإيجار وغيرها .

وعرفته المادة الأولى من نظام البنك المركزي 1442هـ أي شخص يخضع لإشراف البنك ورقابته وتنظيمه، سواءً كان ذا صفة طبيعية أو اعتبارية.

عرفت المادة الأولى من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي المؤسسات المالية هي كل من تزاول واحد او اكثر من الأنشطة او العمليات المالية التي تحددها اللائحة لمصلحة عميل او نيابة عنه

أولاً: ما مفهوم غسل الأموال في المؤسسات المالية وعملياتها ؟

وعرفت عملية غسل الأموال بانها " مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال المستمدة من مصادر غير مشروعة تستهدف تغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي واكسابها صفة المشروعية بغرض إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنها استثمارات مشروعة . (العمرى . 2007)

وعرفت بانها : ارتكاب أي فعل او الشرع فيه بقصد إخفاء اصل حقيقة مال مكتسب خلاف للقانون وجعله يبدو وكأنه مشروعاً (حسين ، حمدي محمد محمود 2016)

تم تعريف غسل الأموال في اتفاقية فيينا لعام 1988 في الفقرة الثالثة من المادة الأولى منها بانها " تحويل الأموال او نقلها مع العلم بانها مستمدة من أيّة جريمة او جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أيّ شخص متورّط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله؛"

عرفتها المادة الأولى من اتفاقية مكافحة تمويل الارهاب 1999 الاموال بانها : أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية، المنقولة أو غير المنقولة التي يُحصل عليها بأي وسيلة كانت، والوثائق أو الصكوك القانونية أيا كان شكلها، بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي، والتي تدل على ملكيتها أو مصلحة فيها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الائتمانيات المصرفية، وشيكات السفر، والشيكات المصرفية، والحوات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد .

و عرفه دليل الجرائم المالية والاحتيال هيئة الأوراق المالية والبورصات الامريكية لسنة 2023 بانه نشاط غير قانوني يجعل مبالغ كبيرة من المال المتولدة عن أنشطة إجرامية، مثل الاتجار بالمخدرات أو تمويل الإرهاب، تبدو وكأنها أتت من مصدر مشروع ..

وعرف غسل الاموال في المادة (3) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988م بأنه "تحويل الاموال او نقلها مع العلم انها مستمدة من أي جريمة او فعل من افعال الاشترك في هذه الجريمة او الجرائم بهدف اخفاء او تمويه المصدر غير المشروع"

وعرفته المادة الأولى من نظام غسل الاموال السعودي لسنة 2017م بأنه: "ارتكاب أي فعل او الشروع فيه يقصد من ورائه اخفاء او تمويه اصل حقيقة اموال مكتسبة خلافاً للشرع او النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر "

يتضح اتفاق التعريف في المفهوم العام لغسل الأموال بأنه عمليات غير مشروعة لتطهير المال الذي يعرف وفق المادة الأولى من النظام السعودي لمكافحة غسل الأموال 2017 بانها " الأصول أو الموارد الاقتصادية أو الممتلكات أيًا كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها -سواء أكانت مادية أم غير مادية منقولة أم غير منقولة ملموسة أم غير ملموسة- والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أيًا كان شكلها؛ سواء أكانت داخل المملكة أم خارجها. ويشمل ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية، والائتمانيات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية، أو أية فوائد أو أرباح أو مداخيل أخرى تنتج من هذه الأموال، فكل مال يتم تقويمه بالنقود قد يكون محلاً لعملية ونشاط غير مشروع بهدف الكسب الغير مشروع (إيمان غريسي & ربيحة طابع. 2019) . مما يدعونا الى التعرف على عمليات غسل الأموال حيث عرفتها اللائحة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في المادة الأولى بانها العملية التي تتضمن كل تصرف في الأموال او الممتلكات او المتحصلات النقدية او العينية ويشمل على سبيل الحصر: الإيداع - السحب - التحويل - البيع بالشراء والاقراض المتبادل او تمديداً لقرض او رهنا عقارياً او هبه او تمويلاً او تحويلاً للأموال باي عملة نقدا او بشيكات او أوامر دفع او اسهماً او سندات او أي أدوات مالية او استخدام الخزائن وغيرها من اشكال الإيداع او أي تصرف في الأموال، و اعتبر نظام المحكمة التجارية السعودي 1397هـ في المادة الثانية منه اعمال تلك المؤسسات المالية ،اعمالاً تجارية ، لكنها خاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي وحدد المشرع السعودي في المادة 7 من اللائحة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال العمليات والأنشطة المالية ، التي يتعين على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير وقائية بشأنها حيث يمكن ان تتضمن عملياتها غسل اموال و حددتها الفقرة (و) من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال في التالي : قبول الودائع وغيرها من الأموال

القابلة للدفع، الإقراض أو الائجار التمويلي، خدمات التحويل النقدي أو القيمة، إصدار وإدارة أدوات الدفع (بطاقات الائتمان و بطاقة الحسم والشيكات والحوالات المصرفية، إصدار خطابات الضمان، الأنشطة المتصلة بالأوراق المالية، الشيكات والكمبيالات وشهادات الإيداع، أدوات صرف العملة وأسعار الفائدة والمؤشرات المالية، الأوراق المالية القابلة للتداول، العقود المستقبلية للسلع، نشط تبادل العملات الأجنبية، المشاركة في إصدار الأوراق المالية، إدارة المحافظ الفردية والجماعية، حفظ وإدارة النقد نيابة عن اشخاص، إبرام عقود التامين والاستثمار، استثمار الأموال وإدارتها نيابة عن آخرين . ولاشك ان قيام المؤسسات المالية بكل هذه العمليات يتطلب وجود إطار قانوني ورقابي عليها لتقوية النظام المالي من جهة و يسمح بتفادي مخاطر العمليات المشبوهة (بشرى حماش &، خولة ربيعي 2023) ثانياً: مراحل عمليات غسل الأموال :

ان الدليل الارشادي السعودي لمكافحة غسل الأموال لتجار المعادن الثمينة الصادر في يناير 2024 وضح على وجه المثال، مراحل العمليات المالية المشبوهة والتي تعتبر غسل للأموال داخل المؤسسات المالية في التوظيف، التغطية، التكامل) :

- التوظيف أو الإيداع : هو توظيفها عن طريق ايداعها في احدى المؤسسات المالية (ابراهيم, م., & مجاهدى. (2013) على سبيل المثال : تحويل الأوراق النقدية الى ودائع مصرفية وتوظيف مدخلها في عدة حسابات لدى البنك أو البنوك أو شركات تامين أو شركات مالية في داخل الدولة او خارجها.

- التغطية: التمويه أو التعقيم (التستر على المسار لتضليل الملاحقة) وهي القيام بعمليات مالية معقدة تؤدي الى إخفاء المصدر الغير قانوني للأموال (صفوت عبد السلام عوض الله. (2005).

- التكامل : او . الادماج وهو إتاحة الأموال للعميل من مصدر يبدو أنه مشروع) وهي عملية تطهير الأموال الغير قانونية وتحويلها الى أموال مشروعة وادماجها في الاقتصاد القومي فمتى كان القصد من العمليات أو الأنشطة المالية اخفاء المال أو تمويه طبيعته او مصدره او مكانه او صاحبه او صاحب الحق فيه او تغيير حقيقته او الحيلولة دون اكتشافه او عرقلته يعتبر غسل للأموال

المطلب الثاني

التدابير الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية السعودية

ابتكر صندوق النقد الدولي طرقاً وأدوات باستخدام تقنيات الكترونية تتبع باستمرار التدفقات غير المشروعة عبر الحدود للأموال ، بفحص الحركات المالية وتتضمن عملية تتبع الأموال أيضاً النظر في البلدان التي اختارها المجرمون لتطهير المكاسب غير المشروعة. مما يسمح لهيئات مكافحة غسل الأموال في الدولة بتطوير التدابير اللازمة لتعزيز التدقيق في المعاملات المالية غير العادية التي تمر عبر أنظمتها المالية ، (بيير باردين 2023) ، حيث يعتبر صندوق النقد الدولي إن البنوك، باعتبارها حارساً للنظام المالي، يقع على عاتقها التزام قانوني في مواجهة مخاطر العمليات المالية التي تمثل غسل الأموال . ولكن الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال تركز في المقام الأول على المخاطر المحلية، ونتيجة لهذا فإنها غالباً ما تتخلف عن الركب. كما تلعب الهيئات التنظيمية المصرفية دوراً حاسماً، ولكنها غالباً ما لا تستغل الموارد المحدودة على النحو الأمثل، كما أن التباين في التوجهات يعوق التعاون العالمي الفعال (بن زمام, فريد, ديبش & صبحي 2023) .

اتبع المشرعون في الاتحاد الأوروبي عدداً من الخطوات لتوضيح وتعزيز الصلة المهمة بين مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب والقضايا الاحترازية واستكمال الإطار القانوني الحالي للاتحاد. وتشمل هذه الخطوات تعديلات على توجيه متطلبات رأس المال مع تبادل المعلومات بين الجهات ذات الصلة والتعاون بين تلك السلطات والجهات

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/banking/tasks/anti-moneylaundering/html/index.en.html>

اعد البنك المركزي الأوروبي للمؤسسات المالية مجموعة توجيهات لمكافحة غسل الأموال . دخلت حيز التنفيذ في 9 يوليو 2018 على ان يتم تنفيذها من قبل - الهيئة المصرفية الأوروبية، وهيئة التأمين والمعاشات التعاقدية المهنية الأوروبية، وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية

<https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/publications/newsletter/2019/html/ssm.nl190515.en.html> ،

وفق للمادة 19 من المبادئ التوجيهية من لائحة الاتحاد الأوربي 2013 تعمل الهيئات المالية على انشاء قاعدة بيانات مركزية لمكافحة غسل الأموال وجمعها وتحليلها وفقا للمادة (18) ويحق للمشرف الاحترازي الشروع في إجراءات سحب الترخيص من المؤسسة المالية عند اكتشاف انتهاكات جسيمة لقوانين مكافحة غسل الأموال.

يسمح قانون الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة غسل الأموال 2021 لوزارة الخزانة ووزارة العدل الأمريكية بالحصول على سجلات من البنوك الأجنبية أثناء التحقيقات الجنائية. قبل قانون مكافحة غسل الأموال، لم يكن بإمكان وكالات إنفاذ القانون الأمريكية استدعاء البنوك الأجنبية التي لديها حسابات مراسلة في الولايات المتحدة إلا فيما يتعلق بالمعاملات التي تتم من خلال تلك الحسابات(عادل عبد الصادق 2021)

اتبع البنك المركزي السعودي مسار تلك الجهود الدولية في ضبط ومكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية باتباعه التوصيات الأربعين لفاتف حيث ان السعودية اول دولة عربية تنضم إليها ، و ذلك في الاجتماع العام للمجموعة الذي عقد في مدينة أورلاندو بالولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 19-2019/6/21م مع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (15) بتاريخ 1420 القاضي بتطبيق التوصيات الأربعين لفاتف لمكافحة عمليات غسل الأموال وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة ، بالإضافة الى توصيات لجنة بازل للرقابة على قطاع المؤسسات المالية مما يدعونا لتعريف فاتف التي تم تعريفها في لائحة توصيات مجموعة العمل المالي فبراير 2023 بانها : مجموعة العمل المالي هي عبارة عن هيئة مستقلة تتكون من حكومات متعددة هدفت الى وضع وتعزيز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. (Nance, M. T. (2018) ، حيث وضعت أربعون توصية كمبادرة لمكافحة سواء استخدام النظم المالية (فاتف 2023م) ، و ان تلك التوصيات معترف بها باعتبارها معايير دولية لمكافحة عمليات غسل الأموال ، اخذ بها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية .وبناء على

توصيات فاتف ، بتاريخ 30 نوفمبر 2004 ، اجتمعت دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ضمنها المملكة العربية السعودية وقررت إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF لكي تعمل نفس سياق مجموعة العمل المالي (FATF)، مقر تلك المجموعة البحرين . ويعتبر من اهم أهدافها تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الخاصة بمكافحة غسل الأموال واتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة العربية لمكافحة غسل الأموال وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية (g <https://www.menafatf.org/ar/technical-assistance-tr>)

المطلب الثالث

التوصيات القانونية لمجموعة العمل المالي والمؤسسات المالية

وتضع توصيات مجموعة العمل المالي 2023م إطاراً شاملاً من القوانين واللوائح القانونية والتدابير القانونية الاحترازية على الدولة اتباعها لمواجهة للتدفقات المالية غير المشروعة. حتى تضمن ان تكون السلطات الوطنية قادرة على اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية فعالة تكشف الأموال الغير مشروعة مع مكافحتها، ومن اهم اهداف توصيات فاتف الأربعين 2023 كما ورد في دليل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب التالي :

- تحديد المخاطر الجرمية غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع السياسات والتنسيق المحلي
- ملاحقة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.
- تطبيق تدابير وقائية على القطاع المالي وغيرها من القطاعات المحددة.
- إعطاء الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية لسلطات التحقيق وسلطات انفاذ القانون والسلطات الرقابية
- تعزيز الشفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية .

- اعداد تدابير في القوانين الوطنية فعالة من اجل مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واهم ما اقرته التوصيات فاتف 2022 .

تنقسم تلك التوصيات في (دليل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب 2023م) لعدة مجالات أهمها الاتي

- سياسات وتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- غسيل الأموال ومصادرتها
- التدابير الوقائية
- الشفافية والملكية المفيدة للأشخاص والترتيبات القانونية
- صلاحيات ومسؤوليات السلطات المختصة والتدابير المؤسسية الأخرى
- التعاون الدولي .

واعطت فاتف للدول سلطة جوازيه في المذكرة التفسيرية توصيات مجموعة العمال المالي 2023م في المادة 8 إعفاءات حيث يجوز للدول ان تتخذ قراراً بعدم تطبيق بعض التوصيات ، والتي تلزم المؤسسات المالية باتخاذ بعض الإجراءات بشرط وجود مخاطر منخفضة لغسل الأموال على نوع معين من المؤسسات او الأنشطة المالية ولذا نستعرض اهم التوصيات التي اخذت بها المشرع السعودي لمكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية :

1- التوصية الأولى لفاتف : تقييم المخاطر وتقييم المنهج القائم على المخاطر : يجب اتباع سياسات وتنسيق فعال في مجال مكافحة غسل الأموال والزام المؤسسات المالية بتحديد المخاطر وتقييمها واتخاذ التدابير الفعالة من اجل خفضها بوضع قوانين وجهات رقابية تمكن من التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات ، ووفقا للمادة 4 من نظام البنك المركزي السعودي 1442 ان للبنك صلاحيات واختصاصات يمارسها وفقا للمعايير والممارسات الدولية منها الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية وإصدار اللوائح والتعليمات المنظمة لعملها واتخاذ التدابير والإجراءات والسياسات الاحترازية للمؤسسات المالية للحد من ارتكاب الجرائم المالية المرتبطة بمعاملاتها ومن تلك الجرائم غسل الأموال ، التي اتجهت

الجهود الدولية الى وضع ضوابط وتدابير وقائية تمنع استخدام المؤسسات المالية كقنوات لعمليات غسل الأموال غير المشروعة وعلى الدول الالتزام بتلك الضوابط أهمها الزام مؤسسائها المالية بالأخطار عن العمليات المشبوهة (أحمد، م. ح. ص & محمد حسين صلاح. 2019). وفي هذا الصدد وضع المشرع السعودي في الفصل الثالث من نظام مكافحة غسل الأموال 1439هـ تدابير وقائية على المؤسسات المالية اتباعها والا كانت مخالفة، فوفقاً للمادة 5 من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي 1439هـ، هناك الزام قانوني على المؤسسات المالية السعودية، عليها ان تحدد مخاطر احتمال وقوع غسل الأموال لديها مع تقييمها وتوثيقها وتحديثها بشكل مستمر، وذلك باتباع الجوانب المتعددة للمخاطر بما فيها العوامل المرتبطة بعملائها والدول الأخرى والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والمعاملات وقنوات التسليم، وعليها ان توفر تقارير دورية للبنك المركزي السعودي باعتباره جهة رقابية بالإضافة للجهات الرقابية الأخرى.

2- التوصية الثانية: على الدول ان تضع سياسات قانونية لمكافحة غسل الأموال وان تراجعها باستمرار، ونصت المادة 7 من اتفاقية باليرمو 2000م في المادة 7 منها يجب ان تحرص كل دولة طرف في الاتفاقية: (أ) أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وكذلك، حيثما يقتضي الأمر، سائر الهيئات المعرضة بشكل خاص لغسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، وفي هذا السياق اتجه المشرع السعودي بتاريخ 3-5-1999م الى تشكيل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) وتاريخ 17/1/1420هـ الموافق 5/1999/مقرها مؤسسة النقد السعودي ومن مهامها -تحديث تشريعات مكافحة غسل الأموال، ومتابعة تنفيذ توصيات فاتف 2023م. تتكون اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال من 15 جهة حكومية وهي كل من، وزارة الداخلية، ورئاسة امن الدولة، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والارشاد، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، النيابة العامة، هيئة السوق المالية، البنك المركزي السعودي، رئاسة الاستخبارات العامة، هيئة الرقابة ومكافحة

الفساد ، الهيئة العامة للأوقاف (اللجنة السعودية الدائمة لمكافحة غسل الأموال 1999م) ، وقرر مجلس الوزراء على أن ترتبط الوحدات المعنية بمكافحة غسل الأموال في جهات إنفاذ النظام بالمسؤول الأول أو من ينيبه، ويتم تحديد المستوى التنظيمي للوحدة بحسب الاحتياج وحجم العمل في كل جهة وكانت من جهودها :

- - تحديث نظام غسل الأموال 2017
- اللائحة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2019
- دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2019 في المؤسسات المالية-
- - قواعد فتح الحسابات البنكية وقواعد تشغيلها التحديث الرابع فبراير 2012م-
- - دليل مكافحة الاختلاس والاحتيايل المالي
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهيئة السوق المالية لعام 2011م
- اصدار نظام إدارة الأموال المصادرة والمجمدة والمحجوزة في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها بما في ذلك جرائم الفساد
- قواعد الحسابات البنكية وقواعد تشغيلها التحديث الرابع فبراير 2012
- القواعد التنفيذية لنظام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن مؤسسة النقد السعودي

- القواعد التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن هيئة سوق المال
- الدليل الارشادي لمكافحة غس الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال والمهن غير المالية المحددة
- 3- التوصية الثالثة : تجريم عمليات غسل الأموال على أساس اتفاقيتي باليرمو 2000م وفينا 1988. حيث اقتضت المادة 6 من اتفاقية باليرمو 2000م تجريم غسل عائدات الجرائم وعلى كل دول طرف في الاتفاقية ان تعتمد مبادئ أساسية وتدابير تشريعية في قانونها الداخلي لتجريم الأفعال التي تعتبر غسل أموال ولاسيما داخل المؤسسات المالية . Nanyun, N. M., & Nasiri, A. (2021). Role of FATF on financial systems of countries: successes and challenges. Journal of Money Laundering Control, 24(2), 234-245. ، وفي هذا

السياق وفقاً للمادة الثانية من الفصل الثاني من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية:

تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.

اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة أو مصدر غير مشروع. إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة.

4- التوصية الرابعة : المصادرة والتدابير المؤقتة على الدول ان تتخذ قواعد مصادرة وتدابير تشريعية ماثلة للنصوص عليها في اتفاقية فينا وباليرمو 2000م ، وتعرف المصادرة بانها نزع الملكية الحصة مطلقاً من قبل الدولة فهي عقوبة مالية عينية تكميلية جوازيه (جمال الدين، م. ع. م & .، محمد علي محمد. (2022) . تقع على المال المضبوط محل غسل الأموال في المؤسسة المالية ، وعرفتها المادة الأولى من اتفاقية باليرمو لسنة 2000م " هي شاملة الحجز حيثما انطبق، التجريد النهائي من الممتلكات بموجب أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى" ، وعرفها المشرع السعودي في نظام مكافحة غسل الأموال بانها التجريد والحرمان الدائمان من الأموال أو متحصّلات الجريمة أو الوسائط؛ بناءً على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة، ووفقاً للمادة 12 من اتفاقية باليرمو 2000م "تعتمد الدول الأطراف، إلى أقصى حد ممكن في حدود نظمها القانونية الداخلية، ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة:" وفي هذا السياق وفقاً للمادة 33 من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي 1439هـ مع مراعاة حقوق الغير الحسن النية، تتم مصادرة الأموال المغسولة و المتحصّلات والوسائط وذلك بحكم قضائي من المحكمة المختصة في حالة الإدانة بجريمة غسل أموال .

5- التوصية التاسعة : التأكد من ان قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية لا تمنع من تطبيق توصيات فاتف حيث نصت المادة 3 من نظام حماية البيانات الشخصية 2021 " لا تحل الأحكام

- والإجراءات المنصوص عليها في النظام بأي حكم يمنح حقاً لصاحب البيانات الشخصية أو يقرر حماية أفضل لها، ينص عليه نظام آخر أو اتفاقية دولية تكون المملكة طرفاً فيها.
- 6- التوصية العاشرة: العناية الواجبة تجاه العملاء والاحتفاظ بالسجلات حيث ان ينص القانون على حظر على المؤسسات المالية الاحتفاظ بحسابات مجهولة او وهمية .وعلى المؤسسات ان تنشأ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عند وجود اشتباه غسل أموال وتمثل تلك التدابير في تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي والغرض من التحويل وتطبيقها على جميع العملاء وفق التوصية 12 على المؤسسات المالية اتباع تدابير تجاه العملاء السياسيين الأجانب وافراد عائلاتهم لمعرفة مصدر الأموال ووفقا للمادة 11 من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي على المؤسسات المالية ان تطبق تدابير العناية الواجبة المشددة المتناسبة مع المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل ومعاملات مع شخص يأتي من دولة حددتها هي أو حددتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بأنها دولة عالية المخاطر ، وقررت م 6 أيضا انه لا يجوز للمؤسسات المالية أن تفتح أو تحتفظ بحسابات مرقمة أو مجهولة الاسم أو باسم وهمي
- 7- التوصية 11 الاحتفاظ بالسجلات المالية للعملاء لمدة لا تتجاوز 5 سنوات وذلك قرر المشرع السعودي في المادة 12 من نظام مكافحة غسل الأموال - ان تحتفظ المؤسسات بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات، لجميع التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية، سواء أكانت محلية أم خارجية، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب، وبهذا مد المدة مد أطول لمتابعة العمليات المشبوهة لغسل الأموال .
- 8- التوصية 13 علاقة المراسلة المصرفية تلزم المؤسسات المالية بجمع معلومات عن المؤسسة المالية المرسل لها وطبيعة نشاطها والحصول على موافقة من الإدارة العليا قبل اكمال المراسلة .فوفقا للمادة 9 من نظام مكافحة غسل الأموال على المؤسسات المالية قبل دخولها في علاقة مراسلة مع مؤسسات مالية خارج المملكة؛ التقيّد بالتدابير المناسبة للحد من المخاطر المحتمل وقوعها من هذه العلاقة وفقاً لما تحدده اللائحة، وأن تتأكد من أن هذه المؤسسات لا تسمح بأن يستخدم حساباتها بنك صوري. والا تدخل في عمليات مع بنك صوري . وعرفت البنوك الصورية في المادة الأولى من النظام السعودي بأنها البنوك

المسجلة أو المرخص له في دولة وليس له وجود مادي فيها، ولا ينتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للتنظيم والرقابة. والاشرف من البنوك المركزية

9- التوصية 14 و16 متعلقة بخدمات تحويل الأموال حيث يجب على الدول ان تضع تدابير تضمن ان الأشخاص القائمين على خدم تحويل الأموال مرخص لهم . على الدول التأكد من معلومات التحويلات البرقية و منشأ الحوالة والمستفيد وتقنين سياسات للتجميد المال محل التحويل وحظر إجراءات التحويل من كيانات واشخاص محددة عرفته المادة الأولى من نظام مكافحة غسل الأموال 1439 بانه معاملة مالية تجريبها مؤسسة مالية نيابةً عن أمر التحويل يجري من خلالها إيصال مبلغ مالي إلى مستفيد في مؤسسة مالية أخرى بصرف النظر عما إذا كان أمر التحويل والمستفيد هما الشخص نفسه. ووفقاً للمادة 10 من النظام على المؤسسات المالية التي تمارس نشاط التحويلات البرقية الحصول على المعلومات المتعلقة بأمر التحويل والمستفيد، وحفظ هذه المعلومات مع أوامر التحويل أو الرسائل ذات الصلة من خلال سلسلة الدفع. فإن لم تتمكن المؤسسة المالية من الحصول على تلك المعلومات، فيجب عدم تنفيذ التحويل البرقي.

10- التوصية 15 على الدول ان تراعي تقييم مخاطر التقنيات الحديثة قبل اطلاقها ، وهذا مانصت عليه المادة 5 من النظام يجب على المؤسسات المالية تحديد المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة وممارسات العمل والتقنيات قبل استخدامها في عملياتها المالية

11- التوصية 18 الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج : على المؤسسات المالية تطبيق إجراءات متعلقة بتبادل المعلومات داخل المجموعة والتأكد ان فروعها تطبق تدابير مكافحة غسل الأموال ووفقاً للمادة 38 من نظام مكافحة غسل الأموال السعودي يجوز للسلطات المختصة إصدار الطلبات إلى الجهات الأجنبية النظيرة وتبادل المعلومات معها والقيام بالتحريات نيابةً عنها في الدول التي تربطها بالمملكة اتفاقيات سارية، أو تبعاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة ودون أن يشكل ذلك إخلالاً بالسيادة الوطنية للدولة أو بالأعراف والأنظمة المتعلقة بسرية المعلومات.

12- التوصية 20 الإبلاغ عن العمليات المشبوهة : ان يكون هناك قانون يلزم المؤسسة بإبلاغ عن تلك العمليات المشبوهة وفقاً للتوصية 21 ينبغي ان يحمي القانون إدارة المؤسسة عند الإبلاغ والافصاح عن معلومات وفي هذا السياق نص المشرع في المادة 15 من نظام مكافحة غسل الأموال 1439 على المؤسسات المالية، إذا توافرت لديهم أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو بعضها تمثل متحصلات جريمة أو في ارتباطها أو علاقتها بعمليات غسل الأموال أو في أنها سوف تستخدم في عمليات غسل أموال بما في ذلك محاولات إجراء مثل هذه العمليات؛ أن تلتزم بالآتي:

-إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً وبشكل مباشر، وتزويدها بتقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك العملية والأطراف ذات الصلة.

-الاستجابة لكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية.

13-التوصية 26 و 27 التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية وسلطات جهات الرقابة : على الدول ان تتأكد ان هناك جهات رقابية لها صلاحيات الترخيص و الاشراف والمراقبة والتفتيش وهي تتفق مع المادة 6 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003م في انشاء نظام داخلي للرقابة فوفقاً للمادة الأولى الفقرة 4 من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال لسنة 2017م جعل المشرع السعودي كل من الهيئات التالية لها سلطة الرقابة على المؤسسات المالية : البنك المركزي السعودي .هيئة سوق المال ، وزارة التجارة ، وزارة العدل ، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإضافة الى الجهات التي يحددها المشرع وبمنحها صلاحية التنظيم والاشراف والرقابة على المؤسسات المالية

14-التوصية 29 ينبغي على الدول انشاء وحدة معلومات مركزية تتلقي تحلل تقارير والمعلومات المالية والإدارية للعمليات المشبوهة لغسل الأموال . انشا المشرع السعودي الإدارة العامة للتحريات المالية بموجب المرسوم الملكي رقم (م /39) بتاريخ 6/25 / 1424 هـ و ترتبط الإدارة العامة للتحريات المالية برئيس أمن الدولة، وتتمتع باستقلالية عملية كافية، وتعمل -بوصفها جهازاً مركزياً وطنياً- على تلقي البلاغات والمعلومات والتقارير المرتبطة بغسل الأموال م 17 . ومقر الإدارة العامة الرياض ويسمح

لها بفتح فروع في المملكة العربية السعودية ومن ضمن سلطاتها وفق الدليل الإرشادي للجهات المبلغة السعودي 2023م ، اصدار وتحديث الارشادات للمؤسسات المالية في شان العمليات المشبوهة 15- التوصية 30 مسؤوليات سلطات انفاذ القانون وسلطات التحقيق :تحديد سلطة مختصة لاتقاد القانون وإجراءات التحقيق والتجميد وحجز الممتلكات والمصادرة ، ولقد اوكل المشرع السعودي لجهات محددة سلطة التحري والتحقيق في العمليات المشبوهة وفق اللائحة التنفيذية من نظام مكافحة غسل الأموال 1439 في الفقرة 6 من المادة الأولى منه تتمثل في النيابة العامة .ووزارة الداخلية ، وسلطة امن الدولة والإدارة العامة للتحريات

16- التوصية 35 العقوبات على الدول وضع عقوبات جنائية ومدنية وإدارية فعالة وراذعة ويجب ان تطبق العقوبات على المديرين و الإدارة العليا للمؤسسة وعلى المؤسسة نفسها ،وفقا للمادة 31 من نظام مكافحة غسل الأموال 1439 هـ يجوز معاقبة الشخص ذي الصفة الاعتبارية بمنعه بصفة دائمة أو مؤقتة من القيام بالنشاط المرخص له به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بإغلاق مكاتبه التي اقترن استخدامها بارتكاب الجريمة بصفة دائمة أو مؤقتة، أو بتصفية أعماله .

17- التوصية 36 و37 و38 التعاون الدولي وتسليم المجرمين طلبات حجز وتجميد ومصادرة الأموال على الدول ان تنضم لاتفاقية فينا وباليرمو 2000 واتفاقية مكافحة الفساد 2003م واتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب 1999م كما ان الدول مدعوة للمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووفقا للتوصية 37 على الدول، وان تبني منهج قانوني لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وان يكن هناك أساس قانوني لتبادل المعلومات بين الدول .وفقا لذلك نصت المادة 42 من نظام مكافحة غسل الأموال تقوم اللجنة السعودية الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة بتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وبحق للسلطات السعودية المختصة الاعتراف والتنفيذ لأي حكم قضائي نهائي ينص على مصادرة الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المتعلقة بجرائم غسل الأموال أو الجريمة الأصلية، يصدر من محكمة مختصة بدولة أخرى م40 ويجوز تسليم المتهم لدولة أخرى او تسلمه منها م 41

مخاطر عمليات غسل الأموال والتنمية المستدامة

تعريف التنمية المستدامة : عرفت اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية 1987 بانها : ((التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة) هي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل escwa ، تعتبر عمليات غسل الأموال داخل المؤسسات المالية عائق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة حيث انها تعيق خطط التخطيط الاقتصادي كما انها تزيد الأعباء المالية العامة . التي تعتبر أساس التنمية المستدامة ولاسيما ان غسل الأموال مرتبط بالتهرب الضريبي وعمليات نقل أموال مرتبطة بجرائم مؤثرة على المجتمع (جيره، اخرون (2019).

اعتمدت المملكة العربية السعودية في 2020 برنامجاً للتحويل الوطني لتنفيذ وتطبيق رؤية 2030 المرتبطة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، حيث إنه شمل القطاعات العامة والخاصة الربحية وغير الربحية ، - لمواجهة التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، ووضعت استراتيجية وطنية لتحقيقها GOV.SA . حيث شرعت السعودية كما تتبعنا سابقا في تحديث وإصدار تشريعات متكاملة متوافقة مع الاتفاقيات والقانون الدولي ومعايير فاتف . ولاسيما الأنظمة القانونية للمؤسسات المالية لمواجهة كافة المخاطر بما فيها عمليات غسل الأموال .

الخاتمة

تناول البحث معايير FATF 2023 و الالتزامات القانونية للمؤسسات المالية السعودية في مكافحة عمليات غسل الأموال واثرها في التنمية المستدامة وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج : ان القانون السعودي طبق تدابير قانونية مطابقة لفاتف 2023 م والزم المؤسسات المالية مراعاتها وتطبيقها في جميع عملياتها وعملياتها لمواجهة مخاطر غسل الأموال ومكافحة العمليات المشبوهة واوكل لجهات قانونية مهم التحري والتحقيق وجمع المعلومات وتحليلها وملاحقة مدرء المؤسسات المالية

والمؤسسات المالية ذاتها مع وجود عدة هيئة رقابية رئاسية متخصصة بجانبها هيئات أخرى أعطاه المشرع سلطة الاشراف والرقابة مع تبنيها في رؤيتها 2030 بناء اقتصاد قوي متين وهذا لا يكون الا بمكافحة المخاطر المالية المحتملة المؤثرة في بناء وعولمة الاقتصاد . وان المملكة العربية السعودية طرفا في اتفاقية باليرمو 2000م واتفاقية مكافحة الفساد 2004م ، وتوصي الدراسة الى ضرورة تخصيص محكمة مختصة في المملكة العربية السعودية بنظر قضايا عمليات غسل الأموال المشبوهة . . مع تشجيع الأبحاث المتخصصة في مجال عمليات غسل الأموال بكل ابعادها القانونية والاقتصادية مع التركيز على مؤتمرات عربية تدعم تلك الأبحاث . وتوصي الدراسة بعدة توصيات أهمها بضرورة تكثيف توعية عملاء المؤسسات المالية بمخاطر عمليات غسل الأموال عبر الوسائط الاجتماعي .

المراجع :

- Nance, M. T. (2018). The regime that FATF built: an introduction to the Financial Action Task Force. *Crime, Law and Social -Change*, 69, 109-129 springer .
- Cohan, U. W. (2019). The FATF in the global financial architecture: challenges and implications SSRN
1. العتيبي، متعب بن هلال، السلمي، (2013) المسؤولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال الرقمية في المملكة العربية السعودية . الرياض .رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية
 2. الغامدي، سعود بن عبد العزيز.، عوض، محمد محيي الدين مشرف. (2005). جريمة غسل الأموال في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية (Doctoral dissertation). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية .السعودية .
 3. سلوى حسين رشدي إسماعيل & فاطمة شعيب مصطفى. (2020). دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال-دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية-في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (فاتف). مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية .71-91، 4(8)
 4. المبادئ التوجيهية بشأن التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية الرقابية ومراقبي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة الاستخبارات المالية بموجب التوجيه 36/2013/الاتحاد الأوروبي الموعد النهائي للامتثال (1997) 11/04/2022:معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، منشورات الأمم المتحدة، السلسلة واو، العدد 67، رقم المبيعA.96.XVII.12ESCWA
 5. فالخ داود سلمان، صادق راشد حسين الشمري. (2008). غسل الاموال money laundering الاثار-والمعالجات . Journal of Baghdad College of Economic sciences google schloorUniversity, (16). جامعة كربلاء .العراق

6. (بيير باردين ، أنطوان بوفيرييه ، جريس جاكسون ، ماكسيم ماركيفيتش 2023
<https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/09/04/money-laundering-poses-a-risk-to-financial-sector-stability>
7. - بن زمام, فريد, ديش & صبحي. (2023). صندوق النقد الدولي (Doctoral dissertation, مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج الجزائر).
8. عادل عبد الصادق (2022)العقوبات السيبرانية بين التيسيس والمشروعية في ضوء القانون الدولي -المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني مصر .
9. المنصة الوطنية الموحدة المملكة العربية السعودية المملكة العربية السعودية عضو في مجموعة العمل المالي (فاتف) ... محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي: العضوية ستعزز مكانة المملكة الدولية وتبرز جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. البنك المركزي السعودي
10. رؤى رزاق النصيراوي, ا. د. محمد جواد جاويد & ا. د. سيد محمد سعيد طاهري موسوي. (2024). الرقابة على المؤسسات المالية الخاصة. lark, 16(3/Pt1), 1141-1122. كلية الآداب ، جامعة واسط - العراق
11. صادق راشد الشمري - المؤسسات المالية 2022 - المؤسسات المالية. دار اليازوري الأردن.
12. سرمد كوكب الجميل (2016) ادارة المؤسسات المالية =دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، العراق .
13. أحمد, م. ح. ص & محمد حسين صلاح. (2019). واقع تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بالبنوك كأحد قواعد مكافحة عملية غسل الأموال والتي أفرتها مؤسسة النقد العربي السعودي .مجلة البحوث الإدارية. (4)37 أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. مصر .
14. بشرى حماش & خولة ريغي). (2023). عمليات البنوك التجارية الجزائرية في مجال الأوراق المالية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج (Doctoral dissertation, جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . الجزائر .

15. ابراهيم، م.، & مجاهدى. (2013). مخاطر جريمة تبييض الأموال في القانون الوطني والدولي. المجلة المصرية للقانون الدولي, 69(69), 425-489. المجلة المصرية للقانون الدولي . مصر .
16. صفوت عبد السلام عوض الله. (2005). الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات. مجلة الحقوق, 29(2). جامعة الكويت . الكويت .
17. -الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 109/54، المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1999.
18. (الدليل الإرشادي 2021 لوزارة العدل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الارشادي لمكاتب المحاماة .
19. اتفاقية باليرمو 2003م : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقه بها تاريخ بدء النفاذ 29 :أيلول/سبتمبر 2003.
20. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-355.aspx>
21. أحمد محمد العمري (2007). جريمة غسل الأموال: نظرة دولية ، العبيكان للنشر . الرياض ..
22. حسين ، حمدي محمد محمود قانون الجرائم المالية(2016) الجرائم الاقتصادية ، المركز القومي للإصدارات القانونية . القاهرة .
23. ايمان غريسي & ربيحة طابع. . (2019)نظام الاموال في القانون الدولي الخاص (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ماي الجزائر .
24. عمرو عيسى الفقي : (2015) مكافحة غسيل الاموال في الدول العربية – المكتب الجامعي الحديث . مصر .
25. خالد بن محمد الشريف (2012) جريمة غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها .مكتبة القانون والاقتصاد .الرياض .السعودية

26. نظام مكافحة جريمة غسل الأموال السعودي 2017 1439/02/05 هـ — الموافق : 2017/10/25 م.
27. جمال الدين, م. ع. م. & محمد علي محمد. (2022). المصــــــــــــادرة في الشريعة الإسلامية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. 619-647, 8(3), .
28. Nanyun, N. M., & Nasiri, A. (2021). Role of FATF on financial systems of countries: successes and challenges. Journal of Money Laundering Control, 24(2), 234-245.
29. قانون الولايات المتحدة الامريكية لغسل الأموال لسنة 2021م
30. توصيات فاتف 2023 التي تم اعتمادها في 2012
31. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2002 م
32. نظام مكافحة غسل الأموال مرسوم ملكي رقم (م/20) وتاريخ 5/2/1439 هـ صادر بقرار مجلس الوزراء رقم (80) وتاريخ 4/2/1439 هـ.
33. نظام البنك المركزي السعودي 1442 هـ الصادر ب قرار مجلس الوزراء رقم (229) وتاريخ 9/4/1442 هـ.
34. اللجنة السعودية الدائمة لمكافحة غسل الأموال (شكّلت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) وتاريخ 17/1/1420 هـ الموافق 3/5/1999 م.
35. الدليل الارشادي لمكافحة غسل الأموال لتجار المعادن الثمينة الصادر في يناير 2024 م.
36. نظام حماية البيانات الشخصية السعودي 1443/02/09 هـ الموافق : 2021/09/16 م.
37. تقرير مجموعة العمل المالي (الفاتف) بخصوص دور الحوالات والخدمات المشابهة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
38. موجّهات مجموعة العمل المالي (فاتف) بخصوص خدمات المراسلة المصرفية 2023 م.
39. نظام المحكمة التجارية السعودي : النظام التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (32) وتاريخ 15 / 1 / 1350 هـ.
40. جبره, م. ب., ميلاد برامل, عبد البر, عمرو حسين, أمين & محمود أحمد محمود. (2019). أثر عمليات غسل الأموال علي التنمية المستدامة في مصر. مجلة علوم البيئة. 491-515, 48(2),

تجريم الاتجار بالمخدرات دوليا دراسة تحليلية مقارنة لأليات مكافحته

الباحث: م. احمد عربي فدعم الدوري

الجامعة العراقية / كلية الآداب

Email: ar00964@gmail.com

**Criminalization of International Drug Trafficking: A Comparative
Analytical Study of Mechanisms for Its Combatting**

The researcher: AHMED ORAIBI FADAAM AL-DOORI

The Iraqi University / College of Arts

الملخص

يشكل الاتجار بالمخدرات تهديداً كبيراً للصحة والأمن والاقتصادات العالمية. تنطوي هذه التجارة غير المشروعة على زراعة وتصنيع وتوزيع وبيع المواد الخاضعة للرقابة. يتطلب تعقيد شبكات الاتجار بالمخدرات استجابة دولية منسقة.

لقد وضعت اتفاقيات دولية مثل اتفاقية المخدرات الموحدة لعام 1961 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 إطاراً قانونياً لمكافحة المخدرات العالمية. تحدد هذه المعاهدات التزامات الدول الأعضاء، بما في ذلك تدابير لمنع إنتاج المخدرات والاتجار بها والطلب عليها.

تكمل القوانين الوطنية الجهود الدولية من خلال تجريم الاتجار بالمخدرات وتحديد العقوبات للمجرمين. وقد سنت دول مثل العراق ومصر والأردن تشريعات شاملة لمعالجة هذه القضية. ومع ذلك، تختلف فعالية هذه القوانين اعتماداً على عوامل مثل إنفاذ القانون والفساد وتوافر الموارد.

وفي الختام، لا يزال الاتجار بالمخدرات قضية عالمية ملحة. على الرغم من التقدم الكبير المحرز من خلال التعاون الدولي والتشريعات الوطنية، هناك حاجة إلى جهود مستمرة لمعالجة الطبيعة المتغيرة لهذه الجريمة العابرة للحدود.

Abstract:

"Drug trafficking poses a significant threat to global health, security, and economies. This illicit trade involves the cultivation, manufacture, distribution, and sale of controlled substances. The complexity of drug trafficking networks requires a coordinated international response.

International conventions such as the Single Convention on Narcotic Drugs, 1961, and the UN Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988, 1 have established a legal framework for global drug control. These treaties outline obligations for member states, including measures to prevent illicit drug production, trafficking, and demand.

National laws complement international efforts by criminalizing drug trafficking and establishing penalties for offenders. Countries like Iraq, Egypt, and Jordan have enacted comprehensive legislation to address this issue. However, the effectiveness of these laws varies depending on factors such as law enforcement, corruption, and the availability of resources.

In conclusion, drug trafficking remains a pressing global issue. Despite significant progress made through international cooperation and national legislation, continued efforts are needed to address the evolving nature of this transnational crime".

المقدمة

يُعدُّ الإتجار بالمخدرات من أخطر الجرائم العابرة للحدود التي تواجه المجتمعات المعاصرة، إذ يشكل تهديداً جسيماً للصحة العامة والأمن الاجتماعي والاقتصادي. وتتجاوز آثار هذه الظاهرة السلبية النطاق المحلي لتصبح قضية دولية تتطلب تعاوناً مشتركاً بين الدول لمواجهتها بفعالية. إن فهم مفهوم الإتجار بالمخدرات، والتعرف على مدى أهميته في مكافحته دولياً، يُعدُّ خطوة أولى وأساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة المعقدة. ويمثل الإتجار بالمخدرات عملية نقل وتوزيع وبيع المواد المخدرة بطرق غير مشروعة، والتي غالباً ما تكون منظمة على مستوى عالٍ من الاحترافية والتنسيق. وتستفيد شبكات الإتجار بالمخدرات من الثغرات القانونية والتقنية والسياسية بين الدول، مما يجعل من الضروري تعزيز التعاون الدولي للحد من انتشارها وتأثيرها المدمر. وتتضمن هذه الشبكات عناصر متعددة تشمل المنتجين والموزعين والتجار، بالإضافة إلى مختلف الوسطاء الذين يسهمون في تسهيل هذه العمليات. تكمن أهمية مكافحة الإتجار بالمخدرات دولياً كون هذه الجريمة تسهم في تعزيز الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب والنزاعات المسلحة، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

أهداف البحث

يعد تجريم الإتجار بالمخدرات دولياً موضوعاً مهماً في السياسات الدولية نظراً لتأثيرها على الصحة العامة والسلم والأمن الدوليين. يهدف هذا العمل إلى فهم الإطار القانوني الدولي المتعلق بتجريم المخدرات ومعرفة التحديات والتهديدات التي تواجه جهود مكافحة تجارة المخدرات. سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لتجريم المخدرات وأنواعها، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة. سيتم أيضاً استعراض الابتكارات والتطورات الحديثة في مكافحة تجارة المخدرات والاستراتيجيات المحتملة للحد من الطلب عليها.

إشكالية البحث

أن إشكالية البحث الذي يجب على عدة أسئلة هي:

1. هل هناك إجماع دولي على تعريف شامل وموحد لمصطلح "المخدرات".

2. دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة وتجريم الاتجار بالمخدرات
3. كيف تتباين التشريعات الوطنية للدول المختلفة في تجريم الاتجار بالمخدرات.
4. التعاون بين الدول للقبض على تجار المخدرات.
5. هل يوجد تجارة للمخدرات مشروعة للأغراض الطبية والعلمية

منهجية البحث

لنتمكن من دراسة البحث الموسوم تجريم الاتجار بالمخدرات دوليا دراسة تحليلية مقارنة لأليات مكافحته، فقد اتبعنا منهج الوصفي من خلال تعريف الاتجار بالمخدرات، والمنهج التحليلي المقارن وذلك بتحليل مواد الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية بتجريم الاتجار بالمخدرات

المطلب الأول: مفهوم الإتيار بالمخدرات وأهميته في مكافحته دوليا

إن الإتيار بالمخدرات ظاهرة عالمية تستدعي تكاتف الجهود الدولية لمكافحتها بفعالية. وإن فهم مفهوم الإتيار بالمخدرات وإدراك أهميته في مكافحة هذه الظاهرة يُعدُّ خطوة أساسية نحو تحقيق عالم أكثر أماناً وصحة. من خلال تعزيز التعاون الدولي وتبني استراتيجيات متكاملة، لنتمكن المجتمع الدولي من الحد انتشار المخدرات وتقليل آثارها السلبية على المجتمعات.

ولنتمكن من معرفة مفهوم الاتجار بالمخدرات فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الأول كان بعنوان تعريف الاتجار بالمخدرات وأهميته في مكافحته دوليا، والفرع الثاني بعنوان أشكال وطرق الاتجار بالمخدرات

الفرع الأول

تعريف الاتجار بالمخدرات وأهميته في مكافحته دولياً

لنتمكن من تعريف جريمة الاتجار بالمخدرات بشكل كامل وصحيح سنقوم بتعريف الاتجار بالمخدرات لغوياً ثم نتعرف على تعريفها في القانون الدولي.

أولاً: تعريف الإِْتِجار بالمخدرات

لنتمكن من تعريف الاتجار بالمخدرات سنقوم بتعريف الاتجار ثم نعرف المخدرات في القانون الدولي والقوانين الوطنية.

1. تعريف تجريم الإِْتِجار بالمخدرات لغوياً:

أ. تعريف الاتجار لغة:

يعرف الإِْتِجار في معجم اللغة العربية المعاصرة بأنه "الْبَحْرُ يَتَبَجَّرُ، إِتْجَارًا، فهو مُتَبَجِّرٌ، أَبْجَرُ الشَّخْصُ: تَجَرَ، مارس البيع والشراء" تفرض الحكومة حظرًا على الإِْتِجار بالأسلحة/ بالمخدرات- لو أَبْجَرَتْ بالأَكْفَانِ ما مات أحدٌ: كناية عن سوء الحظ"¹، وجاء في المنجد في اللغة العربية بأنه "ممارسة أعمال التِّجَارَةِ من شراء وبيع في الأسواق، متاجرة، تجارة: إِتْجَارَ بالمخدرات"²، وفي معجم المعاني الجامع بين الاتجار هو "إِْتِجارٌ: (اسم)، ومصدره إِبْجَرَ، أي يُفَكِّرُ في الإِْتِجارِ: فِي تَعَاطِي التِّجَارَةِ"³، أما في معجم لسان العرب فقد بين الاتجار بأنه "بَحْرٌ يَتَبَجَّرُ بَحْرًا وَتِجَارَةً؛ باع وشرى، وكذلك أَبْجَرَ وهو افْتَعَلَ، وقد غلب على الحَمَارِ قال الأعشى: وَلَقَدْ شَهِدْتُ التَّاجِرَ آلَ *** أَمَانَ، مَوْزُودًا شَرَّابُهُ وفي الحديث: مَنْ يَتَبَجَّرُ على هذا

¹ معجم اللغة العربية المعاصرة، احمد مختار عبد الحميد، ط 1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2008،

ج1، ص 284

² المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، 2000، ص 143

³ معجم المعاني الجامع، ص

فيصلي معه، قال ابن الأثير: هكذا يرويه بعضهم وهو يفتعل من التجارة لأنه يشتري بعمله الثواب ولا يكون من الأجر على هذه الرواية لأن الهمزة لا تدغم في التاء وإنما يقال فيه يَأْجُرُ¹

ب. تعريف المخدرات لغة:

ورد تعريف المخدرات في لسان العرب لابن منظور بأنها " لفظ مشتق من "الخدر" وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت، الخِدْرُ: سِتْرٌ يُمَدُّ للجارية في ناحية البيت ثم صار كلُّ ما وارك من بَيْتٍ ونحوه خِدْرًا، والجمع خُدُورٌ وأخْدَارٌ، وأخْدِيرُ جمع الجمع، والخدر يعني الظلمة والخدرة تعني الظلمة الشديدة، والخادر هو الكسلان، ويعني الخدر من الشراب أو الدواء الذي يعتري الشارب فتور وضعف"²، "المخدرات جمع مخدر وهو مأخوذ من الخدر وهو الضعيف والكسل والفتور والاسترخاء. يقال تخدر العضو إذا استرخى فلا يطبق الحركة. وخدر الشارب كفرح خدرًا إذا فتر وضعف ويطلق الخدر أيضاً على ظلمة المكان وغموضه يقال مكان أخدر وخدر إذا كان مظلماً ومنه قيل للظلمة الشديدة خدرة، وكل ما منعك بصرك عن شيء وحجبه عنه فقد أخدره. والخدر كل ما وارك ومنه خدر الجارية وهو ما استترت فيه من البيت. وخدر الأسد يخدر وأخدر لزم خدره وأقام به وخدره أكمته وأخدره عرينه واره"³.

2. تعريف تجريم الاتجار بالمخدرات اصطلاحاً:

لنتمكن من تعريف تجريم الاتجار بالمخدرات اصطلاحاً سنعرف كل مصطلح ثم نقوم بجمع هذه التعاريف في مصطلح واحد.

أ. الاتجار:

¹ معجم لسان العرب،

² لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ج 4، ص 230،

³ عبد الله محمد بن أحمد الطيار، المخدرات في الفقه الإسلامي، جامع الكتب الإسلامية، 1411هـ، ج 1، ص 137

عرفت المادة (1) الفقرة الحادي عشر من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 العراقي الاتجار بـ "المتاجرة : الإنتاج والصنع والاستخراج والتحضير والحيازة والتقديم والعرض للبيع والترويج والتوزيع والشراء والبيع والتسليم بأية صفة من الصفات والسمسرة والإرسال والمرور بالترانزيت والنقل والاستيراد والتصدير والتوسط ما بين طرفين في إحدى العمليات التي ذكرت في هذا البند"¹ .

ب. المخدرات:

يواجه المجتمع الدولي مشكلة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وان هذه الظاهرة تعد من اخطر المواضيع التي يجب على المجتمع الدولي التصدي لها ومكافحتها. وقد عرفت المادة المخدرة بانها "كل مادة نباتية أو مصنعة عند تناولها من قبل الإنسان بأي طريقة كانت سواء عن طريق الفم أو التنفس أو عن طريق الاستنشاق تصيب جسم الإنسان بالخدرد والفتور والحمول وتشمل نشاطه وكذلك تصيب الجهاز العصبي المركزي بأمراض، وتؤدي إلى حالة إدمان تسبب أضرار بالغة في الصحة النفسية والبدنية والاجتماعية"²، وعرف بعض فقهاء القانون بانها "كل مادة يترتب على تناولها إتهاك للجسم وتأثير سيء على العقل حتى تكاد تذهب به، وتكون عادة الإدمان وتجرمها القوانين"³، وعرفها آخرون بانها "مادة ذات خواص يؤثر تعاطيها أو الإدمان عليها في غير أغراض العلاج، تؤثر تأثيرا ضارا بدينا أو ذهنيا أو نفسيا، سواء تم تعاطيها عن طريق البلع أو الشم أو أي طريق آخر"⁴، كما عرف آخرون المخدرات بانها "مجموعة من العقاقير المؤثرة على النشاط الذهني للحالة النفسية لمتعاطيها، وتكون لها تأثير على الجهاز العصبي أما بتنشيطه أو أبطال تنشيطه. وهي مواد تصيب الإنسان أو الحيوان بفقدان الوعي وقد تحدث غيبوبة أو وفاة، وينتج عند تعاطيها بصورة متكررة إلى حالة الإدمان ومشاكل صحية واجتماعية، فهي

¹ المادة (1) الفقرة الحادي عشر من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 العراقي

² محمد زيد، آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان، ط1، دار الأندلس للطباعة، بيروت، 2004، ص19

³ مجدي محب حافظ، قانون المخدرات معلقا عليه بالفقه وأحكام النقص والإدارية العليا والدستورية العليا، ط2، دار العدالة للطباعة والنشر، 1996، ص5

⁴ عوض محمد، قانون العقوبات الخاص بجرائم المخدرات والتهرب الجمركي والنقدي، مكتبة المصري الحديث، القاهرة، 1996، ص25

تنهك الجسم والعقل¹، كما عرفها آخرون بأنها "كل مادة ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإرادة وتحدث فتورا في جسم الإنسان وتجعله يعيش في تيار وأهم مدة وقوعه تحت تأثيرها"². وعرفت منظمة الصحة العالمية المخدرات بأنها: "المخدرات هي مواد كيميائية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتسبب تغيرات في الإدراك والسلوك، ويمكن أن تؤدي إلى الإدمان"³. كما عرفها آخرون بأنها "كل مادة والتي من خلال طبيعتها الكيميائية تعمل على تغيير بناء وظائف الكائن الحي، الذي أدخلت إلى جسمه هذه المواد وتشمل التغييرات على وجه الخصوص وبشكل ملحوظ، حالة الحواس والوعي والإدراك، علاوة على الناحية النفسية والسلوكية"⁴

تعريف المخدرات في القانون الدولي

وقد عرف القانون الدولي المخدرات في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وبروتوكولاتها لسنة 1972 في المادة (1/ي) بأنها "المخدر هو كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني"⁵، كما عرفت لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها "كل مادة خام أو مستحضر يحتوي على مواد منبهه أو مسكنة من شأنها اذا استخدمت في غير الأغراض

¹ هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان، ط1، دار النفيس، بيروت، 1993، ص11

² احمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والادمان، ط1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص11

³ الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول: 2024/11/11

<https://www.emro.who.int/search/ar/index.htm?q=%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81+%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

⁴ الهادي علي يوسف بوحزمة، المعاملة الجنائية لمعاطي المخدرات، ط1، دار النشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2004،

الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد جسدياً ونفسياً وكذلك لها نفس التأثير على المجتمع"¹.

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 في الفقرة (ن) من المادة (1) بانها "أية مادة طبيعية كانت أو اصطناعية، من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببرتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961"².

وعرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإتهار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994 في الفقرة (16) من المادة (1) المخدرات بانها"³ أية مادة طبيعية كانت أو مصنعة، من المواد المدرجة في القسم الأول من الجدول الموحد"⁴، وقد عرفت المؤثرات العقلية في الفقرة (19) من المادة (1) لنفس المعاهدة بـ "أية مادة، طبيعية كانت أو مصنعة، أو أية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد"⁵

أما المؤثرات العقلية فقد عرفت في اتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971 في الفقرة (هـ) المادة (1) بانها "يقصد بتعبير المؤثرات العقلية كل المواد سواء أكانت طبيعية أو تركيبية، وكل المنتجات الطبيعية، وكل المنتجات الطبيعية المدرجة في الجداول الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة"⁶ وقد عرفت

¹ الموقع الإلكتروني للجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024/8/23:

<http://webtv.un.org/ar/asset/k1c/k1cw440yup>

² الفقرة (ن) من المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

³ الفقرة (هـ) من المادة (1) من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

⁴ الفقرة 16 من المادة 1 من الاتفاقية العربية لمكافحة الإتهار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994

⁵ الفقرة 19 من المادة 1 من الاتفاقية العربية لمكافحة الإتهار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994

⁶ الفقرة (هـ) المادة (16) من الاتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، في الفقرة (ص) المادة (1) أن المؤثرات العقلية هي "أي مادة طبيعية كانت أو مصنعة أو أية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد"¹. وعرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في الفقرة (1) من المادة (20) المؤثرات العقلية بأنها "أية مادة طبيعية كانت أو مصنعة أو أية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد"².

ويمكن أن نستخلص أن المؤثرات العقلية: هي عقاقير تنتج في مصانع ومختبرات من مواد طبيعية أو كيميائية ليست من المخدرات، وهذه العقاقير خصائص المخدرات. وقد حظر القانون التعامل بها بأي صورة كانت.³

ويمكن أن نستنتج من التعاريف أعلاه للمخدرات هي: كل مادة سواء أكانت طبيعية يتم زراعتها وتحويلها إلى مادة مخدرة أو صناعية يتم إنتاجها عن طريق المختبرات الكيميائية وتكون هذه المواد تؤثر في الجهاز العصبي المركزي فيصبح المتعاطي لها تحت تأثير الخدر والنشوة ولها تأثير ذهني وفي حالة تعاطيها بشكل متكرر تؤدي إلى حالة الإدمان، وعند تعاطيها بجرعات كبيرة تؤدي إلى فقدان الوعي أو الوفاة. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن تعريف المخدرات على أنها:

أ أي مادة يمكن أن تسبب الإدمان: أي أنها تجعل الشخص يشعر بالحاجة الشديدة إلى تناولها بشكل متكرر، حتى لو كان يعلم بالآثار السلبية.

ب أي مادة يمكن أن تؤثر على وظائف الجسم الحيوية: مثل القلب، الرئتين، والكبد.

ج أي مادة غير مشروعة: في معظم الدول، يتم حظر إنتاج وتوزيع واستخدام العديد من أنواع المخدرات.

¹ الفقرة (ص) المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

² الفقرة (1) المادة (20) من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

³ حسن سند، الاتجار غير المشروع في المخدرات من منظور القانون الدولي، مجلة كلية الحقوق، المجلد الرابع، العدد

الثاني، 2021، ص70

الفرع الثاني

أشكال وطرق الاتجار بالمخدرات

الاتجار بالمخدرات هو شبكة معقدة من الأنشطة غير المشروعة التي تشمل زراعة النباتات المخدرة، وتصنيع المواد الكيميائية المخدرة، وتكريرها، وتوزيعها عبر شبكات متعددة المستويات، وصولاً إلى تجزئتها وبيعها للمستهلك النهائي. هذه التجارة لا تقتصر على حدود دولة واحدة، بل تتجاوز القارات، مما يجعلها واحدة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. فهي تشكل تهديداً خطيراً على الصحة العامة والأمن القومي والاستقرار الاقتصادي للعديد من الدول، وتغذّي العديد من الجرائم الأخرى مثل غسل الأموال والفساد والعنف والإرهاب. ويمكن القول بان الاتجار بالمخدرات هو حجر الزاوية في الاقتصاد الإجرامي، إذ أن هذه التجارة تمول العديد من الأنشطة غير المشروعة. ويتبادر سؤال في هذا الجانب: هل يوجد تجارة مشروعة للمخدرات؟ وسنجيب على هذا السؤال في هذا البحث.¹

أولاً: الاتجار غير المشروع بالمخدرات

إن جريمة الاتجار بالمخدرات: هي آفة تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي على نطاق واسع، تتجاوز كونها مجرد جريمة عادية لتتحول إلى شبكة معقدة من الأنشطة الإجرامية المتشابكة. هذه الشبكة لا تقتصر على نقل مادة محظورة، بل تتضمن صناعة كاملة تبدأ من الزراعة وانتهاءً بغسل الأموال، مروراً بالتصنيع والتهريب والتوزيع.

أ. طرق واساليب الاتجار بالمخدرات

¹ جمال توفيق، الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها في ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، القاهرة، 2013، ص 6.

إن جريمة الاتجار بالمخدرات تتكون من شبكة منظمة وذات هيكلية قوية وتقسيم للأدوار بين أعضاء الشبكة، وتتسم هذه الشبكات بعدة صفات منها:¹

1. المرونة: تعني قدرة هذه الشبكات على تغيير أساليب عملها ومساراتها بسرعة للاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة بها.
2. التنظيم الهش: غياب الهيكل التنظيمي الثابت، مما يسمح بتغيير الأدوار والمسؤوليات بسرعة.
3. التوزيع الجغرافي الواسع: وجود الشبكات في مناطق مختلفة يجعلها أقل عرضة للضربات المفاجئة.
4. التنوع في طرق التهريب: وجود العديد من الطرق البديلة لتهريب المخدرات، مما يجعل من الصعب سد جميع الثغرات.
5. القدرة على التكيف: تعني قدرة هذه الشبكات على تطوير أساليب جديدة للتهريب والتوزيع والتسويق، والاستجابة للتغيرات في التشريعات والقوانين. هذه القدرة تأتي من:

(أ) الاستثمار في التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات المشفرة والتحويلات المالية، مما يجعل من الصعب تتبع العمليات.

(ب) الفساد: شراء الولاءات وتأثير القوى السياسية، مما يخلق بيئة مواتية لعمليات التهريب.

(ج) الابتكار المستمر: البحث الدائم عن طرق جديدة لإخفاء المخدرات وتجاوز نقاط التفتيش

أن الاتجار غير المشروع له عدة طرق وأساليب وهذه الطرق هي:²

1. التهريب البحري: يتم تهريب المخدرات في سفن كبيرة أو صغيرة، مخبأة في حاويات الشحن أو في أجزاء من السفينة نفسها.
2. التهريب الجوي: يتم استخدام الطائرات الصغيرة والطائرات التجارية لتهريب المخدرات عبر الحدود.

¹ سمير عبد الغني، التعاون الدولي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، ط1، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص

² احمد مازن إبراهيم، التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2021، ص

3. التهريب البري: يتم تهريب المخدرات عبر الشاحنات والحافلات وسيارات الركاب، مخبأة في مخايبي سرية.
4. التهريب البريدي: يتم إرسال كميات صغيرة من المخدرات عبر البريد، مخبأة في مظاريّف أو طرود.
5. التهريب عبر الإنترنت: يتم استخدام الإنترنت لبيع وشراء المخدرات، وتسهيل الاتصال بين التجار والمشتريين.
6. استخدام الحمير والبغال: في بعض المناطق، لا تزال تستخدم الحيوانات لتهريب المخدرات عبر المناطق الجبلية والوعرة.
7. إخفاء المخدرات في أجسام الأشخاص: يقوم المهربون بإخفاء المخدرات داخل أجسامهم بطرق مختلفة، مثل ابتلاع كبسولات تحتوي على المخدرات.

ثانياً: الاتجار المشروع للمخدرات لأغراض طبية وعلمية

إن المواد المخدرة تلعب دورًا حيويًا في المجال الطبي والعلمي، إذ تستخدم لعلاج العديد من الأمراض وتخفيف الآلام. لذلك، يسعى المجتمع الدولي إلى ضمان وصول هذه الأدوية إلى المرضى بشكل آمن وسهل. ولأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل تهديدًا كبيرًا للمجتمعات. فهو يرتبط بانتشار الإدمان، وارتفاع معدلات الجريمة، وتدهور الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية. فكان التحدي الأساسي هو كيفية تحقيق التوازن بين هذين الجانبين. أي كيف يمكن ضمان الوصول إلى الأدوية الضرورية للمرضى في الوقت نفسه الذي يتم فيه مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والحد من آثاره السلبية.

تمثل الرقابة الدولية على التداول للمواد المخدرة في الجهود المبذولة من قبل الهيئات الدولية لضمان الاستخدام المشروع لهذه المواد ومنع تسربها إلى قنوات غير قانونية. تشمل هذه الرقابة وضع أحكام وقوانين تنظم حركة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وبالتالي تسعى إلى تأمين توافر الأدوية الضرورية على الصعيد الدولي دون عوائق. ويمكن القول أن الرقابة الدولية لتداول المواد المخدرة لأغراض طبية وعلمية هي مجموعة

القواعد والأنظمة العالمية التي تهدف إلى تنظيم استخدام هذه المواد بشكل صحيح وآمن.¹ إن أهداف الرقابة الدولية الصارمة لتداول المواد المخدرة لأغراض طبية وعلمية هي:

1. الحماية من الإساءة: بعض المواد المخدرة يمكن أن تسبب الإدمان والتبعية الشديدة، مما يؤثر سلبيًا على حياة الأفراد والمجتمعات.
2. مكافحة الجريمة المنظمة: غالبًا ما يرتبط الاتجار غير المشروع بالمخدرات بالجرائم المنظمة، مثل غسيل الأموال والعنف.
3. منع الإنتاج غير المشروع: الحد من إنتاج المواد المخدرة خارج الأطر القانونية.
4. ضمان توافر الأدوية: من ناحية أخرى، هناك حاجة ماسة إلى بعض المواد المخدرة لأغراض طبية، مثل تخفيف الآلام وعلاج بعض الأمراض المزمنة.²
5. تحقيق توازن دقيق بين توفير المواد المخدرة لأغراض طبية شرعية ومكافحة الاستخدام غير المشروع لها. ولكي يتم مراقبة المواد المخدرة يجب إن تكون هناك اليه للعمل توفر ضمان بعدم إساءة استخدام هذا التداول من خلال:

1. وضع اتفاقيات ومعاهدات دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع قوانين لوضع شروط وآليات تحدد كيفية إنتاج وتوزيع وتداول المواد المخدرة.³

¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/198RES) في كانون الأول/ديسمبر التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، ص3، 2017

² الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مؤتمرات / المخدرات، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول 2024/11/15: <https://www.un.org/ar/conferences/drug> وللمزيد ينظر: نيكول مايس تراشي، المخدرات،

ترجمة زينا المغربي، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السعودية، الرياض، 2014، ص31 وما بعدها

³ منظمة الصحة العالمية، بيان الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إتاحة الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية أثناء جائحة كوفيد-19، على الرابط الإلكتروني،

<https://www.who.int/ar/news/item/24-12-1441-incb-> :2024/11/15

2. تصنيف المواد المخدرة إلى فئات مختلفة بناءً على درجة خطورتها وإمكانية إساءة استخدامها.¹
3. يتم مراقبة عملية إنتاج المواد المخدرة للتأكد من أنّها تتم وفقاً للكميات المسموح بها ولأغراض طبية وعلمية فقط.
4. تتبع حركة المواد المخدرة من مكان الإنتاج إلى مكان الاستخدام النهائي للتأكد من عدم تحويلها إلى القنوات غير المشروعة.
5. تعمل الدول معاً لتبادل المعلومات والتنسيق في جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات.

ثالثاً: التسليم المراقب للمخدرات

إن التسليم المراقب للمخدرات هي إحدى الأدوات الاستراتيجية التي تستخدمها الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة، وخاصة تلك المتعلقة بالإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. تتمثل هذه التقنية في السماح بمرور شحنة من المخدرات أو المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيعها تحت مراقبة صارمة من قبل السلطات المختصة، وذلك بهدف تتبع مسار هذه الشحنة والوصول إلى رؤوس الشبكات الإجرامية التي تقف وراءها.² وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التسليم المراقب في الفقرة (ط) من المادة (2) بأنه: "الأسلوب الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من إقليم دولة أو أكثر أو المرور عبره أو دخولها بمعرفة سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه"³، وعرف بعض الفقهاء التسليم المراقب بأنه: "السماح لشحنة من المواد غير المشروعة بالدخول أو الخروج أو العبور لإقليم دولة أو أكثر، وبعلم

who-and-unodc-statement-on-access-to-internationally-controlled-medicines-during-covid-19-pandemic

¹ الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول، 2024/11/15: https://www.unodc.org/unodc/ar/commissions/CND/Mandate_Functions/index.html

² حيد فالح حسن، استخدام أسلوب التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة، مقال منشور على موقع مجلس القضاء الأعلى على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول 2024/11/17: <https://sjc.iq/view.67464>

³ الفقرة (ط) من المادة (2) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

السلطات المختصة في تلك الدول، وتحت الرقابة المستمرة للأجهزة المعنية بما بقصد التعرف على وجهتها النهائية، لضبط العناصر الرئيسية القائمة بهذا النشاط الإجرامي وضبط أكبر عدد من الجناة المتصلين بها".¹ ويوجد نوعين من التسليم المراقب هما: داخلي ويكون داخل حدود إقليم الدولة، والتوع الأخر خارجي، فيقع فيكون بين دولتين أو أكثر، أي أن المواد المخدرة يتم تهريبها خارج الحدود الإقليمية للدولة وقد يكون عبورها إلى دولة ثالثة.²

وان أسباب اللجوء إلى التسليم المراقب هو:³

- أ. الكشف عن الشبكات الإجرامية: يساعد التسليم المراقب في تحديد هوية الأشخاص المتورطين في عمليات تهريب المخدرات وتفكيك الشبكات الإجرامية التي تقف وراءها.
- ب. يوفر التسليم المراقب أدلة قوية يمكن استخدامها لإدانة المتورطين في جرائم المخدرات.
- ج. يحمي التسليم المراقب المصادر السرية التي تقدم معلومات حول عمليات تهريب المخدرات.
- د. يساعد التسليم المراقب في الحد من الأضرار الناجمة عن تجارة المخدرات، مثل انتشار الإدمان والجريمة.
- هـ. ضبط كميات كبيرة من المخدرات، مما يضعف قدرة الشبكات الإجرامية على تحقيق أرباح.

¹ مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الاموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص221

² أحمد بن عبد الرحمن عبد الله القضيبي، التسليم المراقب ودوره في الكشف عن عصابات تهريب المخدرات، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2002، ص101.

³ مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، على الرابط، وقت الـ 17/11/2024

<https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/advancedinvestigativetechniques/controlled-deliveries.html>

- و. حماية المجتمع من مخاطر هذه المواد الخطرة، وتقليل انتشارها.
- ز. تنفيذ عمليات الضبط في بيئة أكثر أماناً، مما يقلل من الخطر على حياة رجال الشرطة.
- ح. جمع أدلة دامغة ضد أعضاء الشبكات الإجرامية، مما يسهل إدانتهم.
- ط. يتم تحديد هوية أعضاء الشبكات الإجرامية وتوقيفهم، مما يؤدي إلى تفكيك هذه الشبكات.
- وتتطلب عملية التسليم المراقب اتباع إجراءات قانونية دقيقة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى. بشكل عام، تتضمن هذه الإجراءات:¹
- أ. يجب الحصول على إذن من جهة قضائية مختصة قبل الشروع في عملية التسليم المراقب.
- ب. يجب تحديد الأهداف التي تسعى العملية لتحقيقها، مثل القبض على المتورطين أو جمع الأدلة.
- ج. يجب وضع خطة عمل تفصيلية تحدد الأدوار والمهام لكل فرد من الفريق المسؤول عن العملية.
- د. يجب التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية المعنية بالعملية، مثل الشرطة والمخابرات.
- هـ. يجب تسجيل جميع مراحل العملية بالصوت والصورة، وذلك لتوثيق الأدلة.
- ويواجه التسليم المراقب تحديات ومخاطر أهمها:²

¹ عادل عبد العزيز السن، غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي والإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 226 وما بعدها

² مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول، 2024/11/20:

<https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/advancedinvestigation-techniques/controlled-deliveries.html> للمزيد ينظر: نور الدين الوناني، جريمة الاتجار

- أ. فقدان السيطرة على الشحنة مما يؤدي إلى كشف العملية وفشلها.
- ب. تعرض المشاركون في العملية لخطر كبير، خاصة إذا تم اكتشافهم.
- ج. قد يؤدي أي خطأ في تنفيذ العملية إلى تلوث الأدلة وعدم قبولها في المحكمة.
- د. تعرض المصادر السرية لضغوط كبيرة، مما قد يؤدي إلى الكشف عن هويتهم.
- ومع وجود هذه التحديات، إلا أن للتسليم المراقب اثار إيجابية وسلبية وهي:

• الآثار الإيجابية:

- أ. يساهم التسليم المراقب في مكافحة تجارة المخدرات بشكل فعال.
- ب. يحمي المجتمع من أضرار المخدرات.
- ج. يعد التسليم المراقب رادعًا قويًا للجناة.

• الآثار السلبية:

- أ. قد ينتهك التسليم المراقب حق الأفراد في الخصوصية.
- ب. كما ذكرنا سابقًا، قد يتعرض المشاركون في العملية لخطر كبير.
- ج. يتطلب التسليم المراقب موارد مالية كبيرة.¹

المطلب الثاني

غير المشروع في المخدرات عبر الوطنية وحدود آليات مكافحتها دوليا - دراسة قانونية مقارنة على ضوء القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جدة، 2015

¹ محمد القاسمي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 45، 2022، ص 1340-1342

الاطار القانوني الدولي والوطني لمكافحة الإتجار بالمخدرات

يشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية إحدى أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث. هذه الجريمة العابرة للحدود تتجاوز أبعادها الصحية والاجتماعية لتصل إلى أبعاد اقتصادية وسياسية أوسع نطاقاً. فهي تهدد الأمن والاستقرار الدوليين، وتقوض النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تفكك المجتمعات. ولذلك، فإن المجتمع الدولي لم يأل جهداً في وضع إطار قانوني دولي متكامل لمكافحة هذه الآفة، وتجريم جميع أشكالها. ولتتمكن من معرفة الاطار القانوني الدولي والوطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات قسمنا هذا المطلب الى فرعين، تناول الفرع الأول الأساس القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والفرع الثاني تناول الأساس القانوني الوطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات

الفرع الأول

الأساس القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات

يعود تاريخ مكافحة الاتجار بالمخدرات إلى قرون خلت، حيث كانت العديد من الحضارات القديمة تدرك أضرار هذه التجارة على الأفراد والمجتمعات. إلا أن التحدي في مواجهة هذه الجريمة تفاقم مع العولمة وزيادة الترابط بين الدول، مما سهّل عمليات الإنتاج والتهرب والتوزيع على نطاق واسع. وفي مواجهة هذا التحدي المتزايد، شرعت الأمم المتحدة في وضع إطار قانوني شامل لمكافحة المخدرات، حيث أصدرت سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي شكلت الأساس القانوني الدولي لتجريم الاتجار بالمخدرات.¹

تهدف هذه الاتفاقيات إلى تنظيم إنتاج وتوزيع واستخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وتحديد المسؤوليات الدولية للدول في هذا الصدد. كما تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي بين الدول في مجال مكافحة المخدرات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتسليم المجرمين. ومن أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام 1961 بصيغتها المعدلة، واتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام

¹ مصطفى يوسف، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996، ص 27 وما بعدها

1988¹. رغم الجهود الدولية المبذولة، فإن الاتجار بالمخدرات لا يزال يشكل تهديداً مستمراً. فالتجارة الإلكترونية تسهل عمليات البيع والشراء غير المشروعة للمخدرات، بينما تتيح التقنيات الحديثة للجماعات الإجرامية إخفاء عملياتها بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور أنواع جديدة من المخدرات المصنعة مخبرياً يمثل تحدياً إضافياً لمواجهة هذه الجريمة.

في مواجهة هذه التحديات المتجددة، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة جهوده لتعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة المخدرات، وتطوير استراتيجيات جديدة لمواجهة هذه الجريمة العابرة للحدود. كما يتطلب الأمر تضامراً جهود الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للحد من الطلب على المخدرات، وتوفير برامج علاج ودمج للمدمنين، وتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون.

سنتطرق للمعاهدات الدولية والإقليمية التي تحرم الاتجار بالمخدرات

1. اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام 1961 بصيغتها المعدلة.

تعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية في النظام الدولي لمكافحة المخدرات، حيث تحدد المبادئ الأساسية للرقابة الدولية على المخدرات، وتضع قيوداً على زراعتها وإنتاجها والتجارة فيها. إذ إنّها تهتم بصحة الإنسان كون الإدمان على المخدرات لا يؤدي إلى ضرر جسيم يصيب الفرد فقط وإنما يتعدا إلى ابعاد من ذلك فهو يؤثر سلبياً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وان الفعل الذي يؤدي إلى الأضرار بالبشرية يعد انتهاكاً صريحاً للمصلحة التي يحميها القانون الدولي من أي اعتداء، ولا يقتصر هذا الفعل على الإدمان بالمخدرات أو المؤثرات العقلية وإنما يتعدى إلى الاتجار والتصنيع والزراعة، فقد عدت هذه المعاهدة أن المخدرات والمؤثرات العقلية تهدد السلم والامن الدوليين.² ويمكن ايجاز هذه الاتفاقية بعدة نقاط هي:

¹ موقع الأمم المتحدة، مؤتمرات/ مكافحة المخدرات، على الرابط الإلكتروني، <https://www.un.org/ar/conferences/drug> ، 2024/10/11

² عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 29

- أ. بموجب هذه المعاهدة اعترفت الدول الأعضاء باختصاص الأمم المتحدة بالمراقبة الدولية للمخدرات من كافة النواحي سواء الاستخدام أو الزراعة أو التصنيع أو الاستهلاك.
- ب. أوكلت المراقبة الدولية لأجهزة الأمم المتحدة منها منظمة الصحة العالمية، وكما أنشأت بموجب هذه الاتفاقية لجنة المخدرات وكذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ويكونان تابعان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.¹
- ج. ألزمت الدول الأعضاء بتشريع قوانين داخلية لإنفاذ بنود الاتفاقية من ضمنها التعاون بين الدول لمكافحة المخدرات. وكذلك وضع قوانين صارمة للتصنيع والتصدير والاستيراد للمواد المخدرة لأغراض طبية حصراً.²
- د. تنظيم الصناعة والتجارة الدولية والداخلية للمخدرات لأغراض طبية حصراً وتكون مراقبة من قبل لجنة المخدرات والمؤثرات العقلية.³

¹ المادة (5) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

² المادة (4) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 والتي نصت على "تخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لما يلي: (أ) لإنفاذ وتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، كل في إقليمها (ب) للتعاون مع الدول الأخرى على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية (ج) لقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها، على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، رهنأ بمراعاة أحكام هذه الاتفاقية".

³ المواد (29) و(30) و(31) و(32) و(33) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، إذ المادة (29) اخضعت صناعة المخدرات لنظام الاجازات، والمراقبة على هذه الصناعة من قبل دول الأطراف. أما المادة (30) عالجت طرق الاتجار والتوزيع للمخدرات لأغراض طبية أو علمية. أما المادة (31) فقد أوردت احكام خاصة بالاتجار الدولي للمخدرات. والمادة (32) فقد حددت طرق النقل للمخدرات والخاصة في صناديق الإسعافات الأولية الموجودة في السفن أو الطائرات المستخدمة في المرور الدولي. والمادة (33) منعت حيازة المخدرات إلا بأذن قانوني.

هـ. مكافحة الاتجار غير المشروع دوليا من قبل الأعضاء، والتعاون الدولي بين الأعضاء على مكافحة هذه الظاهرة.¹

و. الزمت الأعضاء بتشريع قوانين عقابية لكل من قام بصورة غير شرعية بزراعة أو صناعة أو تجارة أو تصدير أو استيراد للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.²

2. اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لعام 1971

تعد اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية عام 1971 من أهم المعاهدات الدولية التي شكلت إطارًا قانونيًا عالميًا لمكافحة إساءة استعمال المؤثرات العقلية. وتنظيم التجارة المشروعة فيها. وقد تركت هذه الاتفاقية آثارًا بالغة الأهمية على الصعيدين القانوني والاجتماعي، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ. قدمت الاتفاقية إطارًا قانونيًا دوليًا موحدًا لتنظيم إنتاج وتوزيع واستعمال المؤثرات العقلية، مما ساهم في تحقيق التعاون الدولي في هذا المجال.³

¹ المادة (35) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. الزمت هذه المادة دول الأطراف عدة أمور منها: تعيين جهاز حكومي مناسب يتولى مسؤولية التنسيق مع أجهزة الدولة لاتخاذ التدابير الوقائية والقمعية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات، وكذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المختصة.

² المادة (36) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. الزمت هذه المادة بإصدار تشريعات عقابية لكل من يقوم بزراعة المخدرات وإنتاجها وصناعتها واستخراجها وتحضيرها وحيازتها وعرضها للبيع وشرائها وبيعها وتسليمها والسمسرة فيها وإرسالها وتلقيها واستيرادها وتصديرها.

³ المادة (8) من اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971. اوجبت هذه المادة دول الأطراف على وجود تراخيص لصناعة المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع وكذلك اتخاذ تدابير رقابية متمثلة في التصنيع والاتجار بما في ذلك التصدير والاستيراد، ومراقبة الأشخاص والمؤسسات المأذونة ومراقبة الأماكن التي يتم تصنيع هذه المواد الخاصة بهذه المؤسسات.

- ب. فرضت الاتفاقية التزامات قانونية ملزمة على الدول الأطراف، حيث تتطلب منها اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية لمكافحة إساءة استعمال المؤثرات العقلية.¹
- ج. أدت الاتفاقية إلى إنشاء أجهزة رقابية دولية، مثل لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، والتي تتولى مراقبة تنفيذ الاتفاقية وتقديم التوصيات للدول الأطراف.
- د. عاجلت الاتفاقية الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية. كما انها شجعت على التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأطراف، مما ساهم في تعزيز الكفاءة في مكافحة الجريمة المنظمة المرتبطة بالمؤثرات العقلية.²
- هـ. دفعت الاتفاقية الدول الأطراف إلى تطوير وتعديل تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع أحكام الاتفاقية، مما ساهم في توحيد المعايير القانونية في هذا المجال.
- و. ساهمت الاتفاقية بشكل كبير في الحد من انتشار المؤثرات العقلية غير المشروعة، وذلك من خلال فرض رقابة صارمة على إنتاجها وتوزيعها.³
- ز. ساهمت الاتفاقية في حماية الصحة العامة من الآثار الضارة لإساءة استعمال المؤثرات العقلية، حيث أدت إلى توفير العلاج والرعاية للأشخاص المدمنين.⁴
- ح. ساهمت الاتفاقية في الحد من الجريمة المرتبطة بإنتاج وتوزيع المؤثرات العقلية، مثل السرقة والعنف.

¹ المادة (22) من اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971.

² المادة (21) من اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971

³ المادة (15) والمادة (16) من اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971

⁴ يوسف عبد الحميد المرشدة، جريمة المخدرات أفة تهدد المجتمع الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012،

ط. ساهمت الاتفاقية في تحسين الأوضاع الاجتماعية للعديد من المجتمعات، حيث قللت من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإساءة استعمال المؤثرات العقلية.

ي. ساهمت الاتفاقية في رفع مستوى الوعي العام بخطورة إساءة استعمال المؤثرات العقلية، مما شجع على اتخاذ إجراءات وقائية.

3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، المعروفة أيضاً باسم "اتفاقية فيينا"، أحد أهم الصكوك الدولية في مجال مكافحة المخدرات. وهي أحدثت الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وتشمل مجموعة واسعة من التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، والتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون. وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة لتصاعد مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتأثيراتها السلبية على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة العابرة للحدود، وتوفير الإطار القانوني اللازم لتنفيذ الإجراءات الضرورية للقضاء على هذه الآفة. أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية كان نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المقام في فيينا للمدة من 25 تشرين الثاني إلى 20 كانون الأول عام 1988 والذي كان الغرض من هذا المؤتمر تعزيز التعاون بين الأطراف الدولية لكي يتمكن المجتمع الدولي من التصدي بأبعاد دولية وبفعالية أكبر في جميع الجوانب لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية. وقد اعتمدت هذه الاتفاقية في الجلسة السادسة للأمم المتحدة في 19 كانون الأول 1988.¹ وان ابرز أهداف هذه الاتفاقية هي:

¹ مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 25 نوفمبر - 20 ديسمبر 1988، فيينا، موقع الأمم المتحدة، مؤتمرات، المخدرات، على الرابط الإلكتروني <https://www.un.org/ar/conferences/drug/vienna1988> : 2014/11/1

- أ. حددت الاتفاقية تعريفات دقيقة للجرائم المرتبطة بالإنّجار بالمخدرات، مما يسهل على الدول الأطراف ملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة.¹
- ب. منع وإحباط الاتّجار غير المشروع: تسعى الاتفاقية إلى منع وتقليل حجم الاتّجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من خلال مجموعة من التدابير الوقائية والقمعية.²
- ج. مكافحة زراعة وإنتاج وتصنيع المخدرات: تشجع الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات لمنع زراعة المخدرات وتدمير المحاصيل المخدرة ومكافحة المختبرات السرية.³
- د. مكافحة الاتّجار بالمواد الكيميائية: تهدف الاتفاقية إلى الحد من إساءة استخدام المواد الكيميائية التي تدخل في تصنيع المخدرات من خلال وضع ضوابط صارمة على تجارتها.⁴
- هـ. نصت الاتفاقية على أهمية تدمير المحاصيل المخدرة لمنع وصولها إلى الأسواق العالمية. وكذلك حثت على تنمية زراعية متكاملة تؤدي إلى توفير بدائل مجدية اقتصاديا بدلا من زراعة المواد المخدرة، وان يراعى العوامل المؤثرة في تنمية الزراعة ومنها إمكانية الوصول إلى الأسواق وتوفير الموارد والظروف الاجتماعية والاقتصادية.⁵
- و. مكافحة غسل الأموال: تهدف الاتفاقية إلى قطع الطريق أمام تجار المخدرات من خلال مكافحة غسل الأموال الناجمة عن هذه الجرائم.⁶

¹ المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

² المادة (2) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

³ المادة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

⁴ المادة (12) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

⁵ المادة (14) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

⁶ المادة (3) الفقرة (1) البند (ب/2،1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

- ز. التعاون الدولي: تشجع الاتفاقية على تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف في مجالات تبادل المعلومات، وتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة.¹
- ح. تقدم الاتفاقية الدعم للدول الأطراف من خلال توفير المساعدة التقنية والتدريب لتقوية قدراتها على مكافحة المخدرات.²
- ط. تشدد الاتفاقية على أهمية الوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير برامج العلاج والإدماج الاجتماعي للمتعاطين.
- ي. التسليم المراقب: يُسمح للشحنات غير المشروعة للمخدرات بالمرور عبر الحدود وتصل إلى وجهتها النهائية تحت مراقبة السلطات. والهدف هو تتبع الشحنة والتعرف على جميع الأفراد المتورطين في عملية التهريب، من الموزعين الصغار إلى الرؤوس الكبيرة في الشبكة. وأحياناً يُستخدم هذا الأسلوب للحصول على أدلة قوية يمكن استخدامها في المحاكمات.³ وكما تناولنا سابقاً التسليم المراقب بشكل مفصل.

الفرع الثاني

الأساس القانوني الوطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات

تعد مشكلة الاتجار بالمخدرات من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، حيث تؤثر بشكل سلبي على الأفراد والأسر والمجتمع ككل. وللتصدي لهذه الآفة الخطيرة، يجب أن يكون هناك استراتيجيات متكاملة تشمل الجانب القانوني، فتسعى الدول إلى وضع أسس قانونية قوية لمكافحة هذه الجريمة العابرة للحدود، فتقوم الدول بتشريع قوانين شاملة ومتكاملة لمكافحة هذه الجريمة، وتختلف الأنظمة القانونية لمكافحة الاتجار بالمخدرات من دولة إلى أخرى،

¹ المادة (7) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

² المادة (9) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

³ المادة (11) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

إلا أنّها تتفق في هدفها الأساسي وهو حماية المجتمع من أضرار المخدرات. يمثل الإطار القانوني الوطني حجر الزاوية في هذه الاستراتيجيات، حيث يحدد الجرائم المرتبطة بالمخدرات والعقوبات المقررة لها، وينظم الإجراءات المتبعة في التحقيق والملاحقة القضائية. وسنستعرض الإطار القانوني الوطني الذي وضعته بعض الدول لمواجهة تحدي الاتجار بالمخدرات، مع التركيز على أهمية هذا الإطار في حماية المجتمع وحفظ أمنه.

1. القانون العراقي

يتم تجريم الاتجار بالمخدرات في العراق بموجب قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لعام 2017. فهو يتضمن مواد تحدد العقوبات على الاتجار بالمخدرات، وقد خصصت المادة 27 على تجريم الاتجار بالمخدرات والتي نصت على عقوبة صارمة تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد للأشخاص المتورطين في الاتجار بالمخدرات. إذ نصت على "يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من ارتكب احد الأفعال الآتية: أولاً: استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثانياً: انتج أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثالثاً: زرع نباتات ينتج عنه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استورد أو جلب أو صدر نباتات من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها بقصد المتاجرة بها أو المتاجرة بذورها في غير الأحوال التي أجازها القانون"¹. ويلاحظ من نص المادة أن المشرع العراقي حدد ثلاث شروط يجب أن تتوفر لكي يجرّم الاتجار بالمخدرات، وهذه الشروط هي:

أولاً: توفر الركن المادي وهو الاستيراد أو التصدير أو الجلب بأي صورة كانت أو الإنتاج أو التصنيع للمواد المخدرة بما فيها استيراد أو تصدير بذور النباتات المخدرة وكذلك زراعة هذه نباتات. ويلاحظ أن المشرع العراقي قد افرد عبارة الاستيراد والتي تكون بشكل غير قانوني أي أنّها مخالفة للشروط القانونية في استيراد هذه المواد ويتم إدخالها بصورة غير قانونية عن طريق المنافذ الحدودية الرسمية وتعد جريمة تامة بمجرد أن تتخطى الحدود الكمركية والتي يسمى الخط

¹ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 العراقي

الكمركي، أما عبارة الجلب فهي أوسع واشمل إذ يقصد بها إدخال المواد المخدرة عن طريق المنافذ الحدودية أو عن طريق التهريب دون المرور بالمنافذ الحدودية¹. ويرى الباحث أن المشرع العراقي عندما قام بذكر المصطلحين (الاستيراد، الجلب) كانت الغاية منها هو منع كل الطرق من إدخال المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

ثانياً: إن محل الجريمة في هذه المادة القانونية هي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي نصت عليها المادة الأولى والتي ادرج في الملاحق لقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لعام 2017 من الملحق الثاني إلى الملحق العاشر.

ثالثاً: إن القصد الجرمي في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لعام 2017 هو أن يكون الاستيراد أو التصدير أو الجلب أو الإنتاج أو التصنيع لغرض المتاجرة².

2. القانون المصري

أن المشرع المصري تصدى لتجارة المخدرات من خلال قانون رقم 182 لسنة 1960 بإصدار قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنتاج فيها وفقاً لآخر تعديل صادر في 14 ديسمبر عام 2021، إذ أن المادة (2) منعت الاستيراد أو التصدير أو الجلب أو الإنتاج المواد المخدرة إلا بشروط معينة نص عليها هذا القانون، أذ نصت على " يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون والشروط المبينة به"³. وقد جرم المشرع المصري جريمة

¹ فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، ط3، دار النهضة العربية، 2017، ص24

² براء منذر كمال، نغم حمد علي، الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية، 2019، ص154

³ المادة (2) من قانون رقم 182 لسنة 1960 بإصدار قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنتاج فيها وفقاً لآخر تعديل صادر في 14 ديسمبر عام 2021

الالتجار بالمخدرات بعقوبة الإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة الف جنيه¹.

3. القانون الأردني

إن المشرع الأردني واجه جريمة الاتجار بالمخدرات من خلال قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لعام 2016. وقد نصت الفقرة (أ) من المادة (9) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية على تجريم كل من يهرب أو يستود أو يزرع أو ينتج مواد مخدرة بقصد التعاطي،² أما المادة (10) فقد جرمت الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية لكل من يقوم ببيع أو شراء أو توزيع أو نقل أو حيازة المخدرات أو المؤثرات العقلية بقصد الاتجار، ويُعاقب

¹ المادة (33) من قانون رقم 182 لسنة 1960 بإصدار قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وفقاً لآخر تعديل صادر في 14 ديسمبر عام 2021 والتي نصت على " (أ) كل من صدر أو جلب جوهرًا مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (3). (ب) كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدراً وكان ذلك بقصد الاتجار.

(ج) كل من زرع نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (5) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو اشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أيا كان طور نموه، وكذلك بذوره، وكان ذلك بقصد الاتجار أو تجر فيه بأية صورة، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

(د) كل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة، أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد.

وتقتضى المحكمة فضلاً عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بالتعويض الجمركي المقرر قانوناً. (1)(6)

² الفقرة (أ) من المادة (9) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لعام 2016 الأردني، والتي نصت على "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من تعاطى أو هرب أو استورد أو أنتج أو صنع أو حاز أو أحرز أو أشتري أو زرع أياً من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية أو المستحضرات أو النباتات التي ينتج منها مواد مخدرة بقصد تعاطيها دون أن يعتبر الفعل سابقة جرمية أو قيداً أمنياً بحق مرتكبه للمرة الأولى"

عليها بالسجن والعقوبات المالية حسب حجم وكمية المخدرات المواد التي تجرم الاتجار بالمخدرات.¹

إن القوانين الأردنية تهدف إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتوفر إطارًا قانونيًا واضحًا لتطبيق العقوبات اللازمة على المخالفين.

الاستنتاجات

بعد استعراضنا لمفهوم الاتجار بالمخدرات وكذلك التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بتجريم المخدرات، وتقييمنا لتأثير هذه التشريعات على مكافحة هذه الظاهرة المعقدة، نلخص النتائج والمقترحات لهذه الدراسة.

النتائج

1. أن قضية المخدرات لا تزال تمثل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي.
2. على الرغم من الجهود المبذولة، فإن التجارة غير المشروعة بالمخدرات تستمر في الانتشار، وتتطور أساليبها لتتجاوز القيود القانونية.

¹ الفقرة (أ) و (ب) من المادة (10) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لعام 2016 الأردني، والتي نصت على "المادة (10) : أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من جلب أو أنتج أو صنع أو استورد أو صدر أو خزن أو نقل أو أخرج من إقليم المملكة أيًا من المستحضرات في غير الحالات المسموح بها بمقتضى التشريعات المعمول بها وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار إذا تم ذلك بقصد الاتجار. ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار كل من حاز أو أحرز أو سلم أو تسلم أو تعامل بالمستحضرات في غير الحالات المسموح بها بمقتضى التشريعات المعمول بها

3. إن التعامل مع هذه القضية يتطلب نهجاً متكاملأً يجمع بين الإجراءات القمعية والتدابير الوقائية، مع إيلاء اهتمام خاص بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة، مثل الفقر، والبطالة، والانحرافات الاجتماعية.
4. إن التبادل المعلوماتي بين الدول، وتنسيق الجهود الأمنية، وتوحيد التشريعات، كلها عوامل أساسية لضمان فعالية مكافحة المخدرات.

التوصيات

1. تطوير التشريعات الدولية وضرورة تحديث الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.
2. إنشاء آليات دولية أكثر فعالية لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية.
3. تسليط الضوء على دور الإعلام في توعية المجتمع بمخاطر المخدرات.

المصادرالمراجع والكتب

1. معجم اللغة العربية المعاصرة، احمد مختار عبد الحميد، ج1، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
2. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، 2000
3. معجم المعاني الجامع
4. لسان العرب لابن منظور، ج4، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
5. عبد الله محمد بن أحمد الطيار، المخدرات في الفقه الإسلامي، ج1، جامع الكتب الإسلامية، 1411هـ.
6. محمد زيد، آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان، ط1، دار الأندلس للطباعة، بيروت، 2004.
7. مجدي محب حافظ، قانون المخدرات معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، ط2، دار العدالة للطباعة والنشر، 1996.
8. عوض محمد، قانون العقوبات الخاص بجرائم المخدرات والتهرب الجمركي والنقدي، مكتبة المصري الحديث، القاهرة، 1996.
9. هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان، ط1، دار النفيس، بيروت، 1993.
10. احمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والادمان، ط1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012.
11. الهادي علي يوسف بوحمره، المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات، ط1، دار النشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2004
12. حسن سند، الاتجار غير المشروع في المخدرات من منظور القانون الدولي، مجلة كلية الحقوق، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021.

13. جمال توفيق، الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها في ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2013.
14. سمير عبد الغني، التعاون الدولي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، ط1، دار الكتب القانونية، مصر، 2011.
15. احمد مازن إبراهيم، التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2021.
16. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الاموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
17. أحمد بن عبد الرحمن عبد الله القضيب، التسليم المراقب ودوره في الكشف عن عصابات تهريب المخدرات، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2002.
18. عادل عبد العزيز السن، غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي والإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
19. نور الدين الوناني، جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات عبر الوطنية وحدود آليات مكافحتها دوليا - دراسة قانونية مقارنة على ضوء القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جدة، 2015.
20. محمد القاسمي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد45، 2022.
21. مصطفى يوسف، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، 1996.
22. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
23. براء منذر كمال، نعم حمد علي، الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية، 2019.

24. نيكول مايستراشي، المخدرات، ترجمة زينا المغربي، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السعودية، الرياض، 2014.
25. يوسف عبد الحميد المرشدة، جريمة المخدرات أفة تهدد المجتمع الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
26. فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، ط3، دار النهضة العربية، 2017.
27. حيد فالح حسن، إستخدام أسلوب التسليم المراقب في مكافحة الجريمة المنظمة، مقال منشور على موقع مجلس القضاء الأعلى على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول 2024/11/17:
/https://sjc.iq/view.67464

القوانين

1. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 العراقي
2. قانون رقم 182 لسنة 1960 بإصدار قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وفقاً لآخر تعديل صادر في 14 ديسمبر عام 2021 المصري
3. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لعام 2016 الأردني

الاتفاقيات الدولية والإقليمية

1. الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وبروتوكولاتها المعدلة سنة 1972
2. اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
4. الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994

القرارات والمؤتمرات الدولية

1. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/198RES) في كانون الأول/ديسمبر التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، 2017

2. مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 25 نوفمبر - 20 ديسمبر 1988، فيينا، موقع الأمم المتحدة، مؤتمرات، المخدرات، على الرابط الإلكتروني : <https://www.un.org/ar/conferences/drug/vienna1988> : 1/11/2014

المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول: 2024/11/11
<https://www.emro.who.int/search/ar/index.htm?q=%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81+%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA>
2. الموقع الإلكتروني للجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024/8/23:
<http://webtv.un.org/ar/asset/k1c/k1cw440yup>
3. الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مؤتمرات / المخدرات، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول: 2024/11/15 : <https://www.un.org/ar/conferences/drug> وللمزيد ينظر:
منظمة الصحة العالمية، بيان الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إتاحة الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية أثناء جائحة كوفيد-19، على الرابط الإلكتروني، 2024/11/15:
<https://www.who.int/ar/news/item/24-12-1441-incb-who-and-unodc-statement-on-access-to-internationally-controlled-medicines-during-covid-19-pandemic>
4. الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول، 2024/11/15:
https://www.unodc.org/unodc/ar/commissions/CND/Mandate_Functions/index.html
5. مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، على الرابط، وقت الدخول: 2024/11/17:
<https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/advancedinvestigativetechniques/controlled-deliveries.html>
6. مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية، على الرابط الإلكتروني، وقت الدخول، 2024/11/20:

<https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/advancedinvestigativetechniques/controlled-deliveries.html> للمزيد ينظر: موقع الأمم المتحدة، مؤتمرات/

مكافحة المخدرات، على الرابط الإلكتروني، <https://www.un.org/ar/conferences/drug>،

11/10/2024

*An investigation of fun and taking charge behavior through
mediation of psychological empowerment and moderation of
promotion focus*

*Author: Mohammed Awwadh Alturaysi
Applied college, Huraymila Branch-Imam Muhammad bin Saud
Islamic University the kingdom of Saudi Arabian*

Abstract

Purpose – Employees perform better when they enjoy their work. Building on this premise the core aim of the current study is to investigate the relationship between fun at work and employees taking charge behavior through mediation of psychological empowerment and moderating role of promotion focus.

Methods – Data for the current study is collected from employees of service sector using lags approach. All in all, 375 useful responses are received and used for analysis purposes.

Findings – Findings of the study reveal that fun at work positively influences employees' taking charge behavior while psychological empowerment partially mediates the relationship. Additionally, promotion focus strengthens the relationship between fun and taking charge behavior.

Contribution/Value – Building upon conservation of resources and evolutionary emancipation perspectives, this study adds value to the existing body of knowledge by hypothesizing and empirically evaluating an unexplored relationship (fun and taking charge behavior) through a novel explanatory mechanism of psychological empowerment and promotion focus.

Keywords: *Fun at work, Human Resource Management, Promotion focus, Psychological empowerment, Taking charge.*

Introduction

Increased competition and environmental dynamism demand higher levels of organizational performance (Moon et al., 2008), which can be achieved through proactive human resource (Islam et al., 2021; Kaštalan Mrak & Grudić Kvasić, 2021). One of such a proactive behavior that has gained researchers' attention recently is taking charge behavior (Lyu et al., 2022; Redhead et al., 2021), which is defined as *the employees' constructive and voluntary efforts focused on functional change with respect to individual, team and organizational working* (Morrison and Phelps, 1999). It is a form of behavior which is considered important as managers always need the volunteer efforts of employees in foreknowing future needs, implementing plans and achieving desired goals (McAllister et al., 2007; Morrison and Phelps, 1999). It is also desired behavior because it increases employees'

performance, promotes innovation, enhances adaptability of organizations (Crant, 2000; Fuller et al., 2012; Parker and Collins, 2010), and offers competitive advantage (Fuller & Marler, 2009; McAllister et al., 2007; Morrison & Phelps, 1999; Parker & Collins, 2010). It is also considered detrimental because it challenges the status quo and reduces the pace of work (e.g. Bindl & Parker, 2011; Fuller et al., 2012; Grant and Ashford, 2008; Grant et al., 2009), and leads to work-to-family conflicts (Cangiano et al., 2021). Hence, studying what makes employees involved in such proactive behaviors and how they consider its positive domain, instead of negative consequences, is of theoretical as well as practical significance (Kim and Liu, 2017; Li et al., 2019).

A profound look at literature highlights that employees' taking charge is influenced by numerous factors, where organizational and work-related determinants are the most influential (Li et al., 2019). Out of these factors, the working environment is believed to have significant impact on employees, where workplace fun is its important element (Michel et al., 2019; Tews et al., 2020). Workplace fun covers all social, interpersonal and task related activities that are playful and humorous in nature and result in feelings of enjoyment, pleasure and amusement (Fluegge-Woolf, 2008). It can offer numerous positive outcomes, for instance, it offers learning opportunities (Tews et al., 2017), increases trust between employees (Karl et al., 2005), increases organization's attraction to new applicants (Tews et al., 2012), job satisfaction (Karl and Peluchette, 2006; Kim and Liu, 2017; Peluchette and Karl, 2005), commitment (Kim and Liu, 2017), job embeddedness (Tews et al., 2015) and performance of existing employees (Kim and Liu, 2017). Fun also reduces negative workplace outcomes e.g. emotional exhaustion (Karl et al., 2007) and turnover intentions (Karl et al., 2008; Tews et al., 2014).

The literature on outcomes of workplace fun focuses on its immediate effects (in terms of emotions, attitudes, and behaviors), while ignoring the future focused and change-oriented behaviors (like taking charge). Taking charge is one of such future oriented behaviors that focuses on efforts to challenge status quo, system improvements, and making changes while considering future organizational needs (Morrison and Phelps, 1999). But the relationship between fun and taking charge seems logical as work place factors are found

to influence this behavior (Griffin et al., 2010; Li et al., 2019; Zhang et al., 2020), and workplace fun is also such a manifestation. Against this backdrop, the current study aims to investigate the relationship of fun at work and employees' taking charge behavior.

Another aspect that has not gained due attention of researchers is the investigation of explanatory mechanisms between the workplace fun and taking charge behavior. Past studies have highlighted the need for investigation of various mechanisms between fun and outcomes. For example, Tews et al. (2021) recommended investigation of mediators between workplace fun and turnover relationship. Similarly, Tsaur et al. (2019) recommended consideration of explanatory mechanisms between fun and employees' engagement. As the literature on the relationship of fun and taking charge is scant, the study also contributes by proposing inclusion of psychological empowerment as mediator. Empowerment is provision of authority to act in a certain way to someone else, while psychological empowerment is the state where employees believe that they can influence the working of an organization (Saif and Saleh, 2013; Spreitzer, 2006). While looking at its determinants it has been observed that being a psychological state, which can be influenced by intuitive level workplace factors e.g. fun (Plester and Hutchison, 2016). On the other hand, psychologically empowered employees put more efforts, energies and even go beyond their job, to achieve organizational goals (e.g. Liu et al., 2021; Yagil and Oren, 2021), therefore its role between fun and taking charge behavior seems organic (the second objective of the study).

Furthermore, Tews et al., (2020) has highlighted that the outcomes of fun are dissimilar as people may translate it in different ways, as the one who takes fun positively may bring positive outcomes then their counter parts. Therefore, this study proposes the boundary condition of promotion focus which is a form of self-regulatory mindsets (Higgins, 1997, 1998) and a process a process of aligning oneself with the organizational goals (Brockner and Higgins, 2001; Wallace et al., 2016). It deals with the regulatory efforts focused on needs, aspirations and hopes against something (Kark and Van Dijk, 2007). The researcher proposes that one with promotion focus would align with the environment (Li et al., 2019) and therefore the fun would foster

positive outcomes (e.g. taking charge). Overall the current study proposes, develops and empirically investigates a mechanism of workplace fun and taking charge. Precisely, we conjecture the mediating role of psychological empowerment and moderating role of promotion focus (See figure-1).

The current study contributes to the existing body of knowledge in many ways. First, it proposes and investigate the effects of workplace fun on taking charge behavior which has largely been ignored. Second, it proposes and investigates the explanatory mechanisms of psychological empowerment and regulatory focus. Using Conservation of resources perspective, this study highlights that fun and regulatory focus work as a workplace resource and influences employees' outcomes. Third, the study is carried out on the sample of employees from the service sector which is one of the flourishing sectors. Such people centric sectors need employees who may work extra miles for the organization (Tuan et al., 2019). Fourth, this study is useful for human resource managers, as through inclusion of fun activities at workplace employees may be motivated to work for the future. The following section covers the hypotheses development followed by methodology, analysis and conclusion.

Hypotheses Development

Fun at work and taking charge behavior

Workplace fun includes all activities that foster socialization and interpersonal relations with the promotion of an environment of enjoyment, amusement, friendliness, amity and kindness (Chaiburu and Harrison, 2008; Ford et al., 2003; Karl et al., 2005). Such an environment is important for customer focused firms where the employees have to deal with human emotions on a regular basis (Chan and Mak, 2016). Fun also tend to create positive employees states and behaviors e.g. satisfaction (Chan and Mak, 2016), commitment (Kim and Liu, 2017), trust in management (Chan and Mak, 2016), embeddedness (Tews et al., 2015), attachment with the organization (Becker and Tews, 2016), performance (Choi et al., 2013; Tews et al., 2013) and career satisfaction (Islam and Ahmed, 2023). While looking at the reality of fun it is observed to be a holistic approach of doing things and includes three major activities i.e. fun activities, coworkers' socialization and support of management for fun (Tews et al., 2014).

Taking charge behavior is a form of proactive behavior that focuses on change, challenging status quo and adopting change for future needs of organization (Lyu et al., 2022; Redhead et al., 2021).

A profound look at literature highlights that employees' proactive behavior is influenced by numerous factors, where organizational and work-related determinants are the most influential (Li et al., 2019). Out of these factors, the working environment is believed to have a significant impact on employees, where workplace fun is its important element (Michel et al., 2019; Tews et al., 2020), but there is absence of empirical evidence on the said relationship.

This study proposes that fun and taking charge are positively related; because fun and amusement (humor) at work can reduce the difference in employees' status, foster socialization, cooperation and inclusion (Clouse and Spurgeon, 1995). Karl and Peluchette (2006) and Tremblay and Gibson (2016) also highlighted that fun at work reduces the influence of negative states and factors of work. Such workplace aspects influence overall psychological safety of employees and in response they tend to adopt charge behavior (Zeng et al., 2020), as in presence of various supportive organizational factors employees tend to indulge in such behaviors more often (Liu et al., 2021). The same can be assumed on the basis of COR (Hobfoll, 1989), which proposes that humans tend to safeguard and preserve their resources while provision of resources energies and improve the workplace outcomes. The workplace fun is translated as a workplace resource and human resource tend to offer positive outcomes like taking charge behavior. Based on the given discussion the following assertion is made:

H1: Fun at work and taking charge behavior are positively related.

Mediating role of psychological empowerment

Due to its broader nature of activities fun at work influences employees' outcomes through various mechanisms (Becker and Tews, 2016). For example, Tews et al. (2021) has recommended and investigation of mediators between workplace fun and turnover relationship. Similarly, Tsaur et al. (2019) proposed and considered the explanatory mechanisms between fun and employees' engagement. As the literature on the relationship of fun and taking charge is scant, the study also contributes by proposing inclusion of psychological empowerment as mediator. Psychological empowerment (hereafter, PE) is a state where one psychologically perceives a presence of empowerment by the organization (Spreitzer, 1995), and covers dimensions of competence, impact, meanings and self-determination (Meyerson and Kline, 2008).

The relationship between fun and psychological empowerment seems organic, as the fun is considered as an endeavor of leadership and management that aims to improve the working environment (Javed et al., 2019; Shapiralishchinsky and Tsemach 2014; Valsania et al. 2016; Zaabi et al. 2016), and is expected to influence employees' psychological empowerment. Recently Kenah et al., (2022) observed that socialization (one dimension of fun) influences one's level of comfort at work and attitude at the workplace. Similarly, fun activities can create feelings of enthusiasm, satisfaction and increased cohesiveness with an organization and its members (Islam and Ahmed, 2023; Ford et al., 2004). Fun at the workplace can reduce stress as enjoyment stimulates better feelings about the workplace (Sakr, et al., 2019). Workplace events of fun (another dimension of fun) further influence employees at psychological levels and they feel more pleasant and affective relationships with their work, as they consider themselves capable of doing their job in befitting manner (Ahmed, 2023; Airila et al., 2012; Islam and Ahmed, 2023). Support for fun (an element of fun) is yet another enabler as it can be considered as an external resource that meets one's workplace needs and fulfillment of such needs influences employees at psychological level (Jaiswal and Dhar, 2016).

The study further asserts that fun at work can positively influence employees' taking charge through psychological empowerment. Psychological

empowerment covers the individual cognitions that foster one's psychological investment at work (Spreitzer, 2007). It asserts the control one has over the work events expressed in the form of capabilities to mobilize cognitive, motivational and other personal resources at work (Ozer and Bandura, 1990). As the presence of fun influences employees' cognition and improves their psychosocial empowerment, employees in return tend to utilize their resources to make significant changes to the work, job, and organization (Kim et al., 2017). In the presence of support at work, as perceived in the presence of fun, employees feel confident about their abilities and tend to put efforts beyond their conventional roles (Koberg et al., 1999). One of such an unconventional role is the propensity to take charge, which is a type of discretionary behavior (Ahmed et al., 2023; Crant, 2000; Morrison & Phelps, 1999), and covers steps like improving working methods and challenging status quo (Ahmed et al., 2023). Such a behavior also involves some forms of risks and costs associated with that (Morrison and Phelps, 1999), as there may arise antagonism and resistance for such actions and distortion of reputation and personal image in case of failure to achieve the desired goals (Li et al., 2018; Parker et al., 2010). According to Ahmed et al., (2021) such behaviors can only be adopted by the employees who feel empowered due to a supportive working environment. As the fun is considered a form of support (due to high level of socialization, support for fun and fun activities), it is expected to offer psychological empowerment and employees may charge for future needs of the organizations (McAllister et al., 2007; Li et al., 2018; Raub and Robert, 2010), as socialization can promote an environment of welfare and trust (Li et al., 2018).

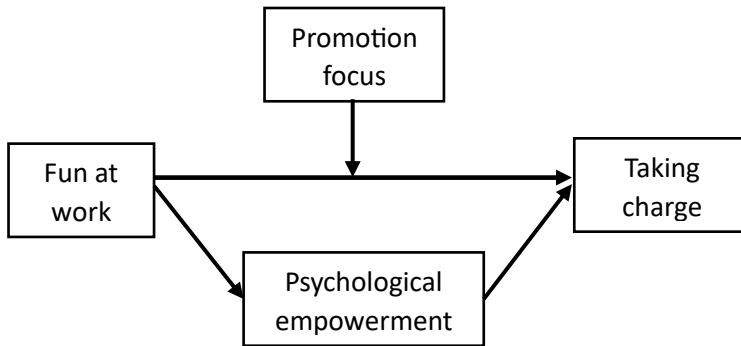
The relationship can be assumed using the assertions of Conservation of Resources Theory (COR, Hobfoll, 1989), as fun can be viewed as a resource provided by the organization which reduces the chances of stress rather than increases the positive feelings (Hobfoll, 1989). Employees also tend to translate fun as a resource offered by the organization and thus respond positively by showing taking charge behavior. Based on the given theoretical and empirical findings following mediation mechanism is assumed:

H2: Psychological empowerment mediates the relationship of fun and employees' taking charge behavior

Moderating role of promotion focus

Promotion focus is an element of the self-regulation process of aligning goals (Brockner and Higgins, 2001), self-regulation covers two mindsets i.e. promotion and prevention focus (Higgins, 1997, 1998). Promotion focus covers the efforts aimed at growth and developmental needs, while the prevention focus aims to defend and safe-guard from negative happenings (Higgins et al., 1997, 1998). We have taken the promotion focus perspective of self-regulation as it is more relevant to fun due to focus on hopes, aspirations and accomplishments (Kark and Van Dijk, 2007). Individuals with promotion focus are more likely to be involved in change, creativity and innovation (Cowden and Bendickson, 2018; Lanaj et al., 2012; Neubert et al., 2008) and exhibit behavior that is exploratory and change-focused (Förster et al., 2004). We considered promotion focus as the moderating variable between fun and psychological empowerment. Fun at work (socialization, fun activities and support for fun) influences the overall perceptions about work settings and create a flourishing climate (Li et al., 2019). In response to such support and environment at work, employees depict a high level of enthusiasm and energy for work outcomes beyond one's roles (Shin et al., 2017). As the fun at work influences employees at psychological and emotional level (Becker and Tews, 2016; Chan and Mak, 2016; Tews et al., 2014) and fosters psychological empowerment, it is expected that the outcomes would be different for individuals with different self-regulations. For instance, when there is fun at work and individuals are promotion focused (indulge in creativity and innovation) it is expected that such individuals would indulge in more change-oriented actions and would even work beyond their conventional roles (i.e. taking charge behavior). The same could be assumed on the basis of COR (Hobfoll, 1989), as promotion focus (personal resource) would tend to increase the outcome propensity of fun at work (organizational resource) and employees would tend to unleash their energies (taking charge). Thus, the following assertion is made:

H3: Promotion focus moderates the relationship between fun and taking charge behavior such that the said relationship is stronger for individuals with higher than low promotion focus.



Research Methodology

Participants and methods

The data for the current study was collected from human resource of service employees (retails, banking, call-centers and IT firms) located in a metropolitan city. The human resource department/management of the 20 organizations were contacted before data collection and due permission was taken, but HR/management of only 12 firms (3 retails stores, 2 banks, 3 call centers and 4 IT firms) agreed to provide the list of employees and access to them, which enabled researcher in creating a sampling frame for the study. 465 employees were randomly selected from the given population. It was ensured that employees could understand the English language, thus we were left with only 423 employees who could meet the criteria. We also confirmed the sample size by using the sample-to-item ratio of 10:1 (Costello and Osborne, 2005), which confirmed the adequacy of sample size. The questionnaires were distributed to the employees randomly selected from the list of employees.

The data was collected in three lags, with a one-month interval, where human resource/employees responded for fun at work at time-1, psychological empowerment and regulatory focus at time-2 and taking charge behavior at time-3. This procedure is a commonly used and accepted way of reducing chances of common method variance (Podsakoff et al., 2012). A team of trained researchers was hired for the data collection process. Employees working in organizations for at least one year were selected for the study

purpose, as they were aware of the organization culture and could depict their responsive behaviors (Islam et al., 2022). At time-1, 423 questionnaires were distributed to employees where 411 completely filled responses were received. At time-2, out of 411 employees 397 were on duty but only 391 useful responses were received. At time-3, only 389 employees were available while only 375 completely filled responses were received. A check question was added three times to ensure that the same employee has filled the questionnaire. Majority of the employees were male (n=255, i.e. 68%), with average age of 27.50 years, unmarried (n=274, i.e. 73%), with high school certification (n=204, i.e. 54%) and work experience of less than five years (n=287, i.e. 77%). The sample was distributed almost equally between all types of firms (21.87-29.06%) (see table-1).

Measurement

Each questionnaire comprised two common sections, where the first was a check question and the items about the variable of the study. The demographic profile was only asked at time-3 to fetch the recent information about the respondents. The details of each measure are provided below:

Fun at work

Fun at work was operationalized using 16 items Tews et al. (2014) scale which covered three dimensions: manager support for fun, coworker's socialization and fun activities. Manager support for fun was based on a six items scale which included items like "my manager allows employees to have fun on the job". The reliability score for this measure was 0.89 showing high inter item correlation value. Coworker's support for fun comprised five items, like "my coworkers and I socialize at work". Six items scale of fun activities covered items like "team building activities", and "parties for work achievement". Five points scale was used to operationalize these measures from 1-never to 5- always or all the time.

Psychological empowerment

Spreitzer (1995) 12 items scale was used to measure psychological empowerment. It's a four-dimensional scale covering competence, impact, meanings and self-determination dimensions. Employees reported their psychological empowerment on a five points scale. The sample items covered

“I have significant influence over what happens in my organization/department”, “the work I do is very important to me”, “I have significant autonomy in determining how I do my job” and “I am self-assured about my capabilities to perform my work activities”.

Promotion focus

We measured promotion focus using the 9-item scale developed by Neubert et al. (2008). Examples of items include “I focus on completing my work tasks correctly to increase my job security” and “I frequently imagine how I will achieve my hopes and aspirations” ($\alpha = 0.90$).

Taking charge

The scale of taking charge consisted of 10 items developed by Morrison and Phelps (1999), and covered items like “I often try to change how my job is executed to be more effective”.

Table 1: Respondents profile

	Category	Frequency	Percentage
Gender	Male	255	68.00
	Female	120	32.00
Age	21-35	232	61.86
	36-50	102	27.20
	>50 years	41	10.94
Marital Status	Married	101	26.94
	Unmarried	274	73.06
	School/College certification	204	54.40
Qualification	Bachelor degree	152	40.54
	Master degree	19	5.06
	Job experience	<5 years	287
Job experience	5 – 10 years	66	17.60
	11 – 15 years	22	5.87
	Organization type	Retail	89
Banking		82	21.87
Call-centers		95	25.33
IT firms		109	29.06

Findings

Preliminary data analysis

Before hypotheses testing, the data was analyzed for missing value, outliers and normality. Using the guidelines of Sekaran (2003), nine responses were removed from analysis due to 15% or more missing values. The outliers were assessed through Mahalanobis Distance Test ($p < 0.001$) (Kline, 2005), but there were no outliers present in the data. Using the guidelines of Byrne (2010), normality was assessed using Skewness and Kurtosis (standard values of +1 and +3 respectively), and the data met the normality assumption. Though the data was collected in three lags, the CMV was till confirmed using the Harman's single factor test, where the single factor accounted for 29.5% variance ($< 50\%$) (Podsakoff et al., 2003), thus the issues of CMV was not present. These preliminary tests helped us move further was confirmation factor analysis and hypotheses testing.

Structural equation modelling (SEM)

The hypothesized relationships were tested using two stages SEM technique, where at the first instance confirmatory factor analysis (CFA) was carried out with aim to find the factor loadings and validity of measures. We used the previously accepted threshold values for model fitness, for instance, Hair et al. (2010) guidelines for factor loadings (> 0.50), average variance extracted (AVE > 0.50) and composite reliability (CR > 0.60). additionally, we used the guidelines of Williams et al., (2015) for other indices, i.e. chi-square/df (< 0.30), CFI (> 0.90), SRMR (< 0.10) and RMSEA (< 0.80). The measurement model results showed acceptable model fitness values ($\chi^2 / df = 2.27$, RMSEA = 0.070, SRMR = 0.068, CFI = 0.92), CR (0.77–0.91), AVE (0.59–0.73), all loading values exceeding the standard range (Table-2). The values of AVE and CR further validated the measures. Furthermore, the measures were found reliable as both Cronbach's alpha values (given on diagonal lines) and CR were above the threshold values.

Table-2 also covers the results of descriptive statistics and correlation analysis. The correlation scores highlight that the fun at work (FW) was positively related with psychological empowerment and taking charge ($r = 0.43$, $p < 0.001$; $r = 0.36$, $p < 0.05$, respectively), while psychological

empowerment was correlated with taking charge ($r=0.29, p<0.05$). The further analysis was carried out using structural model in SEM.

Table 2: Descriptive Statistics, Correlation and & Confirmatory Factor Analysis

	Correlation				Descriptiv	Factor analysis		
	FW	PE	RF	TC	Mean (SD)	Loadin	CR	AV
F	0.79				3.09	0.61 –	0.8	0.59
W					(0.684)	0.79	3	
PE	0.43*	0.81			3.55	0.59 –	0.8	0.68
					(0.743)	0.81	8	
PF	0.09	0.03*	0.89		2.89	0.63 –	0.7	0.73
					(0.562)	0.90	9	
TC	0.36*	0.29*	0.14	0.7	4.32	0.60 –	0.8	0.71
	*	*	*	2	(0.442)	0.88	1	

Model Fitness Indices: $\chi^2/df=2.27$; RMSEA=0.070; SRMR=0.068; CFI=0.92

Reliability values in diagonal line; * $p<.001$, ** $p<.05$; FW=fun at work, PE=psychological empowerment, RF=regulatory focus, TC=taking charge

Hypotheses testing results are shown in table-3, which covers the results of 5000 bootstraps to obtain lower- and upper-class boundaries with 95% confidence interval. Table-2 shows that both H1 is supported, as fun at work positively influences employees’ psychological empowerment ($\beta = .43, p < .001$; $\beta = .39, p < .001$, respectively), and psychological empowerment positively influences taking charge behavior ($\beta = .29, p < .001$). The findings highlight that all the direct paths are significant. For the mediation analysis, indirect paths were computed and the table shows that fun at work and taking charge relationship through psychological empowerment (mediator) is also significant ($\beta = .13, p < .01$), thus the mediation hypothesis (H2) is also supported.

The results for moderation are also presented in table-3, where it is evident that the interaction of fun at work and regulatory focus (moderator)

significantly predicts the psychological empowerment ($\beta = .23, p < .05$). The results highlight that regulatory focus is in action and employees' promotion focus works as a drive that influences the outcomes of workplace fun positively. The interaction term (FW \times PF) highlights that the inclusion of conditional variable/moderator strengthens the positive relationship between fun at work and psychological empowerment (H4), thus highlighting that one's personal dispositions help an individual in translating the fun and defining its outcomes (see figure-2).

Table-3: Results of Hypotheses Testing

Relationships	β	SE	t-value	Bootstraps @ 95%		p
				LLCI	ULCI	
FW \rightarrow TC	0.39	0.034	12.03	0.652	0.924	0.000
FW \rightarrow PE	0.43	0.098	4.39	0.409	0.851	0.000
PE \rightarrow TC	0.29	0.067	4.32	0.562	0.928	0.000
PF \rightarrow PE	0.09	0.074	1.22	0.430	0.815	0.000
Indirect effects						
FW \rightarrow PE \rightarrow TC	0.13	0.054	2.41	0.527	0.998	0.001
Interactional effects						
FW \times PF	0.23	0.098	2.37	0.742	0.998	0.024

U=upper limit, L=lower limit, CI=confidence interval, Bootstrap sample size 5,000

FW= Fun at Work, PE=Psychological Empowerment, TC=Taking charge, PF=Promotion Focus

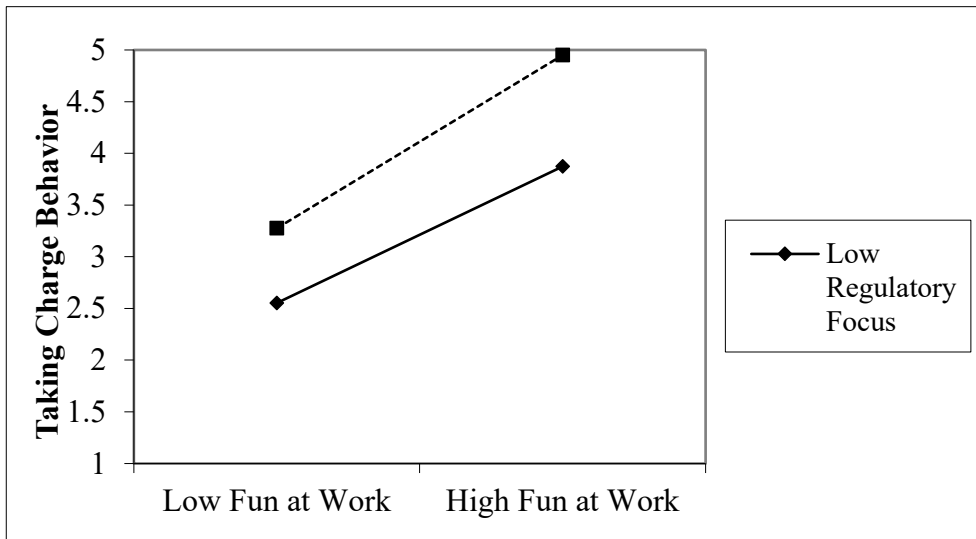


Figure-2: Slope of moderation

Discussion

Considering the value of proactive behaviors of human resource, the core aim of the current study has been to investigate the impact of workplace fun in predicting employees' taking charge behavior (a form of proactive behavior). Taking charge has been considered an important employees' behavior because it can offer competitive advantage (Full & Marler, 2009; Parker & Collins, 2010), but can be damaging as well because it can have detrimental effects on employees' family domain. It is therefore investigation of its determinants has been called for investigation (e.g. Ahmed et al., 2023; Kim and Liu, 2017; LI et al., 2019), which is answered by the current study. We assumed the role of workplace fun (an important element of the working environment, Tews et al., 2020) in predicting employees' taking charge behavior through the explanatory role of psychological empowerment. The study further values the role of promotion focus as the boundary conditions between fun and its outcomes (i.e. taking charge), which has also not gained due attention in the literature.

In order to investigate the said relationships three hypotheses were conjectured and the data was collected from employees of super stores. The statistical analysis revealed that fun at work was positively associated with employees taking charge behavior (H1). These results are in-line with the

findings of past studies, where fun is expected to reduce employees' stress (Sakr et al., 2019), increased employees' psychological state (Ahmed, 2023; Airila et al., 2012; Jaiswal and Dhar, 2016), and foster enthusiasm and cohesiveness (Ford et al., 2004). Employees' psychological empowerment further works as the explanatory mechanism or mediator between fun at work and employees' taking charge behavior (H2, supported). Here again results support the hypotheses, theoretical assumptions (based on COR) and past studies that observed that employees' proactive behaviors are outcome psychological and emotional aspects (e.g. Li et al., 2018; Raub and Robert, 2010), alignment with the organizational goals (Parker et al., 2010), and resources provision (Kim et al., 2017). Though the relation has not gained researchers' attention, but the statistical results support the relevant literature. For instance, Ozer and Bandura (1990) highlighted that psychological states increase employees' control over work and they tend to mobilize cognitive, motivational and personal resources at work. Ahmed (2023) and Kim et al., (2017) had also identified that the fun tends to influence employees at psychological level and they utilize their resources (psychological and emotional) to job, work and organization. Ahmed et al., (2023) further highlighted that employees' feel empowered when they have support at work (e.g. support for fun) and they tend to indulge in future focused change-oriented behavior (i.e. taking charge).

Yet another important consideration was the promotion focus as the boundary condition between fun at work and employees' taking charge behavior (H3). The findings of the study support that promotion focus strengthens the relationship between fun and psychological empowerment. Past studies have also asserted that the fun leads to hopes, aspirations and accomplishments (Kark and Van Dijk, 2007), thus promotion perspective stands valid. The findings also highlight that fun is translated as a supportive environment that nurtures flourishing and inclusion (Islam and Ahmed, 2023; Li et al., 2019), and in turn employees depict high level of enthusiasm and energy at work (Shin et al., 2017). In wake of such an environment, employees would focus on promotion (change and creativity) which is depicted in form of change-oriented actions (i.e. taking charge).

Though there was dearth of the empirical literature on the said relationship, but the same was assumed on the basis of COR (Hobfoll, 1989). Employees consider fun (activities, support and socialization) as the organizational resource which increases the employees' personal resources, they feel positive about the work (Hobfoll, 1989), and thus psychological empowerment comes into existence. In addition, promotion focus increases the effects of fun because promotion focus, being the personal resource, adds into the organizational resources to create synergy and offer better outcomes in terms of change-oriented volunteer behaviors (here taking charge).

Theoretical implications

Our findings offer various theoretical implications. First, by adopting COR (Hobfoll, 1989) the study proposed, developed and tested a conceptual model on the relationship of fun and taking charge behavior based on calls of past studies (e.g. Zhang et al., 2020). The results emphasized on the role of fun at work in fostering employees' taking charge behavior, thus the result broaden the understandings of ways of improving employees' discretionary behaviors through fun. Accordingly, the findings provide a complete picture of 'how employees' taking charge behavior can be fostered?' or 'how fun can lead to employees' taking charge behavior?'. Past literature has valued the role of work environment (Michel et al., 2019; Tews et al., 2020), but how fun at work (an element of working environment) influences employees' taking charge behavior has not gained due attention. The findings of the current study offer a novel explanation that helps in predicting employees' discretionary behaviors like taking charge. Second, the current study also conceptually assumes and tests the mediating role of psychological empowerment. Considering psychological empowerment as mediator does not only provide a better understanding of the phenomenon but also reveals the 'black-box' of the process through which fun can influence employees' taking charge behavior. Literature linking fun at work and employees' taking charge behavior through the mediation of psychological empowerment is scant.

Third, the current study reveals that the promotion focus is a possible boundary condition between fun and employees' taking charge behavior. Specifically, we noticed that presence of promotion focus strengthens the

relationship of fun and taking charge. Hence, the current study adds value in literature by considering the promotion focus as moderator instead of a predictor of various job outcomes. The findings also highlight that the combination of fun (organizational factor) and promotion focus (individual factor) improves the individual's actions/behaviors, thus offers a blend of variables that can be of greater value in literature.

Fourth, the current study fills that gaps as well as provides an empirical evidence of a novel conceptual model to broaden the theoretical premise of COR (Hobfoll, 1989). The findings reveal that fun improves psychological empowerment of employees and they indulge in taking charge behavior, while the promotion focus strengthens the relationship of fun and taking charge. Fun is translated as a resource bestowed by the organization which works in befitting manners when combines with the personal resource of promotion focus (COR perspective).

Practical & Managerial implications

The findings of the current study are equally useful for the human resource managers as it provides ways of improving employees' charge behavior. First, it highlights that the human resource department should make efforts to improve the working environment. The findings reveal that human resource managers can improve fun at work through various fun activities, support for fun and employees' socialization. If managers ensure provision of such an environment employees' propensity to take charge also increases. The human resource department should also make efforts to nurture an environment where supervisors provide support for fun and employees are encouraged and even rewarded for their socialization efforts. Furthermore, fun activities initiated by the employees should be encouraged and supported. The findings are more valuable in the Eastern, power-distant and collectivist culture where socialization can have organic growth and managers may also be more closely involved in fun act. The human resource department should consider these activities while appraising performance, designing training modules and even planning rewards for their employees. The study also adds value, by focusing on the mediating role of psychological empowerment which is an important determinant of employees' actions and behaviors. Finally, the study considers the moderating role of promotion focus between fun and employees' taking

charge behavior. The results reveal that managers should also emphasize on the personality of the employees as their personal dispositions have important role while translating the organizational interventions and selecting responses to those. The findings reveal that fun would be more productive and fruitful when the employees would be more promotion focused. Therefore, employees with such personal dispositions would adopt taking charge behavior.

Limitations and future directions

In spite of a rigorous research endeavor, the study is prone to some limitations. The foremost is the use of a cross-sectional lag approach. Though the approach offers an adequate remedy for common method variance (Podsakoff et al., 2012), the longitudinal study could offer better results in the form of causality. Second, the study considered fun as a predictor of employees' taking charge behavior, while ignoring other work-related outcomes. The study results are also based on the sample from service sector only, while the findings may depend upon the type of organization or industrial sector. Future studies could also consider some other explanatory mechanism and boundary conditions. For instance, the dimensions of psychological empowerment and their independent role in predicting employees' extra role behaviors, as according to Turnipseed and VandeWaa (2020) various dimensions of empowerment and citizenship behavior relate differently at various settings. Therefore, the future researchers should consider the investigation of various dimensions of empowerment and its relationship with outcomes. Furthermore, fun is itself a multidimensional construct covering fun activities, support for fun and employees' socialization. All these dimensions may have varying effects on psychological empowerment, thus the future studies should consider this aspect. Fun may not always be taken as a positive environmental aspect, and employees may translate it differently therefore future studies should consider the experience of fun as a boundary condition between fun at work and its outcomes.

References

- Ahmed, I. (2023). Fun at work and employees' communication behavior: a serial mediation mechanism. *Global Knowledge, Memory and Communication*. Vol. ahead of print, No. ahead of print.
- Ahmed, I., Islam, T., Afzal, R., Iqbal, I., & Faheem, M. A. (2023). Predicting the link between employees' task performance and propensity to take charge: the role of family supportive supervision and LMX. *International Journal of Emerging Markets*. Vol. ahead of print, No. ahead of print.
- Airila, A., Hakanen, J., Punakallio, A., Lusa, S. and Luukkonen, R. (2012), "Is work engagement related to work ability beyond working conditions and lifestyle factors?", *International Archives of Occupational and Environmental Health*, Vol. 85 No. 8, pp. 915-925.
- Bakker, A. B., & Demerouti, E. (2007). The job demands-resources model: State of the art. *Journal of managerial psychology*, 22 (3), 309–328
- Becker, F. W., & Tews, M. J. (2016). Fun activities at work: do they matter to hospitality employees?. *Journal of Human Resources in Hospitality & Tourism*, 15(3), 279-296.
- Boss Magazine (n.d.), "20 Incredible companies inspiring workplace fun", available at: thebossmagazine.com/20-workplace-fun-companies.
- Byrne BM (2010) Structural equation modeling with AMOS: basic concepts, applications, and programming, 2nd edn. Routledge, New York. <https://doi.org/10.4324/9780203805534>
- Cangiano, F., Parker, S. K., & Ouyang, K. (2021). Too proactive to switch off: When taking charge drains resources and impairs detachment. *Journal of occupational health psychology*, 26(2), 142.
- Chan, S. C. (2019). Participative leadership and job satisfaction: The mediating role of work engagement and the moderating role of fun experienced at work. *Leadership & Organization Development Journal*.
- Chan, S. C., & Mak, W. M. (2016). Have you experienced fun in the workplace? An empirical study of workplace fun, trust-in-management and job satisfaction. *Journal of Chinese Human Resource Management*, 7 (1), 27–38
- Choi, Y. G., Kwon, J., & Kim, W. (2013). Effects of attitudes vs experience of workplace fun on employee behaviors: Focused on Generation Y in the

- hospitality industry. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, 25 (3), 410–427.
- Clouse, R. W., & Spurgeon, K. L. (1995). Corporate analysis of humor. *Psychology: A Journal of Human Behavior*, 32, 53-67.
- Costello, A. B., & Osborne, J. (2005). Best practices in exploratory factor analysis: Four recommendations for getting the most from your analysis. *Practical assessment, research, and evaluation*, 10(1), 1–9
- Fluegge, E.R. (2008), *Who put the fun in functional? Fun at work and its effects on job performance*, unpublished doctoral dissertation, University of Florida, Gainesville, FL.
- Ford, R. C., McLaughlin, F. S., & Newstrom, J. W. (2003). Questions and Answers about Fun at Work. *Human Resource Planning*, 26(4), 18–33.
- [Ford, R.C.](#), [Newstrom, J.W.](#) and [McLaughlin, F.S.](#) (2004), "Making workplace fun more functional", *Industrial and Commercial Training*, Vol. 36 No. 3, pp. 117-120
- Fredrickson, B. L. (2000). Why positive emotions matter in organizations: Lessons from the broaden-and-build model. *The Psychologist-Manager Journal*, 4(2), 131-142.
- Griffin, M. A., Parker, S. K., & Mason, C. M. (2010). Leader vision and the development of adaptive and proactive performance: a longitudinal study. *Journal of applied psychology*, 95(1), 174.
- Hair JF, Black WC, Babin BJ, Anderson RE (2010) *Multivariate data analysis: a global perspective*, 7th edn. Pearson, Boston
- Hair JF, Hult GTM, Ringle CM, Sarstedt M (2017) *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*, 2nd edn. Sage, Thousand Oaks
- Hobfoll, S. E. (1989). Conservation of resources: a new attempt at conceptualizing stress. *American psychologist*, 44(3), 513-524.
- Islam, M. N., Furuoka, F., & Idris, A. (2021). Mapping the relationship between transformational leadership, trust in leadership and employee championing behavior during organizational change. *Asia Pacific Management Review*, 26(2), 95-102.
- Islam, T., & Ahmed, I. (2023). Unveiling the mechanism between fun at work and career satisfaction: the roles of organizational inclusion and inclusive leadership. *Journal of Organizational Change Management*, 36(6), 950-965.

- Islam, T., Ahmad, S., & Ahmed, I. (2022). Linking environment specific servant leadership with organizational environmental citizenship behavior: the roles of CSR and attachment anxiety. *Review of Managerial Science*, 1-25.
- Jaiswal, D., & Dhar, R. L. (2016). Impact of perceived organizational support, psychological empowerment and leader member exchange on commitment and its subsequent impact on service quality. *International Journal of Productivity and Performance Management*.
- Javed, B., Abdullah, I., Zaffar, M. A., ul Haque, A., & Rubab, U. (2019). Inclusive leadership and innovative work behavior: The role of psychological empowerment. *Journal of Management & Organization*, 25(4), 554-571.
- Karl, K. A., & Peluchette, J. V. (2006). Does workplace fun buffer the impact of emotional exhaustion on job dissatisfaction?: A study of health care workers. *Journal of Behavioral and Applied Management*, 7(2), 128-142.
- Karl, K. A., Peluchette, J. V., & Hall, L. M. (2008). Give them something to smile about: A marketing strategy for recruiting and retaining volunteers. *Journal of Nonprofit & Public Sector Marketing*, 20(1), 71-96.
- Karl, K., & Peluchette, J. V. (2006). Does workplace fun buffer the impact of emotional exhaustion on job satisfaction? *Journal of Behavioral and Applied Management*, 7, 128-141.
- Kaštelan Mrak, M., & Grudić Kvasić, S. (2021). The mediating role of hotel employees' job satisfaction and performance in the relationship between authentic leadership and organizational performance. *Management: Journal of Contemporary Management Issues*, 26(1), 97-110.
- Kenah, K., Bernhardt, J., Spratt, N. J., Oldmeadow, C., & Janssen, H. (2022). Depression and a lack of socialization are associated with high levels of boredom during stroke rehabilitation: An exploratory study using a new conceptual framework. *Neuropsychological Rehabilitation*, 1-31.
- Kim, T. Y., & Liu, Z. (2017). Taking charge and employee outcomes: the moderating effect of emotional competence. *The International Journal of Human Resource Management*, 28(5), 775-793.
- Kline, R. B. (2005). Principles and practice of structural equation modeling 2nd ed. *New York: Guilford*

- Li, N., Guo, Q. Y., & Wan, H. (2019). Leader inclusiveness and taking charge: the role of thriving at work and regulatory focus. *Frontiers in Psychology*, 2393.
- Liu, D., Chen, Y., & Li, N. (2021). Tackling the negative impact of COVID-19 on work engagement and taking charge: A multi-study investigation of frontline health workers. *Journal of Applied Psychology*, 106(2), 185-198.
- Liu, Y., Chen, L., Zhao, L., & Li, C. (2021). The Interactive Effect of Organizational Identification and Organizational Climate on Employees' Taking Charge Behavior: A Complexity Perspective. *Complexity*, doi: <https://doi.org/10.1155/2021/7040620>
- Lyu, Y., Wu, C. H., Kwan, H. K., Lee, C., & Deng, H. (2022). Why and when job insecurity hinders employees' taking charge behavior: The roles of flexibility and work-based self-esteem. *Economic and Industrial Democracy: an international journal*.
- Michel, J. W., Tews, M. J., & Allen, D. G. (2019). Fun in the workplace: A review and expanded theoretical perspective. *Human Resource Management Review*, 29(1), 98-110.
- Morrison, E. W., & Phelps, C. C. (1999). Taking charge at work: Extrarole efforts to initiate workplace change. *Academy of management Journal*, 42(4), 403-419.
- Peluchette, J., & Karl, K. A. (2005). Attitudes toward incorporating fun into the health care workplace. *The Health Care Manager*, 24(3), 268-275.
- Plester, B., & Hutchison, A. (2016). Fun times: The relationship between fun and workplace engagement. *Employee Relations*, 38 (3), 332-350.
- Podsakoff, P. M., MacKenzie, S. B., & Podsakoff, N. P. (2012). Sources of method bias in social science research and recommendations on how to control it. *Annual review of psychology*, 63, 539-569.
- Podsakoff, P. M., MacKenzie, S. B., Lee, J. Y., & Podsakoff, N. P. (2003). Common method biases in behavioral research: a critical review of the literature and recommended remedies. *Journal of applied psychology*, 88(5), 879- 903.
- Redhead, D., Dhaliwal, N., & Cheng, J. T. (2021). Taking charge and stepping in: Individuals who punish are rewarded with prestige and dominance. *Social and Personality Psychology Compass*, 15(2), e12581.

- [Sakr, C., Zotti, R. and Khaddage-Soboh, N. \(2019\), "The impact of implementing fun activities on employee's engagement: The case of Lebanese financial institutions", *International Journal of Organizational Analysis*, Vol. 27 No. 5, pp. 1317-1335. <https://doi.org/10.1108/IJOA-09-2018-1527>](#)
- Sekaran U (2003) Determining sample size, 4th edn. Research methods for business: a skill building approach. Wiley
- Shin, Y., Kim, M. S., Choi, J. N., Kim, M., & Oh, W. K. (2017). Does leader-follower regulatory fit matter? The role of regulatory fit in followers' organizational citizenship behavior. *Journal of Management*, 43(4), 1211-1233.
- Steinburg, C. (1992). Taking charge of change. *Training & Development*, 46(3), 26-33.
- Tews, M. J., Jolly, P. M., & Stafford, K. (2020). Fun in the workplace and employee turnover: is less managed fun better?. *Employee Relations: The International Journal*, 43(5), 979-995.
- Tews, M. J., Michel, J. W., & Allen, D. G. (2014). Fun and friends: The impact of workplace fun and constituent attachment on turnover in a hospitality context. *Human Relations*, 67(8), 923-946.
- Tews, M. J., Michel, J. W., & Bartlett, A. (2012). The Fundamental Role of Workplace Fun in Applicant Attraction. *Journal of Leadership & Organizational Studies*, 19(1), 105-114.
- Tews, M. J., Michel, J. W., & Noe, R. A. (2017). Does fun promote learning? The relationship between fun in the workplace and informal learning. *Journal of Vocational Behavior*, 98, 46-55.
- Tews, M. J., Michel, J. W., & Stafford, K. (2013). Does fun pay? The impact of workplace fun on employee turnover and performance. *Cornell Hospitality Quarterly*, 54(4), 370-382.
- Tews, M. J., Michel, J., Xu, S., & Drost, A. J. (2015). Workplace fun matters... but what else?. *Employee Relations*, 37 (2), 248-267.
- Tews, M. J., Stafford, K., & Jolly, P. M. (2019). The dark side? Fun in the workplace and unwanted sexual attention. *Employee Relations: The International Journal*, 41(6), 1162-1182.
- Tremblay, M., & Gibson, M. (2016). The role of humor in the relationship between transactional leadership behavior, perceived supervisor support, and

citizenship behavior. *Journal of Leadership & Organizational Studies*, 23(1), 39-54.

Tsaur, S. H., Hsu, F. S., & Lin, H. (2019). Workplace fun and work engagement in tourism and hospitality: The role of psychological capital. *International Journal of Hospitality Management*, 81, 131-140.

Tuan, L. T., Rajendran, D., Rowley, C., & Khai, D. C. (2019). Customer value co-creation in the business-to-business tourism context: The roles of corporate social responsibility and customer empowering behaviors. *Journal of Hospitality and Tourism Management*, 39, 137-149.

Turnipseed, D. L., & VandeWaa, E. A. (2020). The little engine that could: the impact of psychological empowerment on organizational citizenship behavior. *International Journal of Organization Theory & Behavior*.

Williams, L. J., & O'Boyle, E. H. (2015). Ideal, nonideal, and no-marker variables: The confirmatory factor analysis (CFA) marker technique works when it matters. *Journal of Applied Psychology*, 100(5), 1579– 1602.

Yagil, D., & Oren, R. (2021). Servant leadership, engagement, and employee outcomes: The moderating roles of proactivity and job autonomy. *Journal of Work and Organizational Psychology*, 37(1), 58-67.

Yan, J., Luo, J., Jia, J., & Zhong, J. (2019). High-commitment organization and employees' job performance: The roles of the strength of the HRM system and taking charge. *International Journal of Manpower*, 40(7), 1305-1318.

Zeng, H., Zhao, L., & Zhao, Y. (2020). Inclusive leadership and taking-charge behavior: roles of psychological safety and thriving at work. *Frontiers in psychology*, 11, 62.

Zhang, X., Qian, J., Wang, B., & Chen, M. (2020). The role of reward omission in empowering leadership and employee outcomes: A moderated mediation model. *Human Resource Management Journal*, 30(2), 226-243.